محمد كمال

اقتصاديات الربيع العربى

الانجاز والإنقاذ

د / محمد صفوت قابل

اقتصاديات الربيع العربي

الإنجاز والإنقاذ

تأليف

الأستاذ الدكتور

محمد صفوت قابل

الطبعة الأولى

١٤٣٣هـ / ٢٠١٢م

المحتويات

رقم الصفحة

الفصل الأول : تونس (باكورة الربيع العربى) ٧ - ٦٦
المبحث الأول
الأوضاع والتطورات السياسية

تونس : الملامح الأساسية ، تتابع أحداث الثورة ، موقف القوى الدولية من الثورة التونسية ، المجلس الوطني التأسيسي ، فى تفسير فوز التيار الإسلامى بأغلبية المجلس الوطنى ، اتفاق تقاسم السلطة ، إقرار الدستور المؤقت ، تشكيل حكومة الأغلبية ، المواجهات بين الإسلاميين والعلمانيين
الاحتجاجات الشعبية ، الخلاف بين اتحاد العمال والحكومة

المبحث الثانى
اقتصاد تونس

هيكل الاقتصاد التونسى ، أهم الإحصائيات عن الاقتصاد التونسى
السياسات الاقتصادية ، البطالة قبل الثورة ، الاقتصاد التونسى قبل الثورة
الأوضاع الاقتصادية بعد الثورة ، آثار الثورة الليبية على الاقتصاد التونسى
السياسة الاقتصادية للحكومة الانتقالية ، السياسة الاقتصادية لحكومة الأغلبية ، مقترحات تطوير الاقتصاد التونسى ، إستراتيجية البنك الدولى فى تونس ، الاختلافات السياسية واثارها الاقتصادية

الفصل الثانى : ليبيا (الثورة على العقيد) ٦٧ – ١٣١
المبحث الأول
الأوضاع والتطورات السياسية

ليبيا : الملامح الأساسية ، فترة حكم القذافى ،تتابع أحداث الثورة
الدول العربية والدعوة لفرض حظر جوى على ليبيا ،التدخل العسكري في ليبيا ، موقف القوى الأجنبية ، المشاكل المصاحبة للثورة :
- نقص السيولة المالية ، - حقوق الإنسان
الأوضاع بعد نهاية القذافى :
- مخزونات السلاح ، - المواجهات المسلحة بين المليشيات
- رفع العقوبات ، - سيادة ليبيا ، - تزايد المظاهرات المضادة للمجلس الوطنى الانتقالى ، - الدعوات الانفصالية
أولويات برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في مرحلة ما بعد القذافى
سياسات المرحلة الانتقالية ، الشريعة مصدر التشريع
الإعلان الدستورى المؤقت ، الأحزاب السياسية والانتخابات

مؤتمرات المصالحة ، برامج تأهيل وتدريب الثوار ، أولويات الحكومة الانتقالية ، المساعدات الحكومية للثوار ، التحديات أمام المجلس الوطنى :
١ ـ الانشقاقات بين صفوف الثوار ٢ ـ قضية نزع السلاح من الثوار وإعادة تشكيل الأجهزة الأمنية ، دور الأمم المتحدة

المبحث الثانى
الاقتصاد الليبى

ملامح الاقتصاد الليبى ، دور النفط فى الاقتصاد الليبى ، إنتاج ليبيا من الغاز نظرة عامة على الطاقة ، الالية المالية الموقتة ، السياسات الاقتصادية للحكومة الانتقالية ، دور القوى العالمية فى الاقتصاد الليبى

الفصل الثالث : مصر (ثورة الغضب) **١٣٣ ـ ٣٣٦**

المبحث الأول
فى أسباب ثورة الغضب

لماذا ثار المصريون ، الاستبعاد السياسى ، الأوضاع الاجتماعية قبل الثورة الأوضاع الاقتصادية :
١ ـ الفساد ٢ ـ الدعم ٣ـ تدهور أحوال الفلاحين
٤ـ الأزمات المتكررة للسلع الأساسية
٥ـ الحد الأدنى للأجور ٦ـ دور الحزب الوطنى فى الترويج لسياسات النظام ٧ـ تقرير الجهاز المركزى للمحاسبات عن الحساب الختامى للعام المالى ٢٠٠٩ ـ ٢٠١٠

سياسات عهد مبارك

١ ـ ماذا فعلت الحكومة للسيطرة على الأسعار ٢ ـ من المستفيد من التخفيضات الجمركية ٣ ـ الفساد وكيف يكون الإصلاح
٤ ـ غرائب الاستثمار فى مصر ٥ ـ البحث عن كرامة المصريين
٦ ـ لماذا المفاجأة من نتائج الأخوان المسلمين ؟
٧ ـ رسالة الأغلبية الصامتة ومتطلبات المشاركة السياسية
٨ ـ الحكومة تكافح كارثة انفلونزا الطيور بتدمير صناعة الدواجن
٩ ـ الوجه الاخر لبيان الحكومة ١٠ ـ لماذا الشكوى الحكومية من حجم الدعم
١١ـ النظام الاقتصادى وتعديل الدستور ١٢ ـ العلاقة بين الاحتكار والفساد وارتفاع الأسعار ١٣ ـ الاعتصامات العمالية وأخطاء السياسات الحكومية
١٤ ـ سياسة المسكنات الحكومية ١٥ ـ أخطاء السياسات وفوضى الأسواق
١٦ ـ كوبونات الخبز ١٧ ـ كوبونات البنزين

المبحث الثانى
ثورة الغضب

المفاجأة ، موقف القوى السياسية من الدعوة للمظاهرات ، موقف القوى الدولية ، تتابع أحداث الثورة
مشاهد من الثورة :
١ – هل يتعلمون من الدرس التونسى ٢ - دعوة لجنازة شعبية لشهداء يوم الغضب ٣- متى يخرج مبارك ليقول للمصريين فهمتكم
٤ - لا لتحويل ثورة الشباب إلى التركيز على الفلتان الأمنى
٥ - قائمة العار ٦ - دعوة لكيان مستقل لانتفاضة المصريين
٧ - مليونية لحقوق الشهداء والمصابين

المبحث الثالث
عام على الثورة

تصاعد الاحتجاجات ضد المجلس العسكرى ،موقف الجماعات الإسلامية الخلافات السياسية ،اختلاف الاهتمامات بين المواطن والنخبة السياسية
مشاكل العام الأول للثورة
١ – مواجهة الفوضى ٢ - الحزم مع الأمن ٣ - ما المطلوب : الجيش من الثوار أم الجيش مع الثوار ؟ ٤ - تغيير القيادات ٥ - كيفية اختيار القيادات
٦ – انهيار سلطة الدولة ٧ - ما العمل : الفلول تتقدم والثورة تتراجع
٨ - مسئولية من : تصاعد الفوضى وغياب الدولة

المبحث الرابع
الاقتصاد المصرى وعام على الثورة

مشاكل الاقتصاد ، أخطاء السياسات ، معدل النمو ، الأسعار والتضخم ، البطالة ، الفقر ، الحد الأدنى للأجور ، الحد الأقصى للأجور ،سوق الأوراق المالية ، التعاملات مع العالم الخارجى ، الدين العام ، القروض والمساعدات الخارجية ، الاحتياطيات الأجنبية ، التصنيف الائتمانى ، موقف الجهات الأجنبية ، عجز الموازنة ، ميزانية ٢٠١١ – ٢٠١٢ ، الصناديق الخاصة
إنقاذ الاقتصاد : تحديد قواعد العمل ، السياسات ، مطلوب حوار اقتصادى ، مواجهة الإضرابات والاعتصامات ، الأجور ، المهام العاجلة لإنقاذ الاقتصاد انخفاض الاحتياطى النقدى ، الصواب والخطأ فى إصدار السندات الدولارية فى شروط تسليم السلطة إلى الإخوان المسلمين

تقديم

رغم كل مظاهر الانهيار والفساد وتصاعد الاحتجاجات الشعبية، كانت المفاجأة هى خروج الملايين للشوارع تهتف "الشعب يريد إسقاط النظام"، بدأت السلسلة من تونس فمصر ثم ليبيا،وهناك شعوب أخرى على الطريق، وُعرفت تلك الفترة بربيع الثورات العربية، وقد يعود السبب فى نعتها بالربيع العربى أن الربيع هو موسم تفتح الزهور وذلك تيمنا بأن ما يحدث هو بداية الديمقراطية.

وشهد العام الأول على ثورات الربيع العربى أحداثا كبيرة وكثيرة، وأغلبها يمكن إدراجه تحت عنوان " الثورة ما زالت مستمرة"، فهناك العديد من العقبات والخلافات التى تعيق تقدم الثورة، وقد يكون أحد الأسباب أننا لم نعرف الديمقراطية من قبل، لذلك الكل يتكلم ولا أحد يستمع، وهناك من يرى أن الفرصة قد جاءت وحان وقت الحصاد.

ونحاول فى هذا الكتاب أن نعرض لقراءة أولية فى وقائع الثورة وكيف نفسر ما حدث سواء أثناء الثورة أو فى عامها الأول، وخاصة فى الجانب الاقتصادى، فقد يوضح ذلك كيف سارت الأحداث وما هى الانجازات ولماذا كانت الأخطاء، وكيف يتم إنقاذ الثورة التى تأخرت فى تحقيق أهدافها، ووقفت مكانها لينشب الخلاف بين أطرافها فتفرغوا للخلافات ونسوا استكمال المسيرة.

وسنعرض فى ثلاث فصول لثورات تونس وليبيا ومصر، ورغم وجود خلافات بين الدول الثلاث ومنها مثلا أن ليبيا دولة نفطية وبالتالى لا تعانى من قلة الإيرادات بعكس مصر وتونس، إلا أن ليبيا أصبحت تعانى من تسابق الدول المشاركة فى إسقاط القذافى فى الاستيلاء على ما تستطيع الاستيلاء عليه من أموالها وخاصة تلك التى جمدتها أثناء المعارك، ولكن الدول الثلاث تتفق فى وجود تيار إسلامى منظم وقوى يسعى للسيطرة على الحكم مما خلق مشاكل ومواجهات مع القوى الأخرى أدت إلى إعاقة تحقيق أهداف الثورات.

وتعانى الدول الثلاث من مشاكل بعضها متوقع وهو مطالبة طوائف كثيرة بمطالب فئوية، وهناك مشاكل مصنوعة من أطراف تريد إجهاض الثورة مثل ظهور النزعات الانفصالية كما حدث فى ليبيا، وهناك المشاكل الموروثة من النظم السابقة.

ولا شك أن ثورات الربيع العربى لم تحقق ما كان مأمولا منها، وأحد أسباب ذلك يعود إلى المدة الزمنية التى مرت على الثورة، ولكن ما يزيد من الشعور بعدم التغيير تزايد المطالب الشعبية مما يصعب تحقيقه خلال هذا العام، ولكن المشكلة الأكبر التى تواجه هذه الثورات هى قدرتها على تغيير النظام الحاكم، وهو ما أدى إلى ظهور مقولة أن الثورة نجحت فى خلع رأس النظام بينما قواعد النظام ما زالت تعمل، ويطرح ذلك مشكلة التداخل بين نظام الحكم والدولة، ففى بلادنا العربية ولطول الفترة الزمنية التى يستمر فيها الحاكم فى سدة الحكم، يستطيع أن يتغلغل فى شرايين إدارة الدولة من خلال من يتم توظيفهم لإدارة دولاب العمل مما يخلق طبقة من المنتفعين والمرتبطين بالنظام وتعمل على مقاومة آية محاولة للتغيير، لذلك يمكن القول أن هذه ظاهرة جديدة على عالمنا العربى وهى كيفية القضاء على نظام حاكم وإعادة بناء الدولة باستخدام آليات ديمقراطية.

وإضافة لعرض وقائع عام على الثورة، سنحاول أن نسهم فى تحديد الأولويات التى يجب أن نتجمع حولها، وان نتعرف على المعارك التى يحاول البعض فرضها على ساحة العمل الوطنى لينشغل بها البعض، ونترك ما هو أكثر أهمية مما انعكس على ما حققته الثورة، وكيف يمكن إعادة بناء الدولة باستخدام آليات ديمقراطية.

الفصل الأول

تونس

(باكورة الربيع العربى)

المبحث الأول

الأوضاع والتطورات السياسية

تونس : الملامح الأساسية

- تبلغ مساحتها ١٦٢,١٥٥ كم٢، وتمتد الصحراء الكبرى على ٣٠ ٪ من أراضيها، بينما تغطي باقي المساحة تربة خصبة محاذية للبحر، تعداد السكان: ١٠,٥ مليون نسمة، متوسط دخل الفرد سنويا: ٣٢٠٠ دولار (البنك الدولي، ٢٠٠٧).

- وقد عرفت باسم "مقاطعة أفريقيا" إبَّان الحكم الروماني لها، كما كانت تسمى "مطمور روما"، نظرا لما كانت توفره من منتجات زراعية، وبالقرب من مدينة تونس العاصمة تقع مدينة قَرْطاج التي أسسها الفينيقيون وأصبحت مركز إمبراطورية كبيرة حكمت شواطئ المغرب الكبير وصقلية وإسبانيا حتى سقوطها.

- فتح المسلمون تونس في القرن السابع الميلادي وأسسوا فيها مدينة القيروان سنة ٥٠ للهجرة، لتكون أول مدينة إسلامية في شمال أفريقيا.

- فى القرن السابع عشر صارت تونس جزءا من الإمبراطورية التركية العثمانية، لكن بدرجة كبيرة من الحكم الذاتي.

- خضعت تونس للحماية الفرنسية في عام ١٨٨١.

- فى ٢٠ مارس ١٩٥٦ حصلت تونس على استقلالها وتولى الحبيب بورقيبة رئاسة الحكومة.

- ومع إعلان الجمهورية التونسية في ٢٥ يوليو ١٩٥٧، أصبح الحبيب بورقيبة أول رئيس للبلاد، وقاد بورقيبة تونس لثلاثة عقود اعتمد خلالها نهجا علمانيا

في الحكم تبنَّى مبادئ أساسية كتحرير المرأة، وإلغاء تعدد الزوجات، والتعليم المجاني الإجباري، لكنه منح نفسه صلاحيات واسعة حتى صار يوصف بالديكتاتور، وقد تم عزله من منصبه كرئيس للبلاد في عام ١٩٨٧ على أساس أنه "لم يعد في كامل قواه العقلية .

- خلف بورقيبة في الحكم أخر رئيس للوزراء في عهده، زين العابدين بن علي، الذي واصل سياسة متشددة ضد المتطرفين الإسلاميين، وتم التغيير من داخل دائرة النظام القائم آنذاك، وكان هدفه استعادة يد السلطة على المجتمع إثر توالي مؤشرات التململ، خاصة بعد ما عرف بثورة الخبز مطلع العام ١٩٨٤ وتنامي دور الإسلاميين وتصاعد العمل النقابي، ولتحقيق هذا الهدف اعتمدت السلطة الجديدة إستراتيجية انفتاحية تجاه المجتمع صاحبتها دعاية مكثفة لشخص الرئيس الجديد زين العابدين بن علي، من خلال شعارات واعدة مثل: لا مجال لرئاسة مدى الحياة، ودولة القانون والمؤسسات وحقوق الإنسان.

- مايو ٢٠٠٢: إجازة تعديلات دستورية بموجب استفتاء، مما مهد الطريق أمام الرئيس بن على للبقاء في منصبه لدورة رابعة، وفى أكتوبر ٢٠٠٤ فاز بن على بدورة رئاسية رابعة بنسبة ٩٤ ٪ من الأصوات.

- كان نظام الحكم في تونس في عهد بن على "استبداديا يتستر تحت طلاء من التعددية، كما قيَّد حرية التعبير وزجَّ بالمعارضين في السجون، كما واجه بن على خلال سنوات حكمه الـ ٢٣ انتقادات واسعة في الداخل والخارج بسبب نسبة الـ"٩٩,٩ ٪" التي كان يزعم أنه يحصل عليها من أصوات الناخبين في كل انتخابات رئاسية خاضها، وقد استنكرت المعارضة التغييرات التي أدخلها بن على على الدستور أواخر أيام حكمه من أجل تمديد فترة بقائه في المنصب لولايتين إضافيتين.

- فى أكتوبر ٢٠٠٦ أطلقت السلطات التونسية حملة ضد ارتداء غطاء الرأس للنساء.

- فاز الرئيس بن على بدورة رئاسية خامسة فى أكتوبر ٢٠٠٩

تتابع أحداث الثورة [1]:

ديسمبر ٢٠١٠

- فى يوم الجمعة ١٧ ديسمبر ٢٠١٠ قام الشاب التونسي محمد بوعزيزي بإشعال النار في جسده في وسط مدينة بوزيد احتجاجا على مصادرة السلطات البلدية في المدينة لعربة كان يبيع عليها الخضر والفاكهة.
- في اليوم التالي لتلك الحادثة، اندلعت شرارة المظاهرات الشعبية، فخرج آلاف التونسيين الرافضين لما اعتبروه أوضاع البطالة المزرية، وعدم وجود العدالة الاجتماعية، وانعدام التوازن في التنمية بين مناطق البلاد المختلفة، وتفاقم الفساد داخل النظام الحاكم.
- تحولت تلك المظاهرات إلى انتفاضة شعبية عارمة شملت عدة مدن تونسية، وأدت إلى سقوط العديد من القتلى والجرحى من المتظاهرين جرّاء تصادمهم مع قوات الأمن. ومما زاد في تفاقم الأحداث وفاة البوعزيزي في الرابع من شهر يناير ٢٠١١ بسبب مضاعفات الحروق.
- وكان بو عزيزي البالغ من العمر ٢٦ عاما ويحمل شهادة جامعية يعمل بائعا متجولا للفواكه والخضار لإعالة عائلته المكونة من ٨ أشخاص وكان دخله لا يتجاوز حوالى ١٥٠ دولارا شهريا، وكان طموحه أن يحصل على شاحنة صغيرة للقيام بعمله بدلا من عربته الخشبية، وتقول عائلته انه رفض أن يدفع رشاوى لثلاثة من مفتشي المجلس المحلي، فقاموا بضربه واحتجاز بضاعته، فقام بصب البنزين على جسده وإحراق نفسه احتجاجا، وقد افتتحت الشرارة التي أطلقها بو عزيزي حركة احتجاجات واسعة في العالم العربي قادت إلى تغيير الأنظمة الحاكمة في تونس و مصر وليبيا واليمن
- وقد أجبرت الانتفاضة الرئيس بن على على إقالة عدد من الوزراء، بينهم وزير الداخلية، وتقديم وعود لمعالجة المشاكل التي نادى بها المتظاهرون. كما أعلن عزمه على عدم الترشُّح لانتخابات الرئاسة عام ٢٠١٤.

يناير ٢٠١١

- وفاة بوعزيزي في المستشفى وخروج حشود غفيرة للمشاركة في جنازته التي تحولت إلى مظاهرات حاشدة احتجاجا على ارتفاع معدل البطالة وقمع السلطات.
- وكانت خطوة بوعزيزي الاحتجاجية هي الشرارة التي انطلقت من مدينته الصغيرة سيدي بو زيد لتشعل حركة الاحتجاجات الواسعة التي امتدت إلى البلدان العربية الأخرى فيما عرف بالربيع العربي.

---

(1) BBC.com.uk.

- وتوفى بو عزيزي في الخامس من يناير في المستشفى الذي نقل إليه فاقد الوعي نتيجة الحروق بنسبة ٩٠٪ في جسده.
- وهكذا أحرق الشاب محمد البوعزيزي نفسه احتجاجاً على أوضاعه الاقتصادية ورفضاً لها، فأحرق نظام حكم بأكمله.
- وفي١٠ يناير ٢٠١١ أعلنت الحكومة التونسية إغلاق المدارس والجامعات حتى إشعار آخر وذلك في كافة أنحاء البلاد، كما ألقى الرئيس التونسي زين العابدين بن على في اليوم نفسه خطابا أعلن فيه عن سلسلة من الإجراءات الاجتماعية والاقتصادية التي ستتخذها حكومته بهدف تحسين أوضاع الشباب عامة والعاطلين عن العمل خاصة ووعد الرئيس التونسي بخلق ٣٠٠ ألف فرصة عمل جديدة في ٢٠١١ و٢٠١٢ بمشاركة مؤسسات الدولة والشركات الخاصة. كما اقترح عقد ندوة وطنية تشارك فيها المجالس الدستورية والأحزاب السياسية ومنظمات المجتمع المدني والجامعيين بهدف اقتراح خطط واستراتيجيات جديدة لدعم سياسة العمل التي تعد أبرز أولويات تونس بحسب بن علي، واتهم الرئيس التونسي أطراف أجنبية من دون أن يسميها بالوقوف وراء الاضطرابات التي تشهدها البلاد منذ ديسمبر ٢٠١٠ داعيا الأولياء والمواطنين إلى إبعاد أبناءهم عن المشاغبين والمفسدين الذين يخدمون بحسبه أطراف حاقدة، كما تعهد بالحفاظ على القدرة الشرائية للمواطنين رغم محدودية قدرات تونس المالية.

حاول بن على في خطاباته للشعب، بالتهديد أولاً، وتقديم تنازلات شكلية ثانياً، احتواء الحركة الشعبية ولكن انتشار الانتفاضة الشعبية في تونس العاصمة خلال الأيام القليلة السابقة لرحيل الرئيس، وعجز قوات الأمن عن مواجهة حركات التظاهر التي شملت مئات الآلاف من كافة فئات الشعب، وازدياد أعداد القتلى في المواجهات بين الجماهير وقوات الأمن أفقد النظام قدرته على السيطرة، ويلاحظ أن قيادة الجيش حرصت من اليوم الأول لانتشار الجنود على أن تتبع سياسة مختلفة ومتباينة مع تلك التي اتبعتها قوات الأمن، متجنبة كلية الصدام مع المتظاهرين، بل ولعب دور الحاجز الفاصل في كثير من المواقع بين قوات الأمن وجماهير المحتجين، وأدى هذا السلوك إلى تعزيز مصداقية الجيش لدى الجماهير وإكسابه شعبية كبيرة[1].

في يوم ١٤ يناير أصبح واضحاً أن قوات الأمن ومؤسسات الاستخبارات باتت عاجزة عن مواجهة الشارع، وأن الجيش يرفض إطاعة أوامر الرئيس بالمشاركة في القمع، بذلك انهارت قدرة الرئيس بن على على إدارة جهاز الدولة وآماله في احتواء الانتفاضة الشعبية، ولم يعد أمامه سوى الاستجابة لمطالب الشارع بمغادرة البلاد، من جهة أخرى، يبدو واضحاً أن قيادة الجيش قد أدركت أن الرئيس بات يمثل

(١) مركز الجزيرة للدراسات، تونس : من إطاحة الرئيس إلى المرحلة الانتقالية،يناير ٢٠١١ .

عبئاً على الدولة واستقرارها، واتخذت بالتالي قراراً واعياً بالتضحية ببن على والثلة الملتفة حوله من أجل الحفاظ على الدولة والنظام من الانهيار الكلي، وسواء كان قرار قيادة الجيش بالتضحية بالرئيس قد تبلور بعد مشاورات مع الفرنسيين والأميركيين، كما أشارت تقارير إخبارية، أم لا، فإن سقوط بن على قد أصبح في مثل هذه الأوضاع مسألة وقت، بعد أن فقد النظام سيطرته على العاصمة، كما أن قرار الجيش فيما يتعلق بوضع الرئيس جاء أيضاً بهدف احتواء الحركة الشعبية قبل أن تصل إلى مستوى يؤدي إلى انهيار كلي للدولة والنظام[1].

- الرئيس التونسي السابق زين العابدين بن على يغادر إلى السعودية في ١٤ من يناير ٢٠١١ بعد فشله في وقف الاحتجاجات التي انتشرت في البلاد ومقتل عشرات في اشتباكات مع قوات الأمن، وازدادت الانتفاضة الشعبية حتى وصلت إلى المباني الحكومية، مما أجبر بن على على الهروب من البلاد خلسةً حيث توجه بن على أولاً إلى فرنسا، التي رفضت استقباله خشية حدوث مظاهرات للتونسيين فيها، فلجأ إلى السعودية التي استضافته وعائلته في مدينة جدة

- بعد هروب بن على إلى السعودية في ١٤ يناير ٢٠١١، أعلن الوزير الأول محمد الغنوشي عن توليه رئاسة الجمهورية بصفة مؤقتة، وذلك بسبب تعثر أداء الرئيس لمهامه، واستنادًا إلى الفصل ٥٦ من الدستور التونسي الذي ينص على أن لرئيس الدولة أن يفوض الوزير الأول في حال عدم تمكنه من القيام بمهامه.

- غير أن المجلس الدستوري أعلن أنه بعد الإطلاع على الوثائق لم يكن هنالك من تفويض واضح يمكن الارتكاز عليه بتفويض الوزير الأول بممارسة مهام الرئيس الذي تبين أنه لم يستقل، لذلك، تم اللجوء للفصل ٥٧ من الدستور وإعلان خلو منصب الرئيس، وبناءً على ذلك أعلن في ١٥ يناير ٢٠١١ عن تولي رئيس مجلس النواب، محمد فؤاد المبزع، منصب رئيس الجمهورية بشكل مؤقت إلى حين إجراء انتخابات رئاسية مبكرة حسب الدستور في وقت لاحق، وقد كلّف المبزع محمد الغنوشي برئاسة حكومة مؤقتة للبلاد،

- عين الغنوشي رموزا للمعارضة في حكومة ائتلاف وطني، ولكن استقال عدد من رموز المعارضة من الحكومة احتجاجا على عدم إجابة مطلبهم باستبعاد الموالين لزين العابدين بن علي.

- مجلس الوزراء يعقد جلسته الأولى برئاسة الغنوشي، والحكومة تعرض إصدار عفو عام عن كل الجماعات السياسية بمن فيها الإسلاميون.

---

(١) المصدر السابق

- بعد يوم من الاحتجاجات على استمرار وجود رموز من الحرس القديم في الحكومة، الغنوشي يعد باعتزال العمل السياسي بمجرد إجراء الانتخابات.

فبراير ٢٠١١

- رئيس الوزراء محمد الغنوشي يقدم استقالته بعد مظاهرات احتجاج عنيفة على خلفية ارتباطه بنظام الرئيس السابق بن علي، وخروج مظاهرات احتفال صاخبة في تونس العاصمة.

- وزير الخارجية الأسبق الباجي قائد السبسي يتولى رئاسة الحكومة بموجب مرسوم صادر من الرئيس المؤقت فؤاد مبزع.

مارس ٢٠١١

- السبسي يشكل حكومة تكنوقراط جديدة لم يسبق لأي من وزرائها العمل في أي حكومة سابقة في عهد بن علي. والإعلان عن أن موعد أول انتخابات تونسية بعد الثورة هو ٢٤ يوليو.

- وزير الداخلية يعلن عن حل جهازي البوليس السياسي وأمن الدولة اللذين كانا من أقوى أسلحة نظام بن علي، وكان حلهما أحد أبرز مطالب الثورة التونسية.

- محكمة تونسية تقضي بحل حزب التجمع الدستوري الديمقراطي، وهو الحزب الذي حكم تونس لسنوات طوال برئاسة بن علي، وكان إعلان حله مدعاة لخروج التونسيين في احتفالات كبيرة.

ابريل ٢٠١١

- السبسي يعلن أن الرموز البارزة في الحزب الحاكم سابقا لن يسمح لهم بالمشاركة في انتخابات ٢٤ يوليو، وأن تلك الانتخابات ستدار بمعرفة هيئة مستقلة للمرة الأولى.

مايو ٢٠١١

- السلطات التونسية تعتقل نحو ٢٠٠ شخص بعد موجة من الاحتجاجات المناهضة للحكومة بلغت ذروتها بمعركة عنيفة في شوارع تونس العاصمة وعودة فرض حظر التجول في المدن التونسية، كان السبب في تلك المظاهرات هو خوف الثوار من نكوص الحكومة المؤقتة عن تعهدها بقيادة تونس في طريق الديمقراطية بعد عقود من الحكم الشمولي.

يونيو ٢٠١١

- الإعلان عن تأجيل الانتخابات حتى ٢٣ أكتوبر بدلا من موعدها السابق في ٢٤ يوليو، وذلك لضمان أن تكون تلك الانتخابات "حرة ونزيهة" على حد ما أعلنه السبسي.
- محكمة تونسية تقضي غيابيا بسجن الرئيس السابق بن على وزوجته ليلى الطرابلسي مدة ٣٥ سنة لكل منهما بتهم نهب المال العام والاختلاس والتربح من الوظيفة.

يوليو ٢٠١١

- محكمة تونسية تصدر حكما ثانيا بسجن بن على وصهره مدة ١٦ سنة لكل منهما بتهمة الفساد.
- في ١٥ يوليو فرقت قوات الشرطة التونسية بالقوة المعتصمين في ساحة القصبة، ومنعتهم من نصب خيام الاعتصام في المكان وجاء الاعتصام بعد دعوات وجهها ناشطون تونسيون للاعتصام في الساحة حيث مقر الحكومة احتجاجا على ما يعتبرونه انحرافا في مسار الثورة، ورفع المتظاهرون شعارات تنادي برحيل رئيس الحكومة المؤقتة الباجي قائد السبسي، كما طالبوا بإقالة وزير الداخلية وكاتب الدولة للخارجية، وضمان الاستقلال التام للقضاء، ومحاكمة الضالعين بقتل المتظاهرين خلال الثورة، ورفض تطبيع العلاقات مع إسرائيل، إضافة إلى مطالبتهم بحل أحزاب جديدة يقولون إنها تضم رموز حزب التجمع الدستوري الديمقراطي المنحل، ورغم العنف الذي تعاملت به الشرطة لفض الاعتصام، فإن المعتصمين أكدوا إصرارهم على مواصلة الاعتصام تحقيقا لأهداف الثورة.
- وفي ١٧ يوليو أطلقت الشرطة التونسية النار في الهواء واستخدمت القنابل المسيلة للدموع لتفريق حشد مؤلف من نحو مائتي شخص أضرموا النار في مركز للشرطة بإحدى ضواحي العاصمة تونس ووقعت الاشتباكات في منطقة الانطلاقة في غربي تونس، وقال مراسل لرويتز في الموقع إنه كانت هناك مروحية تابعة للشرطة تحلق فوق المنطقة، وقالت الشرطة إن كثيرين ممن اشتبكوا معها كانوا ملتحين مما يشير إلى أنهم إسلاميون، وأضافت أنهم شعروا بغضب من حادث وقع يوم الجمعة ١٥ مايو عندما أطلقت الشرطة الغاز المسيل للدموع على مسجد بوسط المدينة لفض احتجاج.
- وفي ١٨ يوليو اتهم رئيس الوزراء الباجي قائد السبسي أطرافا سياسية لم يسمها بالسعي للتحريض على الاضطرابات وأشار إلى محاولات فاشلة للاعتصام في منطقة القصبة، كما قال إن منظمي الاعتصام لا يهدفون للاحتجاج "وإنما لتعكير الأجواء" وأضاف "هناك

خطة منظمة وأعمال متزامنة لاستهداف ممتلكات المواطنين والتسبب في اضطرابات أمنية، كما تحدث عن أطراف لم يسمها قال إنها "غير مهيأة لخوض المعركة الانتخابية وتهدف لإفشال الانتخابات" مشيرا إلى تمسك حكومته بموعد الانتخابات وأشار إلى "توافق عريض" بين كل الأحزاب على تحديد موعد أكتوبر لانتخابات المجلس التأسيسي.

أغسطس ٢٠١١

قوات الأمن تطلق قنابل الغاز المسيل للدموع وتستخدم الهراوات لتفريق متظاهرين خرجوا في تونس العاصمة للمطالبة باستقالة الحكومة التي قالوا إنها فشلت في ملاحقة أنصار الرئيس المخلوع بن علي.

سبتمبر ٢٠١١

- في ٥ سبتمبر ٢٠١١ أعلن رئيس الحكومة المؤقتة الباجي قائد السبسي تشديد تطبيق قانون الطوارئ في البلاد، وأعلن عن قرار بمنع العمل النقابي داخل المؤسسات الأمنية، بعد إجبار نقابة الدرك قائد الحرس على التنحي، مؤكدا التزام الحكومة بتنظيم انتخابات المجلس الوطني التأسيسي، في موعدها المحدد يوم ٢٣ أكتوبر ٢٠١١ وأعلن حل كل نقابات الأمن، بعد أشهر من موافقة الحكومة على تأسيسها، وجاء هذا القرار في الوقت الذي يحتج فيه مئات من قوات الأمن أمام مقر الوزارة للمطالبة بإقالة وزير الداخلية والوزير الأول، رافعين شعارات تطالب بتطهير الوزارة وتحسين ظروف العمل وإعادة الثقة بين رجل الأمن والمواطن.

أكتوبر ٢٠١١

- بدء الحملة الدعائية لما توصف بأنها أول انتخابات حرة في تاريخ تونس. وتقدم لتلك الانتخابات نحو ١١ ألف مرشح يتنافسون على ٢١٧ مقعدا في المجلس الوطني التأسيسي الذي سيضطلع بمهمة صياغة دستور جديد للبلاد.

ديسمبر ٢٠١١

- اقر المجلس الوطني التأسيسي التونسي دستورا مؤقتا يفتح المجال أمام إقامة سلطة تنفيذية شرعية في البلاد وإطلاق عمل المؤسسات ويتكون مشروع القانون التأسيسي للتنظيم المؤقت للسلطات من ٢٦ فصلا، ويحدد الدستور شروط وإجراءات ممارسة صلاحيات السلطات التنفيذية والتشريعية والقضائية إلى حين إجراء الانتخابات العامة المتوقعة مبدئيا خلال عام وإقرار دستور جديد نهائي لتونس

يناير ٢٠١٢

- الرئيس التونسي منصف المرزوقي يتسلم مهام منصبه.
- الجمعية التأسيسية في تونس توافق على الحكومة التي شكلها رئيس الوزراء الجديد حمادي الجبالي.
- تونسي عاطل عن العمل يحرق نفسه أمام مقر محافظة قفصة في وسط غرب تونس، بالتزامن مع زيارة مسئولين للمنطقة التي تعاني أيضا من ارتفاع معدلات البطالة.

موقف القوى الدولية من الثورة التونسية:

تراوحت مواقف القوى الكبرى فى العالم بين الانتظار لمعرفة كيف ستتطور الأحداث بعد اندلاع المظاهرات ثم مناشدة الحكومة عدم العنف مع المتظاهرين، وفى هذه المرحلة تحاول هذه القوى إنقاذ النظام الذى يرتبط بها وينفذ مخططاتها، ولكن ومع تصاعد الاحتجاجات وتزايد أعداد القتلى والمصابين تكون هذه القوى الدولية فى وضع محرج بين تطبيق شعاراتها عن حقوق الإنسان وبين مناصرتها لنظام عميل، ومع ضغط الانتشار الإعلامى عن تدهور الأوضاع الأمنية وتزايد الضحايا ومع تضامن منظمات المجتمع المدنى مع المتظاهرين، تبدأ الدول الكبرى فى تغيير سياستها وخاصة عندما تدرك أجهزتها أن النظام الحاكم لم يعد قادرا على السيطرة على الأوضاع، وحتى لا تخسر القوى الجديدة ومحاولتها استمرار وضعها المميز مع النظام الجديد تبدأ فى مطالبة رئيس الجمهورية بالتنحى والاستماع إلى المطالبات الشعبية .

موقف الولايات المتحدة الأمريكية:

- في ٩ يناير، استدعت وزارة الخارجية الأميركية السفير التونسي في واشنطن وسلمته رسالة تعبر عن القلق الأميركي من الطريقة التي تم التعامل بها مع الاحتجاجات في تونس، ورداً على ذلك، استدعت وزارة الخارجية التونسية سفير الولايات المتحدة لدى تونس وأبلغته استغرابها من الموقف الذي عبّر عنه الناطق باسم الخارجية الأميركية على خلفية الاحتجاجات الشعبية في تونس.

- وفي ١٢ يناير ٢٠١١ قال الناطق باسم وزارة الخارجية الأميركية إن إدارة الرئيس باراك أوباما «قلقة جداً بسبب تقارير عن استخدام الحكومة التونسية المفرط للقوة» ضد المحتجين.

- وعلى إثر مغادرة الرئيس بن على لتونس، وجه الرئيس الأمريكي باراك اوباما رسالة تهنئة للشعب التونسي على شجاعته وكرامته.

- وفي ١٤ يناير، أعلن المسئول عن مكتب الشرق الأوسط في مجلس العلاقات الخارجية الأمريكي أن الجيش التونسي هو من أقال الرئيس بن على وأن الجيش مسيطر على البلاد، وأنه ليس المهم أن يكون قادة الجيش ديمقراطيين أم لا ولكن المهم هو تصميمهم على إزالة الفساد والنهب، ثم ينبه إلى أن الثورة ضد بن على كانت خالية من الإسلاميين، وهذا يطمئن المتخوفين من أن القوى الإسلامية هي القوة الاجتماعية القوية الوحيدة في المنطقة، ويلفت النظر إلى أن تونس ليست لها أهمية إستراتيجية للولايات المتحدة على العكس من مصر والجزائر والأردن ولذلك فهو يتشكك في أن تمتد موجة الثورات إلى دول عربية أخرى.

- وبالنسبة للموقف الأميركي من وصول الإسلاميين للحكم فإنهم يحاولون استيعاب هذه القوى لضمان استمرارهم على علاقات التحالف، لذلك فهم يميلون إلى قبول حكم الإسلاميين في تونس، لأن واشنطن تدرك جيدا حجم التحولات السياسية التي فرضتها موجة الثورات العربية واهتزاز نظريتها في الاستقرار السياسي التي ظلت تنتهجها في منطقة الشرق الأوسط منذ نهاية الحرب العالمية الثانية تقريبا، خصوصا بعد سقوط حكم مبارك في مصر. وهم يرغبون اليوم في مسايرة موجة التغيير العاصفة والتعامل مع القوى الجديدة التي أفرزتها الثورة بمزيج من الحذر واستخدام سياسة الاحتواء الهادئ عبر توسيع نطاق الدبلوماسية العامة والقوى الناعمة مع الحيلولة دون ذهاب موجة التغيير إلى الحدود التي تمس التوازنات الكبرى في المنطقة. ونظرا لأن الولايات المتحدة لا تتمتع بحضور قوي في تونس يضاهي الحضور الفرنسي، فضلا عن بعد تونس نسبيا عن الخط الساخن للصراع العربي الإسرائيلي، فإنها

لا تجد غضاضة في توجيه رسالة للعالم العربي بأن البيت الأبيض لا يمانع في التغيير الديمقراطي في المنطقة هذه المرة[١].

موقف فرنسا :

- في ١٢ يناير ٢٠١١ دعت وزيرة الخارجية الفرنسية الجمعية الوطنية الفرنسية لإرسال قوات فرنسية لنقل خبرتها عملياً للقوات التونسية للسيطرة على الوضع بعد قيام الثورة التونسية، بدلاً من إلقاء اللعنات وإعطاء محاضرات للقيادة التونسية عن وضع معقد بينما نطالبهم بتلبية توقعات الشعب وأضافت "أعتقد أن واجبنا هو تهدئة الأوضاع والتحليل الموضوعي

- رفضت الحكومة الفرنسية قدوم الرئيس بن على إلى فرنسا وذلك لعدم رغبتها في إثارة استياء الجالية التونسية المقيمة فيها كما أعلن مكتب الرئيس الفرنسى إن فرنسا اتخذت الخطوات الضرورية لضمان منع أي تحركات مالية مشبوهة للأصول التونسية في فرنسا، وأكد الاستعداد لتلبية أي طلب للمساعدة على ضمان سير العملية الديمقراطية بطريقة لا تقبل الجدل، كما دعا البيان إلى إجراء انتخابات حرة بأسرع ما يمكن .

- دعا الاتحاد الأوروبي إلى حل ديمقراطي ودائم في تونس، كما دعا إلى الهدوء بعد خروج زين العابدين .

- وعقب فوز حركة النهضة بأغلبية مقاعد المجلس الوطنى، كانت تصريحات المسئولين الفرنسيين تبين أن باريس ليست مرتاحة كثيرا لوجود حكم يتصدره الإسلاميون في بلد يقع على بضع عشرات الكيلومترات من الحدود الأوروبية، وتتمتع فيه بنفوذ ثقافي وسياسي اقتصادي واسع النطاق منذ الحقبة الاستعمارية، فقد صرح الرئيس الفرنسي نيكولا ساركوزي خلال اجتماع مجلس الوزراء فى ٢٦ أكتوبر بأن "فرنسا ستكون منيقظة بشأن احترام حقوق الإنسان ومبادئ

(١) مركز الجزيرة للدراسات، النهضة تستلم القيادة، نوفمبر ٢٠١١ .

الديمقراطية في تونس"، وهذا يشير إلى أن باريس حتى في حال قبولها على مضض نتائج الانتخابات، فإنها لن تتوانى عن استخدام ما بحوزتها من أدوات تأثير ظاهرة وخفية لإفشال تجربة الإسلاميين والحيلولة دون امتداد تأثيرها إلى الجوار المغاربي والعربي، لأن باريس ترى في صعود الإسلاميين في تونس، من شأنه أن يبعث برسائل مشابهة لإسلاميي الجزائر وليبيا ومصر مفادها أن مرحلة المشاركة في الحكم من موقع متقدم لم تعد أمرا بعيد المنال، مثلما بعثت الثورة التونسية رسالة إلى الجوار العربي مضمونها أن التغيير السياسي والإطاحة بالأنظمة ليست بالأمر المستحيل.

موقف ليبيا :

- أعلن القذافي أن الشعب التونسي تعجل الإطاحة بالرئيس زين العابدين بن على واصفا إياه بأنه "أفضل" شخص يحكم تونس، وقال " أتمناه رئيسا ليس إلى عام ٢٠١٤، بل أن يبقى إلى مدى الحياة"، وأن النمو الاقتصادي الحاصل في عهده استثنائي وتاريخي وأنه كان من الممكن محاكمة أي مسئول متورط في قضايا فساد وإجراء استفتاء على رئاسته أو الانتظار إلى سنة ٢٠١٤ حيث نهاية فترته الرئاسية، كما حذر من انزلاق تونس في دوامة عنف.

موقف مصر :

- أعلنت وزارة الخارجية إنها تؤكد احترامها لخيارات الشعب في تونس الشقيقة، وإنها تثق في حكمة الأشقاء التونسيين وقدرتهم على تثبيت الوضع وتجنب سقوط تونس في الفوضى، أما على الصعيد الشعبي فقد تظاهر عشرات النشطاء السياسيين المصريين أمام نقابة الصحفيين بالقاهرة للتعبير عن دعمهم للثورة الشعبية في تونس .

المواقف الشعبية العربية :

- على عكس الجهات الرسمية العربية رحبت الأوساط الشعبية وفعاليات المجتمع المدني العربية بثورة الشعب التونسي التي أجبرت بن على على الفرار إلى السعودية معتبرين ذلك إنجازا تاريخيا .

- ففي الجزائر، قالت جبهة القوى الاشتراكية المعارضة في بيان لها إن ما سمته انتصار الشعب التونسي هو انتصار لكل الشعوب المحبة للحرية والعدالة في المغرب العربي، ودعا الدول الكبرى إلى وقف الدعم عن الأنظمة القائمة في المغرب العربي.
- وعبر عدد من نواب المعارضة في البرلمان الكويتي عن تقديرهم للشعب التونسي وانتفاضته التي أدت إلى فرار بن علي.
- كما رحب يمنيون من مختلف الشرائح الاجتماعية والسياسية بما وصفوه سقوط جنرال تونس، وتمنوا نهاية مشابهة لنظام الحكم في بلادهم، ونظم ناشطون من مختلف القوى السياسية في صنعاء مسيرة باتجاه السفارة الفرنسية بصنعاء طالبوا فيها بترك الشعب التونسي يختار حكامه دون وصاية فرنسية

ثورة الشباب :

فى دراسة نشرها المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات عن الثورة التونسية، وأعد الدراسة الدكتور العربي صديقي بعنوان (تونس: ثورة المواطنة.. ثورة بلا رأس)، تحاول الدراسة أن تجيب على سؤال، كيف استطاعت الثورة أن تسير بلا رأس إلى اللحظة الفاصلة بتاريخ تونس وهروب الرئيس المخلوع زين العابدين بن علي؟ ويقول صديقي إن الثورة التونسية حققت إنجازها رغم أنها كانت بلا قيادة لأسباب خاصة بالحالة التونسية، من بينها :

١ - أن المحرك الرئيس للتغيير هو الشباب الذي يشكل ما يقارب ٤٣,٧٪.

٢- أن الثورة بدت في مرحلتها الثانية أكثر تأطيرا وتوجيها من مرحلة احتجاجات سيدي بوزيد، والعامل الآخر هو التحاق قوى المجتمع المدني والأحزاب بالثورة وأبرزها الاتحاد العام التونسي للشغل الذي أسهم في زيادة الزخم الجماهيري وصمود القوى والفعاليات في الشارع إلى أن أجبر بن على على الهرب

٣ - كما أن تفشي الفساد خلال حكم بن على وسيطرة عائلة الطرابلسي على ٤٠٪ من اقتصاد البلاد قوض الصورة التي سعى النظام والغرب إلى نسجها عن التطور الاقتصادي

في تونس، فيما كانت البطالة تنهش جسد المجتمع، خاصة في المناطق الداخلية التي وصلت فيها نسبة العاطلين ممن بلغوا سن العمل إلى ٥٠٪.

٤ - واعتبرت الدراسة أن للثورة محفزات أسهمت في استمرارها ونجاحها في إسقاط النظام وهروب الرئيس بن على، من بينها الاعتماد على وسائط الإعلام الإلكتروني خاصة مواقع التواصل الاجتماعي، التي مثلت حلقة تواصل أفقي ضمنت وصول صوت المحتجين إلى قطاع كبير من الشباب التونسي، بالإضافة إلى العالم الخارجي.

٥ - تشير الدراسة إلى أن غلبة الطابع العائلي على أسلوب حياة الناس في منطقة سيدي بوزيد حيث اندلعت شرارة الثورة، كان له دور في إبقاء حركة الاحتجاج قائمة لأطول فترة ممكنة.

٦ - وتضيف الدراسة ما تسميه العفوية والدافعية الذاتية، لأن أغلب من خرجوا في هذه الثورة هم من الشباب غير المنتمي إلى التيارات السياسية، إضافة إلى أن أزمة الثقة بين بن على والشعب ساهمت في إشاعة مشاعر اليأس من وعود بن على في خطاباته الثلاثة قبل هروبه.

٧ - تؤكد الدراسة أن عصا الأمن الغليظة التي استخدمها بن على لتحويل تونس إلى جدر أمنية خلق حالة من الجمود السياسي والإحباط الاجتماعي، وضعف مستوى إنتاجية الفرد، وولد أزمات متلاحقة على رأسها البطالة والبؤس الاجتماعي وعزوف عن المشاركة السياسية الفاعلة في الحياة العامة.

٨ - كما أن قضية الشاب محمد البوعزيزي وشباب سيدي بوزيد الذين كانوا يبحثون عن كرامتهم جعلتهم يكسرون حاجز الخوف، إضافة إلى استلهام الثوار كلمات النشيد الوطني التونسي، التي جمعت بين شعر أبي القاسم الشابي والشاعر المصري محمد صادق الرافعى، لرفع مطالبهم بالتغيير والحرية في وجه بن علي.

٩ - وحددت الدراسة السمات العامة للثورة التونسية في ثلاث نقاط، هي: سلمية الطابع، حيث واجه الشباب بصدور عارية رصاص أعوان الأمن، والتفوق الأخلاقي، الذي

حمل الثوار على عدم رغبتهم فى الانتقام الثأري من أركان النظام وأعوانه من الأجهزة الأمنية، وأخيرا تجلي الحس الوطني بإنشاء اللجان الأمنية لحماية الأحياء والممتلكات بعدما حاول النظام المخلوع خلق حالة من الفوضى في المدن والأحياء الثائرة.

وخلصت الدراسة إلى أن الثورة التونسية تؤكد حقيقة أن الشعب لا يمكن تدجينه وقمعه مدى الحياة، ولا بد من حدوث لحظة "الإرادة

المجلس الوطني التأسيسي:

هو مجلس تأسيسي مكوَّن من ٢١٧ عضوًا تم اختيارهم من قبل التونسيين في الانتخابات النيابية التي جرت في ٢٣ أكتوبر ٢٠١١، وسوف يضع هذا المجلس دستورا جديدا للبلاد، وقد فازت حركة النهضة، ذات التوجهات الإسلامية، بالنصيب الأوفر من مقاعد المجلس بحصولها على ٩٠ مقعدا، تلاها حزب المؤتمر من أجل الجمهورية بـ ٣٠ مقعدا، وحلت قوائم العريضة الشعبية ثالثا بـ ٢١ مقعدا، بينما شغلت التكتلات والأحزاب الأخرى والشخصيات المستقلة بقية المقاعد في المجلس.

فى تفسير فوز التيار الإسلامى بأغلبية المجلس الوطنى[1]:

تبين نتائج الانتخابات نوعا من التحول المجتمعي تم بموجبه سحب مهمة القيادة السياسية من نخبة ذات أصول حضرية (أو مدنية) تتمثل في أبناء عائلات عرفت بعراقتها في وسط الأعيان في المدن الكبرى الساحلية مقابل ذلك تحول هذا الثقل السياسي إلى نخبة جديدة منحدرة من عائلات متوسطة أو فقيرة وذات أصول شبه حضرية بحكم ارتباطها أكثر بالمدن المتوسطة الداخلية.

انتصار حزب النهضة باعتبارها حركة ذات توجه إسلامي يعد مسألة محسومة سلفا،وهذه الحقيقة تنطبق لا على الحالة التونسية فقط بل كذلك على كل حالات العالم العربي، وتفسير ذلك مرتبط بالمعطيات التاريخية والثقافية، فالإسلام كمشروع سياسي ومجتمعي ظل حلما يراود نخبة المصلحين والسياسيين في العالم العربي والإسلامي منذ

(١) عادل لطيفى، تحولات المشهد التونسى، الجزيرة نت، المعرفة، ديسمبر ٢٠١٢ .

أواسط القرن التاسع عشر، وكان البحث عن تحقيق فاعلية الحداثة بمعايير إسلامية أو على الأقل في ثوب إسلامي حاضرا بقوة لدى الطهطاوي والأفغاني ورشيد رضا. وبدأت محاولات التجسيد هذه في فترة حكم السلطان العثماني عبد الحميد الثاني لكنها سرعان ما سقطت أمام سطوة الغرب المستعمر.

لم يتسن للمشروع الخروج إلى النور خلال الفترة الاستعمارية لأن الظرف الاستعماري دفع إلى الواجهة المسألة الوطنية والاستقلال. ولعب الإسلام دورا مهما في هذا السياق، وتواصل تهميش الإسلام كتجربة سياسية ممكنة بعد الاستقلال وذلك نتيجة هيمنة الأولوية للتنمية الاقتصادية على حساب الأولوية السياسية، من ناحية، ثم بسبب هيمنة المسألة القومية العربية، من ناحية أخرى، وعندما تمكن المجتمع ولأول مرة في تاريخه من التعبير عن ذاته دون قيود، كان لا بد أن يخرج إلى الوجود ذلك المشروع الحلم الذي خاطب وجدان أعرض شرائح الشعب، فالإسلاميون يخاطبون ثقافة موجودة وسائدة، والمجهود الأساسي يتوقف على تطويع المعطى الثقافي المشترك إلى مشروع سياسي، بالإضافة إلى استخدام المساجد خلال المرحلة الانتخابية.

في المقابل تجد الأفكار المعارضة لفكر الإسلاميين صعوبة في الوصول إلى شرائح أوسع وتتجاوز النخب المتعلمة والحضرية، فأفكار الحداثة عادة ما تقدم على أنها نقيض للإسلام بهدف ضرب الخصوم السياسيين، كما أن مظاهر التحديث استفادت لعقود من حماية السلطة القائمة لها مما جعلها تبدو وكأنها مسلطة من طرف الدولة .

المفاجأة فى حجم فوز حزب النهضة[1] :

فوز حركة النهضة كان أمرا متوقعا بالنسبة للمطلعين على مجريات الشأن السياسي في تونس، فقد أعطت أغلب استطلاعات الرأي التي أجريت قبيل الانتخابات نسبا متقدمة للحركة مقارنة ببقية الأحزاب السياسية، ولكن المفاجأة كانت فى قدرة النهضة على تخطي السقف الذي رُسِم لهم سلفا، حيث كانت أوساط الحكم في الداخل وكذلك كانت الأطراف الدولية المؤثرة في الوضع التونسي مطمئنة إلى أنَّ تقدم ما يربو على ثمانين حزبا

(١) مركز الجزيرة للدراسات، النهضة تستلم القيادة، نوفمبر ٢٠١١ .

لانتخابات المجلس إلى جانب عشرات القوائم المستقلة ثم وجود نظام قانون انتخابي بالغ التعقيد تم سنه بحسابات دقيقة، يقتطع من أصوات الكتل السياسية الكبرى لصالح الأقل حجما (نظام البواقي)، سيشتت أصوات الناخبين ويحدّ من حجم الإسلاميين بالضرورة، ولن يجعلهم في كل الحالات يتخطون نسبة ربع مقاعد المجلس في أحسن الحالات، وهو ما لم يحدث حيث حصلت حركة النهضة على ٤٠ ٪ من مقاعد المجلس الوطنى .

والواضح أن الناخب التونسي مال بشكل كبير إلى القوى الأكثر جذرية في مناهضة نظام بن علي، والأكثر انسجاما مع مطالب الثورة، مقابل تراجع الأحزاب التي اعتمدت إستراتيجيتها الانتخابية على أساس الاستقطاب الأيديولوجي بين ما سمي بالمشروع الحداثي والمشروع الإسلامي

ويمكن القول أن نجاح تجربة الانتخابات التونسية وتجنيب تونس تكرار السيناريو الجزائري المخيف، يعود إلى مجموعة من المعطيات الداخلية والخارجية التى أدت إلى إنجاح الانتخابات، ومن بينها التحولات السياسية الهائلة التي فرضتها أوضاع الثورة والتي كان من نتائجها المباشرة تغير الخريطة السياسية بشكل جذري، حيث اختفت أو كادت القوى السياسية "القديمة" التي كانت تتصدر المشهد السياسي التونسي قبل الثورة، وفي مقدمة ذلك التجمع الدستوري الديمقراطي، ومعارضات "الديكور" التي صنعها بن علي، وكان من نتائج ذلك أن عادت القوى السياسية إلى قلب الساحة التونسية بعد أن كانت محاصرة أو مغيبة بالكامل طوال حقبة الحكم المنهار، وقد ترافق ذلك مع رسوخ قناعة بين نخب الحكم والمعارضة على السواء، بأنه لم يعد من الممكن إدارة شؤون السياسة والدولة على ذات المنوال التسلطي والانفرادي الذي سلكه نظام بن على ومن قبله سلفه بورقيبة.

كما أن وجود حراك شعبي واسع النطاق وضغط شديد من قوى الثورة، وخصوصا قطاعات الشباب الغاضب، قد دفع بقوة باتجاه التحول نحو الشرعية الديمقراطية حيث أدركت الحكومة المؤقتة بقيادة الباجي قايد السبسي أنها أمام خيار بالغ الصعوبة يتراوح بين القبول بالانتقال إلى الشرعية الانتخابية أو مواجهة خطر انهيار الدولة أصلا على وقع عودة الاحتجاج الشعبي وتململ الشباب من أداء الحكومة المؤقتة.

كما أن عملية الطمأنة السياسية التي مارستها النهضة وامتناعها عن الانجرار إلى مناكفة خصومها السياسيين، أو لعبة الاصطفاف العقائدي بين إسلاميين وعلمانيين وتركيزها على العمل الميداني الشعبي، ثم الدخول في سلسلة من الترضيات والمساومات السياسية مع القوى الرئيسية الفاعلة في المشهد السياسي التونسي، فضلا عن مد جسور التواصل مع دول الجوار والقوى الدولية، قد ساهم إلى حد كبير في نزع فتيل الاحتقان والذهاب إلى صناديق الاقتراع بشيء من الاطمئنان.

إلا أن هذا النجاح لا يمكن إرجاعه بالكامل إلى المهارة السياسية للإسلاميين التونسيين، بقدر ما يمكن إرجاعه أساسا إلى وجود مناخ دولي وإقليمي يتيح مجالا للحركة وتقدم قوى التغيير، ومن ذلك الضغط الشديد الذي مثلته موجة الثورات العربية، ثم عدم قدرة القوى الدولية على تحمل أعباء أزمة جديدة على أبواب المتوسط إلى جانب قوس الأزمات الواسع والممتد من أفغانستان إلى العراق ومن فلسطين إلى ليبيا المجاورة، فضلا عن الأزمة الاقتصادية الواسعة التي باتت تعصف بالاقتصاديات الغربية .

اتفاق تقاسم السلطة:

فى نوفمبر ٢٠١١ اتفقت الأحزاب التونسية الرئيسية المؤتلفة على تقاسم المناصب الثلاثة العليا في البلاد حيث يتولى حمادي الجبالي أمين عام حزب النهضة الإسلامي رئاسة الوزراء ويتولى المنصف المرزوقي (رئيس حزب المؤتمر من اجل الجمهورية اليساري والشريك في الائتلاف الحاكم) منصب رئيس الجمهورية ويتولى مصطفى بن جعفر رئيس حزب التكتل الديمقراطي من اجل العمل والحريات الشريك الثالث في الائتلاف منصب رئيس المجلس التأسيسي

وكان حزب النهضة الإسلامي قد فاز بنسبة ٤١ ٪ (٩٠ مقعدا) من مقاعد الجمعية التأسيسية في الانتخابات، وحصل حزب المؤتمر من أجل الجمهورية العلماني بزعامة منصف المرزوقي الذي حل في المرتبة الثانية على ٣٠ مقعدا، وحصل حزب التكتل الديمقراطي من أجل العمل والحريات بزعامة مصطفى بن جعفر الذي حل في المرتبة الثالثة على ٢١ مقعدا، وتتألف الجمعية الجديدة من ٢١٧ عضوا

المطالبة بهدنة سياسية :

دعا الرئيس التونسي منصف المرزوقي فى ١٤ ديسمبر ٢٠١١ إلى هدنة سياسية ووقف الإضرابات والاحتجاجات لمدة ستة أشهر، محذرا من أن البلاد "سترتكب انتحارا جماعيا" إذا لم يتحقق ذلك، وقال المرزوقي انه يطلب هدنة سياسية تشمل كل الأحزاب السياسية وهدنة اجتماعية تتوقف فيها على الفور كل الاعتصامات والإضرابات متعهدا بأنه إذا لم تنفرج الأمور في غضون ستة أشهر فسوف يقدم استقالته

إقرار الدستور المؤقت :

فى ١٠ ديسمبر ٢٠١١ اقر المجلس الوطني التأسيسي التونسي دستورا مؤقتا يفتح المجال أمام إقامة سلطة تنفيذية شرعية في البلاد وإطلاق عمل المؤسسات بعد شهر ونصف الشهر على انتخاب أعضائه، وناقش أعضاء المجلس مشروع القانون التأسيسي للتنظيم المؤقت للسلطات المكون من ٢٦ فصلا، ويحدد الدستور شروط وإجراءات ممارسة صلاحيات السلطات التنفيذية والتشريعية والقضائية إلى حين إجراء الانتخابات العامة المتوقعة مبدئيا خلال عام وإقرار دستور جديد نهائي لتونس في مرحلة ما بعد سقوط زين العابدين بن علي

تشكيل حكومة الأغلبية :

فى ٢٣ ديسمبر ٢٠١١ وافقت الجمعية التأسيسية في تونس بأغلبية ساحقة على الحكومة التي شكلها رئيس الوزراء الجديد حمادي الجبالي، وتضطلع الحكومة الجديدة بصياغة دستور جديد يمهد الطريق لإجراء انتخابات جديدة، وصوتت الجمعية التأسيسية بأغلبية ١٥٤ نائبا لصالح الموافقة على الحكومة الجديدة مقابل ٣٨، بينما امتنع ١١ نائبا عن التصويت .

القضايا الخلافية :

المواجهات بين الإسلاميين والعلمانيين :

نظم آلاف الإسلاميين والعلمانيين التونسيين احتجاجات متزامنة، في نزاع بشأن حجم الدور الذي يمكن أن يلعبه الإسلام في مجتمع ما بعد الثورة.

وتصاعدت حدة التوتر بين المعسكرين منذ الثورة في يناير ٢٠١١ التي ألغت حظرا على الإسلاميين، ومهدت الطريق أمام حزب إسلامي معتدل ليتولى السلطة على رأس حكومة ائتلافية.

وتجمع حوالى ثلاثة آلاف إسلامي خارج الجمعية التأسيسية يوم السبت ٣ ديسمبر ٢٠١١ حيث قامت الشرطة بالفصل بينهم وبين احتجاج مضاد شارك فيه نحو ألف علماني.

ويقول الإسلاميون إن النخبة العلمانية التي تدير البلاد منذ الاستقلال عن فرنسا مازالت تقيد حريتهم في التعبير عن دينهم، ويقول منافسوهم إن الإسلاميين يحاولون فرض دولة إسلامية في تونس التي كانت واحدة من أكثر الدول ليبرالية في العالم العربي.

وحمل المحتجون الإسلاميون في التجمع الحاشد لافتات كتب عليها "نؤيد شرعية الغالبية" و"تونس إسلامية ليست علمانية" و"لا للتطرف العلماني".

وأصدر حزب النهضة بيانا قال فيه انه لا يؤيد احتجاج الإسلاميين خارج البرلمان غير أن الخصوم العلمانيين قالوا إنهم يعتقدون أن البرنامج الحقيقي لحزب النهضة يتمثل في إنشاء دولة إسلامية.

وتكررت المظاهرات المطالبة بتطبيق الشريعة الإسلامية، ومن ذلك تظاهر آلاف التونسيين المحسوبين على التيارات الإسلامية أمام مقر المجلس الوطني التأسيسي التونسي فى ١٦ مارس ٢٠١٢ للمطالبة باعتماد الشريعة الإسلامية كمصدر أساسي ووحيد للتشريع، وذكرت وكالة الأنباء التونسية أن المشاركين في التظاهرة رددوا شعارات عديدة منها "كفانا علمانية"، و"الشعب يريد الشريعة الإسلامية"، و"الشعب يريد الخلافة من جديد"، و"الشعب يريد الحكم بشرع الله، وأكد المشاركون أن الهدف من هذا التجمع هو التأكيد أن تكون الشريعة الإسلامية المصدر الأساسي والوحيد للتشريع ضمن الدستور الجديد، والنص صراحة على أن تونس دولة إسلامية مع تفعيل ذلك على أرض الواقع.

ظهور التيار السلفى :

كان من نتائج نجاح الثورة التونسية ظهور التيار السلفى وخروجه فى مظاهرات لمحاولة فرض رؤيته على المجتمع والسماح لهم بممارسة ما يعتقدون انه الصواب من مظاهر الدين .

بدأت الاشتباكات فى شهر نوفمبر ٢٠١١ فى جامعة سوسة، حينما رفضت إدارة الجامعة تسجيل طالبة تونسية منتقبة، مما دفع السلفيين للقيام باعتصام للمطالبة بحقهم فى دخول الجامعة، وهو ما يرفضه قانون الجامعات فى تونس

فى ٢٨ نوفمبر ٢٠١١ اقتحم عشرات من السلفيين في تونس "كلية الآداب والفنون والإنسانيات" بمحافظة منوبة (شمال العاصمة تونس) ومنعوا بعض الطلاب من تأدية الامتحانات احتجاجا على منع الإدارة طالبة منقبة من اجتياز الامتحان وللمطالبة بالفصل بين الإناث والذكور داخل الكلية، وقالت الجامعة في بيان نشرته على موقعها الرسمي على شبكة الإنترنت إنّ "مجموعة من السلفيين قاموا بالدخول إلى الكلية وإقامة حواجز بشرية أمام مداخل قاعات الدروس مدافعين عن ما أسموه حق المنقبات في إجراء الامتحانات" ما أدى إلى "منع" طلاب شعبتي الإنجليزية والفرنسية من "إجراء امتحاناتهم"، وأضافت: "رفض أساتذة كلية الآداب أي مساومة بخصوص دخول المنقبات لإجراء الامتحانات بالنقاب متمسكين بضرورة احترام الترتيبات الداخلية للمؤسسة ومنها التعريف بهوية الطالب مهما كان جنسه أو انتماؤه"، وأوضحت أنّ عميد الكلية اضطرّ إلى "تعليق الدروس" وأن الأساتذة عقدوا "اجتماعا طارئا لدراسة الوضع"، وقال رئيس جامعة منوبة إنّ "السلفيين وعددهم يتراوح بين ٥٠ و٦٠ شخصا طالبوا أيضا أن تتولى امرأة تدريس الطالبات ورجل تدريس الطلاب".

وفى يناير ٢٠١٢ بدأت خمس طالبات إضرابا عن الطعام في تونس للمطالبة بارتداء النقاب أثناء الامتحانات، مما زاد من حدة التوتر في الجامعة، وأشار عميد الكلية إلى أنه سيطلب فض مجموعة المحتجين لاعتصامهم قبل انطلاق الامتحانات الجزئية وقال إن "أجواء الامتحانات لن تكون سليمة طالما هذه المجموعة تتصرف من دون عقاب في الكلية مثيرة البلبلة بخطاباتها وأناشيدها ودعواتها إلى الصلاة عبر مكبرات الصوت".

وهناك المخاوف من تزايد المواجهات بين الجماعات الإسلامية المتشددة والدولة، مما يؤدى إلى وضع العراقيل أمام الثورة ويزيد المشاكل بين التونسيين، ومما يبعث على القلق ما حدث فى منطقة "بئر على بن خليفة" بولاية صفاقس حيث شهدت مطلع فبراير ٢٠١٢ مواجهات بين قوات الجيش والأمن من جهة، ومجموعات مسلحة من جهة أخرى، مما أدى إلى سقوط قتيلين في صفوف المسلحين وعدد من الجرحى ، وكشف وزير الداخلية التونسي أن المواجهات المسلحة كان "الهدف منها إنشاء إمارة إسلامية في تونس"

تصريحات حزب النهضة لطمأنة المتخوفين من التيار الإسلامى:

أعلن راشد الغنوشي زعيم حزب النهضة الإسلامية الفائز بأكبر عدد من مقاعد المجلس التأسيسي في تونس حرصه على حقوق المرأة والمكاسب الاجتماعية التي حققتها خلال العقود الماضية، ووعد الغنوشي بتعزيز دور المرأة في الحياة السياسية في المرحلة المقبلة، وقال إن الحزب يجدد التزامه "لنساء تونس بتقوية وتفعيل دورهن في صناعة القرار السياسي بما يمنع الارتداد عن مكاسبهن".، وأشار إلى أن ٤٢ من ٤٩ سيدة اللواتي انتخبن في المجلس التأسيسي ينتمين إلى حزب النهضة، وأضاف سنعمل على أن تمثل المحجبة وغير المحجبة لتعكس واقع تونس".

وبعد أن أحتل حزب النهضة المركز الأول فى المجلس التأسيسى اجتمع زعيم حزب النهضة راشد الغنوشي بمسئولي البورصة لطمأنة أسواق المال حول التزام حزبه بالسوق الحر وتشجيع الاستثمار الأجنبي، وكانت البورصة التونسية قد شهدت تراجع مؤشرها بسبب القلق من فوز حزب النهضة في الانتخابات.

وصرحت قيادات الحزب أنهم سيعملون على حماية قطاع السياحة في البلاد وأنهم لن يحظروا المشروبات الكحولية أو ارتداء المايوهات على الشواطئ التي يقصدها الملايين من السائحين الأوروبيين.

وفى محاولة لإرسال رسائل تطمئن كل الأطراف أكد الغنوشي أن الحزب سيعمل على "تثبيت الانتماء الحضاري وترسيخ مقومات الاستقلال السياسي والاقتصادي والثقافي".، ووعد بتعزيز العلاقات "خاصة مع أشقائنا في ليبيا والجزائر"، والانفتاح على

أوروبا واستعادة دور تونس المؤثر في المتوسط مؤكدا على "علاقات الصداقة التاريخية مع الولايات المتحدة الأميركية".، كما أكد "الالتزام بالأمن والسلم في العالم واحترام المواثيق والمعاهدات الدولية" للدولة التونسية.

وقال " نسعى إلى إخواننا في الوطن مهما كانت توجهاتهم طالبين منهم المشاركة في كتابة الدستور وفي نظام ديمقراطي وفي حكومة ائتلاف وطني في إطار الوفاق".

وفي هذا السياق، أوضح أمين عام حركة النهضة أنه "لا مساس أبدا بمجال الأحوال الشخصية، ولن يتم اقتراح تعدد الزوجات، ولا فرض الحجاب على المرأة، بل ستترك لها حرية ممارسة دينها ومعتقدها"، مضيفا أنه "لا سبيل لإعادة المرأة إلى البيت، معتبرا خروج المرأة إلى العمل "مهما ويحقق الإضافة للمجتمع .

وبالنسبة لموقف القوى الكبرى من فوز حركة النهضة الإسلامية، يلاحظ ان المواقف الرسمية المعلنة تشير الى إمكانية التعامل مع الإسلاميين، وهو ما نجده فى موقف وزير الخارجية الفرنسي الذي اتصل برئيس حزب "النهضة" التونسي راشد الغنوشي ليبلغه رسالة ثقة بدون أحكام مسبقة أو محاكمة للنوايا، وبالنسبة للموقف الأمريكى فلقد صرحت وزيرة الخارجية الأمريكية بان واشنطن مستعدة للتعاون مع حزب "النهضة

الاحتجاجات الشعبية :

شهدت تونس مئات الاحتجاجات بعد الثورة معظمها بسبب سوء أحوال المعيشة وتفشي البطالة، وتحول بعضها إلى حوادث شغب وقامت قوات الأمن بإطلاق النار في الهواء وفرض حظر التجول أحيانا.

كيفية احتفال مدن شرارة الثورة بذكرى العام الأول للثورة :

احتفلت تونس فى ١٤ يناير بذكرى الثورة وهو يوم هروب بن على إلى السعودية، بينما اختارت ولاية سيدي بوزيد يوم الاحتفال بذكرى انتفاضتها يوم السابع عشر من ديسمبر وهو اليوم الذى أحرق فيه بوعزيزى نفسه، وفى الشارع الذي أضرم بوعزيزي النار في جسده منذ عام أمام مقر الولاية فقد شهد ملامح للاحتفال أكثر تميزا، بعد أن علقت

لمحمد بوعزيزي صورة كبيرة فى الشارع، وفى المكان نفسه الذي قلبت فيه عربة بوعزيزي وضع مجسم لعربته ومن حولها عدد من الكراسي، في إشارة إلى أن عربة بائع الخضار قد أطاحت بعض الحكام والمسئولين من كراسيهم.

لكن مواطني سيدي بوزيد، المدينة التى أشعلت الثورة فى تونس وألهمت عدد من البلدان العربية بالانتفاض ضد الفساد، لا يشعرون بتغييرات جذرية فى حياتهم وإن أجمعوا على أنهم أصبحوا يتمتعون بالحرية .

وفى ديسمبر ٢٠١١ أزيح الستار في تونس عن نصب تكريمي لبو عزيزي، الرجل الذي أشعل بنفسه النار احتجاجا ليشعل شرارة حركة الاحتجاجات ضد نظام الرئيس التونسي السابق زين العابدين بن على والتي انتهت بإسقاطه بعد أن حكم دام ٢٣ عاما .

وفى مدينة الرقاب وهى أول المدن التى قام أهلها بعصيان مدني ضد حكم بن على تحولت جدران مبانيها إلى ألواح فنية تحيي ذكرى شهداء المدينة تارة، وتحكي مشاهد من مواجهات المواطنين والشرطة تارة أخرى.

أما عن آراء الشباب بعد عام من الثورة فإنها تتسم بالإحباط ووفقا لشهادات نماذج منهم فمنهم من يرى "أن ثمار الثورة لم يحصدها شباب تونس بعد وأن المستفيدين هم السياسيين الذين حصدوا مناصب سياسية جديدة" لكنه يأمل أن "يأتي له المستقبل بما هو أفضل".، بينما يتخوف البعض من أن تصبح كلمات المسئولين الجدد مجرد وعود كما كان يحدث فى عهد بن علي"[١].

---

(١) bbc : مروة عامر، سيدى بوزيد : مظاهر الاحتفال تملأ الجدران وتختفى من القلوب، ١٥ يناير ٢٠١٢

ومن نماذج العصيان حالة عمان بن محمد قادري وهو شاب تونسي حصل على بكالوريوس فى علوم الحياة والأرض من جامعة صفاقس عام ٢٠٠٤ ولكنه مازال يبحث عن وظيفة حتى يناير ٢٠١٢، مما اضطره إلى الدخول فى اعتصام مفتوح من أبريل ٢٠١١ تحت سور مقر الولاية الرسمي فى مدينته،حيث يجلس قادري داخل خيمة صغيرة لا تحتوى سوى على غطاء ينام عليه وبجانبه عدد من الجرائد التى يتابع من خلالها أحداث بلاده، لكن المسئولين لم ينفذوا وعودهم له بعد بإيجاد فرصة عمل مناسبة له

وأيضا وبعد مرور عام على بدء الثورة التونسية ومحاكاة لما فعلة بوعزيزى، قام رجل بإحراق نفسه فى ٥ يناير ٢٠١٢ أمام مقر محافظة قفصة في وسط غرب تونس بالتزامن مع زيارة ثلاثة وزراء للمنطقة التي تعاني من ارتفاع معدلات البطالة

مع أن مشاكل البطالة مثلت شرارة الثورة التونسية، إلا أن الوضع الاقتصادي داخل البلاد لم يشهد تحسنا يذكر، فبعد عام من الثورة اختفى القمع، ويمكن للمواطنين التجول في الشوارع والابتسامة على وجوههم، ولم يعد عليهم الحديث همسا خشية التصنت عليهم، ومن الناحية الظاهرية، على الأقل، فقد تغيرت تونس كثيرا، وتقول رئيسة تحرير "راديو كلمة": "بصورة ما تحول الربيع العربي إلى شتاء، فالحرس القديم ما زالوا موجودين مع الجديد. ولكن أعتقد أن الأشياء تسير في الطريق الصحيح".، ومع أن هناك شعور عام بالرضا عن سير الانتخابات التأسيسية خلال فصل الخريف، إلا أن بعض جوانب الحياة تدهورت.

تمثل حالة الاقتصاد التونسي مصدر قلق لأن عدم تحسن الأوضاع يؤثر على الثورة، ويعد قطاع السياحة، على سبيل المثال، جزءا مهما من الاقتصاد التونسي. ومع ذلك كانت شواطئ منتجع الحمامات، ومنتجعات أخرى بارزة، خالية في وقت اعتاد أن يظهر فيه زائرون من شمال أوروبا للاستمتاع بشمس الشتاء. وتراجعت أعداد السياح على مدار العام الماضي بمقدار النصف[1].

معارضة القوى العمالية ورفض التدخل الأجنبى :

رغم نتائج الانتخابات والتى أوضحت اتساع التأييد الشعبى لحركة النهضة الإسلامية، فما زالت هناك قوى معارضة ترى أن هناك اتفاق بين النهضة وقوى خارجية مما يؤثر سلبيا على الثورة .

واحتشد أكثر من عشرة آلاف تونسي في مظاهرة دعا إليها الإتحاد العام التونسي للشغل أقوى وأعرق المنظمات التونسية بمناسبة إحياء الذكرى الأولى لثورة ١٤ يناير التي

(١) bbc، اير ديفيز، خريف اقتصادى يهدد الربيع التونسى، ١٤ يناير ٢٠١٢

أطاحت بنظام الرئيس بن علي، ونددا المتظاهرون بكل أشكال التدخل الأجنبي في تونس مطالبين الحكومة بتحقيق أهداف الثورة بعيدا عن أية وصاية[1]، ودعا الأمين العام للإتحاد العام التونسي للشغل المتظاهرين إلى أن يكونوا متيقظين "لحماية الثورة من الردة"، وممن اسماهم بـ "اللصوص وصيادي الفرص ورجال الظلام وقوى الهيمنة التي تسعى إلى بسط نفوذها وتأمين مصالحها على حساب شعوب المنطقة"، وشدد على أن تونس الثائرة "لا تقبل بأي هيمنة أجنبية مهما كانت وترفض أي تدخل في شؤونها تحت أي غطاء". وأضاف "إن هناك صفقة بين النهضة والقوى الأجنبية وفي مقدمتها الإمبريالية الأميركية والاستعمار الفرنسي والبترودولار القطري تقضي بدعم حكومة الجبالي سياسيا وماديا مقابل تأمين مصالح حيوية والتدخل في سيادة القرار الوطني، ويوضح ذلك أنه ما زالت هناك قوى لا تتقبل وصول الإسلاميين للحكم، وهو ما يمثل مشكلة للنظام الجديد عليه التغلب عليها ومحاولة تجميع الصفوف لمواجهة المشاكل الكبيرة التى تتعرض لها تونس سياسيا واقتصاديا.

كما يعيب منتقدو السلطة الجديدة عليها بعض وعودها ويصفونها بغير الواقعية. وهو ما ظهر خاصة في موقف أحزاب الأقلية من البيان الحكومي الذي رسم ملامح سياستها العامة، حيث يرى هؤلاء أن الائتلاف يسعى لإعادة إنتاج الاستبداد عبر التدخل في الإدارة. ووضع اليد على الإعلام. ويتحججون في هذا الصدد بالتعيينات التي قررتها الحكومة على رأس مؤسسات إعلامية عمومية بينها التلفزيون، بل إن بعض المنظمات تذهب إلى حد الحديث عن "بوادر للالتفاف على الثورة" مستدلة ببعض الاعتداءات التي تعرض لها صحفيون وطلبة. وهذا تحديدا ما قالته أمس الرابطة التونسية لحقوق الإنسان. في حين حذر الأمين العام للمركزية النقابية (الاتحاد العام التونسي للشغل) الجديد من مخاطر "الردة". ومن "تركيز النفوذ، وفي حين تكتفى مجموعة من معارضي الائتلاف عند انتقاد برامجها. لا تتردد أقلية في الدعوة إلى "ثورة ثانية" بحجة أن من قاموا بالثورة لم يجنوا منها شيئا، سواء على الصعيد المادي أو على صعيد محاسبة القتلة والفاسدين. في حين أن

(١) رفع المشاركون في المظاهرة لافتات كتب عليها "شعب تونس حر لا أمريكا ولا قطر" و"شعب الثورة حر لا فرنسا ولا قطر" و"يا حكومة النوايا ..الشعب يرفض الوصاية".

الرئيس المرزوقي كان حذر في وقت سابق من "ثورة داخل الثورة" في حال تجاهلت السلطة الجديدة مطالب الشعب. كما أنه طلب هدنة لستة أشهر تتوقف فيها الاحتجاجات[١].

الخلاف بين اتحاد العمال والحكومة:

رغم محاولات حكومة الأغلبية التى تتزعمها حركة النهضة عدم الدخول فى معارك مع القوى المعارضة لها، إلا أن الواقع يوضح أن القوى المعارضة لحركة النهضة ما زالت تهاجم سياسات الحكومة وتتهمها بالتقصير فى مواجهة المشاكل .

ومن مظاهر الخلافات مساندة الاتحاد العام التونسي للشغل لإضراب قام به عمال التنظيف فى فبراير ٢٠١٢ لمدة أربعة أيام متتالية مما أدى إلى استياء المواطنين بعدما تكدست القمامة بالشوارع، واتهم قياديون في الاتحاد حركة النهضة بتكديس الفضلات أمام مقرات الاتحاد وحرق أحدها بمحافظة القصرين جنوب"، لكن النهضة نفت تورطها في تلك الوقائع ووصفتها بالهمجية"، ولكن صعد اتحاد الشغل موقفه ضد الحكومة ونظم مظاهرة فى ٢٥ فبراير ٢٠١٢ ضد الحكومة ورفع المتظاهرون شعارات متضامنة مع الاتحاد ومعادية لحركة النهضة .

وعلى الجانب الآخر وفى إطار سياسة المهادنة التى تتبعها حركة النهضة نفى راشد الغنوشي رئيس حركة النهضة اتهامات الاتحاد، قائلا "هذه الاتهامات لا أصل لها"، ودعا الاتحاد أن يتقدم إلى القضاء "إن كانت لديه إثباتات"، كما وصف الاعتداءات على الاتحاد بأنها "همجية"، متهما في الوقت نفسه أطرافا دون أن يسميها بأنها تسعى إلى الدفع باتجاه "التصادم" بين حركة النهضة واتحاد الشغل .

وشهدت تونس حالة من الاحتقان تمثلت في موجة من الاعتصامات وقطع الطرق في كثير من المحافظات، رغم مطالب الحكومة بالتهدئة لمعالجة الأوضاع.

واتهم مسئولون حكوميون اتحاد الشغل بتسييس العمل النقابي والتحريض على الإضرابات والاعتصامات، التي أدت إلى غلق عشرات الشركات الأجنبية.

---

(١) الجزيرة نت، الأخبار، التونسيون يختلفون فى تقييم الثورة، ١٥ يناير ٢٠١٢

وعلى الجانب الآخر اتهم الأمين العام للاتحاد الحكومة بسوء التدبير عازيا تفاقم الاعتصامات إلى مبالغة الأحزاب الفائزة في الانتخابات بوعود الناخبين بتحقيق مطالبهم، دون إيجاد حلول، على حد تعبيره[1].

واتهم رئيس الدولة منصف المرزوقي ورئيس الحكومة حمادي الجبالي أطرافا سياسية محسوبة على اليسار الراديكالي بالعمل على تغذية الاعتصامات لإفشال الحكومة.

(١) خميس بن بريك، توتر بين اتحاد الشغل والنهضة، الجزيرة نت، ٢٩ فبراير ٢٠١٢

المبحث الثانى

اقتصاد تونس

تملك تونس اقتصاد متنوع حيث لديها قطاع زراعى يقوم بتشغيل نسبة كبيرة من العاملين، كما تطور القطاع الصناعى بالإضافة إلى الاعتماد على الدخل السياحى .

في عام ٢٠٠٥ وصل متوسط الدخل القومى للفرد إلى ٥٠٠٠ دولار وهو رقم متوسط نسبيا إذا ما قورن بمعدل الدخل في الدول الخليجية وعالي نسبيا إذا قورن بمعدلات الدخل في باقي الدول العربية.

ويلاحظ أن الاقتصاد التونسي لطالما حصل على شهادات حسن السلوك الدولية كما أن تونس جاءت الأولى عربياً في تقرير التنمية البشرية لعام ٢٠١٠ والأولى أفريقياً من حيث القدرة على المنافسة، لكن الأحداث أثبتت أن الواقع يختلف عن ما تقوله التقارير

وظلت تونس، رغم تراجعها من المرتبة ٣٦ إلى المرتبة ٤٠، البلد الأكثر تنافسية في منطقة شمال أفريقيا حسب تقرير التنافسية العالمية للعامين ٢٠٠٩-٢٠١٠، الذي صنفها في المرتبة ١٥ عالميا من حيث "قدرة المؤسسات الحكومية، والمرتبة ٢٣ من حيث الأمن، والمرتبة ٢٩ من حيث نوعية التعليم، والمرتبة ٣٧ من حيث البنية التحتية وبالأخص في مجال النقل". واعتبر التقرير أن من بين من النقائص التي يجب على تونس معالجتها لتحسين ترتيبها التنافسي العالمي هناك "سوق العمل، والثقة في استقرار القطاع المالي".

وفي المنتدى الاقتصادي العالمي حول أفريقيا والذي انعقد من ١٣ إلى ١٥ يونيو ٢٠٠٧ اختير الاقتصاد التونسي انه الاقتصاد ذي أعلى قدرة تنافسية في القارة، متقدما بذلك على جنوب أفريقيا، وحل في المركز ٢٩ بين اقتصاديات العالم، والرابع عربيّاً. كما أنه تقدم على العديد من البلدان العربية (غير الأفريقية)، نذكر منها البحرين وعمان والأردن وسوريا، وعلى بعض البلدان الأوروبية، كاليونان وإيطاليا والبرتغال .

ويوضح ما سبق أنه يمكن أن تكون هناك مؤشرات على تقدم فى الاقتصاد الكلى (بافتراض صدق البيانات) ولكن ذلك لا ينعكس على مستوى معيشة غالبية المواطنين، وهو ما يوضح أهمية مراعاة العدالة الاجتماعية، فقد تزداد الصادرات وتنتعش قطاعات اقتصادية كالسياحة ولكن تظل قطاعات الإنتاج العينى تعانى من المشاكل، وتستفيد طبقات محددة من ثمار النمو مع تزايد معدلات الفقر بين المواطنين، وهو ما أتضح بتفجر ثورات الربيع العربى .

هيكل الاقتصاد التونسى :

الزراعة :

بحكم موقعها الجغرافي تعتبر تونس دولة زراعية، وتتميز بإنتاج زراعي متنوع من الحبوب والأشجار المثمرة والخضراوات بجانب تربية الماشية والصيد البحري، وتنتشر زراعة الحبوب في كل الأقاليم وتمتد على مساحة ٥ , ١ مليون هكتار، يتركز نصفها في شمالي البلاد .

يتصف الإنتاج بالتذبذب وعدم الانتظام تبعًا للمناخ السائد. فيكون ضعيفًا في السنوات الجافة (٢٥٠ ألف طن في ١٩٨٨م) وكبيرًا في السنوات الرطبة (٣٠٠ ألف طن في ١٩٩١م).

وإنتاج الحبوب بتونس غير كاف لسد حاجات الاستهلاك الداخلي إذ يفي بنصف الطلب فقط.

تغطي المحاصيل الشجرية ما يقرب من ٧ , ١ مليون هكتار، وتشارك بثلث القيمة الإجمالية للإنتاج الزراعي، و٦٠٪ من قيمة الصادرات الزراعية وتتكون الأشجار المثمرة من أشجار الزيتون والحمضيات والنخيل، ويمثل الزيتون أهم الأشجار المثمرة، وتغطي حقوله ٣ , ١ مليون هكتار، ويتصدر محصوله جميع الصادرات بنسبة ٣٠٪، ثم تليها الحمضيات والنخيل، وتعتبر تونس من أهم البلدان المصدرة للتمور.

المعادن والطاقة:

تنتج تونس كميات قليلة من النفط، ويوجد أكبر حقل في أقصى الجنوب وهو حقل البرمة الذي دخل طور الإنتاج عام ١٩٦٦م، وتمتلك البلاد حقولاً أخرى في عرض البحر وفي اليابسة لكنها محدودة الإنتاج ويشهد الإنتاج تراجعًا مستمرًا، ويُستخرج الغاز الطبيعي من بعض الحقول أهمها حقل البرمة، كما تنتفع تونس بكميات كبيرة من الغاز الطبيعي الجزائري الذي يصل إلى إيطاليا عبر الأراضي التونسية، وهناك حقل مسكار الموجود في خليج قابس ويقدر مخزونه من الغاز بـ ٣٥ - ٤٠ مليار متر مكعب.

تمتلك تونس مخزونًا كبيرًا من الفوسفات الذي أصبح، منذ السبعينيات يؤدي دورًا اقتصاديًا مهمًا، تمثل في تحويل الفوسفات إلى عدة مواد نصف مصنعة تُستعمل في الصناعة الكيميائية في المجمَّع الصناعي الكيميائي بقابس وتوجد أهم المناجم الفوسفاتية بحوض قفصة في الجنوب الغربي وبالقلعة الخصبة في التل العالي.

وتنتج المدن التونسية بعض المعادن كالحديد والزنك والرصاص، لكن لا يزيد الإنتاج من الحديد على ٢٩٠ ألف طن تستخرج من جريصة. ويستخرج الملح البحري من ملاحات مقرين والساحلين وصفاقس، وتصدَّر نسبة كبيرة من الإنتاج.

الصناعة:

تعد الصناعات التونسية من الصناعات الصغيرة والتقليدية، وتتصف الصناعة في تونس بكثرة المؤسسات الصغيرة التي تمثل ٧٠٪ من المجموع لكنها لا توظف إلا ٢٠٪ من جملة العمالة الصناعية، كما يتسم المجال الصناعي التونسي بالتباين وعدم التوازن بين الأقاليم الساحلية الشرقية التي تتجمع بها أهم المنشآت الصناعية والأقاليم الداخلية الغربية والجنوبية التي تفتقر إلى الصناعة باستثناء الصناعات المنجمية، وتعد صناعات النسيج والملابس الجاهزة من أهم الصناعات في تونس إذ يعمل فيه قرابة ٢٠٠,٠٠٠ عامل، وقد تطورت هذه الصناعات منذ عام ٩٧٢م بالتركيز على الصناعات التصديرية وتوجد أهم المراكز الصناعية في تونس العاصمة، بنزرت، ويساهم قطاع النسيج بنسبة ٤٠٪ من الصادرات الصناعية.

صناعة الفوسفات :

اكتشف الفوسفات في منطقة الحوض المنجمي بجنوب غرب تونس سنة ١٨٨٥، وتأسست شركة فوسفات قفصة سنة ١٨٩٧ وكانت تشغل نحو ٩٨٥٠ من جنسيات مختلفة حتى ١٩٢٠، ولا يتجاوز عدد العاملين حاليا ٥٤٠٠ رغم اكتشاف المزيد من المناجم الجديدة، وتستعد وزارة الصناعة والتكنولوجيا التونسية لطرح مخطط من ثمانية محاور لتطوير المنطقة يشمل الجوانب البيئية والبنية التحتية والفلاحة بهدف تنمية المنطقة التي تشهد تزايد حجم العاطلين عن العمل

وفى فبراير ٢٠١١ إعتصم مئات المحتجين من أبناء منطقة الحوض المنجمي أمام مقرات شركة فوسفات قفصة والمصانع التابعة لها وذلك للمطالبة بتشغيل آلاف العاطلين عن العمل من أبناء المنطقة وإعادة هيكلة الشركة، وعبر المعتصمون عن استهجانهم للطريقة التي قوبل بها احتجاجهم من تجاهل لمطالبهم إلى التفاوض معهم بنفس طريقة العهد السابق، ويعاني شباب أم العرائس من بطالة خانقة في ظل عدم وجود مجالات للعمل في المنطقة إلى جانب شركة الفوسفات، ويترك الفوسفات آثاره في كل بيت وفي كل جسد بمدينة قفصة، حيث يعاني معظم السكان من أمراض مثل السرطان والقصور الكلوي وتكلس الأسنان، وتتمسك شركة فوسفات قفصة بتشغيل ألفي عاطل فقط وإنشاء مشاريع في المدينة تخلق فرص عمل جديدة، ولكن هذا المقترح يرى أبناء المنطقة أنه التفاف شبيه باتفاق حصل سنة ٢٠٠٨ لفك اعتصام وقتها غير أن الشركة لم تلتزم به بعد ذلك وخلقت مشاريع هامشية لا تستجيب لمتطلبات السكان[١] .

السياحة :

تساهم السياحة فى تونس بحوالى٥ ,٦٪ من الناتج المحلي الإجمالي وتغطي حوالي ٦٠٪ من العجز التجاري وتوفر أكثر من ٣٥٠ ألف فرصة عمل مباشر وغير مباشر.

(١) مراد بن محمد، معاناة باعتصام الحوض المنجمى بتونس، الجزيرة نت – الأخبار، ١٩ فبراير ٢٠١١

تحظى تونس بموقع جغرافي متميز خاصة لقربها من الأسواق الأوروبيّة، ومناخ متوسطي معتدل وشعب منفتح ومضياف، ويعاني قطاع السياحة التونسى من هيمنة وسيطرة وكالات السفريات الأجنبية وخاصة الأوروبية والتي تمارس كل أنواع الضغط والابتزاز على جميع مقدمي الخدمات في تونس، وتعانى حوالى ١٢٠ وحدة فندقية من أصل ٨٠٠ من تراكم الديون، ونتج عن ذلك تراجع مؤشرات الربحية والجودة، فهوامش الربح الضئيلة جدا والمنافسة بالأسعار أدت إلى ظاهرة الأجور المنخفضة، والعمالة الموسمية وخدمات رديئة[١].

أهم الإحصائيات عن الاقتصاد التونسى :

فيما يلى الإحصائيات الخاصة ببعض ملامح الاقتصاد التونسى عن عام ٢٠٠٩:

- الناتج المحلى الإجمالى : ٦ , ٩٥ بليون دولار.
- إجمالى الناتج المحلى للفرد : ٤١٩٩ دولار[٢].
- معدل النمو : ٣ ٪ .
- نصيب الزراعة من الناتج المحلى الإجمالى : ١١ ٪ .
- نصيب الصناعة من الناتج المحلى الإجمالى :٣ , ٣٥ ٪.
- نصيب الخدمات من الناتج المحلى الإجمالى : ٧ , ٥٣ ٪.
- عدد السكان : ٥ , ١٠ مليون نسمة[٣] .
- قوة العمل : ٤ مليون.
- معدل البطالة : ٣ , ١٣ ٪ .

(١) نور الدين السالمى، من أجل سياحة بديلة بتونس، الجزيرة نت، ٢١ أغسطس ٢٠١١.
(٢) بيانات ٢٠١٠ صندوق النقد الدولى.
(٣) المصدر: صندوق النقد الدولي، قاعدة بيانات آفاق الاقتصاد الإقليمي، ٢٠١١.

- قيمة الصادرات : ١٤,٤ بليون دولار .
- قيمة الواردات : ١٨,٢ بليون دولار
- الدين الخارجى : ١٩,٦ بليون دولار
- ٨٣٪ من الاستثمارات التونسية تتركز في منطقة الساحل الشمالي، بينما تتوزع ١٧٪ من هذه الاستثمارات في مناطق الجنوب والغرب التونسي لهذا ترتفع معدلات الفقر والبطالة فى مدن الداخل

السياسات الاقتصادية :

يمكن القول أن السياسات الاقتصادية التى اتبعتها تونس تأثرت برؤية الرئيس والأوضاع الاقتصادية العالمية ومدى قوة التنظيمات العمالية .

ففى ظل حكم بورقيبة كانت له رؤيته كحاكم متسلط يرى أنه يملك الرؤية الصائبة فى تحديد ما هو فى صالح شعبه، لذلك اتسع نطاق تدخل الدولة فى الاقتصاد وخاصة أن الحكومة كانت تريد القضاء على كل مظاهر الاستعمار .

مع الاستقلال اهتمت الحكومة التونسية بتحرير الاقتصاد من مخلفات الاستعمار الفرنسي والذي شجع الزراعة والاستخراج المنجمي مع إهمال تام للصناعة، وفي الفترة ما بين سنة ١٩٥٦ و١٩٦٠ غادر أغلب الموظفين الفرنسيين وقدر عددهم آنذاك بحوالى ١٢٠٠٠ موظف الإدارة التونسية عائدين إلى فرنسا، ولتأكيد سيطرة الدولة على القطاعات الأساسية أسست الحكومة الشركة الوطنية للسكك الحديدية سنة ١٩٥٦، وأممت القطاع المصرفي وشركات الكهرباء والغاز والماء. ثم أممت شركات النقل وشاركت ب ٥٠٪ في رأس مال شركة الطيران تونيزار وأسست الشركة التونسية للملاحة. ولكن كل هذا لا يعكس نزعة اشتراكية بقدر ما يبين حرص الحكومة الناشئة على تعزيز سيطرتها مع إتباع سياسة لبرالية قائمة على تشجيع الاستثمار والتجارة الخارجية. ومن أجل ذلك منحت

الحكومة امتيازات وتسهيلات في القروض في الخماسية التي تلت الاستقلال لتحفيز مشاركة أكبر للقطاع الخاص[١].

ويتضح تأثر السياسات الاقتصادية بالتغيرات الاقتصادية العالمية من خلال تبنى الحكومة نهجا اشتراكيا خلال فترة الستينات وكانت فترة ازدهار الاشتراكية وما صاحبها من تأميمات على مستوى غالبية الدول النامية، كما يتضح مدى تأثير المنظمات العمالية من خلال الدور الكبير المتنامي للاتحاد العام التونسي للشغل فى تحديد السياسة الاقتصادية.

خلال عقد الستينات أدى التأثير المتنامي للاتحاد العام التونسي للشغل بقيادة أمينه العام أحمد بن صالح إلى اتخاذ الاقتصاد التونسي منحى اشتراكيا فمنذ سنة ١٩٦١ شرع المسئولون السياسيون في إتباع هذه السياسة الجديدة وتعزيز سيطرة الدولة على مختلف قطاعات الاقتصاد، وتمثلت هذه السياسة أساسا في خطوتين رئيسيتين هما تأسيس وزارة التخطيط والمالية من جهة واعتماد مخطط تنموي عشري (١٩٦٢-١٩٧١) أساسه التقرير الصادر عن مؤتمر الإتحاد العام التونسي للشغل المنعقد سنة ١٩٥٦. و كانت أهداف هذا المؤتمر تتمثل أساسا في تونسة الاقتصاد وتحسين مستوى العيش وتقليل الاعتماد على رؤوس الأموال الخارجية وخلق سوق اقتصادية داخلية، وفي مايو ١٩٦٤ أعلن مجلس النواب عن تأميم المزارع التي كانت لا تزال بحوزة الأجانب وهم أساسا فرنسيون وإيطاليون، وتم تحويل ملكية تلك الأراضي إلى الدولة التونسية، وأدى ذلك إلى قطع فرنسا المعونات الاقتصادية ودخول تونس في أزمة اقتصادية خانقة، وتشير الإحصائيات إلى أنّ نسبة الأراضي الجماعية أو ما يعرف بالتعاضديات سنة ١٩٦٩ بلغت نسبة ٩٠٪ من مجمل الأراضي، وانتهت التجربة الاشتراكية رسميا سنة ١٩٦٩ عندما أقال الرئيس التونسي آنذاك الحبيب بورقيبة أحمد بن صالح من مناصبه إثر تقرير صادر عن البنك الدولي يبرز حجم العجز المالي للمؤسسات الوطنية. ورغم ذلك فقد استمرت التعاضديات إلى أواخر العام ١٩٧٠ ولم تتجه البلاد عمليا إلى اقتصاد السوق وإعادة الملكية الفردية إلا بعد تعيين الهادي نويرة المحافظ السابق للبنك المركزي وزيرا للاقتصاد ثم رئيسا للوزراء، واتخذت الحكومة خطوات عملية لتحجيم تدخل الدولة في القطاع الصناعي وتشجيع القطاع الخاص.

(١) ويكيبيديا، الموسوعة الحرة، اقتصاد تونس

وبداية من العام ١٩٧٠ شهد القطاع الخاص نموا مطردا خاصة في الصناعات التحويلية[١].

ويلاحظ أن بن علي قد تولى الحكم في ظل انهيار النظام الاشتراكي وغلبة الدعوة لاقتصاد السوق، مما ساعد الحاكم الجديد على إطلاق سياسة انفتاحية دون حدود اعتمادا على دعاية تمجد العمل والعطاء في سبيل الوطن وتكاد تجرم العمل النقابي، وقد ساعد ذلك على سيطرة المجموعة الحاكمة على الاقتصاد التونسي مع ما صاحب ذلك من فساد، كما انتشرت بالتزامن مع ذلك ثقافة الاستهلاك السريع بالتوازي مع تنامي ظاهرة الربح السريع وبروز فئة جديدة من الأثرياء سيمثلون قاعدة اجتماعية فاعلة للسلطة الجديدة، وفي هذا السياق تبنت السلطة الجديدة كل القضايا المطروحة في الداخل والخارج من حقوق إنسان وبيئة وفقر ومرض وغيرها، وهو ما قوّى من قبضة السلطة على المجتمع، لكن سرعان ما تبين أن هدف السلطة الجديدة كان إذابة القوى الفاعلة مجتمعيا في توجهاتها الجديدة ضمن إطار ما عرف بالميثاق الوطني الذي رفضه الإسلاميون وتيارات اليسار والقوميين، نظرا لما يقره من ترسيخ لهيمنة شخص الرئيس على جهاز الدولة وهيمنة الحزب الدستوري الحاكم على المجتمع[٢].

وكان التدخل الحكومي في الاقتصاد هو السياسة المتبعة حتى عقد التسعينات من القرن العشرين، حيث بدأ لاتجاه نحو الخصخصة، وحققت تونس في التسعينات نموا حقيقيا بلغ ٥٪ وتراجع معدل التضخم، وكان العامل الأساسي في ذلك زيادة عائدات قطاع السياحة والتجارة، حيث بدأ تطبيق اتفاق الشراكة الأوروبية مع الاتحاد الأوروبي في أول مارس ١٩٩٨ وكان أول اتفاق يطبق بين الاتحاد الأوروبي و دول البحر المتوسط، وطبقا للاتفاق تقوم تونس بإزالة حواجز التجارة مع الاتحاد الأوروبي على مدى العقد التالي حيث من المفترض أن تصبح تونس شريكا كاملا للإتحاد الأوروبي في عام ٢٠٠٨ .

وقد عمل النظام التونسي على ربط الاقتصاد التونسي بالسوق العالمية خاصة الأوربية، وفي خلال العشرين سنة الأخيرة برعاية المؤسّسات الماليّة الدّوليّة والاتحاد

(١) المصدر السابق

(٢) عادل لطيفي، عشرون عاما من الجمهورية الثانية في تونس، الجزيرة نت، المعرفة، نوفمبر ٢٠٠٧ .

الأوروبي تم تنفيذ برنامج التعديل الهيكلي منذ ١٩٨٦ والشّراكة الأورو- متوسطيّة بداية من ١٩٩٦، لذلك فإن الاقتصاد التونسى مثله مثل باقى الاقتصاديات النامية التى طبقت هذه السياسات، سيعانى من آثار الانكماش العالمي على النّشاط الاقتصادي في تونس، وهو ما ظهر خلال ٢٠١١ حيث سجلت صادرات كافة قطاعات الإنتاج المحلي تراجعا ملموسا، نظرا لارتباط الصّادرات المحليّة بالسّوق الأوروبيّة، التّي تستوعب بمفردها ٨٢,٥٪ من قيمتها.

ومما يزيد من ضعف الاقتصاد التونسى تحكّم الرّأسمال الأجنبي في ٥٤٪ من إجمالي الصادرات وترتفع هذه النّسبة في قطاعات صناعيّة حيوية للنموّ الاقتصادي، مثل الصّناعات الميكانيكيّة والكهربائيّة وهي تمثّل ٢٧٪ من القيمة الكلية للصّادرات، فيما بلغت حصّة الرأسمال الأجنبي من القيمة الإجمالية لصادرات هذا القطاع ٨٧٪، ويشهد قطاع النّسيج والملابس والذي يحقّق بمفرده حوالي ٣١٪ من الصادرات التونسيّة أوضاع شبيهه من حيث مستوى سيطرة الرّأسمالي الأجنبي".، وتمثل المصالح الفرنسيّة بمفردها ربع الاستثمار الأجنبي، حيث يتحكّم هذا الرّأسمال، بصفة جزئيّة أو كليّة في ١١٨٠ شركة تشغّل أكثر من ١٠٦ آلاف".، أمّا إجمالي الرّأسمال الأجنبي المتواجد في تونس فإنّه يتحكّم بدرجات متفاوتة في حوالي ٣٠٠٠ شركة تشغّل حوالي ٣٠٠ ألف عامل، ويتركز هذا الاستثمار بشكل خاصّ في مجالات التنقيب واستغلال النفط والغاز الطبيعي، ثم في قطاع الصّناعات المعمليّة وفي السّياحة والخدمات المصرفيّة[1].

البطالة قبل الثورة :

مع قيام الثورة التونسية وتحول الأبصار لمتابعة ما يحدث، تزايد الحديث عن تزايد البطالة وان الثورة لم تسهم فى حل هذه المشكلة، ويلاحظ أن البطالة قد تفاقمت فى عهد بن على، حيث واجه عدد كبير من أصحاب الشهادات العليا في تونس أزمة اجتماعية وصفها بعضهم بأنها خانقة نتيجة استمرار ارتفاع نسبة البطالة في صفوفهم، وهو ما دفع البنك الدولي إلى توجيه انتقادات للحكومة لفشلها في تجاوز هذه المعضلة، وفى تقرير صدر فى

(١) منذر بالضياف، توقعات بمواصلة اقتصاد تونس للنمو السلبى، العربية - الأسواق، ١١ أغسطس ٢٠١١.

مارس ٢٠١٠ أن النمو الاقتصادي الذي حققته تونس عام ٢٠٠٩ المقدر بـ١,٣٪ لم ينجح في خلق فرص عمل كافية لامتصاص نسبة البطالة التي استقرت في حدود ١,١٤٪، حسب أرقام رسمية، ويعاني أصحاب الشهادات العليا، الذين يشكلون ٥٧٪ من إجمالي طلبات العمل الإضافية في تونس (٧٠ ألف طلب عمل إضافي كل عام)، من ظروف مادية ونفسية قاسية بسبب فشلهم في اكتساب مورد رزق ثابت، ونتيجة لذلك اندلعت مظاهرات في قفصة بجنوب البلاد في صيف ٢٠٠٨ واشتبك المتظاهرون مع الشرطة خلال التعبير عن غضبهم عن تردي الأوضاع وتفاقم البطالة في تلك المناطق التي تعاني من التهميش، وحاول نظام بن على مواجهة السخط من العاطلين من خلال برنامج الإعداد للحياة المهنية، الذى يتيح لكل متخرج الحصول على منحة بـ١٥٠ دينارا (١٠٨ دولارات) في الشهر لمدة عام واحد بشرط الحصول على وظيفة وقتية .

وكانت هناك توقعات بأن ظاهرة البطالة ستزداد سوءا بين الشباب إلى حدود عام ٢٠٢٠، وهي الفترة التي ستشهد تحولا ديمجرافيا يبدأ في ظله تناقص الطلب على الشغل نتيجة آثار تراجع نسبة المواليد في تونس، كما كانت هناك مطالبات بأن تربط الحكومة التونسية فى اتفاقها مع الاتحاد الأوربى بين تحرير تبادل السلع وتسهيل تنقل البشر بين ضفتى المتوسط .

الاقتصاد التونسى قبل الثورة :

أعد صندوق النقد الدولى دراسة عن الاقتصاد التونسى ونشرها قبل الثورة، ومن أهم البيانات التى وردت بهذه الدراسة والتى تبين موقف المنظمات الدولية المؤيد للسياسات الاقتصادية لنظام بن على ما يلى[1] :

- على مدى العقدين الماضيين، قامت تونس على إدخال إصلاحات واسعة النطاق ووضع برنامج يقوم على تحسين القدرة التنافسية للاقتصاد وتعزيز بيئة الأعمال التجارية، وزيادة الانفتاح التجاري.

(1) IMF . Tunisia: 2010 . IMF Country Report No. 10/282 . Article IV consultation—Staff Report; Public Information Notice on the Executive Board Discussion; September 2010

- وقعت تونس اتفاقية شراكة مع الاتحاد الأوروبي في عام ١٩٩٥، مما أدى إلى نمو الصادرات إلى الاتحاد الأوروبي، وهو أكبر شريك تجاري لتونس

- وهذه السياسة فى إدارة الاقتصاد الكلي مع برنامج الإصلاح الهيكلي أدت إلى تقليل نقاط الضعف المالية والخارجية، وخلق القدرة للاستجابة للصدمات

- نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي بلغ ما يقرب من ٥ ٪ خلال الربع الأخير من ٢٠١٠، والبطالة انخفضت بنحو ٢ ٪ ولكن بدأ في الارتفاع مرة أخرى في أعقاب الأزمة المالية العالمية ولا يزال معدل البطالة مرتفع نسبيا، لا سيما في صفوف الشباب المتعلم

- ارتفع معدل التضخم ارتفاعا طفيفا، وكان إجمالي مؤشر أسعار المستهلك معدل التضخم ٣,٧ ٪ في عام ٢٠٠٩ وإلى ٤,٥ ٪ في مايو ٢٠١٠ (٥,٠ ٪ على أساس سنوي)، ويرجع ذلك إلى ارتفاع أسعار الغذاء

- ظل أداء القطاع المالي قوى رغم الأزمة المالية الدولية، واستفادت البنوك من النمو في الودائع (١٣ ٪ عام ٢٠٠٩) وظل نمو الائتمان قويا ومستقرا

- نتيجة للأزمة المالية العالمية وتأثر الشركات المصدرة مما تطلب توفير دعم لها، فلقد زادت النفقات وصافى الإقراض وانخفضت الإعانات بنسبة ١ ٪ من الناتج المحلى الإجمالى فى ٢٠٠٩ كما انخفضت الإيرادات من الضرائب المباشرة، مما أدى إلى انخفاض إجمالى الإيرادات

- واصلت نسبة الدين العام في الانخفاض في عام ٢٠٠٩ من ٤٣,٣٪ من الناتج المحلي الإجمالي في عام ٢٠٠٨ إلى ٤٢,٨٪ من الناتج المحلي الإجمالي في عام ٢٠٠٩.

- تزايد العجز فى الميزان التجارى رغم انخفاض الواردات من السلع الوسيطة، وذلك لنقص الصادرات، مما أدى إلى انخفاض الاحتياطيات الخارجية عام

٢٠١٠، إلى حوالى ٨,٨ مليار دولار في نهاية يونيو ٢٠١٠ (٥ أشهر ونصف من الواردات المتوقعة).

- تلتزم الحكومة بخفض العجز الإجمالى فى الميزانية بمقدار ٢,٠٪ كل عام اعتبارا من ٢٠١١، كما بدأت الحكومة فى إصلاح نظام المعاشات التقاعدية وتعتزم تقديم مشروع القانون الجديد إلى البرلمان نهاية عام ٢٠١٠، وسوف تسمح هذه لإصلاحات في الدين العام إلى خفض نسبة الدين العام إلى الناتج المحلي الإجمالي إلى أقل من ٤٠٪ قبل عام ٢٠١٥.

- وتخطط السلطات لتحقيق قابلية التحويل للدينار وتحرير حساب رأس المال بحلول عام ٢٠١٤، هذه هي الإصلاحات الهامة التي ستؤدي إلى تحسين إمكانات النمو في تونس.

- مواصلة تعزيز النظام المالي، يتمحور البرنامج حول أربعة عناصر رئيسية هي: تعزيز دور المصارف في الاقتصاد، وإعادة هيكلة النظام المصرفي العام، وتعزيز وجود البنوك التونسية في الخارج ويتضمن هذا البرنامج على وجه الخصوص: زيادة الحد الأدنى لمتطلبات رأس المال بالنسبة للبنوك إلى ١٠٠ مليون دينار وخفض نسبة القروض المتعثرة أقل من ٧٪ بحلول عام ٢٠١٤، وقد قررت السلطات أيضا تنفيذ اتفاق بازل الثاني وكذلك إنشاء نظام للتأمين الودائع بتمويل من البنوك

الأوضاع الاقتصادية بعد الثورة :

من المعالم الرئيسية لثورات الربيع العربى أن مجرد التغيير للقيادات والإطاحة برموز النظام السابق، قد أشعل ثورة التطلعات لدى الجماهير وبدأت المطالبات بتحسين مستوى المعيشة وتوفير فرص العمل وزيادة المرتبات، ونظرا لعدم قدرة الحكومات على تحقيق كل المطالب فى فترة زمنية قصيرة لطبيعة تكوين الحكومات وتدهور الأحوال الأمنية مما أدى إلى تراجع الموارد، فلقد نتج عن ذلك تزايد الاعتصامات والإضرابات

١. منذ الإطاحة بالرئيس التونسي المخلوع تعيش تونس على وقع الاعتصامات والإضرابات العمالية مما ألحق أضرارا كبيرة بالاقتصاد التونسي، وأعلن البنك المركزي التونسي أن تونس لم تحقق نموا اقتصاديا عام ٢٠١١، حيث بلغت نسبة النمو صفرا بالمائة، وأن عدد العاطلين في البلاد فاق خلال العام نفسه نسبة ١٨٪ مقابل أكثر من ١٣٪ عام ٢٠١٠.

٢. فى ٨ فبراير ٢٠١١ وفى مقابلة نشرتها صحيفة ليبراسيون الفرنسية قال وزير التنمية الجهوية إن تقديرات أولية تشير إلى أن الخسائر المسجلة خلال الثورة تجاوزت خمسة مليارات دينار (٣,٥ مليار دولار) ما يعادل ٤٪ من الناتج الإجمالي المحلي، وكانت مؤسسات اقتصادية قد تعرضت للحرق والنهب. واضطرب سير العمل في كثير من المؤسسات الصناعية والتجارية بما في ذلك الأجنبية منها قبل وبعد فرار بن علي ،وفي الوقت نفسه. تراجع النشاط السياحي الذي يوفر فرص عمل لحوالى ٣٥٠ ألف شخص. ويساهم بنسبة ٦,٥٪ في الناتج المحلي الإجمالي، لكن وزير التنمية الجهوية في الحكومة الانتقالية التي يترأسها محمد الغنوشي أكد للصحيفة الفرنسية أن تونس حافظت على ثقة شركائها الأجانب، وأكد أيضا أن تونس ستسدد ديونها الخارجية. مشيرا إلى أن قسطا بقيمة ٤٥٠ مليون يورو (٦١٤ مليون دولار) يحل أجل سداده في أبريل ٢٠١١، وأوضح أن بلاده لم تطلب إعادة جدولة ديونها. وأنها تعول على تفهم شركائها في أوروبا والخليج العربي وأيضا الولايات المتحدة واليابان.

٣. أعلن البنك المركزي التونسي فى مارس ٢٠١١ أن الصعوبات الاقتصادية التي تعرفها البلاد بدأت "مخاطرها تتصاعد إلى مستوى التأزم". وأكد أيضا "أن هامش التحرك على مستوى السياسة النقدية أصبح محدودا جدا" في ظل التأثيرات السلبية لتطورات الوضع الاقتصادي الداخلي والعالمي، وخاصة في أهم البلدان الأوروبية الشريكة على حجم الإنتاج والتصدير للقطاعات الأساسية في الاقتصاد الوطني، وأوضح بأنه وفي انتظار توضيح الرؤية على

مستوى السياسات الاقتصادية تتواصل وضعية الترقب والتردد لدى المستثمرين المحليين والأجانب، إضافة إلى تردي العديد من المؤشرات الاقتصادية والمالية، وهو ما يدعو كل الأطراف الفاعلة إلى ضرورة توخي الحكمة والسرعة لتأمين انطلاق عمل الحكومة والشروع في العمل على استعادة الثقة وإنعاش الحركة الاقتصادية والتشغيل، وأكدت مصادر في البنك المركزي أن الوضع دخل مرحلة "التأزم" بسبب "تواصل الضغوط على النشاط الاقتصادي جراء تباطؤ استرجاع نسق النمو وتراجع الصادرات وانخفاض العائدات السياحية واستمرار تقلص الاستثمار الداخلي والأجنبي المباشر".

٤. فى يوليو ٢٠١١ أكد محافظ البنك المركزى التونسى أن القطاع المصرفي يقدم دعماً قوياً لاقتصاد البلاد، حيث ساهم في توفير السيولة للاقتصاد التونسي وقدرت نسبة تطور القروض الموجهة للاقتصاد بنسبة ٧٪ خلال الأشهر الخمسة الأولى من السنة، وهي تقريباً نفس نسبة التطور المسجلة خلال نفس الفترة من ٢٠١٠ لتكون في حدود ١,٩ مليار دولار، وأوضح أن ٤٠٪ منها لتغطية القروض التي لم يتم تسديدها و٥٠٪ في شكل قروض جديدة موجهة للاستثمار والإدارة، متوقعاً أن يكون التطور السنوي لهذه القروض ما بين ١٦ و١٧٪ على ضوء هذه المعطيات ، وقال إن البنك المركزي عمل على ضخ سيولة بقيمة ٢,٢ مليار دولار لفائدة البنوك الموجودة على الساحة حتى تكون قادرة على المساهمة في إنعاش النشاط الاقتصادي.

٥. الفوسفات هو أحد أهم صادرات تونس التي جعلت منها خامس أكبر مصدر لهذه المادة في العالم. لكنها سجلت تراجعاً العام الماضي بنحو ٤٠٪ من إجمالي صادرات تونس، أما قطاع الزراعة والتي تشكل أحد عشر ٪ من الاقتصاد فقد تراجع بنحو اثنين ٪ مقارنة بالعام ٢٠١٠ .

٦. ومع مرور عام على الثورة التونسية أوضحت بيانات الاتحاد التونسي للصناعة والتجارة أنّ ما يزيد عن ١٢٠ مؤسسة أجنبية أغلقت أبوابها بسبب "الاعتصامات العشوائية" التي عطلت الإنتاج والتصدير، وأعلن مجمع

"يازاكي" الياباني لإنتاج "كابلات" السيارات عن غلق وحدة إنتاجه بمدينة أم العرايس (جنوب البلاد) بسبب إضراب تسبب في تعطيل الإنتاج كليا.

٧. وشملت الاعتصامات قطاعات حيوية كالفوسفات الذي شهد هذا العام تراجعا في الأرباح بقيمة ٧٠٠ ألف دولار، بفعل تعطيل استخراج الفوسفات وتصديره، فبعد نجاح الثورة توالت الاعتصامات بمصانع الفوسفات شنها عاطلون وعمال تعرضوا لحوادث شغل وآخرون يطالبون بالزيادة ومتقاعدون يشكون من تدني معاشاتهم.

٨. وشهدت تونس منذ الثورة (عام ٢٠١١) أكثر من ٤٠٠ إضراب، أدت إلى تراجع مؤشرات الإنتاج والصادرات وارتفاع نسبة التضخم في البلاد إلى مستويات قياسية[١].

٩. تراجعت نسب الإشغال الفندقي عام ٢٠١١ إذ كانت نسبة الإيواء داخل الفنادق للـ٢٤٠ ألف سرير المتوفرة سنة ٢٠١٠ تناهز ٥٠٪، كما أن متوسط مدة إقامة السائح الأجنبي لنفس السنة هو خمس ليال ومعدّل ما ينفقه لا يتجاوز ٣٦٠ دولارا وهو ما لا يتجاوز ثلث ما ينفقه السائح في المغرب وتركيا ومصر[٢].

١٠. كان أثر ثورة ١٤ يناير بالغا على السياحة التونسية وذلك لسببين رئيسيين أولهما أن قطاع السياحة يبقى من أكثر القطاعات حساسية للأوضاع الأمنية والصحية والمناخية والبيئية والاقتصادية، فربيع الثورات العربية الذي انطلق من تونس تلاه غياب السائح الأوروبي وعزوف السائح الجزائري والليبي وخاصة بعد قيام الثورة الليبية، أما السبب الثاني فيكمن في مشاكل القطاع السياحي في تونس من الأساس، فتراكم المشاكل جعل جسم القطاع السقيم والمتهاوي غير قادر على تحمل أي صدمة وعرضه للانكسار تبعا لأي صدمة أيا كان مصدرها.

---

(١) خميس بن بريك، كثرة الإضرابات تخنق اقتصاد تونس، الجزيرة نت، الاقتصاد والأعمال ٣ يناير ٢٠١٢

(٢) نور الدين السالمي، من أجل سياحة بديلة بتونس، الجزيرة نت، ٢١ أغسطس ٢٠١١

ووفقا لتصريحات وزير التجارة والسياحة فى ٤ إبريل ٢٠١١ أن حجم الدخل السياحى بلغ ٤ ,٣٠٣ مليون دينار خلال النصف الأول من عام ٢٠١١ مسجلا انخفاضا ٤٣ ٪ مقارنة بنفس الفترة من السنة السابقة .

١١. تشير أرقام المعهد الوطني للإحصاء إلى أن عدد العاطلين بلغ في مايو ٢٠١١ حوالى ٩ ,٧٠٤ آلاف، مقابل ٤٩١ ألفا في الشهر نفسه من عام ٢٠١٠، لتبلغ البطالة بذلك ٣ ,١٨٪، ومقارنة مع معطيات ٢٠١٠، سجلت النسبة ارتفاعا بخمس نقاط،من ١٣ ٪ كما ارتفع عدد العاطلين ١ ,٢١٣ ألفا بين مايو ٢٠١٠ ومايو ٢٠١١، ونسبة العاطلين من أصحاب الشهادات العليا بلغت ٢ ,٢٩٪ في منتصف ٢٠١١.

وأرجع المدير المركزي للإحصاءات الديمجرافية والاجتماعية إن ارتفاع عدد العاطلين يعود إلى فقدان ١٣٧ ألف وظيفة في الفترة من مايو ٢٠١٠ إلى الشهر نفسه من عام ٢٠١١، أغلبها في المجال الزراعى، ثم في المقام الثاني بقطاع السياحة بـ١٦ ألف وظيفة، وفي قطاعات الصناعة والخدمات الأخرى بلغ العدد ٥٧ ألفا، وأن البطالة في صفوف حملة الشهادات العلمية العليا زادت بنسبة ٣ ,٦٪، حيث ارتفع عددهم من ١٥٧ ألف شخص في مايو ٢٠١٠ إلى ٢١٧ ألفا في شهر مايو ٢٠١١ .

ويتفق غالبية خبراء الاقتصاد على هذه الأرقام والإحصائيات المعلنة متوقعة ومعقولة باعتبارها نتيجة طبيعية للظرف الاستثنائي الذي تمر به البلاد، وأن هذا الارتفاع الكبير في نسبة البطالة يرجع إلى الأزمة التي يعيشها قطاع السياحة، إضافة إلى الاعتصامات ونتيجة لإغلاق عدد كبير من المؤسسات الأجنبية ومغادرتها البلاد[1].

ويلاحظ أن بيانات البطالة تختلف من مصدر لآخر وهو آمر متوقع فى ظل غياب التدقيق العلمى للبيانات ولمحاولة كل طرف سياسى استحضار البيانات التى تفيد موقفه مع الثورة أم ضدها، فالمعادين للثورة يتوسعون فى الحديث عن حجم الخسائر التى لحقت بالبلاد ويرجعون السبب فى ذلك للثورة

(١) مجلة "كلمة" الإلكترونية (يومية - تونس)، ١٠ نوفمبر ٢٠١١.

١٢. وفقا لبيانات صادرة عن وزارة السياحة والتجارة التونسية أرتفع العجز فى الميزان التجارى إلى ٥ مليار دولار خلال عام ٢٠١١، ويعود أحد الأسباب إلى تفاقم العجز فى مواد الطاقة بقيمة ٤,٤٦٥ مليون دولار[١].

وسجل العجز التجاري ارتفاعا بنسبة ٥,٨٠٪ لتبلغ قيمته ١٠٠٩,٣ مليون دينار فى يناير ٢٠١٢ مقابل ٥٩٩,٣ مليون دينار في يناير ٢٠١١ وتقلصت تبعا لذلك نسبة التغطية بحوالى ٦,١٥٪ لتتحول من ٦,٧٥٪ خلال يناير ٢٠١١ إلى ٨,٦٣٪ خلال يناير ٢٠١٢[٢].

وقد سجلت الواردات التونسية ارتفاعا بنسبة ٦ر٢١ بالمائة لتبلغ قيمتها ٦ر٢٧٨٥ مليون دينار خلال شهر جانفي ٢٠١٢ مقابل ٥ر٢٢٩٠ مليون دينار خلال نفس الشهر من سنة ٢٠١١ وفق موقع المعهد الوطني للاحصاء على شبكة الانترنات.

وحققت الصادرات من جهتها ارتفاعا طفيفا بنسبة ٦ر٢ بالمائة لتصل قيمتها الى ٣ر١٧٧٦ مليون دينار في جانفي ٢٠١٢ مقابل ٢ر١٧٣١ مليون دينار في جانفي ٢٠١١ .

١٣. تأثر الاقتصاد التونسي بالأزمة التي تعيشها منطقة اليورو، خصوصا وأن أكثر من ٨٠٪ من حجم الصادرات والمعاملات هي مع السوق الأوربية وخاصة فرنسا وإيطاليا وألمانيا، وهو ما يفسر تراجع الصادرات وانخفاض عائدات السياحة بأكثر من ٣٣٪"، كما تراجعت أعداد السائحين الأوربيين بنسبة ٤٥٪.

لذلك يمكن القول أن جزء كبير من الآثار السلبية يرجع إلى المشاكل التى تعانى منها الاقتصاديات الأوربية، وهو ما أدى إلى عدم قدرة السياح الأوربيين على السفر للخارج وانخفاض الواردات الأوربية نتيجة المصاعب المالية، ونظرا لأن تونس مثلها مثل الدول التى تعتمد فى دخلها على علاقاتها الاقتصادية مع الخارج، فلقد تراجعت الإيرادات سواء لتراجع السياحة أو الصادرات وانخفاض الاستثمارات الأجنبية .

---

(1) Menafn . com 23 – 12 – 2011 .

(٢) المشهد التونسى، ٢٧ فبراير ٢٠١٢.

١٤- الاستثمارات الأجنبية:

غادرت تونس خلال عام ٢٠١١ مجموعة من الشركات الأجنبية وبلغ عددها وفق مدير عام وكالة النّهوض بالاستثمار الخارجي الحكومية التونسية ١٨٢ شركة أجنبية مما أدى إلى فقدان عشرة آلاف و٩٣٠ وظيفة،ويعود السبب فى مغادرة الشركات إلى ما شهدته تونس من احتجاجات اجتماعية شملت إضرابات عمالية واعتصامات وقطعا للطرقات عقب الثورة الشعبية التونسية، وتراجع حجم الاستثمارات الأجنبية التي استقطبتها تونس خلال ٢٠١١ بنسبة فاقت ٢٩٪ مقارنة بسنة ٢٠١٠، حيث انخفض حجم هذه الاستثمارات من ٢,٤١٧ مليار دينار تونسي (١,٦١١ مليار دولار) في عام ٢٠١٠ إلى ١,٧١١ مليار دينار (١,١٤١ مليار دولار) في ٢٠١١ ومع نهاية ٢٠١١ بلغ عدد الشركات الأجنبية المستثمرة في تونس ثلاثة آلاف ومائة شركة توفّر وظائف لنحو ٣٢١ ألف تونسي[١].

آثار الثورة الليبية على الاقتصاد التونسى[٢]:

كما تأثر الاقتصاد التونسى بالصراع الذى نشب فى ليبيا ونتج عنه عودة أعداد كبيرة من العاملين التونسيين فى ليبيا، مما ترتب عليه انخفاض التحويلات المالية وهو ما آثر على حجم الاحتياطيات الأجنبية حيث تراجعت بحوالى ٥ - ١٠ ٪

عمقت الثورة الليبية جراح الاقتصاد التونسي الذي يمر أصلا بصعوبات كبيرة، حيث تعد ليبيا أول شريك اقتصادي عربي وأفريقي لتونس بتبادل تجاري سنوي بينهما تربو قيمته على مليارى دولار، وأعلن المدير العام للتجارة الخارجية بوزارة التجارة التونسية أن صادرات البلاد إلى ليبيا انخفضت في الشهرين الأولين من ٢٠١١ بنسبة ٢٢,٥٪، وبلغت قيمة الصادرات التونسية ٥٨ مليون يورو مقابل حوالي ٧٥ مليون أورو في الفترة نفسها من ٢٠١٠ وهى أول مرة تتراجع فيها الصادرات نحو ليبيا منذ ٦ سنوات.

---

(١) الجزيرة نت، الاقتصاد والأعمال، ٤ فبراير ٢٠١٢.

(٢) الجزيرة نت، نقلا عن وكالة الأنباء الألمانية، ٣ ابريل ٢٠١١.

صرح رئيس الغرفة التجارية التونسية الليبية أن نشاط العديد من المؤسسات الاقتصادية التونسية أصيب "بشلل تام" بسبب الظروف الأمنية المتدهورة في ليبيا، لافتا إلى أن المؤسسات التي تتعامل مع السوق الليبية حصريا والشركات التي تنجز مشاريع في ليبيا هي الأكثر تضرّرا، من الوضع الأمني المتدهور في ليبيا، وأضاف أن ١٢٠٠ مؤسسة اقتصادية تونسية تتعامل مع السوق الليبية أغلبها مؤسسات صغيرة ومتوسطة، وأوضح أن التصدير إلى ليبيا يوفر لهذه المؤسسات إجمالي دخل في حدود ٥٠ مليون يورو شهريا.

كما عطل انفلات الوضع الأمني في ليبيا حركة التصدير والاستيراد، وأربك نشاط البنوك والشركات الليبية التي لم تصرف المستحقات المالية للشركات التونسية، ما أصاب الأخيرة بأزمة سيولة مالية جعلتها عاجزة عن دفع رواتب الموظفين وسداد ديونها البنكية.

وتراجع دخل القطاع السياحي التونسي في الشهرين الأولين من عام ٢٠١١ بنسبة ٤٠٪، بسبب تناقص السياح الليبيين والأجانب المتوافدين على تونس، وتقول الحكومة إن تونس تستقبل سنويا ١,٥ مليون سائح ليبي، ويعد الليبي أكثر إنفاقا من نظيره الأوروبي.

وقال رئيس الغرفة التونسية للمصحات الخاصة إن أعداد اللّيبيين الذين يستفيدون من خدمات المصحات التونسية تراجعت كثيرا، خصوصا في مدينة صفاقس، حيث يمثل الليبيون ما بين ٥٠٪ و٨٠٪ من المرضى في مصحات المدينة. ويوفر استشفاء الليبيين في مصحات تونس إيرادات مالية سنوية بقيمة ١٥٠ مليون يورو تقريبا.

من جانب آخر، توقفت التجارة غير المنظمة قانونيا بين مدينة بن قردان التونسية والمناطق الليبية، حيث تعد ليبيا الرئة الاقتصادية الوحيدة للمدينة التي يقطنها ٦٠ ألف شخص يعيش أغلبهم على التجارة مع ليبيا، كما وجدت المدينة نفسها اليوم ملاذا لعشرات الآلاف من اللاجئين الأجانب الفارين من الوضع في ليبيا.

وأعلن مدير الممثلية التجارية التونسية في طرابلس أن مركز النهوض بالصادرات التونسي أحدث بداية مارس ٢٠١١ "خلية مساندة" لتقديم العون للمصدرين بشأن ظروف التصدير نحو ليبيا، كما ستساعد الحكومة ٨٠ مؤسسة تؤمن ٥٠٪ من صادرات

تونس إلى ليبيا، واقترح رئيس الغرفة التجارية التونسية الليبية إعادة جدولة الديون البنكية للشركات التونسية المتضررة من تعطل صادراتها، وتأخير دفع التزاماتها تجاه صندوق الضمان الاجتماعي

من أجل تخفيف الضغوط الاقتصادية والتوترات الاجتماعية المتصلة بتأثير بأزمة ليبيا في محافظات الحدود مدنين وتطاوين، يقوم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بوضع مشروع "سبل المعيشة والتماسك الاجتماعي" لمدة سنة واحدة، ويحتوي هذا المشروع على عنصرين: استقرار سبل العيش من خلال تدخلات كثيفة في العمالة والتماسك الاجتماعي. وفي مارس ٢٠١١، قامت بعثة من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بتقييم أوضاع المنطقة، والتقت البعثة مع العاملين في القطاع العام ومنظمات المجتمع المدني والأفراد والأسر بشكل مباشر. وتقدر ميزانية المشروع بمبلغ ١٨٦٥٠٠٠ دولار أمريكي[١].

التعاون التونسى – الليبى فى مجالى التشغيل والتدريب المهنى : نظرا للاعتماد الكبير للاقتصاد التونسى على المعاملات مع ليبيا والتى تشمل انتقال العمالة التونسية للعمل فى ليبيا وتصدير السلع، فلقد تم فى أول مارس ٢٠١٢ بتونس التوقيع على مذكرة تفاهم تونسية ليبية في مجالي التشغيل والتدريب المهني، ويلتزم الطرفان بمقتضى هذه المذكرة التي تولى توقيعها وزير التكوين المهني والتشغيل التونسى ونظيره الليبي بتسهيل وتبسيط إجراءات انتداب وانتقال الكفاءات واليد العاملة التونسية الراغبة في العمل بليبيا في القطاعين العام والخاص.

وسيتولى الجانب التونسي بالتنسيق مع وزارة العمل والتأهيل الليبية، إيفاد بعثات فنية إلى ليبيا لتحديد احتياجاتها من اليد العاملة إلى جانب التعهد بتوفير ملفات الكفاءات والعمال التونسيين وتيسير عمل لجان الانتداب الليبية في تونس، كما سيتم ربط الهياكل المختصة التابعة للوزارتين الكترونيا وإعداد قاعدة بيانات وتحديثها دوريا، لتتضمن قوائم المرشحين التونسيين حسب قطاعات النشاط والمعطيات ذات العلاقة باحتياجات

(١) برنامج الأمم المتحدة الإنمائى للدول العربية.

سوق العمل في ليبيا بما يسمح بالتعريف بالكفاءات التونسية وحاجيات القطر الليبي من العمالة.

وحسب هذه الاتفاقية، يتعين على أصحاب الأعمال الراغبين في انتداب اليد العاملة والكفاءات التونسية مباشرة أو عن طريق وكلاء تقديم طلب إلى وزارة التكوين المهني والتشغيل لتنظيم إجراءات هذه العملية بعد الإدلاء بما يفيد موافقة وزارة العمل والتأهيل بليبيا.

أما الجانب الثاني من هذه الاتفاقية والخاص بالتدريب المهني، فيلزم الطرف التونسي بوضع خبراته في مجال تدريب وتأهيل المدربين على ذمة الطرف الليبي، وتوفير التدريب والتأهيل للراغبين من المواطنين الليبيين، بمراكز التكوين المهني بتونس في مختلف الاختصاصات على أن يتم الاعتراف المتبادل بالشهادات المسلمة للمتدربين.

السياسة الاقتصادية للحكومة الانتقالية[1]:

في سياق جهودها لمعالجة المشاكل التى ترتبت على الثورة، اتخذت الحكومة المؤقتة مجموعتين من القرارات الأساسية :

أولاً: في أبريل ٢٠١١ أعلنت الحكومة «البرنامج الاقتصادي والاجتماعي القصير المدى» الذى يتألف من ١٧ إجراءً، ويهدف إلى إيجاد تأثير اقتصادي فوري من دون الإضرار بالآفاق المستقبلية للاقتصاد، ويشمل البرنامج خمس أولويات: الأمن، وإيجاد فرص عمل، ودعم النشاط الاقتصادي وتيسير الحصول على تمويل، وتعزيز التنمية الإقليمية، وتقديم مساعدات اجتماعية مستهدفة. لكن باستثناء إيجاد فرص عمل ودعم النشاط الاقتصادي من خلال حوافز ضريبية ومالية، بدت معظم الإجراءات الأخرى غامضة ومفتقرة إلى أي جدول زمني واضح لتنفيذها.

ثانياً: قامت الحكومة المؤقتة بتعديل الموازنة العامة للدولة لعام ٢٠١١، من خلال مشروع قانون الموازنة التكميلية في يونيو ٢٠١١ بهدف إعادة تكييف موارد الدولة، لتأخذ

(١) الحسن عاشى، اقتصاد تونس بعد سنة على ثورة الياسمين، العربية، ٢٧ ديسمبر ٢٠١١، نقلا عن جريدة الحياة - لندن

في الاعتبار الآثار المالية المترتّبة على التدابير الاستثنائية التي اتُّخِذَت بعد ثورة الياسمين وزيادة الإنفاق العام المتوقّع بنسبة ١١ ٪.

ورغم ذلك واجهت الحكومة المؤقتة ثلاثة قيود:

أولاً: أن فترة ممارستها لأعمالها فترة قصيرة، مما يقلل من قدرتها على تنفيذ سياستها.

ثانياً: عدم وجود موارد كافية لمواجهة النفقات المتزايدة، ومواجهة الآثار السلبية للأزمة الليبية، في حين كانت تواجه توقعات عالية من شرائح واسعة من المجتمع بمطالبات مالية كبيرة

ثالثاً: كان هناك غموض في شأن الحدود الدقيقة لمهمتها، ومن وجهة نظر الخطاب الحكومي، تميل هذه المهمة إلى تصريف الأعمال وإدارة المسائل اليومية لتمهيد الطريق أمام إجراء انتخابات حرّة ونزيهة، وتجنّب تقديم أي التزامات، خصوصاً إذا ترتّبت عليها آثار تتجاوز الفترة الانتقالية.

وعموماً، كانت فترة ما بعد الثورة في تونس عصيبة جداً، في ظل تراجع حادّ في النشاط الاقتصادي المحلي، وجوار إقليمي مضطرب، وارتفاع أسعار الوقود والمواد الغذائية في الأسواق الدولية، لكن على رغم هذه الصعوبات نجحت الحكومة المؤقتة التي قادها الباجي قايد السبسي في منع الاقتصاد من الانهيار، والحفاظ على مستوى جيد من احتياطات النقد الأجنبي، والسيطرة على التضخم.

السياسة الاقتصادية لحكومة الأغلبية:

تسعى الحكومة التي يرأسها الأمين العام لحركة النهضة إلى تحقيق معدل نمو يتراوح بين ٤ و٥٪، وتسعى إلى تشغيل ٣٠٠ ألف عاطل في ٢٠١٢، وتعوّل في ذلك على سوق ليبيا، ويطالب رجال الأعمال والمستثمرون الأجانب في تونس الحكومة بضرورة التصدي لظاهرة الاحتجاجات والعمل على إرساء الأمن داخل المؤسسات للحفاظ على نشاطها،

وكان الرئيس التونسي المنصف المرزوقي قد دعا التونسيين، إلى هدنة سياسية واجتماعية مدتها ستة أشهر حتى يستعيد الاقتصاد عافيته، وقال في مقابلة مع رجال الأعمال بأنه سيطبق القانون لإنهاء الاعتصامات، معتبرا أنّ الإضرابات "انتحار جماعي" لا يمكن السكوت عنه، ومن جهة أخرى قال وزير الداخلية إن الوزارة لن تتسامح مع الاعتصامات وظاهرة قطع الطرقات التي "باتت تهدد مصالح البلاد"، غير أن قيادات نقابية أعلنت عن رفضها اللجوء إلى استعمال القوة ضد المعتصمين بدعوى أن منفذي الاعتصامات مظلومون وحقوقهم منتهكة طيلة السنوات الماضية .

واعتمد مشروع الموازنة لعام ٢٠١٢ في تقدير نسبة النمو على زيادة صادرات السلع والخدمات بنحو ٧٪ بعدما تراجعت ٢,٤٪ في ٢٠١١، وارتفاع حجم الاستثمارات بحوالى ١٨,٤٪، ويتوقع أن يبلغ عجز الموازنة ٦٪ وهو ما يؤشر إلى حاجة تونس للاستدانة من الخارج.

وعقب تولية الرئيس المنصف المرزوقى فى ديسمبر ٢٠١١ قراره بيع القصور الرئاسية في البلاد، وهي بمعظمها من تركة النظام السابق، على أن تحال الأموال التي ستنجم من عملية البيع إلى النهوض بقطاع التشغيل، ونقلت وكالة الأنباء التونسية عن المرزوقي قوله إن جميع القصور ستباع باستثناء قصر قرطاج .

أعلنت الحكومة التونسية نيتها بتنفيذ مشاريع تنموية في البلاد تهدف إلى رفع نسبة النمو الاقتصادي وخلق فرص عمل للمواطنين، حيث صرح وزير التنمية الجهوية والتخطيط التونسي في حديث مع صحيفة "ايلاف" فى ٢٣ يناير ٢٠١٢ أن هناك ٩٧ مشروعا تنمويا في مختلف جهات البلاد منها ٧٤ مشروعا في ١٤ ولاية داخلية في حاجة إلى التنمية والتشغيل، وأن تلك المشاريع التي تسعى لتحسين البنى التحتية قادرة على توفير أكثر من ٥٩٣ ألف وظيفة جديدة، وأن هذه المشاريع رصدت أموالها وهي متوفرة ولا تنتظر غير الاستقرار الأمني والاجتماعي للانطلاق فعلا في العمل.

ومن المشروعات التى كانت مدرجة قبل الثورة ثم تأجل تنفيذها، هناك مشروع يطلق عليه مرفأ تونس المالي، ووفقا للمخطط الرئيسي للمشروع سيتم إنشاء مجموعة

متنوعة من الوحدات التجارية والسكنية والمنشآت الترفيهية التي ستشمل مرفأ بحرياً ومجمعاً سكنياً يضم مجموعة من الفيلات الفاخرة بالإضافة إلى ملعب جولف يضم ١٨ حفرة لاستضافة البطولات، وسيكون مرفأ تونس المالي أول مركز مالي للوحدات المصرفية الخارجية "الأفشور" في منطقة شمال أفريقيا ومن المتوقع أن يشكل نقطة تحول في اقتصاديات المنطقة، كما يتوقع أن يؤثر بشكل إيجابي على اقتصاد تونس بمساعدة الدولة على التحول إلى مركز مالي محوري ومتطور ومن ثم جذب استثمارات أجنبية وإقليمية كبيرة وخلق العديد من فرص العمل. وقد تم اعتماد المخطط الرئيسي للمشروع من قبل الحكومة التونسية للتنفيذ بمنطقة رواد وهي إحدى المناطق الحيوية في تونس.

وقد أعلنت الحكومة التونسية دعمها للمشروع وذلك بتخصيص مبلغ ٥٠ مليون دينار تونسي لاستكمال أعمال البنية التحتية الرئيسية والإستراتيجية للمشروع والمتمثلة في إنشاء الطرق والشوارع الرئيسية المؤدية إلى المرفأ المالي، ثم أعلن بيت التمويل الخليجي، بنك الاستثمار الإسلامي، عن بدء عملية تأهيل المقاولين الرئيسيين لمشروع مرفأ تونس المالي.

وفى زيارة للرياض فى فبراير ٢٠١٢ كشف رئيس الوزراء التونسي حمادي الجبالي أن الاقتصاد التونسى في حاجة إلى مليار يورو منحا وقروضا طويلة الأجل للخروج من أزمته الراهنة، وأوضح "إننا نحتاج إلى هبات أو أن تكون هذه المساعدات وديعة في الخزانة التونسية أو قروضا طويلة الأجل" وجدد التأكيد على أن "بلاده لن تطالب السعودية بتسليم الرئيس التونسي المخلوع زين العابدين بن على".

ويلاحظ أن اتجاه الحكومات الجديدة فى دول الربيع العربى للتغلب على مشاكلها الاقتصادية يعتمد على البحث عن المعونات الأجنبية، وهو ما قد يضعها تحت رحمة مقدمى المعونات ويفرض شروطا تتمثل فى استمرار إتباع نفس السياسات القديمة التى ترتبط بسياسات السوق العالمى للرأسمالية .

وقعت تونس وإيطاليا فى ٢٩ فبراير ٢٠١٢ اتفاقا لدعم التعاون الثنائي في مجال الطاقات المتجددة يهدف إلى تطوير استخدام الطاقة المتجددة في قطاعي الصناعة والإسكان

في تونس، ويتضمن الاتفاق انجاز دراسة حول تحسين الإطار القانوني المتعلق بالطاقات المتجددة في قطاع السياحة بتونس كما يقضى بنقل قواعد احترام البيئة المعمول بها في الاتحاد الأوروبي إلى تونس

مقترحات تطوير الاقتصاد التونسى :

وبالنسبة للقطاع السياحى الذى يعد مصدرا هاما للتشغيل وتوفير العملات الأجنبية يطالب أحد الكتاب التونسيين برسم إستراتيجية وطنية للسياحة التونسية ويشارك فيها كل العاملين في القطاع إلى جانب ديوان السياحة وجامعتي الفنادق ووكالات الأسفار لأن مشاركة الجميع شرط من شروط إعادة تنظيم القطاع، وتشجيع الابتكار والتجديد كإنشاء صندوق لدعم المشاريع الإبداعية في السياحة، ومن المقترحات للنهوض بالقطاع السياحى:

- الوقف الفوري لبناء الفنادق على السواحل حتى نتمكن من تنويع المنتج وعدم الارتكاز على السياحة الشاطئية التي تمثل حوالي ٩٥٪ من طاقة الاستيعاب.
- تشجيع المنتجات الواعدة كالسياحة الطبية والسياحة العلاجية والسياحة الأثرية وسياحة الثورة وسياحة الصيد والسياحة الصحراوية.
- تشجيع الاستثمار في المناطق الداخلية وإعداد دليل خاص بكل جهة وبالمواقع الأثرية.
- استغلال أفضل الوسائل وتكنولوجيات الاتصال وحضور جيد على شبكة الإنترنت في مستوى ثروة وثورة البلاد.
- إيجاد حل جذري لمديونية القطاع [1].

وفى مايو ٢٠١١ أطلقت مجموعة من الاقتصاديين التونسيين "وثيقة ٢٠٠" تحث شعار "استثمر في الديمقراطية" قبل مشاركة تونس في اجتماع الثماني بفرنسا فى ٢٦ مايو ٢٠١١، وجاء في هذه الوثيقة "النساء والرجال والسياسيون والاقتصاديون والصناعيون

(١) نور الدين السالمى، من أجل سياحة بديلة بتونس، مرجع سبق ذكره.

والماليون... الذين نمثلهم واثقون من أن إرساء مؤسسات ديمقراطية سيكون السبيل الوحيد للتصدي للمخاطر المطروحة على المدى القصير والطويل"، فنحن واثقون أكثر من أي وقت مضى في آفاق التنمية الاقتصادية في تونس". وأشارت الوثيقة إلى أن فرص الاستثمار والإصلاحات ومستوى كفاءة اليد العاملة والتحكم في التكنولوجيات الحديثة والقرب الجغرافي من أوروبا كلها عوامل تجعل من تونس شريكا اقتصاديا يتقاسم من الآن فصاعدا مع أوروبا نفس القيم الديمقراطية والشفافية.

إستراتيجية البنك الدولى فى تونس[1] :

عقب اندلاع الثورة التونسية وشيوع الاعتقاد بأن من أهم أسبابها غياب العدالة الاجتماعية وتردى أحوال الفقراء الذين يمثلون الأغلبية، وان السياسات الاقتصادية التى دعمتها المنظمات الدولية قد تكون قد أدت إلى زيادة معدل النمو ولكن الآثار التوزيعية للتقدم لم يستفد منها الفقراء مما جعلهم يهبون ضد النظام الحاكم وسياساته .

ولقد وضع البنك الدولى ما أسماه الإستراتيجية الانتقالية، وتغطى هذه الإستراتيجية الفترة يوليو ٢٠١١ – يونيو ٢٠١٣، وتهدف إستراتيجية البنك الدولى هذه إلى دعم الاقتصاد الوطنى وتعزيز الحوكمة والإدماج، ووفقا لمذكرة البنك فإنه سيعمل مع السلطات من أجل إرساء القواعد الأساسية لنمو اقتصادى جديد يكفل دعم خلق فرص عمل على المدى المتوسط .

وتقترح الإستراتيجية ثلاث أولويات للحكومة الانتقالية :

١ – تعزيز الحكم الرشيد ومشاركة المواطنين

٢ – تشجيع الإدماج الاقتصادى والاجتماعى

٣ – إرساء القواعد من آجل تجديد النمو المستدام

---

(1) World Bank. Strategy for Tunisia for 2012-2013

١ – تعزيز الحكم الرشيد ومشاركة المواطنين :

فى هذا الإطار يقترح البنك الدولى مواصلة دعمه لبرنامج الإصلاحات الحكومى الهادف إلى تعزيز الحكم الرشيد والشفافية ومساءلة المؤسسات ومشاركة المواطنين، كما سيتم تعزيز ما تم تحقيقه من خلال برنامج الإصلاحات المتبع فى ٢٠١١ فى مجالات الولوج إلى المعلومات وتحرير الانترنت والحوكمة وخدمات التشغيل ووضع أدوات للمشاركة الإلكترونية فى المواقع الإلكترونية للحكومة وآليات يمكن من خلالها للمجتمعات والمواطنين تقييم الخدمات العامة من أجل تحسينها، وإعداد الميزانية وإضفاء المزيد من الشفافية على النفقات العامة، ومحاربة الفساد، وسهولة الحصول على الخدمات الأساسية فى المناطق والمجتمعات المهمشة، وسيدعم هذا البرنامج قروض سياسات التنمية (دعم الميزانية) وقروض الاستثمار ومساعدات نقدية ودعم تقنى.

٢ – تشجيع الإدماج الاقتصادى والاجتماعى :

وتهدف هذه السياسة إلى توفير النية التحتية الأساسية للمجتمعات المهمشة، وضمان تغطية برامج الضمان الاجتماعى للفئات الأكثر حرمانا، وقد بدأ البنك فى ٢٠١١ تنفيذ مشروع تنمية الشمال الغربى (المناطق الجبلية)، كما يهدف برنامج مؤسسة التمويل الدولية إلى زيادة نسبة الاستفادة من القروض الموجهة إلى الفئات الأكثر حرمانا، وتحسين خدمات التعليم والصحة وتشجيع مشاركة القطاع الخاص فى البنية التحتية.

٣ – إرساء القواعد من آجل تجديد النمو المستدام :

وتهدف الإستراتيجية إلى تقوية مناخ الأعمال من أجل نمو يقوده القطاع الخاص وخلق فرص التشغيل، وتحسين سياسات سوق العمل، والتأقلم مع التغيرات الاقتصادية، وسيقوم البنك بدعم الإصلاحات الحكومية التى تهدف إلى تقوية مناخ الأعمال، ودعم مؤسسات الأعمال الصغيرة والمتوسطة، كما يلتزم البنك بدعم الجهود العاجلة من أجل استقرار القطاع المالى .

وسيواصل البنك دعم التدابير الخاصة بمواجهة مشاكل تونس بالنسبة للموارد الطبيعية، حيث تواجه تونس مشاكل نقص المياه، والاعتماد المتزايد على مصادر الطاقة الأحفورية[١]، ويقوم البنك بتمويل مشروعات فى هذه المجالات مثل : إمداد خدمات الماء الصالح للشرب والصرف الصحى، وفى مجال الطاقة ستشارك تونس فى المشروع الإقليمى للطاقة الشمسية المركزة والذى يتم تمويله من البنك الدولى وصندوق التكنولوجيا النظيفة.

الاختلافات السياسية وآثارها الاقتصادية :

من الطبيعى أن تختلف وجهات النظر فى تحديد المسار السياسى والاقتصادى وفقا لكل تيار سياسى، فالإسلاميين لهم رؤية تختلف عن الليبراليين واليساريين، ولكن مما يزيد من التصارع والاختلافات بين القوى المختلفة أن الثورة بلا قيادة تأخذ بها فى الطريق الذى تؤمن به، وقد انعكس ذلك على زيادة الخلافات بين القوى السياسية وهو بدوره أنعكس على الأوضاع الاقتصادية

مما دعا رئيسة الاتحاد التونسي للصناعة و التجارة و الصناعات التقليدية إلى المناداة بتجاوز التجاذبات السياسية من اجل المصلحة الوطنية وإيجاد حلول عاجلة للأوضاع الاقتصادية السيئة جدا في تونس وان الوضع الاقتصادي الحالي كارثي خصوصا مع إغلاق العديد من المصانع و ارتفاع عدد العاطلين في البلاد [٢].

كما تشهد الساحة التونسية خلافات حول حجم الخسائر التى لحقت بالاقتصاد التونسى وتفسير المتغيرات الاقتصادية، ومن ذلك أن هناك فريق من التونسيين يرى "أن الاقتصاد التونسي ليس على أحسن ما يرام وذلك لأسباب سابقة على الثورة ومعطيات لاحقة عنها ولكنه ليس في أسوأ الأحوال وليس في الحالة الكارثية التي يصورها البعض ممن يريد الاستفادة من هذا الوضع سياسيا ويحاول جاهدا المزايدة في هذا المضمار فالشيء الثابت أننا لسنا في حالة إفلاس ولا إنهيار بل نعيش حالة ركود وتقلص لفرص التوظيف والاستثمار وأن فرص النهوض والتجاوز متوفرة لو وضعنا الاختلافات السياسية

(١) الطاقة الاحفورية هي ذاك النوع من الطاقة التى يحصل عليها عن طريق التنقيب في باطن الأرض، مثل النفط والفوسفات، ويصطلح عليها بالطاقة الاحفورية اعتبارا لعملية الحفر التي تتم للحصول على هذا النوع من الطاقة، والطاقة الاحفورية عكس الطاقة المتجددة والطاقة الهوائية التي لا تستنبط موادها من باطن الأرض .

(٢) مجلة "كلمة" الإلكترونية (يومية - تونس)، ١٠ نوفمبر ٢٠١١.

والإيديولوجية جانبا وعملنا على إنقاذ الموقف بطريقة جدية وصادقة، إن التركيز المبالغ فيه على حوادث عرضية وإشكاليات آنية وتضخيمها بطريقة غير عقلانية من شأنه أن يربك المشهد الاقتصادي ويجبر أصحاب المال على الانكماش والانتظار في وقت نحن في أمس الحاجة إلى إعادة الثقة للمستثمرين لكي يقتنعوا أننا نمر بكبوة اقتصادية محدودة في الزمن والتداعيات وأن رجوع النسق العادي للتنمية ما هي إلا مسألة وقتية وظرفية حيث يرتكز إلى حقيقة مرونة الاقتصاد التونسي وقدرته على تجاوز الأزمات على مر الفترات السابقة رغم تغلغل منظومة الفساد داخله (رشوة – عمولات –محسوبية – محاباة) [١].

وتطبيقا لرؤية البعض فى أن هناك تهويلا إعلاميا حول تراجع الأوضاع الاقتصادية وفى إطار تحليل بيان البنك المركزى الذى يتحدث عن استحالة تحقيق نسبة نمو إيجابية لسنة ٢٠١١ نظرا لتكاتف أسباب محلية ناتجة عن تداعيات سقوط النظام وحالات الفوضى التي عرفتها البلاد وأسباب خارجية مرتبطة بالأزمة المالية الحادة للمنظومة المالية الأوروبية، فهذه المعطيات ليست وليدة اليوم بل هي معلومة ومنشورة في الإعلام منذ الأشهر الأولى لاندلاع الثورة فلماذا التنادي بالفزع والخطر المحدق في هذه الأيام بالذات (بعد فوز النهضة) في الوقت الذي يجب التحلي بالحكمة والصبر والتاني لمعالجة هذه المسائل بطريقة مهنية بعيدة عن التهويل والتوظيف، وفيما يخص مؤشر الاحتياطي من العملة الصعبة الذي أنخفض من ١٤٧ يوم من الواردات في بداية السنة إلى حوالي ١١٤ يوم نهاية ٢٠١١ فهو ناتج أساسا عن انخفاض الصادرات وعن تقلص دخل السياحة بنسبة تقارب ٣٣٪ مقارنة بالعام الماضي مع العلم أن هذا المؤشر في حد ذاته ليس مفزعا ولا يتطلب كل هذا التهويل الإعلامي إذ أن هذا المؤشر بلغ أرقاما أقل من ذلك بكثير إبان العهد السابق عندما كان هذا الإعلام نفسه يتغنى بالمعجزة الاقتصادية التونسية، لذلك على المنابر الإعلامية الاقتصادية تنوير الرأي العام التونسي حول الأوضاع الحقيقية بدون تلميع مفتعل ولا تشنيع مبالغ فيه وهذه المهمة لا يمكن أن تنجح بدون التخلص من مخلفات العهد السابق[٢] .

---

(١) عادل السمعلى، إشكاليات التناول الإعلامى للمسألة الاقتصادية المشهد التونسى، ٢ ديسمبر ٢٠١١

(٢) المصدر السابق.

كذلك استمرت الخلافات بعد تشكيل الحكومة ذات الأغلبية الإسلامية، وهو ما يؤدى إلى عدم وجود توافق على سياسات الإصلاح، ولا تترك المعارضة الفرصة لحكومة الأغلبية فى تطبيق برامجها ويستمر تبادل الاتهامات بين الأطراف المختلفة، ومن أمثلة ذلك اتهام الناطق الرسمي باسم حركة الوطنيين الديمقراطيين احد أحزاب المعارضة الحكومة الحالية بالالتفاف على الثورة، وقال أنها غير جادة في التزاماتها ومسيّرة من قبل أطراف أجنبية، واعتبر أن "الشعب هو المصدر الوحيد السلطات لذلك فإن التشريعات والاقتراحات يجب أن تكون محل نقاش بين من انتخبهم الشعب" وذلك ردا على اقتراح تقدمت به بعض الكتل النيابية ومنها حركة النهضة بالنص على الشريعة كمصدر من مصادر التشريع في الدستور، وطالب بأن تكون الدولة محكومة بمنظومة قانونية وضعية من صنع البشر يعدلونها ويغيّرونها بما يكون انفع و أجدى لهم.

وفي هذا السياق عبر ممثل كتلة التكتل الديمقراطي من أجل العمل والحريات فى المجلس الوطنى التأسيسى خلال اجتماع للكتل البرلمانية بالمجلس فى ٢٨ فبراير ٢٠١٢ عن الخشية من أن يفضي التنصيص على أن الشريعة كمصدر أساسي للتشريع، إلى الدخول في متاهات ومزايدات قال "أن المجتمع في غنى عنها باعتبار أن مضامين الشريعة الإسلامية تختلف من طرف إلى آخر".

وعلى الجانب الآخر هناك قوى مؤيدة للحكومة تخرج هى أيضا للتظاهر مطالبة بإسقاط من يعارضون الحكومة، ففى ٢ مارس ٢٠١٢ انتظمت وقفة احتجاجية أمام المسرح البلدي بالعاصمة عبّر المشاركون فيها عن سخطهم على الأحزاب المعارضة والاتحاد العام التونسي للشغل والإعلام، وقد شارك في هذه الوقفة المرخص لها حوالي ٥٠٠ من المواطنين المساندين للحكومة رفعوا لافتات ورددوا هتافات أهمها "الشعب يريد تطهير الاتحاد"، " الشعب يريد تطهير الإعلام"، و "الشعب مسلم ولا يستسلم".

وتوضح هذه الخلافات عدم وجود قبول من بعض القوى لما أنتجته الانتخابات ومحاولتها وضع العقبات أمام حكومة الأغلبية مما يؤدى إلى الانشغال بالمعارك السياسية وعدم الاهتمام الكافى بمعالجة الأوضاع الاقتصادية، بل قد يرى البعض أن هناك من يحاول استغلال هذه الأوضاع الاقتصادية فى النيل من الحكومة

الفصل الثانى

ليبيا

(الثورة على العقيد)

المبحث الأول

الأوضاع والتطورات السياسية

ليبيا: الملامح الأساسية:

يبلغ عدد سكان ليبيا ٦ ,٥٩٧ مليون نسمة وهو ضئيل مقارنة بمساحة البلاد التي تبلغ نحو ١ ,٨٠٠ ,٠٠٠ كيلومتر مربع، وتعد السابعة عشرة على مستوى العالم من حيث المساحة ورابع أكبر بلدان أفريقيا مساحة، كما أنها تملك أطول ساحل بين الدول المطلة على البحر المتوسط يبلغ طوله حوالي ١٩٥٥ كم.

سجلت ليبيا أعلى مؤشر للتنمية البشرية في أفريقيا ورابع أعلى ناتج محلي إجمالي في القارة لعام ٢٠٠٩، بعد سيشيل، غينيا الاستوائية والجابون، وهذا يعود لاحتياطياتها النفطية الكبيرة والسكانية المنخفضة.

تملك ليبيا عاشر أكبر احتياطيات نفطية مؤكدة في العالم وتحتل المرتبة السابعة عشرة في إنتاج النفط عالميا.

فترة حكم القذافى:

"يمكن تقسيم حقبة حكم القذافي إلى مرحلتين: الأولى أقرب إلى نظام وطني وشعبي حديث امتدت فيما بين عامي ١٩٦٩ ١٩٨٠، والثانية من ١٩٨٠ وحتى ثورة فبراير ٢٠١١، وفيها عاشت ليبيا مرحلة الدولة البوليسية بقيادة غوغائية وتكريس عبادة الفرد المتمثلة في شخص القذافي، مستغلة العوائد الضخمة للنفط والاقتصاد الريعي والعمالة العربية والأجنبية لتأكيد استغنائها عن الارتباط بأي سند مجتمعي أو رابط شعبي"[١].

(١) على عبد اللطيف احميده، المجلس الوطني الانتقالي الليبي: المنطلقات والرهانات، مركز الجزيرة للدراسات

وفى فترة الثمانينات أستمر القذافى فى إتباع سياسته والتى يقول انه ضد القوى الاستعمارية ويناصر حركات التحرر الوطنى، وفرضت الدول الغربية على ليبيا من خلال مجل الأمن عقوبات دولية بعد اتهام ليبيا ونظام االقذافى بتفجير طائرة أمريكية فوق بريطانيا.

وبعد سنوات من النفى لهذه الاتهامات قام الزعيم الليبي بتقديم تعويضات مالية لكل من ضحايا "حادثة لوكربي" ١٩٨٨ (وهي حادثة تحطم طائرة أمريكية كانت تقل على متنها ٢٥٩ راكبا متوجهين من لندن إلى نيويورك وتفجرت في سماء قرية لوكربي الاسكتلندية في ديسمبر ١٩٨٨) واعترفت ليبيا بمسؤوليتها فيها بعد سنوات من وقوع الكارثة، كما قدمت ليبيا تعويضات عن حادثة طائرة "دى سي ١٠" الفرنسية التي تحطمت في الصحراء في سبتمبر ١٩٨٩ ولقى ٢٧٠ شخصا حتفهم فى هذا التفجير، والتي ثبتت مسؤولية ليبيا عن تحطمها، فضلا عن الملهى الليلي الألماني الذي تم تفجيره سنة ١٩٨٦.

ونتيجة لذلك وافق مجلس الأمن الدولي في سبتمبر ٢٠٠٣ على قرار يقضي برفع العقوبات الاقتصادية الدولية التي فرضت على طرابلس، فيما قرر القذافى في ديسمبر من نفس السنة إنهاء برنامج أسلحة الدمار الشامل التي كانت بلاده تعتزم الشروع فيه. ولم يقتصر التحول الليبي على ذلك فقط، بل تعهدت طرابلس أمام الإتحاد الأوروبي بالسعي إلى القضاء على ظاهرة الهجرة غير الشرعية.

ومن السياسات التى ساهمت فى عدم إحداث تنمية حقيقية فى ليبيا وإغراق البلاد فى قضايا لم تعد بالفائدة على المجتمع، ما أعلنه القذافى فى ابريل ١٩٧٣عن بداية "ثورة ثقافية"، وتخليه بعد عام تقريبا عن أى مهام سياسية وإدارية ليصبح "قائد الثورة"، ثم فى سبتمبر ١٩٧٦ صدر "الكتاب الأخضر" الذي يطرح "نظرية عالمية ثالثة" ترفض الماركسية والرأسمالية، وفى مارس ١٩٧٧ أعلن ولادة "الجماهيرية العربية الشعبية الاشتراكية العظمى" التي يتولى فيها الشعب "السلطة مباشرة" وأقيم "المؤتمر الشعبي العام" وهو بمثابة برلمان و"اللجنة الشعبية العامة" المكلفة تنفيذ تعليمات المؤتمر العام والتي تعتبر حكومة ونتيجة للمغامرات الخارجية للقذافى فرضت الأمم المتحدة فى ٣١ مارس ١٩٩٢حظرا جويا

وعسكريا على ليبيا ثم عقوبات اقتصادية بعد عام واحد، ورفعت العقوبات الأخيرة في ٢٠٠٣ بعد اتفاق على دفع تعويضات لأسر ضحايا اعتداء لوكربي، وتقدر هذه التعويضات بالمليارات وهو ما يعد خسارة للمجتمع الليبى إضافة للخسائر التى لحقت به نتيجة الحصار والعقوبات.

تتابع أحداث الثورة[1]:

بدأ القتال في ليبيا مع محاولات النظام الحاكم قمع المظاهرات المناوئة له في شهر فبراير ٢٠١١، وذلك في أعقاب نجاح الثورتين التونسية والمصرية في الإطاحة بنظامي البلدين المجاورين.

١٤ فبراير ٢٠١١:

بعد ثلاثة أيام على سقوط نظام الرئيس المصري المخلوع حسني مبارك، ظهرت دعوات على موقع التواصل الاجتماعي "الفيسبوك" للخروج بمظاهرات سلمية ضد نظام القذافي، الذي كان قد أظهر تأييداً لمبارك، وللرئيس التونسي المخلوع، زين العابدين بن علي.

١٥ فبراير ٢٠١١:

انطلقت مظاهرات فى بنغازى اثر اعتقال محامي ضحايا سجن بوسليم فتحي تربل فخرج أهالي الضحايا ومناصريهم لتخليصه وذلك لعدم وجود سبب لاعتقاله.

طالبت مجموعة من الشخصيات والفصائل والقوى السياسية والتنظيمات والهيئات الحقوقية الليبية بتنحي الزعيم الليبي معمر القذافي، مؤكدة في الوقت نفسه حق الشعب الليبي في التعبير عن رأيه بمظاهرات سلمية دون أي مضايقات أو تهديدات من النظام، وجاءت تلك المطالب في بيان وقعه ٢١٣ شخصية من شرائح مختلفة من المجتمع الليبي، نشطاء سياسيين ومحامين وطلاب ومهنيين وموظفين حكوميين ورجال أعمال ومهندسين وأطباء وإعلاميين وربات منازل وأساتذة جامعيين وضباط وسفراء سابقين، ومن أطلقوا على أنفسهم ضحايا حرب تشاد، وغيرهم. كما ذيل البيان بأسماء بعض الحركات والمنظمات السياسية والحقوقية، مثل الجبهة الوطنية لإنقاذ ليبيا، وحركة التجمع الإسلامي الليبية، وحركة خلاص، والتجمع الجمهوري من أجل الديمقراطية والعدالة الاجتماعية، ورابطة المثقفين والكتاب الليبيين، وغيرها.

---

(١) CNN، من الثورة إلى مقتل القذافى.
المعرفة، خط زمنى للثورة الليبية

ومن جهة أخرى تجمع المحتجون ليلاً أمام مقر اللجنة الشعبية ببنغازي ثم توجهوا إلى ساحة الشجرة حيث وقع اشتباك بينهم وبين الشرطة وأعضاء في اللجان الشعبية الموالية للقذافي، وأدت الاشتباكات مع الشرطة وأنصار القذافي إلى إصابة ٣٨ شخصاً بينهم عشرة ضباط شرطة وصفت جراحهم بالطفيفة، وقدرت وكالة أسوشيتد برس عدد المتظاهرين بحوالى ٢٠٠٠ متظاهر، وبالمقابل بث التلفزيون الليبي مقاطع لعشرات من أعضاء حركة اللجان الثورية في مدن ليبية مختلفة تهتف بحياة القذافي.

١٦ فبراير ٢٠١١:

خرجت مظاهرة في بنغازي شارك فيها نحو ٢٠٠ شخص، وتم اعتقال العديد منهم وسط مواجهات مع قوات الأمن، وقال مصدر حكومي ليبي لـCNN إن "لا يوجد شيء مهم هنا، وأن مجموعة من الشباب يقتتلون فيما بينهم.".

١٧ فبراير:

تحولت الاحتجاجات إلى أعمال عنف وسط دعوات على مواقع التواصل الاجتماعي من أجل "يوم غضب.".

وأعلنت منظمة هيومن رايتس ووتش (Human Rights Watch) إن قوات الأمن الليبية قتلت ٢٤ متظاهراً على الأقل وأصابت الكثيرين في حملتها القمعية على المتظاهرين السلميين في شتى أنحاء البلاد.

١٨ فبراير:

عرض التلفزيون الليبي لقطات لرجال وهم يهتفون بشعارات مؤيدة للقذافي ويلوحون بالأعلام الخضراء ويرقصون حول سيارته، وفي بنغازي قالت جماعات حقوقية ومتظاهرون إنهم يتعرضون للهجمات من قوات الأمن الليبية، وقتل ٢٠ شخصاً على الأقل وأصيب ٢٠٠ آخرين، بحسب تقارير طبية.

وشارك أكثر من عشرة آلاف متظاهر في تشييع جثامين بعض الشهداء وساروا على الأقدام داخل شوارع مدينة البيضاء ثم انتقلوا إلى مسجد عثمان بن عفان ليشهدوا إعدام أحد الجنود الأفارقة من حرس سيف القذافي، وسقطت أجدابيا بشرق البلاد في أيدي المتظاهرين بعد احتجاجات ضخمة شارك فيها أكثر من ١٠ آلاف شخص، وانضمت شرطة المدينة بسياراتها وأسلحتها الخفيفة إلى الثورة، وفى طبرق انضمت كتائب الدروع وقاعدة جمال عبد الناصر الجوية بالمدينة "لمطالب الشعب والتنسيق مع المتظاهرين لمنع دخول قوات القذافي.

١٩ فبراير:

تواصلت المظاهرات المناوئة للنظام وأخذت تتحول لمزيد من العنف مع بقاء عدد الضحايا من قتلى وجرحى غير واضح، ووقعت اشتباكات دامية في بنغازي، فيما اجتاحت المظاهرات المعادية للنظام معظم المدن الليبية. وأفادت منظمة "هيومان رايتس ووتش" بقتل ٨٤ شخصا بأيدى القوات الحكومية منذ ١٥ فبراير.

٢٠ فبراير:

تواصل العنف في ليبيا، وسيطر المتظاهرون المعارضون للنظام على مدينة بنغازي، وظهر نجل القذافي، سيف الإسلام محذراً المتظاهرين من احتمال انجرار البلاد إلى حرب أهلية.

في مساء ٢٠ فبراير تمكن المتظاهرون في بنغازي من السيطرة على شوارع المدينة بعد انضمام قوات الصاعقة إلى جانبهم واقتحام مديرية الأمن وإحراقها. كما انضمت عدة قبائل إلى الثوار مثل قبيلة ورفلة والتي يبلغ عدد أفرادها نحو مليون شخص.

٢١ فبراير:

أعلنت تقارير صحفية أن وزير العدل الليبي استقال احتجاجاً على "الوضع الدامي والاستخدام المفرط للقوة" من قبل قوات الأمن الليبية، وفي اليوم نفسه، وجه نجل معمر القذافي، سيف الإسلام، كلمة للشعب الليبي على التلفزيون المحلي حذر فيه من "حرب أهلية شرسة" إذا استمرت الاضطرابات، وأصر على أن والده ليس مثل الرئيسين المخلوعين مبارك في مصر وبن على في تونس.

٢٢ فبراير:

ظهر القذافي لأول مرة منذ اندلاع الأزمة لنفي شائعات بأنه فر خارج البلاد، وتعهد بأنه لن يغادر ليبيا وأنه "سيموت شهيداً في النهاية". وأصدر مجلس الأمن الدولي بياناً أدان فيه العنف واستخدام القوة المفرط ضد المدنيين، وعبر عن أسفه لسقوط مئات القتلى من المدنيين، وأعلن وزير الداخلية الليبي اللواء عبد الفتاح يونس العبيدي استقالته من جميع المناصب التي يتقلدها، وتأييده لثورة ١٧ فبراير، وسيطر المحتجون المناهضون للعقيد معمر القذافي على العديد من المدن شرقي البلاد ومن بينها بنغازي، طبرق، البيضاء، وعلقت الجامعة العربية عضوية ليبيا.

٢٤ فبراير:

إعلان سويسرا عن تجميد أصول عائلة القذافي المودعة في المصارف السويسرية، وفي اليوم التالي وقع الرئيس الأمريكي، باراك أوباما، أمراً تنفيذياً بتجميد أصول القذافي.

٢٥ فبراير:

نجح الثوار في الاحتفاظ بسيطرتهم على مدينتي الزاوية ومصراتة القريبتين من العاصمة طرابلس، وصدوا هجمات مضادة نفذتها القوات الموالية للقذافي، الذي اتهم بدوره من سماهم عملاء تنظيم القاعدة بتخريب بلاده.

وضمن محاولات النظام للتشبث بالسلطة أعلنت الحكومة الليبية زيادة في الرواتب ودعم الغذاء، كما أمرت بعلاوات خاصة لكل الأسر لمساعدتها على مواجهة زيادة الأسعار، وتبلغ قيمتها ٥٠٠ دينار (٤٠٠ دولار أميركي)، وفي خطاب ألقاه القذافي من على سطح قلعة قديمة تطل على الساحة الخضراء في طرابلس، طالب الشعب بالخروج للشوارع وحماية مكتسبات ليبيا وحماية نفطها، وهدد مرة أخرى بفتح مخازن الأسلحة أمام القبائل، وطالب أنصاره بالاستعداد لمواجهة من أسماهم الخونة.

٢٦ فبراير:

فرض مجلس الأمن الدولي عقوبات ضد ليبيا، بما في ذلك فرض حظر على الأسلحة وتجميد الأصول، كما أحال المجلس ليبيا إلى المحكمة الجنائية الدولية للتحقيق في جرائم ضد الإنسانية.

تشكيل المجلس الوطني الانتقالي واختيار وزير العدل الليبي السابق مصطفى عبدالجليل رئيسا للمجلس.

٢٨ فبراير:

قال القذافي في مقابلة مع شبكة "ABC" إن الشعب الليبي يحبه وأنهم سيموتون من أجل حمايته، وفرض الاتحاد الأوروبي حظراً على بيع الأسلحة لليبيا وتجميد أصول وأموال القذافي وخمسة من أفراد أسرته.

٥ مارس ٢٠١١:

التقى قادة الثورة في بنغازي وكونوا المجلس الوطني الانتقالي الليبي الذي يضم أكثر من أربعين عضوا يمثلون كل مناطق البلاد. ورئيس المجلس هو القاضي مصطفى عبد الجليل، الذي كان وزير العدل في ظل حكم القذافي وعندما اندلعت الاضطرابات في فبراير أعلن انشقاقه وأصبح أول مسئول كبير يتخلى عن القذافي.

واحتفل أهالي بلدة رأس لانوف النفطية بسيطرة الثوار على البلدة -التي كانت آخر ميناء لتصدير النفط بقي تحت سيطرة القذافي- بعد معارك عنيفة مع الكتائب الموالية للقذافي.

وفي مقابلة مع صحيفة فرنسية من خيمته بوسط العاصمة طرابلس دعا القذافي إلى تشكيل لجنة تحقيق دولية وأفريقية في ملابسات الاضطرابات الحاصلة في البلاد، وهدد الغرب بما سماه خطر تنظيم القاعدة إذا لم يقدم الدعم له، وأضاف "على الغرب أن يختار بيني وبين تنظيم القاعدة"، كما حذر من تدفق المهاجرين على أوروبا، واعتبر أن الثورة الشعبية التي قامت ضده في ليبيا مخطط لها، مؤكدا أن الوضع مستقر في البلاد.

٧ مارس ٢٠١١:

بدأ الناتو تطبيق قرار بقضي بمراقبة الأجواء فوق ليبيا.

١٠ مارس:

سيطرت القوات التابعة لمعمر القذافي على شرق ليبيا بعد معارك شرسة مع الثوار الذين فقدوا سيطرتهم عليها، وبعد قصف مكثف لرأس لانوف النفطية خرج مقاتلو المعارضة متجهين شرقا وحسب التلفزيون الليبي أنه "تم تطهير مطار وميناء السدرة من المسلحين"، كما تعرضت البريقة شرق لانوف لقصف جوي مكثف وأوقف هجوم مضاد للقوات الموالية للزعيم الليبي معمر القذافي تقدم المعارضين على الساحل الشرقي الليبي اذ اضطروا للانسحاب من بلدة بن جواد الإستراتيجية بعد تعرضهم لإطلاق نيران كثيف.

١٣ مارس:

دعوة جامعة الدول العربية لمجلس الأمن الدولي لفرض حظر جوي على ليبيا لحماية المدنيين.

١٦ مارس:

وصلت تعزيزات عسكرية من بنغازي إلى مشارف أجدابيا للحيلولة دون سقوطها في أيدي القوات الحكومية التي تحاصر المدينة من ثلاث جهات، ودعا الجيش الليبي قواته للانضمام إلى الزحف العسكري نحو بنغازي معقل المعارضة.

١٧ مارس:

صوت مجلس الأمن الدولي لصالح قرارا يقضي بفرض منطقة حظر جوي فوق ليبيا واتخاذ كل الإجراءات الضرورية لحماية المدنيين.

بعد إعلان قرار مجلس الأمن الدولي عمت الاحتفالات أنحاء الشرق الليبي ابتهاجا بالقرار، وهددت وزارة الدفاع الليبية باستهداف الملاحة والبحرية في المتوسط إذا تعرضت ليبيا لأي هجوم عسكري.

١٨ مارس:

وجهت فرنسا بيان للقذافي طالبته بوقف القتال فورا وبإعادة المياه والكهرباء إلى المدن الليبية التي قطعت عنها، وطالب البيان الصادر عن الرئاسة الفرنسية القوات الليبية بوقف تقدمها باتجاه بنغازي والانسحاب من ثلاث مدن أخرى هي مصراتة وإجدابيا والزاوية.

١٩ مارس:

بدأت القوات الفرنسية والبريطانية والأمريكية أولى عملياتها العسكرية في ليبيا بإطلاق ١١٠ صواريخ "توماهوك" من سفن حربية وغواصات بريطانية وأمريكية ضربت ٢٠ هدفاً جويا ودفاعيا ليبياً.

٢٠ مارس:

وجه القذافي كلمة عبر التلفزيون الليبي، وقال إن ميثاق الأمم المتحدة يمنح ليبيا الحق بالدفاع عن نفسها في منطقة الحرب، مهددا بفتح مخازن الأسلحة أمام الليبيين.

٢٧ مارس:

قال وزير الدفاع الأميركي إن ثمة "مؤشرات" على تقهقر قوات القذافي غربا جراء الضربات الجوية على المدرعات وخطوط الإمداد.

٢٩ مارس:

توصل المؤتمر الدولي حول ليبيا الذي شهدته العاصمة البريطانية لندن إلى إنشاء "مجموعة اتصال"، وحدد مؤتمر لندن الذي شاركت فيه ٤٠ دولة ومنظمة ثلاث مهام لمجموعة الاتصال هي "ضمان القيادة والتوجيه السياسي الإجمالي للجهود الدولية بتنسيق وثيق مع الأمم المتحدة والاتحاد الإفريقي والجامعة العربية ومنظمة المؤتمر الإسلامي والاتحاد الأوروبي، وتقديم منصة لتنسيق الرد الدولي على أزمة ليبيا، وتوفير مساحة مشتركة من ضمن المجتمع الدولي للاتصال بالأطراف الليبيين"، وكرر المشاركون "التزامهم الحازم بسيادة ليبيا واستقلالها ووحدة أراضيها ووحدتها الوطنية" ووعدوا بتشديد العقوبات ضد القذافي "الذي لا يمكنه أن يهاجم المدنيين من دون عقاب".

٣٠ مارس:

قالت وكالة رويترز إن قوات التحالف الدولي لم تطلق أي صاروخ جو أرض على طريق سرت منذ أكثر من ٢٤ ساعة، مؤكدة أنه بدون هذا الدعم الجوي لا يمكن للثوار الذين لا يمتلكون مدفعية ثقيلة أن يواجهوا كتائب القذافي المزودة بهذا النوع من التسليح وبعد قيام قوات كتائب القذافي بقصف الثوار بالأسلحة الثقيلة سيطرت الكتائب على رأس لانوف.

- وزير الخارجية الليبي، موسى كوسا يصل بريطانيا، ويعلن انشقاقه عن نظام القذافي.

- برز على السطح خلاف دولي بشأن تسليح الثوار الليبيين، ففي حين لمحت بريطانيا والولايات المتحدة وفرنسا إلى إمكانية ذلك، أكدت روسيا أنه لا يحق لأي دولة فعل ذلك، ونقلت رويترز عن مسئولين أميركيين قولهم إن الرئيس باراك أوباما وقّع خلال الأسبوعين إلى الأسابيع الثلاثة الماضية مرسوما سريا لتسليح الثوار الليبيين وهو تسريب رفض البيت الأبيض التعليق عليه.

٣١ مارس:

أعلن حلف شمال الأطلسي (الناتو) أنه تسلم صباح اليوم القيادة الحصرية للعمليات الجوية الدولية في ليبيا، وإنه وضع الموارد الضرورية لتنفيذ عملية حظر السلاح على ليبيا ومنطقة الحظر الجوي، واتخاذ الإجراءات لحماية المدنيين والمراكز المدنية وبموجب تفويض قرار مجلس الأمن الدولي رقم ١٩٧٣، سيركز الناتو على حماية المدنيين والمناطق المأهولة بالمدنيين ضد تهديد الهجمات.

٥ إبريل:

انتقد مسئول الشؤون الخارجية في المجلس الوطني الانتقالي في ليبيا حلف شمال الأطلسي (ناتو) لما وصفه بالتسويف والبيروقراطية وما قد يترتب على ذلك من تداعيات على معركة الثوار ضد النظام الليبي.

٦ إبريل ٢٠١١:

القذافي يحث أوباما على إنهاء عمليات القصف التي تشنها قوات الناتو على بلاده.

١١ ابريل:

أعلن رئيس المجلس الوطني الانتقالي بعد محادثات للمجلس مع وفد الوساطة الأفريقي، رفض المبادرة الأفريقية. وقال "إن المبادرة تجاوزها الزمن" وأضاف في مؤتمر صحفي أن المبادرة الأفريقية لا تلبي تطلعات الشعب الليبي ولا تتضمن رحيل القذافي وأبنائه عن المشهد الليبي، وقد خرجت مظاهرة في بنغازي ضد وجود وفد الاتحاد الأفريقي في المدينة.

١٣ ابريل:

عقد في قطر اجتماع مجموعة الاتصال الدولي حول ليبيا، وقرر وزراء خارجية البلدان المجتمعة أن على معمر القذافي أن يرحل قريبا وينبغي أن يتلقى المعارضون دعما ماديا، وأضافوا في البيان الختامي، أن المشاركين متفقون وحازمون أمرهم بأن القذافي ونظامه فقدا كل شرعيتهما وينبغي أن يتخلى الزعيم الليبي عن السلطة ويسمح للشعب الليبي بتحديد مستقبله.

١٤ ابريل:

فى إطار عمليات الكر والفر بين قوات القذافى والثوار قالت المعارضة الليبية المسلحة أن هجوما صاروخيا على منطقة سكنية في مدينة مصراتة أسفر عن مقتل ٢٣ مدنيا محذرة من "مذبحة" وشيكة بيد القوات الحكومية ما لم يكثف حلف شمال الأطلسي غاراته هناك، ويقول المعارضون الذين يدافعون عن مصراتة آخر معاقلهم الرئيسية في غرب ليبيا والتي كانت مسرحا لقتال عنيف في الأسابيع القليلة الماضية أنهم يشعرون بالقلق لغياب إستراتيجية عسكرية واضحة لدى أعضاء حلف الأطلسي للإطاحة بالقذافي.

– أكد وزراء خارجية حلف شمال الأطلسي في اجتماعهم في برلين أن الهدف المشترك بين أعضائه حاليا هو إنهاء نظام الزعيم الليبي القذافى، في وقت دعت فيه وزيرة الخارجية الأمريكية هيلاري كلينتون دول الحلف إلى الحفاظ على وحدة الصف في مواجهة ما وصفتها بمحاولات الزعيم الليبي معمر القذافي لاختبار عزيمتهم.

١٨ ابريل:

قالت المنظمة الدولية للهجرة إنها تمكنت من إجلاء أكثر من ١٠٠٠ شخص من ميناء مصراتة أغلبهم من المهاجرين الأجانب، ولكن منهم ١٠٠ ليبي بمن فيهم ٢٥ من الجرحى.

٢١ ابريل:

قررت الولايات المتحدة إرسال طائرات بدون طيار إلى ليبيا للمساهمة في عمليات القصف الجوي التي تنفذها قوات التحالف ضد كتائب القذافي، وانتقدت ليبيا اعتزام إيطاليا وبريطانيا وفرنسا إرسال عدد من المستشارين العسكريين وقيام الاتحاد الأوروبي بوضع خطط لعمليات نشر قوات عسكرية على أراضيها، وأكدت أنها تقوم بتسليح المدنيين للتصدي لأي هجوم بري محتمل لحلف الأطلسي، وأعلنت الولايات المتحدة أنها تخطط لإرسال تجهيزات عسكرية غير قتالية بقيمة ٢٥ مليون دولار إلى الثوار الليبيين وتتضمن الخطة إرسال تجهيزات فائضة لدى وزارة الدفاع (بنتاجون) منها عربات وإمدادات طبية وألبسة واقية وأجهزة رؤية واتصال.

٢٢ ابريل:

قال رئيس هيئة الأركان في الجيش الأميركي إن حلف شمال الأطلسي (ناتو) دمر ما نسبته ٣٠ إلى ٤٠ ٪ من القوات البرية التابعة للعقيد.

٢٤ ابريل:

قال رئيس المجلس الوطني الانتقالي الليبي إن المجلس طلب من السلطات المصرية منع الليبيين المقيمين في مصر من محاولة زعزعة استقرار شرق ليبيا الخاضع لسيطرة المعارضة ومن تمويل حكومة

القذافي، واتهم عبد الجليل أحمد قذاف الدم ابن عم القذافى ببيع أصول ليبية في مصر لجمع أموال لحكومة طرابلس، أو الدفع لمصريين ليدخلوا إلى شرق ليبيا ويقوضوا الدعم للمعارضة الليبية، وقال عبد الجليل إنه اتصل بالمجلس العسكري الحاكم ووزير العدل والنائب العام في مصر ليطالبهم باتخاذ إجراء وأضاف أن وفدا من مشايخ القبائل بشرق ليبيا يسافرون إلى مصر لإفشال محاولة من جانب أتباع القذافي لدفع زعماء القبائل في المناطق الحدودية للانقلاب على قيادة المعارضة، ومنذ بدء التمرد في ليبيا، تجنب المجلس العسكرى فى مصر موالاة أي من الطرفين علنا، لكن الحدود ظلت مفتوحة لضمان وصول الإمدادات الغذائية والمعونات إلى الشرق الخاضع لسيطرة الثوار.

٢٥ ابريل:

قررت ايطاليا التي تلعب دورا مخففا في العمليات العسكرية في ليبيا، السماح لقواتها الجوية بقصف أهداف عسكرية في ليبيا.

٢٩ إبريل:

كلمة أخرى للقذافي حث فيها الناتو على التفاوض وإنهاء الضربات الجوية واتهم قوات التحالف بقتل المدنيين وتدمير البنية التحتية لبلاده.

٣٠ أبريل:

منظمة حلف شمال الأطلسي "الناتو" تشن هجوما بالصواريخ على منزل في طرابلس وهجوم يقتل الأبن الأصغر للقذافي، سيف العرب، وثلاثة أحفاد.

٢٢ مايو ٢٠١١:

الاتحاد الأوروبي يفتتح ممثليه له في بنغازي، واعتراف عدة دول بالمجلس الوطني ممثلاً شرعياً لليبيين.

٢٧ يونيو ٢٠١١:

صدور مذكرات اعتقال من المحكمة الجنائية الدولية بحق القذافي وسيف الإسلام وزوج شقيقته، عبدالله السنوسي، لدورهم في ارتكاب جرائم ضد الإنسانية في قمع ثورة الشعب الليبي.

١ يوليو ٢٠١١:

في رسالة صوتية بثت على شاشة التلفزيون الليبي، القذافي يهدد بنقل الحرب إلى أوروبا.

٢٨ يوليو:

الثوار الليبيون يعلنون اغتيال قائد أركانهم في بنغازي.

١٥ أغسطس ٢٠١١:

حث القذافي الشعب الليبي على مواجهة المعارضة و"تطهير الأرض الليبية.".

٢٠ أغسطس:

الثوار الليبيون يعلنون سيطرتهم على أحياء داخل طرابلس، وتصر الحكومة الليبية على أن كل شيء آمن داخل العاصمة وأنها تحت سيطرة القوات الحكومية.

٢١ أغسطس:

القذافي يوجه كلمة يدعو فيها الليبيين للدفاع عن طرابلس.

٢٤ أغسطس:

اعترفت مجموعة الاتصال حول ليبيا بالمجلس الوطني الانتقالي، كسلطة حكومية شرعية" في البلاد.

٢٩ أغسطس:

وكالة الأنباء الجزائرية تعلن أن زوجة معمر القذافي، وابنته، وولداه محمد وهانيبال وعدد من أحفاده دخلوا الجزائر.

١ سبتمبر ٢٠١١:

وجه القذافي رسالة صوتية، بثتها قناة الرأي العراقية من سوريا، في الذكرى ٤٢ لتوليه السلطة، حث فيها الليبيين على مواصلة القتال.

١٣ أكتوبر:

تمكن الثوار الليبيون من الوصول إلى داخل مدينة سرت، مسقط رأس القذافي وأحد آخر المعاقل التي مازالت تحت سيطرة الكتائب الموالية له، وكان ثوار مدينة مصراتة قد حاصروا مدينة سرت.

٢٠ أكتوبر ٢٠١١:

مقتل القذافي في مدينة سرت.

٢٣ أكتوبر ٢٠١١:

إعلان تحرير ليبيا.

الدول العربية والدعوة لفرض حظر جوى على ليبيا:

يمكن القول أن الحكومات العربية لم تتردد كثيرا فى اتخاذ موقف مناصر للانتفاضة الليبية، ففى ١٢ مارس ٢٠١١ دعا وزراء الخارجية العرب مجلس الأمن الدولي لفرض حظر جوي على ليبيا لحماية المدنيين، وشددوا في الوقت نفسه على رفضهم أي تدخل عسكري أجنبي في هذا البلد، وأوضح عمرو موسى الأمين العام لجامعة الدول العربية أن مناقشة الوضع في ليبيا بين الوزراء العرب تم على أساس ثلاثة محاور، الأول يتعلق بالحظر الجوي، والثاني بالاعتراف بالمجلس الوطني الانتقالي الليبي، والثالث التأكيد على الرفض العربي لأي تدخل أجنبي عسكري في ليبيا، وقد علقت الجامعة العربية مشاركة نظام القذافي في اجتماعاتها، كما أنها نددت بالانتهاكات ضد الشعب الليبي، ونادت بضرورة إيقاف العمليات العسكرية ضد المدنيين.

وكان وزراء خارجية مجلس التعاون الخليجي فى اجتماعهم فى ١٠ مارس قد دعوا الجامعة العربية لنزع الشرعية عن نظام القذافي واعتبار المجلس الانتقالي هو الممثل الشرعي والوحيد للشعب الليبي، وعبرت دول المجلس عن إدانتها للجرائم المرتكبة ضد المدنيين في ليبيا باستخدام الأسلحة الثقيلة والرصاص الحي وتجنيد مرتزقة أجانب، وما نتج عن ذلك من سقوط أعداد كبيرة من الضحايا المدنيين الأبرياء.

التدخل العسكري في ليبيا:

بدأ في مارس ٢٠١١، بتحالف كندا، فرنسا، ايطاليا، المملكة المتحدة والولايات المتحدة للقيام بعمليات عسكرية تنفيذا لقرار مجلس الأمن الدولي الصادر في ١٧ مارس ٢٠١١ بفرض منطقة حظر طيران على القوات الجوية الليبية، وفي ١٩ مارس بدأت العمليات العسكرية، بطلعات جوية أمريكية وبريطانية وإطلاق أكثر من ١١٠ صاروخ توماهوك، وتلى ذلك قيام قوات الحلفاء بتوجيه ضربات للقوات الجوية والدبابات الليبية، وقال القذافي في أول رد فعل له على القصف الجوي إن منطقة شمال أفريقيا والبحر المتوسط غدت "ساحة حرب" وقال إن مصالح دول هذه المنطقة أصبحت في خطر، مضيفا انه أمر "بفتح مخازن الأسلحة لتسليح الشعب لمقاومة العدوان، كما هددت وزارة الدفاع الليبية باستهداف الملاحة في المتوسط إذا تعرضت ليبيا لأي هجوم عسكري. ويمكن القول بعد

نهاية المعارك أن كل تهديدات القذافى كانت تهديدات كلامية وان كل الدول التى شاركت بالهجوم لم يستطع أن يضرها بشئ بل هى التى أطاحت به فى النهاية.

وكان الهدف المعلن لمنطقة الحظر الجوي هو منع جميع الطائرات من الإقلاع والتحليق فوق الأراضي الليبية لمنع قصف القوات الموالية لمعمر القذافي للمعارضين الثوار، ويستند إنشاء منطقة حظر جوي إلى البند ٤٢ من الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة، والذى ينص "بإمكان مجلس الأمن استخدام أي طريقة يراها مناسبة لتثبيت وحفظ السلام والأمن العالميين، وذلك بالاستعانة بالقوات الجوية، البحرية أو البرية.".

أيضا لابد من واضحا أن الدول الغربية كانت قد بدأت فى التدخل فى ليبيا من قبل صدور قرار مجلس الأمن، والدليل على ذلك أن الثوار الليبيين قبضوا على وحدة مكونة من (٧ جنود بريطانيين ودبلوماسي ثامن) من أفراد القوات البريطانية الخاصة كانوا في مهمة سرية ادعت بريطانيا أنها تهدف لمساعدة معارضي العقيد الليبي، وتم اعتقالهم أثناء عبورهم الأراضي التي يسيطر عليها الثوار في شرق ليبيا، وقد تم إحضار الجنود للمثول أمام أحد كبار مسئولي الثورة السياسيين فى بنغازى، وقد أقر وزير الدفاع البريطاني بوجود فريق بريطاني صغير في بنغازي لإجراء محادثات مع الثوار، في حين أخذت بريطانيا تجري مفاوضات مع الثوار للإفراج عنهم وهو ما تحقق كما نشرت وكالة الاستخبارات المركزية الأميركية (CIA) أن بعض عملائها السريين متواجدين في ليبيا لجمع معلومات استخباراتية لتوجيه الضربات الجوية العسكرية، وإقامة علاقات مع المعارضين الساعين للإطاحة بالعقيد الليبي معمر القذافي. كما أن بريطانيا نشرت كذلك ضباطا من استخباراتها داخل ليبيا وذلك للمساعدة في توجيه الضربات الجوية التي تنفذها طائراتها.

وقالت وزارة الدفاع الأميركية إن الولايات المتحدة أنفقت خمسمائة مليون دولار حتى نهاية مارس ٢٠١١ على العمليات العسكرية بليبيا، لكنها تتوقع أن تستقر التكلفة عند أربعين مليونا شهريا حالما يجري تخفيض عدد القوات الأميركية ويتولى حلف شمال الأطلسي (ناتو) قيادة العمليات. وأشارت الوزارة إلى أن ٦٠٪ من هذه الأموال أنفقت على صواريخ وقنابل. ويقول خبراء إن أكبر تكلفة للقوات الأميركية تتمثل في إطلاق صواريخ

توماهوك الذي تصل تكلفته إلى ما بين ١-٥ , ١ مليون دولار يطلق من السفن الأميركية في البحر المتوسط. وقد وصل عدد الصواريخ التي أطلقت حتى نهاية مارس أكثر من ١٩١ صاروخا تبلغ تكلفتها ٨ , ٢٦٨ مليون دولار، أما تكلفة كل طلعة من طلعات طائرات B2 فإنها تصل إلى عشرة آلاف دولار لكل ساعة، وتقوم مائتا طائرة أميركية بتنفيذ الحظر على ليبيا أو مهاجمة قوات القذافي، وقد سقطت طائرة أميركة واحدة من طرازF-15E تصل تكلفتها ستين مليون دولار.

وكشف رئيس الأركان القطري أن مئات الجنود القطريين شاركوا في المعارك على الأراضي الليبية إلى جانب الثوار، موضحا أن "قطر أشرفت على خطط الثوار لأنهم مدنيون وليس لديهم الخبرة العسكرية الكافية"، مضيفا: "لقد كنا نحن علاقة الوصل بين الثوار وقوات الناتو".

وفى نهاية اكتوبر ٢٠١١ أعلن الأمين العام لحلف شمال الأطلسي في طرابلس نهاية التدخل العسكري للحلف في ليبيا، رافضاً بذلك التجاوب مع مطلب المجلس الوطني الانتقالي الليبي الذي دعا إلى تمديد عمل المظلة الأطلسية حتى نهاية ٢٠١١، ورغم إنهاء المهمة العسكرية المباشرة فإن مهمة الحلف الأطلسي ستتمر في ليبيا الجديدة من خلال إصلاح وإعادة تأهيل وتجهيز المؤسسات الأمنية والدفاعية الليبية.

وقد تعهد مسئولون ليبيون بمراجعة كل العقود التى أبرمت فى عهد القذافى، وأن الدول التى لم تؤيد حملة القصف التى يشنها الناتو ستكون عرضة لخسارة مصالحها، ومن تلك الدول روسيا والصين، أو التى تباطأت فى التخلى عن القذافى مثل ايطاليا، وان الحلفاء سيحصلون على معاملة تفضيلية مقابل المساعدة التى قدموها.

موقف القوى الأجنبية:

موقف الولايات المتحدة الأمريكية:

فى ٣ مارس ٢٠١١ صرح الرئيس الأمريكى باراك أوباما أن العنف فى ليبيا لابد من إنهائه وإن معمر القذافى فقد شرعيته فى الحكم، وأن الولايات المتحدة ستعمل مع شركائها من أجل تنفيذ مطالب الأمم المتحدة بشأن ليبيا، لكنه وعد بأن القوات البرية الأمريكية لن

تتدخل، وأن الولايات المتحدة لن تستخدم القوة العسكرية بما يتجاوز الأهداف المحددة جيداً، وأضاف الرئيس الأمريكي أن الهدف الرئيسي للمجتمع الدولي هو حماية المدنيين الليبيين ودعا القذافي إلى سحب قواته من القسم الشرقي من البلاد، وأتبع ذلك توقيع الرئيس الأمريكي على أمر تنفيذي بتجميد أصول القذافي وعائلته وكبار مسئوليه، بالإضافة إلى الحكومة الليبية والبنك المركزي الليبي وصناديق الثروة السيادية.

وفى ٧ مارس أعلن أن الحلف الأطلسى يدرس التدخل العسكرى فى ليبيا، وفى ١٩ مارس أعلن "البنتاجون" إن تحالفا من خمس دول، هي الولايات المتحدة وفرنسا وبريطانيا وكندا وايطاليا يشن هجمات على ليبيا بهدف شل دفاعات معمر القذافي، وأعلنت وزارة الدفاع الأمريكية "البنتاجون" أن أكثر من ١١٠ من صواريخ كروز أطلقت فى أول الغارات على أهداف ليبية وأنها مجرد مرحلة أولى لعملية متعددة المراحل بمشاركة دول غربية أطلق عليها اسم "فجر أوديسا"، كما ذكرت الولايات المتحدة الأمريكية أن ثلاث غواصات عاملة في البحر الأبيض المتوسط تشارك في عمليات عسكرية ضد أهداف في ليبيا.

موقف فرنسا:

كانت فرنسا أول دولة في العالم تعترف بالمجلس الانتقالي الوطني ككيان تشريعي رسمي في ليبيا في ١٠ مارس ٢٠١١، كما شاركت فرنسا بقوات جوية في، وفي ٣ سبتمبر ٢٠١١ نشرت صحيفة فرنسية عن اتفاق بين المجلس الانتقالي وفرنسا تحصل بموجبه فرنسا على ٣٥٪ من النفط الليبي الخام على شكل عقود تسويق، وذلك مقابل دعم فرنسا للمجلس الوطني ضد القذافي، وتم توقيع هذا الاتفاق في ٣ أبريل أي بعد أسبوعين من تبني الأمم المتحدة قرارها رقم ١٩٧٣، والذى يسمح بتدخل القوات العسكرية بقيادة الناتو عسكريا لحماية المدنيين في ليبيا ضد هجمات قوات القذافي، ولقد نفت الخارجية الفرنسية علمها بهذا الاتفاق، كما أنكر ممثل المجلس الوطني في باريس وجود مثل هذا الاتفاق، لكن المجلس الوطني الانتقالي كان قد صرح أنه سيمنح الأفضلية في مجال إعادة الأعمار لمن ساندوه أثناء الثورة، وأضاف أن فرنسا ليست الوحيدة في هذا الشأن حيث ستمنح إيطاليا والولايات المتحدة نفس الفرصة.

موقف بريطانيا:

شاركت بريطانيا فى القصف الجوى ضد أتباع القذافى، وقد نفّذت الطائرات البريطانية الحربية ٣٠٠٠ مهمة، منهم ٢٠٠٠ طلعة جوية، أي نحو خُمس الطلعات التي نفّذها حلف شمال الأطلسي (الناتو) في ليبيا وقالت وزارة الدفاع البريطانية إن طائراتها، بمختلف أنواعها الحربية قصفت بنجاح ٦٤٠ هدفاً عسكرياً تابعة لكتائب العقيد الليبي.

وقال ديفيد كاميرون رئيس الحكومة البريطانية، في ذكرى مرور عام على اندلاع الثورة الليبية "إن بلاده تشارك الليبيين طموحاتهم في التمتع بدولة مستقرة ومزدهرة في ظل سيادة الحريات وحقوق الإنسان".

موقف ايطاليا:

اقترحت ايطاليا مشروعها الخاص للخروج من الأزمة الليبية والذي ينص على إعلان لوقف النار ورحيل القذافي إلى المنفى وفتح الحوار بين الثوار وزعماء القبائل، وهو ما لم يوافق القذافى، ثم شاركت منذ ٢٥ ابريل فى مهاجمة قوات القذافى بطائراتها.

المشاكل المصاحبة للثورة:

نقص السيولة المالية:

عانت المناطق التي تخضع لسيطرة الثوار في ليبيا إلى مشاكل اقتصادية عديدة، وخاصة ما يتعلق بفقدان السيولة لدى السكان، الذين لا يستطيعون الحصول على رواتبهم ولا يسمح لهم بسحب أكثر من مبلغ معين من حساباتهم شهرياً، وهذه الحالة واسعة الانتشار في المناطق الخاضعة لسيطرة الثوار بعد أن قطع المصرف المركزي في طرابلس عنهم الدورة الاقتصادية، مما تسبب بأزمة ندرة العملات الورقية[1].

(1) CNN. 8 – 8 – 2011.

تواجه ليبيا أزمة إنسانية بسبب غلاء المعيشة ونقص الإمدادات الغذائية، والمستلزمات الطبية، وتأخر صرف رواتب العاملين في الدولة، في الوقت الذي تعيش فيه البلاد حالة من عدم الاستقرار والانفلات الأمني إلى جانب الدمار الذي لحق ببعض المدن.

حقوق الإنسان:

تقوم منظمة العفو الدولية بمراقبة انتهاكات حقوق الإنسان في ليبيا، بما فيها تلك التي ارتكبتها المليشيات المسلحة المعارضة لحكم القذافي منذ اندلاع النزاع في أواخر فبراير ٢٠١١ ومنذ سقوط طرابلس والمناطق المحيطة بها في أيدي المجلس الوطني الانتقالي ألقت مليشيات مسلحة القبض على آلاف الجنود والأشخاص الموالين للقذافي، بالإضافة إلى مرتزقة أجانب من المشتبه بهم، بدون مذكرات اعتقال صادرة عن المدعي العام، كما تعرض آخرون للضرب أو غيره من ضروب إساءة المعاملة، ولا سيما عند إلقاء القبض عليهم وفي الأيام الأولى من فترة اعتقالهم، كما قامت منظمة العفو الدولية بتوثيق عدة حالات تعذيب عقب الاعتقال واشتكى العديد من المعتقلين إلى منظمة العفو الدولية من أنهم أُرغموا على توقيع "اعترافات" تحت وطأة التعذيب أو الإكراه، ولا تخضع مراكز الاعتقال لإشراف الادعاء العام ولا لوزارة العدل وحقوق الإنسان التي أنشئت مؤخراً، الأمر الذي يزيد من خطر استمرار هذه الانتهاكات بلا رقيب أو حسيب.

كما قامت منظمة العفو الدولية بتوثيق حوادث "تصفية حسابات" من قبل المقاتلين المناهضين للقذافي عندما تم دحر قوات القذافي من شرق ليبيا، ومن بينها عمليات الإعدام الغوغائي لجنود القذافي بعد أسرهم وقُتل عشرات من عملاء الأمن والموالين للقذافي والمرتزقة بصورة غير قانونية منذ فبراير، ورغم أن منظمة العفو الدولية قدمت العديد من المذكرات إلى المجلس الوطني الانتقالي منذ مايو ٢٠١١ فإنه لم يتم إجراء أية تحقيقات في تلك الانتهاكات، أو تقديم أحد من مرتكبيها إلى ساحة العدالة.

عرضت منظمة العفو الدولية تقريرا حول ليبيا بعنوان "الميليشيات تهدد آمال ليبيا الجديدة" فى ذكرى مرور عام على اندلاع الثورة الليبية، ويؤكد التقرير ارتكاب المتمردين السابقين انتهاكات لحقوق الإنسان، وان انتهاكات حقوق الإنسان التي ترتكبها ميليشيات

المتمردين السابقين "بدون عقاب" تهدد الآمال في ليبيا جديدة، ودعت إلى تحقيقات حول "التجاوزات الخطيرة" بما فيها "جرائم حرب" التي ترتكبها تلك الميليشيات بحق أنصار لقذافي مؤكدة أن "معتقلين يحتجزون بشكل غير قانوني ويتعرضون إلى التعذيب أحيانا حتى الموت"، وأفاد التقرير أن مجموعات كاملة اضطرت إلى النزوح من ديارها، وان "معظم ميليشيات ليبيا خارجة عن السيطرة ويشجعها الإفلات من العقاب على ارتكاب مزيد من أعمال العنف ما يزيد في انعدام الاستقرار والأمن في البلاد"، وانه في يناير ومطلع فبراير ٢٠١٢ زار مندوبون عن منظمة العفو الدولية ١١ مركز اعتقال يسيطر عليها الثوار السابقون في وسط وغرب ليبيا وفي عشرة منها "أكد معتقلون أنهم تعرضوا للتعذيب أو سوء المعاملة في تلك الأماكن".

ومع تعدد التقارير الدولية التى تشجب انتهاك حقوق الإنسان، اعترف قادة ليبيا الجدد إن بعض المعتقلين لدى قوات الثورة تعرضوا لانتهاكات، لكنهم شددوا على أن هذه الانتهاكات ليست منظمة وتعهدوا بمعالجة المشكلة، وأكدوا أنهم يعملون بكل ما لديهم لإقامة نظام شرعي يحفظ حقوق الإنسان، ويفيد أحد التقارير إن الثوار الليبيين يعتقلون حوالي ٧٠٠٠ شخص غالبيتهم من أفريقيا جنوب الصحراء الذين يُتهمون بأنهم مرتزقة كان يستأجرهم القذافي.

قالت منظمة "سواسية" الليبية للحقوق والحريات في أول تقرير لها فى يناير ٢٠١٢ إنها رصدت طيلة الأشهر الأربعة الماضية أعمالا انتقامية من قبل مجموعات مسلحة، شملت القتل والتعذيب والاعتقال بالإضافة إلى الخطف والاغتصاب والسرقة، واستندت المنظمة في تقريرها إلى إحصائيات رسمية مؤكدة مقتل ١٠٢ مواطن ليبي في العاصمة طرابلس خارج إطار القانون وإصابة ٣٦٤ جراء انتشار السلاح، وهناك أعدادا كبيرة من الأسر الليبية المُهجّرة حتى الآن وأن هذه الأسر تخشى العودة إلى بيوتها بسبب الخوف من الاعتداءات "الانتقامية" والأخذ بالثأر، في حين فقدت أسر أخرى المأوى حيث تعرضت بيوتها للتدمير، واستند تقرير سواسية إلى تقديرات اللجنة الدولية للصليب

الأحمر بأنه يوجد في ليبيا الآن أكثر من ٨٥٠٠ محتجز موزعين على نحو ستين معتقلا تم اعتقالهم بعد شهر أغسطس٢٠١١ في أماكن غير مخصصة للتوقيف والسجن ولا تتوفر فيها معايير أماكن الاحتجاز.

الأوضاع بعد نهاية القذافى:

١- مخزونات السلاح:

طلب مجلس الأمن فى نوفمبر ٢٠١١ من السلطات الليبية الجديدة بذل ما في وسعها لتتبع أثر الصواريخ الليبية المفقودة التي تطلق من على الكتف لمنع وقوعها في أيدي تنظيم القاعدة وجماعات أخرى، ودعا المجلس ليبيا إلى التعاون مع منظمة حظر الأسلحة الكيماوية لتدمير ما تبقى من مخزونها من الأسلحة الكيماوية. وقالت قوات الحكومة الليبية أنها عثرت على أسلحة كيماوية في ليبيا وإنها تتولى حراستها، وكان دبلوماسيون بمجلس الأمن قد قالوا بشكل غير علني إن بعض الأسلحة غير الخاضعة للرقابة في ليبيا وصلت بالفعل إلى منطقة دارفور التي تمزقها الصراعات بغرب السودان، وذكرت صحيفة دير شبيجل الألمانية أن أحد كبار الضباط بحلف الأطلسي ابلغ مشرعين ألمانا في اجتماع سري أن الحلف فقد اثر ١٠ آلاف من هذه الصواريخ التي كانت في قبضة قوات القذافي[1].

فى اجتماع لمجلس الأمن الدولى دعا رئيس بعثة الأمم المتحدة بليبيا إلى قيام مفتشين دوليين بزيارة لمئات من مخازن الأسلحة في ليبيا، وإنه منذ سقوط حكومة العقيد القذافى تم الكشف عن مواقع جديدة غير معلن عنها سابقا لتخزين الأسلحة الكيميائية.

وأوضح أن نظام القذافي جمع أكبر مخزونات معروفة من الصواريخ المضادة للطائرات، تم تدمير الآلاف منها خلال عمليات حلف شمال الأطلسي (الناتو)، وأكد حدوث عمليات نهب لذخائر وأعداد كبيرة من الألغام وعبر عن مخاوفه المتزايدة من عمليات النهب والانتشار المرجح لأنظمة الدفاع الجوية المحمولة على الكتف.

(1) FRANCE 24 . 2 Nov.2011

وقال إن خبراء دوليين يعملون مع المجلس الانتقالي حددوا مواقع أنظمة الدفاع الجوية المحمولة على الكتف ومناطق تخزينها وخاصة في شرق ليبيا، ونبه إلى ضرورة تفتيش "مئات" المواقع المشتبه فيها.

في وقت كشفت فيه وكالة الصحافة الفرنسية عن وجود عشرات آلاف الأطنان من الذخيرة الحربية مهملة من دون حراسة في الصحراء قرب مدينة سرت (٣٦٠ كلم شرق طرابلس)، وأحصى مراسل الوكالة نحو ثمانية آلاف قذيفة من عيار مائة مليمتر، وفي أخرى مئات القنابل التي يتراوح وزنها بين ٢٥٠ و٥٠٠ و٩٠٠ كيلوجرام وضع بعضها فوق بعض حتى بلغ ارتفاعها عدة أمتار، وهناك صواريخ وقنابل انشطارية وقذائف مدفعية وهاون من كل العيارات وذخيرة بطاريات مضادة للطيران، وطبقا لخبراء فإن صواريخ أرض جو يمكن أن تستخدم ضد طائرات مدنية، ويمكن تحويل ذخائر أخرى إلى متفجرات تستخدم في تفخيخ سيارات وعبوات ناسفة تزرع على جوانب الطرق[1].

من جانبها أعربت منظمة هيومن رايتس ووتش في بيان لها عن قلقها من تعرض "العديد من التحصينات للنهب" في الموقع الذي تفقدته بنفس المنطقة، والذي ما زال الوصول إليه متاحا للجميع، وشوهد في محيط الموقع، آلاف الصناديق من ذخيرة المدفعية من كل العيارات على الرمال على عشرات الهكتارات، رجحت المنظمة أن تكون قد نقلت من مكانها تفاديا لتدميرها بالغارات الجوية للناتو، وأعربت المنظمة عن أسفها لنهب الأسلحة ولاحظت "إخفاق المجلس الانتقالي في حماية مخزون الأسلحة"، رغم أنها ظلت تحذر المجلس منذ أشهر من خطرها، حسب تأكيدها.

٢- المواجهات المسلحة بين المليشيات:

شهدت العديد من المدن الليبية وخاصة طرابلس الكثير من المواجهات بين الجماعات المسلحة المنتشرة في شوارعها منذ سقوطها بيد قوات المجلس الوطني الانتقالي في أغسطس ٢٠١١، وأدى ذلك إلى انتشار الفوضى وانعدام الأمن،وقد طلبت الحكومة الليبية المؤقتة من كافة المليشيات المسلحة القادمة من خارج طرابلس مغادرتها، وحذرت

(١) - الجزيرة نت، الأخبار، ٢٧ أكتوبر ٢٠١١

من أنه في حال رفض تلك المجموعات الخروج من المدينة فإن السكان سيقومون بمظاهرات تصل إلى حد إغلاق جميع الشوارع أمام حركة المرور، وذلك في أعقاب تزايد الاشتباكات بين المسلحين في العاصمة، وأعلن رئيس المجلس المحلي لطرابلس جملة قرارات بينها أن المجالس العسكرية المحلية لمدينة طرابلس بدأت بوضع حواجز في الشوارع وإغلاق بعضها بهدف منع تحرك العربات المسلحة، باستثناء تلك العائدة لقوات الأمن والجيش.

ولم تنسحب المليشيات من المدن، بل تصاعدت المواجهات فى بعض المدن إلى ما يشبه الحرب الأهلية رغم الوعود التى قدمتها الحكومة والتوقيتات المختلفة لإنهاء المظاهر المسلحة.

وفى ١٢ فبراير ٢٠١٢ اندلعت معارك في مدينة الكفرة بالقرب من حدود ليبيا مع تشاد والسودان ومصر، واتهمت قبيلة الزوية التبو بمهاجمة الكفرة بمساندة مرتزقة من تشاد، وينتشر أفراد جماعة التبو العرقية في تشاد، لكن بعضهم يقيمون في أجزاء من جنوب ليبيا، وللمنطقة تاريخ من العنف القبلي، ولم يتمكن القذافى من قمع تمرد قبلي عام ٢٠٠٩ إلا بعد أن أرسل طائرات هليكوبتر مقاتلة إلى هناك.

ويمثل القتال في مدينة الكفرة بين قبيلتين بينهما تنافس قديم تحديا جديدا للقيادة الجديدة في ليبيا التي تسعى جاهدة لإعادة الاستقرار بعد الإطاحة بمعمر القذافي، وتفاوض شيوخ قبائل من شتى أنحاء ليبيا لوضع حد للاشتباكات التي أودت بحياة العشرات بمدينة الكفرة، وتدخلت القوات العسكرية الليبية لإنهاء القتال بين قبيلتي الزوية والتبو في إحدى الحالات النادرة التي اتخذت فيها الحكومة في طرابلس إجراءات عملية لفرض سلطتها في أنحاء البلاد، واعتبر مصطفى عبد الجليل رئيس المجلس الوطنى الانتقالى أن اشتباكات الكفرة دليل على "المؤامرات التي يحيكها أعوان القذافي في الخارج بالتعاون مع الداخل"، والتي أوقعت "الفتنة" في المنطقة، وطالب عبد الجليل أهالي الكفرة باعتماد الحوار لمعالجة المشاكل الحدودية والعرقية، وبوقف إطلاق النار لمنح فرصة للمساعدات الإنسانية ولإجلاء الجرحى، وحسب مصادر في التبو والزوية سقط أكثر من مائة قتيل وجرح العشرات خلال عشرة أيام من الاشتباكات بين القبيلتين، استعملت فيها القنابل الصاروخية والرشاشات المضادة للطائرات حسب مصادر محلية.

وحسب مصدر في المجلس الانتقالي فإن الاشتباكات صراعٌ من أجل السيطرة على تجارة التهريب، وكان قد أوكِل إلى رئيس قبيلة التبو المعارض السابق للقذافي والذي قاتل في صفوف الثوار- مهمة مراقبة الحدود الجنوبية الشرقية، وقال المصدر "عندما كلف عبد المجيد بمراقبة الحدود الجنوبية، سيطر التبو على التهريب مما دفع قبيلة الزوية للتحرك[١].

وعلاوة على صعوبة السيطرة على حدود ليبيا الطويلة، يصعب أيضا جمع السلاح المنتشر بكميات هائلة في مدن ليبيا الرئيسية، ويرفض غالبية من يحوزون السلاح تسليمه للحكومة، حيث يعتبرونه مصدر قوتهم فى الحصول على ما يريدون، وبالتالى هناك قوتان تحاولان فرض سيطرتها على البلاد هما الحكومة والمليشيات، وهو ما يعد من الظواهر السلبية فى ليبيا بعد الثورة.

حذرت منظمة العفو الدولية فى تقرير صادر فى فبراير ٢٠١٢ من انتهاكات حقوق الإنسان التي ترتكبها مليشيات الثوار السابقين، مؤكدة أنها تهدد الآمال في ليبيا جديدة، في وقت يحاول الجيش الليبي الناشئ استمالتهم للانخراط فيه، وقالت المنظمة "إن تطلع ليبيا لإقامة دولة عادلة ديمقراطية تحل محل الحكم القمعي للعقيد الراحل القذافى، تقوضه مليشيات مسلحة تنتهك حقوق الإنسان وخارج نطاق سيطرة الحكومة"، ووثق تقرير لباحثي المنظمة ما اعتبره عشرات من "حالات ارتكاب المليشيات لجرائم حرب علاوة على تعذيب المحتجزين وإجبار مجتمعات بأكملها على الفرار من ديارها"، وفي تقييمها لأداء المجلس الوطني الانتقالي الليبي في هذا الملف، قال تقرير المنظمة إنه "أخفق حتى الآن في تأكيد سلطته على المليشيات من خلال التحقيق في الانتهاكات"، وأن "المليشيات في ليبيا خارج نطاق السيطرة بصورة كبيرة، وحصانتها من العقاب تشجع على المزيد من الانتهاكات وتؤدي إلى استمرار انعدام الأمن والاستقرار".

وترفض المليشيات وهي تنتمي إلى عشرات البلدات والمعسكرات الأيديولوجية المختلفة التخلي عن أسلحة يعتقدون أنها ستساعدهم في تأمين نصيبهم الذي يستحقونه من السلطة في ليبيا الجديدة، وهناك تقديرات بأن عددهم قد يكون مئات الآلاف،

(١) الجزيرة نت، الأخبار، ٢٢ فبراير ٢٠١٢.

وتبدو قدرة المجلس الوطني الانتقالي على التعامل مع المليشيات محدودة، إذ إن الحكومة الانتقالية التي ما زالت تحاول بناء الجيش والشرطة ليست بالقوة الكافية لشن حملة صارمة على هذه المليشيات، وحذر رئيس المجلس الوطني الانتقالي مصطفى عبد الجليل من أن البلاد مهددة بالانزلاق إلى حرب أهلية إذا لم تنخرط المليشيات في الجيش الجديد، وقام رئيس أركان الجيش الليبي بتشكيل لجنة لتسجيل المقاتلين السابقين ومساعدتهم إما على الانضمام إلى قوات الجيش أو الشرطة أو منحهم موارد مالية لبدء حياة جديدة كمدنيين، وقال رئيس اللجنة إن أكثر من ١٠٠ ألف مسلح من شتى أنحاء ليبيا سجلوا أنفسهم لدى لجنة المحاربين التي تتعامل مع حالاتهم كل على حدة وليس كمجموعات، ويرى البعض أن الذين سعوا للحصول على عمل في الشرطة أو الجيش الجديدين هم من المليشيات الأصغر حجما التي لا تملك الموارد التي تؤهلها للصراع على السلطة، وليسوا من المليشيات الأقوى تسليحا والأفضل تنظيما التي تشكل أكبر مصدر إزعاج للمجلس الوطني الانتقالي[١].

ويمكن أن تزداد المشاكل الناجمة عن المليشيات طالما أن الحكومة غير قادرة على اتخاذ موقف حاسم تجاهها، وهو ما يتضح من خلال مطالبة رئيس الوزراء الليبي (عبد الرحيم الكيب) الليبيين بحماية الدولة من "أشباه الثوار"، وإنهاء سيطرة المسلحين على مقار الحكومة وأضاف في ٥ مارس ٢٠١٢ "على الشارع أن يفعّل صوته الصامت بالقول لا لمن يسيطر على مقرات الدولة ويغتصب أراضيها، ولا لغير مؤسسات الدولة".

ورغم إعلان تحرير ليبيا لا تزال بعض مليشيات الثوار التي قاتلت نظام العقيد القذافي، تسيطر على بعض المواقع الحساسة في البلاد، ومنها مطار طرابلس ومقرات عدد من مؤسسات الدولة ووزاراتها، ومن ذلك يتولى ثوار الزنتان تأمين المنطقة المحيطة بالمطار بينما يتولى ثوار مصراتة تأمين مناطق أخرى في طرابلس.

أما بالنسبة لموقف الدول الغربية التى تولت القصف الجوى لقوات القذافى فالواضح أنها غير قلقة أو غير مهتمة بما يحدث من تحول المدن الليبية إلى ساحات لتقاسم النفوذ بين

(١) الجزيرة نت، الأخبار، ١٩ فبراير ٢٠١٢.

المليشيات، طالما أن النفط الليبي يتدفق إلى موانئها، والفوضى لا تعنيها من قريب أو بعيد، إلا إذا ظهرت مقاومة مسلحة يمكن أن تهدد صناعة النفط الليبية.

٣- رفع العقوبات:

كان مجلس الأمن قد فرض عقوبات على النظام الليبى عقب إندلاع الثورة فى فبراير ٢٠١١، وقد فرضت العقوبات بموجب قرارات مجلس الأمن ١٩٧٠ و١٩٧٣ لعام ٢٠١١ في محاولة لوقف قتل المتظاهرين العزل من قبل القوات الموالية للعقيد الراحل معمر القذافي، ويتضمن القرار إمكانية أن تتاح للشعب الليبي، في مرحلة لاحقة، الأصول التي يجري تجميدها عملاً بأحكام القرار، بما يعود على الليبيين بالنفع، وفق ما جاء في بنود القرار.

كما يبين القرار الدولي ضرورة تغطية النفقات الأساسية، بما في ذلك سداد المبالغ المتعلقة بالمواد الغذائية، أو الإيجار، أو الرهون العقارية، أو الأدوية والعلاج الطبي، أو الضرائب، أو أقساط التأمين، ورسوم المرافق العامة وخلافها من تلك الأصول المجمدة.

وعقب مقتل القذافى شهدت العاصمة القطرية الدوحة اجتماعاً فى ١٢ سبتمبر ٢٠١١، يهدف إلى تقديم تمويل عاجل للمجلس الوطني الانتقالي في ليبيا، بقيمة ٢,٥ مليار دولار، من الأموال الليبية المجمدة، لتوفير الاحتياجات الأساسية وتلبية متطلبات الشعب الليبي وصرف الرواتب قبل حلول عيد الفطر.

وبحلول أواخر نوفمبر٢٠١١ تم الإفراج عن نحو ١٨ مليار دولار فقط من الأصول المجمدة البالغة ١٥٠ مليار دولار بمقتضى إعفاء خاص من لجنة العقوبات التابعة لمجلس الأمن.

رفع مجلس الأمن الدولي التابع للأمم المتحدة فى ١٦ ديسمبر ٢٠١١ العقوبات عن مصرف ليبيا المركزي والمصرف الليبي الخارجي التابع له، ووفقا لمندوبة الولايات المتحدة لدى الأمم المتحدة إن رفع العقوبات "سيسمح لأمريكا ودولا أخرى بالإفراج عن المليارات من الدولارات التي كانت مجمدة لمساعدة الليبيين في بناء الديمقراطية الجديدة."، وأعلن وزير الخارجية البريطانى أن بريطانيا تعمل على تمرير القوانين المطلوبة للإفراج عن نحو ١٠,١ مليارات دولار من الأصول الليبية المجمدة، داعيا الحكومة الانتقالية في البلاد

للعمل من أجل بناء "نظام يتسم بالشفافية والمساءلة المالية التي سوف تدعم ازدهار ليبيا الحديثة."، كما رفعت الولايات المتحدة معظم العقوبات الاقتصادية التي فرضت على ليبيا قبل سقوط القذافي.

وأشار تقرير لصندوق النقد الدولى صادر فى يناير ٢٠١٢ إلى أن الإفراج عن بعض الأصول المجمدة التي تقدر بـ١٥٠ مليار دولار في الخارج أعطى البنك المركزي الليبي القدرة على التدخل في السوق لدعم الدينار الليبي وأتاح للحكومة السيولة اللازمة للاستمرار في دفع مرتبات الموظفين، وحتى نهاية نوفمبر٢٠١١ تم الإفراج عن نحو ثلاثة مليارات دولار من الأصول الليبية التي أصبحت متاحة للحكومة، حسبما ذكره الصندوق.

وتقوم الحكومة بتدبير التمويل حاليا عن طريق الاقتراض من البنك المركزي وطبع النقد.

٤- سيادة ليبيا:

لكل دولة ما يطلق عليه السيادة الوطنية، حيث تمارس ما تراه على أرضها ولا يسمح لأية دولة أو قوى خارجية بالتدخل فى شئونها، وتمثل السيادة أحد أركان الدولة مع الشعب والإقليم، وتكون أجهزة الدولة وفق التسلسل القيادى الذى تأخذ به هى السلطة العليا فى اتخاذ القرار، وتختلف الدول فى مدى قدرتها على المحافظة على سيادتها فى وجه الطامعين بالتدخل لفرض مصالحهم على هذه الدولة أو تلك، وممارسة كل نظام حاكم لسيادته قد يكون فعليا حيث للدولة كل السلطات فى نطاقها الاقليمى سواء على مواطنيها أو الأجانب، وقد تكون السيادة صورية حيث تفقد الدولة قدرتها على السيطرة على المجتمع وتتدخل قوى مختلفة فى فرض ما تراه محققا لمصالحها.

وتعانى ليبيا فى العهد الجديد أو مرحلة ما بعد القذافى من العديد من الوقائع التى تهدد سيادتها الوطنية وقدرة الحكام الجدد على السيطرة على الوطن وأبنائه.

فقد حذر رئيس المجلس الوطني الانتقالي مصطفى عبد الجليل من أن عدم السيطرة على المليشيات المسلحة قد تدخل البلاد في دوامة الحرب الأهلية، وهو ما يعني التدخل

الدولى لفرض الأمن، كما كشف عن عجز السلطات عن فرض السيطرة على المنافذ الحدودية للبلاد.

وبدوره صرح وزير الدفاع فى يناير ٢٠١٢ عن فتح تحقيق في دور أميركي في تفجير خمسة آلاف صاروخ ليبي، إضافة إلى حديث مندوب الدفاع الجوي لدى مركز معلومات الطيران المدني بمدينة بنغازي أن طيرانا حربيا مجهول الهوية اخترق سيادة ليبيا الجوية دون علم الجهات المختصة، يضاف إلى ذلك ما كشفه رئيس المكتب التنفيذي السابق محمود جبريل بأن جميع مخابرات دول العالم تعمل فوق الأراضي الليبية، محذرا من تدخل أجنبي "إذا لم يسارع الانتقالي إلى فرض الأمن وبناء جيش وطني وإصدار وثائق تنظم المرحلة الانتقالية.

ويصف أحد المحللين السياسيين الليبيين (محمد بعيو) ما يحدث فى ليبيا بأنه "الاستعمار الناعم"، وأن الحديث ما زال مبكرا عن سيادة وطنية ليبية، وهناك ارتباط الزعامات السياسية الحالية بالخارج، وأن الفترة الانتقالية "رخوة" تسمح بتدخل "من له أجندة اقتصادية وأمنية وسياسية.

وترجع مظاهر الانتقاص من سيادة ليبيا إلى أن ثورة ليبيا لها خصوصية حيث ساهمت الدول الكبرى بشكل مباشر في إسقاط القذافي، الأمر الذي يستوجب استحقاقات خاصة، وأنه من البديهي أن تطمع هذه الدول في استغلالها على نطاق واسع[1].

٥- تزايد المظاهرات المضادة للمجلس الوطنى الانتقالى:

رغم ما تعانيه السلطات الحاكمة من عدم القدرة على السيطرة على المليشيات المسلحة وإنهاء دورها، فإنها تواجه مصاعب أخرى فى إدارتها للبلاد تتمثل فى عدم تأييد فئات كثيرة من المواطنين للمجلس الانتقالى وهو ما يزيد من ضعف قدرته على مواجهة المناوئين لحكمه.

ففى بنغازى مهد الثورة على القذافى هناك حالة من الغضب منذ أكتوبر ٢٠١١ عندما انتقل المجلس الوطني الانتقالي الحاكم إلى العاصمة طرابلس بعد الإعلان عن تحرير ليبيا

(١) خالد المهير، تزايد القلق على سيادة ليبيا، الجزيرة نت، تقارير وحوارات، ٦ يناير ٢٠١٢

من حكم القذافي بعد ٤٢ عاما، حيث يقول السكان انهم يشعرون بالتجاهل والنسيان، وتجاوز الشعور بالإحباط مداه فى يناير ٢٠١١ عندما اقتحم حشد يطالب باستقالة الحكومة مقر المجلس الوطني الانتقالي في بنغازي وهشموا نوافذ المبنى، وظل مصطفى عبد الجليل رئيس المجلس محاصرا داخل المبنى لعدة ساعات، وقال عبد الجليل إن هذه الاحتجاجات قد تجر البلاد إلى هوة بلا قرار.

وتحول "ميدان الشجرة" في قلب مدينة بنغازي إلى ما يشبه ميدان التحرير في القاهرة، فهناك اعتصامات واحتجاجات لا تتوقف للمطالبة بقائمة طويلة من التغييرات، بعضها سياسية وأخرى أمنية، وثالثة قانونية، ويرفع المحتجون شعارات تعبر عن ضيقهم بالوضع القائم حاليا، من قبيل "لا لحكومة جديدة بعقلية قديمة"، "أين نصيب جنوب ليبيا من ثروات البلاد"، "أين دور الشباب في ليبيا الجديدة"، بل وتصل الشعارات إلى "يسقط المجلس الانتقالي" الذي يدير شؤون ليبيا في الوقت الراهن، هذا بالطبع إضافة إلى الشعارات المنتشرة في كل مكان، والتي تمجد الثورة والثوار، ويشكو المحتجون في بنغازي من أن التغيير يسير ببطء شديد، وان المواطن العادي لم يشعر بعد بالتحسن في ظروف المعيشة كما كان ينتظر[١].

وهناك مطالب خاصة لمناطق في ليبيا تعرضت للتهميش في عهد معمر القذافي، ويرى أبناء هذه المناطق أن ليبيا الجديدة يجب ان تشهد توزيعا عادلا للسلطة والثروة بين أقاليم البلاد، وانه من غير المقبول أن تستأثر طرابلس بأغلب المشاريع بينما تعاني بنغازي من ضعف شديد في البنية الأساسية، وبشكل عام فان نصيب شرق ليبيا من اهتمام الحكومة كان اقل كثيرا من غرب ليبيا، هذا بالإضافة إلى أن جنوب ليبيا وضعه أسوأ من الغرب أو الشرق.

وشهدت طرابلس العديد من المظاهرات ضد المجلس الوطنى حيث يرى البعض أن نظام القذافى ما زال قائما، أن تسعين بالمائة من الذين يعملون مع عبد الجليل لا يخدمون سوى مصالحهم الخاصة"[٢].

---

(١) محمود القصاص، بعد أن هدأت الاحتفالات، BBC . ١٩ فبراير ٢٠١٢.

(٢) صحيفة القدس العربى، ٢٤ يناير ٢٠١٢.

واندلعت فى بنى وليد (١٠٠ كيلومتر جنوب شرق العاصمة طرابلس) فى يناير ٢٠١٢ معارك بين السكان والثوار، حيث قام المواطنين بشن هجوم على السجن الذي يقبع فيه المئات من أصدقائهم وذويهم، فطردوا القوات الموالية للحكومة وقتلوا ما لا يقل عن أربعة منهم، وحاول البعض وصف هذه المعارك بأنها تدور بين أتباع القذافى والثوار إلا أن هناك من يرى أن ما حدث هو تعبير عن الإحباط إزاء ما يصفوه بالسلوك المتعالي للثوار السابقين، فسكان المدينة سئموا من قيام مليشيات الثوار بدهم المنازل ونهب محتوياتها، فضلا عن الاعتقالات في صفوف المشتبه فيهم من مسئولي القذافي.

٦- الدعوات الانفصالية:

من المشاكل التى ظهرت بعد القضاء على نظام القذافى، مشاكل سيطرة المليشيات وارتفاع النعرة القبلية والدعوات الانفصالية، وبدلا من أن تكون الثورة باعثا لمزيد من الوحدة من أجل تنمية كل المناطق وعدم السماح بالتهميش لأية منطقة أو فئة (بدلا من ذلك) ظهرت الدعوات الانفصالية وان كانت فى البداية تحاول نفى ذلك، وان ما يسعون إليه هو القضاء على مشاكل المركزية واستئثار الغرب بكل السلطات، ولكن دائما ما تحاول الدعوات الانفصالية تغليف أهدافها بهذه المبررات.

أصبحت برقة التي تشمل الشطر الشرقي من ليبيا أول منطقة تعلن "إقليما فدراليا اتحاديا" يتمتع بحكم ذاتي، ففى ٦ مارس ٢٠١٢ أعلن زعماء قبائل وسياسيون ليبيون محافظة برقة في شرق ليبيا "إقليما فدراليا اتحاديا" وأنشئوا مجلسا لإدارة شؤون المنطقة، وذلك في أول خطوة من نوعها منذ سقوط نظام القذافى، وقرر مؤتمر في مدينة بنغازي شرق البلاد -بمشاركة قرابة ثلاثة آلاف شخص من أهل برقة- "تأسيس مجلس إقليم برقة الانتقالي برئاسة الشيخ أحمد الزبير أحمد الشريف السنوسي لإدارة شؤون الإقليم والدفاع عن حقوق سكانه، في ظل مؤسسات السلطة الانتقالية المؤقتة القائمة حاليا، واعتبارها رمزا لوحدة البلاد وممثلها الشرعي في المحافل الدولية".

وأكد المؤتمرون -في بيان لهم- أن "النظام الاتحادي الوطني (الفيدرالي) هو خيار الإقليم كشكل للدولة الليبية الموحدة، في ظل دولة مدنية دستورية شريعتها من القرآن

والسنة الصحيحة". وقرروا "اعتماد دستور الاستقلال الصادر في ١٩٥١ كمنطلق، مع إضافة بعض التعديلات وفق ما تقتضيه ظروف ليبيا الراهنة، والتأكيد على عدم شرعية إلغائه القهرية من سلطة انقلابية وعدم شرعية تعديله عام ١٩٦٣ للمخالفات الدستورية الواضحة".

كما أكد المؤتمرون في بيانهم "رفض الإعلان الدستوري وتوزيع مقاعد المؤتمر الوطني (الجمعية التأسيسية) وقانون الانتخاب، وكافة القوانين والقرارات التي تتعارض مع صفة السلطة القائمة كسلطة انتقالية"، مشددين على "التمسك بقيم ومبادئ ثورة ١٧ فبراير من شفافية وحماية لكافة حقوق الإنسان والديمقراطية والعدالة والمساواة".

كما أكدوا ضرورة "تفعيل القضاء وحمايته"، و"بناء الجيش والمؤسسات الأمنية، ودعم الثوار وتنظيمهم لحماية الأمن والاستقرار في الإقليم وفي جميع ربوع ليبيا"، مشددين على أن "أزلام النظام المنهار وأتباعه وأعوانه لن يكون لهم أي دور في هذا المشروع".

وكانت بداية هذا التحرك الانفصالي بعد القضاء على نظام القذافي حين تظاهر في ٢٨ نوفمبر ٢٠١١ مئات من المؤيدين للتكتل الاتحادي الفدرالي الليبي في مدينة بنغازي رافضين "تهميش" إقليم برقة بعد إسقاط نظام العقيد القذافي، وقالوا إن خروجهم يُعتبر بداية لحراك سياسي من أجل الفيدرالية الشرعية، حسب قولهم، ورفع المتظاهرون شعارات الإقليم الذي يشغل الجزء الشرقي من ليبيا، وأعلام الأقليات الأمازيغية والتبو، إلى جانب علم إقليم برقة الذي يعود إلى خمسينيات القرن الماضي. وهتفوا بشعارات ضد مركزية العاصمة طرابلس، وقالوا إن مطالبهم تجيء في إطار ممارسة حق التعبير بعد ٤٢ عاما من تهميش المركز لهم، وأعلن المتظاهرون تشكيل هيئة عامة لقوى ٢٨ نوفمبر من التيارات السياسية والثوار والشخصيات الوطنية للدفاع عن دستور عام ١٩٥١ والأقاليم والأقليات.

ويلاحظ أن هذه الدعوات الانفصالية بدأت أثناء المعارك مع نظام القذافي، حين انعقد مؤتمر "سكان برقة" في أكتوبر ٢٠١١ بمدينة البيضاء شرقي ليبيا، قبيل مقتل القذافي، وحمل في العلن شعارات اللحمة الوطنية والتمسك بطرابلس عاصمة للبلاد ودعم المجلس

الوطني وصرح وقتها منسق عام تجمع "ليبيا الديمقراطية" يونس فنوش إن الدعوات ذات المنطلقات القبلية والجهوية بلغت حد الجرأة على التصريح باستخدام لفظ "برقة" و"برقاوي"، وهي في تقديره أكبر تهديد لوحدة البلاد وتماسكها ولآمالها في تأسيس بديل ديمقراطي يقوم على مبدأ المواطنة لا الانتماء القبلي أو الجهوي[١].

وكانت ليبيا بعد استقلالها في ١٩٥١ مملكة اتحادية تتألف من ثلاث ولايات هي طرابلس (غرب) وبرقة (شرق) وفزان (جنوب غرب)، وأكبرها مساحة برقة، ويتمتع كل منها بالحكم الذاتي. وفي ١٩٦٣ جرت تعديلات دستورية ألغي بموجبها النظام الاتحادي، وحلت الولايات الثلاث وأقيم بدلا منها نظام مركزي يتألف من عشر محافظات.

وأحمد الزبير السنوسي هو ابن عم الملك الليبي الراحل إدريس السنوسي، وقد سجن في فترة حكم القذافي قرابة ٣١ عاما، وتم اختياره عن السجناء السياسيين عضوا في المجلس الوطني الانتقالي الليبي بعد ثورة ١٧ فبراير التي أطاحت بنظام القذافي.

ردود الأفعال لإعلان الفيدرالية:

أثار إعلان منطقة برقة شرقي ليبيا إقليما فدراليا اتحاديا" جدلا رسميا وشعبيا حادا ومخاوف من تقسيم البلاد، حيث اعتبره مؤيدون معالجة لقضية التهميش وتحسين الأوضاع بالمنطقة الشرقية وليس تهديدا لوحدة ليبيا الوطنية والترابية، بينما رأى معارضون أنه بداية لتقسيم ليبيا وخطوة في اتجاه تمزيقها.

وبالطبع تنوعت الآراء حول هذه الخطوة، فهناك الكثيرين من المسئولين فى النظام الجديد الذين رفضوا هذه الدعوة، وشهدت بنغازي وعدة مدن ليبية أخرى مظاهرات مناهضة للعودة إلى نظام الحكم الفدرالي، كما أكدت ضرورة إلغاء مركزية الإدارة في الدولة. ورفع المتظاهرون شعارات تؤكد أن اللحمة الوطنية هي أساس بناء الدولة الليبية، وأن طرابلس هي العاصمة، مطالبين في الوقت نفسه المجلس الوطني الانتقالي والحكومة الانتقالية بعدم تهميش الشرق الليبي والاهتمام به وعدم إتباع نظام الحكم المركزي.

---

(١) خالد المهير، تحركات قبلية مقلقة شرقى ليبيا، الجزيرة نت، تقارير، ٤ أكتوبر ٢٠١١.

ووصف رئيس المجلس الانتقالي الليبي مصطفى عبد الجليل إعلان وجهاء المنطقة الشرقية منطقة برقة إقليما فدراليا بأنه بداية لمؤامرة على ليبيا والليبيين، واعتبر عبد الجليل، أن ما حدث في مدينة بنغازي خيانة لإرث الثوار الذين ضحوا من أجل ليبيا موحدة، مؤكدا أن المجتمع الدولي لن يسمح بتقسيم ليبيا نظرا لثرواتها النفطية وموقعها الاستثنائي، وأكد عبد الجليل أن الإعلان عن مجلس برقة إذا لم يقابل بوعي جماهيري ناضج سيعرض البلاد للخطر، وكان المجلس الانتقالي الليبي قد أعلن رفضه إعلان برقة إقليما فدراليا من قبل عدد من الشخصيات ووجهاء بعض القبائل، واعتبر أن هذا الإعلان يعدّ خروجا على الشرعية.

وكان رئيس المجلس الوطني الانتقالي مصطفى عبد الجليل قد دعا مجلس برقة إلى العدول عن فكرة الفدرالية، ملوّحاً باستخدام القوة للحفاظ على وحدة ليبيا، وقال في كلمة له خلال مؤتمر الميثاق الوطني في مدينة مصراتة (شرق طرابلس) إن المعطيات التي استند إليها دعاة الفدرالية هي موجودة على أرض الواقع ولكنها ليست مبرراً للانفصال وليست مبرراً لتقسيم ليبيا، وأضاف "نحن كمجلس وطني مستعدون للحوار، نحن لا نقصي أحداً ولا نهّمش أحداً ولا نخوّن أحداً.. ليبيا وحدة واحدة اليوم وغداً ولو بالقوة"، ولفت عبد الجليل إلى أن المجلس الانتقالي الليبي ليس مستعدا لتقسم ليبيا، داعياً أهالي برقة إلى أن يعوا أن بينهم مندسين، ومن تأخّر كثيراً في الالتحاق بركب الثورة ويريد الآن مكانا، وبينهم من هم من أعوان النظام السابق.

ورفض بيان للقوى الوطنية موقع من ٤٠ تجمعا سياسيا وحقوقيا ومؤسسة مدنية، أبرزهم تجمع "ليبيا الديمقراطية" وجماعة الإخوان المسلمين والتجمع الوطني الديمقراطي وحزب الوطنيين الأحرار واتحاد "ثوار ليبيا" واتحاد ثوار١٧ فبراير الانطلاقة الأولى وتجمع ليبيا الشباب الديمقراطي، أي دعوات تنادي بالعودة إلى النظام الاتحادي الذي كان يقوم على تقسيم ليبيا إلى ثلاث ولايات، لكل منها حكومة ومجلس تشريعي، وحذرت جماعة الإخوان المسلمين في ليبيا من أن "الفيدرالية ستكون خطوة في اتجاه تمزيق ليبيا"، وقالت في بيان إنها تعتبر "الوحدة الوطنية لليبيا هدفا أساسيا ورافدا حيويا من ثوابت ثورة ١٧ فبراير نحو إرساء دعائم دولة مدنية تتمتع بدرجة عالية من التجانس في إطار موحد".

وفى حديث مع وكالة الأنباء الألمانية قلل السنوسي من تهديد عبد الجليل باستخدام القوة لمنع تقسيم ليبيا غداة إعلان برقة إقليما فدراليا، قائلا "إذا كانت عنده قوة، فليستخدمها". وقال "هو أصلا ليس عنده قوة لكي يسيطر على ما يحدث بطرابلس أو على المدن الغربية التي يحدث فيها قتال من حين لآخر بين قبائلها، بينما المنطقة الشرقية مستقرة وهادئة وليس هناك أي قتال بين قبائلها في كافة حدودها".

ويوضح ذلك أن الدعوات الانفصالية ما كانت لتظهر لو كانت هناك حكومة قوية، ولكن لمعرفة الفصائل المختلفة بضعف الحكومة وان الميلشيات لها السيطرة على كثير من المناطق بدأت الاستجابة لدعاوى الانفصال والتى قد يكون هناك من الخارج من يحفزهم على ذلك، لذلك ولوقف الدعوات الانفصالية لابد من وجود حكومة قوية تستطيع تكوين جيش وطنى وليس مجرد كيان يتجمع فيه المليشيات.

واعتبر مفتي ليبيا الشيخ الصادق الغرياني فى بيان أصدره أن إعلان منطقة برقة إقليما فدراليا هو بداية لتقسيم ليبيا، وأضاف أن التقسيم يؤدي حتما إلى خلاف ويفتح الباب للتنازع على أمور كثيرة منها مصادر الثروات، وأن الفيدرالية في ظل استمرار الفساد لن تتمكن من حل المشكلات بل ستزيد الشعور بالتهميش، والحل الحقيقي لمشكلة مركزية الحكم يكمن في القضاء على الفساد الإداري وفرض القانون ووجود إدارة صارمة تعاقب المقصر في عمله.

ويلاحظ أن أصحاب هذا الإعلان يقولون أن طرحهم ليس بداية لتقسيم البلاد وأن الفدرالية ليست انفصالا عن الدولة وإنما تتوخى النهوض بالإقليم من خلال لا مركزية إدارية، إلا أن شكل مشروعهم وطريقته وتوقيته أثارت كثيرا من المخاوف والجدل حيث ان هذه هى دائما البداية فى كل دعاوى الانفصال، وهو ما حدث فى جنوب السودان وأيضا ما يفعله الأكراد فى شمال العراق.

فالشكل الذى أعلنوه وهو الفدرالية تخطى اللامركزية الإدارية إلى الاستقلالية، وأيضا قاموا بإعلان دستور وعلم خاص وهو ما يجعل ما فعلوه انفصالا وليس دعوة لوضعية خاصة للإقليم، وخاصة مع رفضهم لكل قرارات وخطوات المجلس الوطنى

الانتقالي لإعادة البناء السياسي والدستوري، كما أن توقيت الإعلان يتجاهل استحقاقات المرحلة الانتقالية ويستبق اكتمال المجلس التأسيسي والدستور الجديد بل يلجأ إلى ما يسميه شرعية الدستور الذي كان متبعا في عهد الملكية.

وقبل أيام من إعلان فيدرالية برقة سارعت الحكومة المؤقتة إلى طرح قانون لإقامة أقاليم لم يشر إلى الفدرالية وذلك في محاولة لتحديد السقف الذي يمكن أن يطمح إليه الإقليم المقترح في "برقة".

ويبدو أن الفوضى المسلحة في طرابلس والبلبلة الحكومية والتأخير في خطط الخروج من المرحلة الانتقالية ساهمت جميعا في دفع "البرقاويين" إلى هذه الخطوة التي لا تخلو فعلا من الخطورة على وحدة الدولة والأرض والشعب، فهذا النوع من المبادرات إلى "الفيدرالية" لا بد أن تتحول في نهاية المطاف إلى مشاريع انفصالية تشيع الفوضى والعداء أكثر مما توفر معالجة جدية لمسألة التهميش.

وجاءت ردود الفعل الشعبية في أغلبها رافضة لهذه المحاولة الانفصالية، وعقب صلاة الجمعة ٩ مارس ٢٠١٢ تظاهر آلاف الأشخاص في أكبر مدينتين ليبيتين رفضا لإعلان زعماء قبائل وسياسيين ليبيين محافظة برقة "إقليما فدراليا اتحاديا" وإنشائهم مجلسا لإدارة شؤون المنطقة، وخرج المتظاهرون في الساحات الرئيسية في بنغازي وطرابلس، بعد أن شدد خطباء المساجد في صلاة الجمعة على أن خطة الحكم الذاتي من شأنها تفكيك ليبيا، وفي بنغازي رفع المتظاهرون أعلام الاستقلال ولافتات تدين دعاة الفدرالية متهمين إياهم بالسعي إلى تقسيم ليبيا وتفتيت وحدتها، وقد واجه أصحاب الدعوة إلى فدرالية بشرقي ليبيا حملة مضادة بدأت باتهامات التخوين والعمالة وانتهت بإطلاق الرصاص واستخدام الأسلحة البيضاء مساء الجمعة ١٧ مارس بساحة التحرير في بنغازي.

أولويات برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في مرحلة ما بعد القذافي[1]:

تمشيا مع سياسة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي يضع البرنامج مجموعتين من البرامج، الأولى تلبي احتياجات الإنعاش الفوري (٦-١٢ شهرا) بينما في الوقت نفسه تستعد لإطلاق

(١) برنامج الأمم المتحدة الإنمائي - الدول العربية

دعم متوسط الأجل (١٢-٢٤ شهرا) لمرافقة الإنتقال السياسي والاجتماعي المتوقع، وتتخذ أولويات البرنامج أربع ركائز:

دعم الحكم الانتقالي:

تقديم دعم واسع النطاق للانتقال الديمقراطي وتجديد عملية بناء الدولة، بما في ذلك إعادة إنشاء مؤسسات الحكم وإعادة التفاوض على الاتفاق بين المواطن والدولة، كما أن عقود من الحكم الاستبدادي قد أضعفت هياكل الحكم، وتورط القوات الحكومية في صراع مؤسسات الدولة قد أدى إلى تجزئة مؤسسات الدولة وتقويض شرعية الدولة، لذلك فإن تحقيق التوازن بين السلطتين التشريعية والتنفيذية والقضائية سيكون من أهم الأولويات كذلك ستكون عملية المصالحة الوطنية ضرورية لمعالجة التصدعات الاجتماعية والقبلية.

دمج الشباب ودعم المجتمع المدني:

يشكل الشباب نسبة كبيرة من السكان حيث يبلغ حوالي ٣٩ ٪ من السكان ١٥ سنة أو أقل، وبما أن نسبة بطالة الشباب تفوق ٢٠ ٪ والذين عادة ما يتم استبعادهم من عمليات التنمية الاقتصادية والوطنية، فإن إشراك الشباب هي أولوية حاسمة، وهناك تحدي آخر أمام البرنامج لا يقل أهمية يكمن في دعم قطاع منظمات المجتمع المدني المقيد بشدة، والذي لازلت حتى الآن تهيمن عليه عدد قليل من كبار المنظمات غير الحكومية ذات الانتماءات السياسية.

دعم الحكم المحلي ومؤسسات التنمية:

اتصفت مؤسسات الحكم المحلي في ليبيا قبل الأزمة بالضعف وقدرتها المحدودة على التخطيط والتنفيذ، كما ساهمت الأزمة الحالية في زيادة ضعفها ووهنها، وكان أول تقييم مشترك لوكالات بعثة الأمم المتحدة إلى بنغازي قد أوضح ضرورة تقديم الدعم الفوري للمؤسسات المحلية لإعادة بدء تقديم الخدمات العامة، وأن تقديم الدعم الفوري والطويل الأجل للسلطات المحلية ومؤسسات التنمية سيكون حاسماً ويمكن أن يحقق المزيد من المنافع من خلال دعم التسوية السياسية وبناء التحالفات بين الفئات الاجتماعية، ومساعدة إعادة بناء العلاقات بين المواطنين والدولة.

إعادة سيادة القانون وسلامة المجتمع

عانت مؤسسات سيادة القانون، بما في ذلك قطاع العدل والشرطة، من تآكل حاد في الثقة بين الشعب الليبي، إن إصلاح هذه المؤسسات لاستعادة هذه الثقة لا غنى عنه لضمان الأمن والاستقرار أثناء عملية الإنعاش.

سياسات المرحلة الانتقالية:

بعد مقتل القذافى وسيطرة الثوار بكل فصائلهم على المناطق المختلفة فى ليبيا، قام المجلس الوطنى باتخاذ مجموعة من الإجراءات والسياسات بهدف إعادة بناء ليبيا على أسس تختلف عما فعله القذافى، ومن أهم هذه الإجراءات وما ترتب عليها:

الشريعة مصدر التشريع:

فى الاحتفال بإعلان تحرير ليبيا أعلن رئيس المجلس الانتقالى أن الشريعة ستكون مصدر التشريع في ليبيا، وأضاف "نحن كدولة إسلامية اتخذنا الشريعة الإسلامية المصدر الأساسي للتشريع ومن ثم فان إي قانون يعارض المبادئ الأساسية للشريعة الإسلامية هو معطل قانونا، واضرب مثلا هو قانون الزواج والطلاق الذي حدد من تعدد الزوجات هذا القانون مخالف للشريعة الإسلامية وموقوف"، وأكد أن "هناك نية صادقة لتقنين كل القوانين المصرفية ونحن نسعى إلى تكوين مصارف إسلامية بعيدة عن الربا مع محاولة إلغاء كل الفوائد مستقبلا وفقا للتقليد الإسلامي"، وأضاف قائلا إن ليبيا الجديدة ستسعى لإرساء نظام بنكي إسلامي، ومنها الإعفاء من الفوائد المصرفية لأي قرض اجتماعي أو سكني بحدود ١٠ آلاف دينار ليبي.

وقد آثار هذا التصريح القلق من جانب الدول الغربية والتى ساهمت فى القضاء على نظام القذافى، وأعرب الاتحاد الدولي لروابط حقوق الإنسان عن قلقه إزاء التراجع عن المكتسبات الاجتماعية في ليبيا وطلبت دول غربية تفسيراً لكلامه والتأكيد أن ذلك لا يتعارض مع احترام حقوق الإنسان، ودعا الاتحاد الأوروبي وفرنسا إلى احترام حقوق الإنسان في ليبيا، وقالت المتحدثة باسم وزيرة خارجية الاتحاد الأوروبي "ننتظر من ليبيا الجديدة أن تستند إلى احترام حقوق الإنسان والمبادئ الديمقراطية"، وفي باريس أعلنت

وزارة الخارجية الفرنسية أن فرنسا ستكون "متيقظة" بشان احترام حقوق الإنسان خصوصا المساواة بين الذكور والإناث في ليبيا.

مما أضطر رئيس المجلس الانتقالى بعد يوم واحد إلى توضيح تصريحاته حيث صرح " أن كلامه بأن الإسلام مصدر التشريع لا يعني تعديل أو إلغاء أي قانون، وأطمئن المجتمع الدولي أننا كليبيين مسلمون ولكننا من المسلمين الوسطيين، ولماذا لم يركزوا على قولي إن أموال ودماء وأعراض البعض محرمة على الآخرين، هذه أساسيات الدين الإسلامي، وإذا التزم المسلمون بهذه المبادئ الثلاثة، فلن يكون هناك خطر على أي تيارات أخرى".

ويوضح ما حدث أن الدول الغربية لن تسمح للحكام الجدد فى ليبيا بإتباع سياسات لا يرضون عنها، وخاصة فى مجال الإسلام السياسى، وهو ما سوف يؤدى إلى العديد من المشاكل وخاصة أن القوى المنظمة فى دول الربيع العربى هى فى الأساس ذات توجهات إسلامية وهى المرشحة لتولى مقاليد السلطة، مما قد يؤدى إلى تصادم فى الآراء ما لم يتوافق الطرفان على صيغة تقبل بالتوجهات الغربية.

الإعلان الدستورى المؤقت:

فى الثالث من أغسطس ٢٠١١ أصدر المجلس الوطنى الانتقالى الإعلان الدستوري الذى يحدد كيفية إدارة المرحلة الانتقالية في البلاد إلى أن يصدر الدستور الجديد، وحددت المادة الثلاثين في الإعلان الدستوري آلية الانتخابات، ووفقا لهذه المادة يقوم المجلس الانتقالي:

أولا: بإصدار قانون خاص لانتخاب المؤتمر الوطني العام.

ثانيا: تعيين المفوضية الوطنية العليا للانتخابات.

ثالثا: الدعوة إلى انتخاب المؤتمر الوطني العام.

و يتكون المؤتمر الوطني العام من ٢٠٠ عضو منتخب من أبناء الشعب الليبي، ويُحلّ المجلس الوطني الانتقالي المؤقت في أول انعقاد للمؤتمر الوطني العام ويتولى أكبر الأعضاء سنا رئاسة الجلسة ويتم خلالها انتخاب رئيس المؤتمر الوطني العام ونائبه بالاقتراع السري وبالأغلبية النسبية، وتستمر الحكومة الانتقالية في تسيير الأعمال إلى حين تشكيل حكومة مؤقتة.

يقوم المؤتمر الوطني العام في مدة لا تتراوح ثلاثين يوما من أول اجتماع له بالآتي:

أولا: تعيين رئيس للوزراء و تعيين رؤساء الوظائف السيادية.

ثانيا: اختيار هيئة تأسيسية لصياغة مشروع دستور للبلاد.

إذا وافق الشعب الليبي على الدستور بأغلبية ثلثي المقترعين تصادق الهيئة التأسيسية على اعتباره دستور البلاد، وإذا لم يوافق الشعب الليبي على الدستور تكلف الهيئة التأسيسية بإعادة صياغته وطرحه مرة أخرى للاستفتاء، ويقوم المؤتمر الوطني العام بإصدار قانون الانتخابات العامة وفقا للدستور خلال ثلاثين يوما وتجري الانتخابات العامة خلال ١٨٠ يوما من تاريخ صدور القوانين المنظمة لذلك".

الأحزاب السياسية والانتخابات:

فى يناير ٢٠١٢ ألغى المجلس الوطني الانتقالي الليبي قانونا يجرم تأسيس الأحزاب السياسية، فرضه في ١٩٧٢ الزعيم السابق معمر القذافي، والذى كان يدعو إلى ما يسميها "الديمقراطية المباشرة" عبر "المؤتمرات الشعبية " التي كان يزعم أنها تشكل هيئة الحكم العليا في البلاد.

عقب إلغاء قانون تجريم تأسيس الأحزاب قامت مجموعة من علماء دين ليبيون بتأسيس حزب "الإصلاح والتنمية" فى ٧ يناير ٢٠١٢ في بنغازي وأعلنت اللجنة التأسيسية انه حزب سياسي تنموي مستقل يسعى للنهوض بالدولة في مختلف المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية وفق معايير وثوابت الشريعة الإسلامية، وأكد بيان صادر عن الاجتماع أنه يلتزم بأحكام الشريعة، ويقبل كل الآراء المخالفة ويتعامل معها، وأنه حزب يخضع للقوانين، ويعد الوسطية أساسا في تعاملاته الشرعية، مدافعا عن استقلاليته وعدم تبعيته لأي أجندة خارجية.

عقدت جماعة الإخوان المسلمين في ليبيا بالاشتراك مع إسلاميين آخرين فى ٢ مارس ٢٠١٢ مؤتمر تأسيسى لحزب جديد.

طرح المجلس الوطنى مشروعا لقانون الانتخابات فى يناير ٢٠١٢ وطلب المجلس من المواطنين التعليق على المقترحات الواردة في مشروع القانون وطرح أفكارهم في إطار خطة لإشراك المواطنين في العملية الديمقراطية، ويضع القانون قواعد التصويت لانتخاب جمعية وطنية تأسيسية في يونيو٢٠١٢. وسيعهد إلى هذه الجمعية بمهمة صياغة دستور وتشكيل حكومة انتقالية ثانية.

رفض منتدى الأحزاب الوطنية الليبية الذي يضم ١٢ حزبا سياسيا مشروع قانون الانتخابات. معتبرا أنه "يشجع على التصويت على أساس قبلي ويعطي نفوذا مفرطا للأثرياء"، وقال بيان للمنتدى الذي يضم أحزابا إسلامية توصف بـ"الاعتدال". إن النظام الانتخابي المقترح لا يؤدي إلى تمثيل حقيقي لجميع قطاعات المجتمع، حيث يتخوف الكثيرون من أن القبائل الكبيرة ستفوز بجميع المقاعد وسيتم تجاهل الأقليات مثل الأمازيغ.

وتعرض مشروع القانون المقترح لانتقادات واسعة النطاق لتخصيصه ٢٠ مقعدا للمرأة في الجمعية الوطنية التي ستضم ٢٠٠ عضو ولعدم تطرقه للقضية المثيرة للخلاف بشأن تقسيم ليبيا إلى دوائر انتخابية.

وفى فبراير ٢٠١٢ أصدر المجلس الانتقالي الليبي قانون انتخابات المؤتمر الوطني العام في صيغته النهائية، وذلك بعد طرح مسودته ومناقشتها مع خبراء قانونيين ومؤسسات المجتمع المدني.

واعتمد القانون النظام المختلط بين الترشح الفردي والتمثيل النسبي وفق القوائم المغلقة، حيث تم تخصيص ثلثي مقاعد المجلس المائتين لقوائم الأحزاب السياسية، بينما خصص ٦٤ مقعدا للمستقلين،ومن التغييرات إسقاط حصة ١٠٪ كانت مخصصة للنساء ولكنه نص على مبدأ "التناوب بين المرشحين من الذكور والمرشحات من الإناث"، مؤكدا أنه لا تقبل القائمة التي لا تحترم هذا المبدأ، كما منع القانون من كان منسقا لفريق عمل ثوري أو من شغل منصبا في اللجان الشعبية أو كان عضوا فيها من الترشح للمجلس التأسيسي ومنع كذلك ترشح كل المتهمين بالمشاركة في قمع الشعب الليبي أثناء الثورة التي اندلعت في ١٧ فبراير وأدت إلى الإطاحة بنظام القذافى، ويحظر القانون على المرشح تمويل دعايته الانتخابية من أموال أو مساعدات متأتية من بلد أجنبي أو جهة أجنبية،

وعليه أن يحدد مصادر تمويل حملته وتقوم المفوضية بتحديد سقف مصاريف الدعاية الانتخابية للمرشح.

وستكون للمجلس التأسيسي للمؤتمر مهمتان، هما صياغة دستور يجري الاستفتاء عليه، وتشكيل حكومة مؤقتة تستمر لحين إجراء أول انتخابات رئاسية.

مؤتمرات المصالحة:

من المشاكل التى تفجرت فى ليبيا بعد نهاية حكم القذافى، ظهور الخلافات بين القبائل والمناطق المختلفة والمليشيات التابعة لها، فكل فريق يرى انه ساهم مساهمة كبيرة فى القضاء على القذافى وأعوانه ويطالب باستحقاقات يرى إنها من حقه أو لأنه قد تعرض لمظالم فى عهد القذافى، وبالطبع فإن ظهور هذا التنابذ بين القبائل سينعكس سلبا على إمكانيات التصدى للمشاكل التى تعانى منها ليبيا، لذلك حاول المجلس الوطنى الانتقالى معالجة هذه الظواهر من خلال ما يلى:

أ - ملتقى مجالس الحكماء:

بدأ في مدينة الزاوية غرب العاصمة الليبية طرابلس فى ٢٦ نوفمبر ٢٠١١ أول ملتقى لمجالس الحكماء والشورى من جميع المناطق في ليبيا، لوضع ميثاق وطني عام للمصالحة الوطنية يكون ملزما أخلاقيا للجميع لضمان تحقيق المصالحة ورأب الصدع وإعادة اللحمة بين الجميع، ويشارك في الملتقى الذي يهدف أيضا إلى المحافظة على الوحدة الوطنية وتحقيق الاستقرار اللازم للتنمية، وجهاء القبائل ورجال الدين والقانون.

ونظم المؤتمر المجلس الوطني الانتقالي للبدء بتسوية النزاع الذي نشب فى نوفمبر بين مجموعة مسلحة من مدينة الزاوية الساحلية ومقاتلين من قبيلة ورشيفانا حول قاعدة عسكرية إستراتيجية، والذي جرت خلاله اشتباكات شديدة بين الطرفين.

ويلاحظ أن الكثير من المشاكل التي تمثل تهديدا للاستقرار والوحدة الوطنية مثل العصبيات القبلية والجهوية، قد أطلت برأسها عقب نهاية حكم القذافي، الأمر الذي من شأنه أن يهدد استقرار البلاد بعد الثورة.

ب – المؤتمر الأول للمصالحة والإنصاف:

بهدف دعم المصالحة الوطنية بين أطياف الشعب الليبي كافة وتحقيق العدالة الاجتماعية وتكريم المشاركين في ثورة ١٧ فبراير أنعقد في طرابلس فى ١٠ ديسمبر ٢٠١١ المؤتمر الأول للمصالحة والإنصاف، وأوضح رئيس المجلس الوطنى الانتقالى أن هناك دعوة للعفو والمصالحة، لكن ذلك لن يكون على حساب المتضررين من الجرائم المتعلقة بالمصالح الشخصية مثل جرائم الأنفس والأعراض والأموال، وأضاف أن هذه الجرائم سيتم استثناؤها، ولن يتم فيها العفو إلا بعد الحكم والإنصاف وخيار المتضررين، وفي ما يتصل بالمقاتلين في صفوف نظام القذافي، قال إن هناك نوعين ممن شاركوا في القتال "الأول هم الجنود النظاميون الذين كانوا يعملون في الجيش ويتحركون بأوامر، وهناك المتطوعون، وستكون المصالحة أيضا بعد الإنصاف ومعرفة حق كل من له حق".

واعتبرت منظمة التضامن لحقوق الإنسان أن "استمرار نزوح سكان مدينة تاورغاء الساحلية، حيث أصبحوا لاجئين داخل الأراضي الليبية، يعتبر عملية عقاب جماعي، وهو أمر مُجرَم في القانون الدولي ويرتقي إلى مستوى جرائم ضد الإنسانية[1].

برامج تأهيل وتدريب الثوار:

وفى إطار محاولة تفكيك المليشيات خصصت الحكومة الليبية ميزانية بقيمة ٨ مليارات دينار (الدولار يعادل ١,٢٥) لتأهيل وتدريب ٢٠٠ ألف مقاتل في مجالات الجيش والشرطة والأعمال المهنية والتعليم، وقال رئيس هيئة شؤون المحاربين إن الهدف الأساسي من خطتهم تفكيك الكتائب، والانتقال بالثوار من الحياة العسكرية إلى المدنية وتوفير فرص عمل وحياة كريمة لهم، وان الهدف هو تفكيك الكتل المسلحة ونزع السلاح بالتعاون مع مكتب الأمم المتحدة في طرابلس، مشيرا إلى أن الهيئة الأممية لديها تجارب في البوسنة وكوسوفو والنيبال وسيراليون.

---

(١) الجزيرة نت، الأخبار، ١٠ ديسمبر ٢٠١١.

وأكد أن استحداث الهيئة جاء بعد مشاورات مع مختلف الجهات والخبراء، مضيفا أن استمرار إهمال الشباب بسلاحهم في ظل ظروف البلاد الحالية من بطالة وفقر قد تؤدي إلى أفعال غير متوقعة، ووفقا لهذا البرنامج فإن وزارة الداخلية ستتولى استيعاب ٢٥ ألف مقاتل من الثوار، والميزانية المخصصة لها تشمل التدريب والتأهيل والملابس والمرتبات، وتقدر تكلفة الفرد الواحد في الجيش بحوالي ٢٠٠٠ دينار ليبي.

وتشمل أعداد المستهدفين، الثوار في جبهات البريقة ومصراتة والجبل الغربي والزاوية الذين لا تزيد أعدادهم على ٧٠ ألفا، ويضاف إلى ذلك استيعاب من قاموا بحماية المنافذ البرية والبحرية والجوية وأفراد الأمن الوقائي البالغ عددهم ٦ آلاف، والثوار في الجنوب الليبي الذين ساهموا في حماية حقوق النفط وتصدوا لهجمات العدل والمساواة[1].

أولويات الحكومة الانتقالية:

فى ديسمبر ٢٠١١ انتهى تشكيل الحكومة الانتقالية التى ستحكم ليبيا حتى الانتخابات الخاصة بتشكيل مجلس تأسيسى وتشكيل حكومة جديدة بعد يونيو ٢٠١٢، وأوضح رئيس المجلس الوطنى الانتقالى أن أولويات الحكومة الجديدة تتمثل في التكفل بأسر ضحايا الثورة الليبية ومتابعة علاج الجرحى والسعي لإعادة إدماج الثوار في المجتمع، ومن بين أهم التحديات التي تواجه الحكومة الجديدة توحيد فصائل الثوار تحت راية المجلس العسكري.

وصرح نائب رئيس الوزراء أن الحكومة مطالبة بالحفاظ على استثمارات الشعب الليبي في الخارج وتم تكليف مجموعة من الوزراء بالتعاون مع مصرف ليبيا المركزي لحصر تلك الاستثمارات ورفع التجميد عنها.

مصاعب تشكيل الحكومة:

يمكن القول أن تشكيل الحكومة تعثر طويلا وذلك بسبب الخلافات بين الفصائل التى تمثل الجهات والقبائل المختلفة، كما أنه لا يمكن التغاضى عن المنافسة بين بعض

(١) خالد المهير، برنامج كبير لتأهيل الثوار فى ليبيا، الجزيرة نت، تقارير، ٢٧ يناير ٢٠١٢.

المناطق في ليبيا على الإمساك بخيوط السياسة في عهد ما بعد القذافي، وهناك التنافس بين العاصمة طرابلس ومدن الشرق وخصوصا بنغازي ومدن الجبل الغربي وخاصة مصراتة والزنتان، وهذه العوامل لم تغب عن رئيس الوزراء وهو يعلن حكومته، حيث رد على بعض الأسئلة خلال المؤتمر الصحفي الذي عقده لهذا الغرض قائلا إن كل المناطق الليبية ممثلة في التشكيلة الحكومية، لكنه أكد رغم ذلك أنه لم يعمد إلى أى محاصة جغرافية أثناء اختيار الوزراء (حصلت مدن الشرق على سبع وزارات وتسعة وكلاء للوزارات) كما صرح رئيس المجلس الوطنى أن ما عطل الإعلان هو "عقلية الليبيين التي سيطرت طيلة أربعين عاما، فكل يريد نصيبه في هذه الحكومة، الجهات والقبائل، ومدن ترى أنها من خلال نضالها ضد القذافي لها الأولوية المطلقة"، وأكد أن "المجلس انتهى إلى أن النضال ليس معيارا في تقسيم الحقائب".

ورغم تأكيدات رئيس المجلس الوطنى ورئيس الوزراء أن كل المناطق ممثلة فى الحكومة، إلا أن مدينتا بنغازي وأجدابيا شرقي ليبيا شهدتا احتجاجات على تشكيلة الحكومة الانتقالية، وخرج عشرات الشبان عقب الإعلان عن الحكومة الانتقالية معترضين على ما يقولون إنه تهميش لأهل مدينتهم باستثنائهم من أهم الوزارات، ورفعوا شعارات وصفوا فيها الحكومة بأنها "مستوردة من الخارج"، وأبدى المتظاهرون مخاوفهم من تهميش المنطقة الشرقية وتمركز جميع القطاعات الحيوية في مدينة طرابلس.

وفى محاولة من المجلس الوطنى لترضية كل المناطق تم الإعلان فى ديسمبر ٢٠١١ أن المجلس قرر جعل بنغازي المركز الاقتصادي للبلاد، حيث ستكون مقرا لوزارتي النفط والاقتصاد، بينما ستكون مصراتة مركز الأعمال حيث ستستقر فيها وزارة المالية، في حين سيكون مقر وزارة الثقافة مدينة درنة، وستبقى معظم الوزارات المتبقية في طرابلس، وسيكون هناك ٥٠ مجلسا محليا ومكتبا إداريا بميزانيات مستقلة موزعة في أنحاء ليبيا.

وبالطبع فإنه لا يمكن إرضاء الجميع، فلقد تظاهر المئات من الامازيغ في ساحة وسط العاصمة الليبية طرابلس فى ٢٨ نوفمبر ٢٠١١ وتوجهوا إلى مقر رئاسة الوزراء للتعبير عن احتجاجهم على خلو التشكيلة الحكومية الجديدة من أى ممثل لهم، وكان قد

سبق أن دعا المؤتمر الوطني للامازيغ جميع الليبيين، وخصوصا الناطقين باللغة الامازيغية، إلى عدم التعاون مع السلطات الانتقالية، ويقول الامازيغ انهم يشكلون نحو عشرة ٪ من سكان ليبيا، وأنهم أسهموا بشكل كبير في الثورة التي أطاحت بنظام العقيد القذافي الذي لم يكن يعترف باللغة الامازيغية لغة رسمية ثانية إلى جانب العربية.

المساعدات الحكومية للثوار:

وفي ذكرى الثورة أعلنت الحكومة الانتقالية على لسان رئيس الوزراء أن البنك المركزي سيدفع لكل عائلة ألفي دينار، وستدفع مبالغ للثوار السابقين العاطلين عن العمل، والذين قاتلوا فى الحرب التى أسقطت القذافى، وقال رئيس الوزراء فى كلمة تلفزيونية إن العائلات التى قتل أحد ذويها أو مازال مفقودا ستحصل على مساعدة شهرية ولكنه لم يحدد قيمة هذه المساعدة، وقال إن المقاتلين السابقين العاطلين سيحصلون على مبالغ عن العام المنتهى حتى نهاية الشهر، وأردف قائلا إن الطلاب سيحصلون أيضا على منح مالية ولكنه لم يحدد حجمها.

التحديات أمام المجلس الوطنى:

يواجه المجلس الوطنى والحكومة الانتقالية عددا من التحديات التى سيتوقف مصير ليبيا على الكيفية التى سيتم التعامل بها مع هذه التحديات، ومن ذلك:

١ – الانشقاقات بين صفوف الثوار، فلقد تجمعت القوى المختلفة على أساس القضاء على نظام القذافى، وبعد نهاية هذا النظام بدأت الخلافات تظهر والانقسامات على أسس قبلية وجهوية، وساعد على ذلك عدم قدرة الحكومة على تفكيك المليشيات، وهو ما قاد مؤخرا إلى إعلان برقة فيدرالية.

ومن عوامل الانشقاق داخل صفوف المجلس مدى التوافق حول الرؤية السياسية للمرحلة المقبلة، فبالرغم من طرح المجلس لخريطة طريق ترسم معالم العملية السياسية، فإن حالة الارتباك وعدم الاستقرار المؤقت التي ستمر بها ليبيا ستؤثر سلباً فى الالتزام بالجدول الزمني المعلن، كما أن الثورة الليبية أدت لخلق نخب وقوى سياسية لم تكن تبلورت بعد في لحظة تشكيل المجلس الوطني الانتقالي كالقوى الإسلامية وقيادات الثوار في مدن الجبل

الغربي، وسيكون احتواء هذه القوى والنخب في المجلس أحد العوامل التي قد تؤدي لخلافات داخل المجلس الانتقالي، ويصحب ذلك من الاتفاق على تسمية باقي أعضاء المجلس وأسس تسمية هؤلاء الأعضاء[١].

٢ - قضية نزع السلاح من الثوار وإعادة تشكيل الأجهزة الأمنية: نتيجة للمعارك بين قوات القذافى والثوار وقيام القذافى بفتح مخازن السلاح للمواطنين ليدافعوا عن نظامه كما كان يعتقد، انتشر السلاح في ليبيا بشكل غير مسبوق، وفي ظل وجود تحديات تتعلق بشرعية السلطة الانتقالية في البلاد، وعدم وجود سلطة قوية لتطبيق القانون سيكون انتشار السلاح بمثابة نذير لوضع أمني وإنساني غير مستقر يسهل تطوره لوضع كارثي، كما أن هناك غياب القوة الأمنية التي تعمل تحت مظلة القانون، ومن ثم فالثوار المسلحون باتوا السبيل الوحيدة لتوفير الأمن والأمان لعائلاتهم وذويهم، وهو ما يشير لصعوبة إقناع الثوار بتسليم أسلحتهم،ولهذا، تتطلب مواجهة هذا التحدي درجة من اللامركزية عند إعادة تشكيل الجهاز الأمني، تسمح لعناصر هذا الجهاز بالانتشار السريع في مختلف أنحاء ليبيا، والتعامل مع متطلبات فرض الأمن في كل منطقة على حدة، مع ربطه بمظلة مركزية توفر له غطاء قانونيا وشرعيا تحت السلطة الانتقالية في البلاد[٢].

٣ - ترتب على الانشقاقات وتواجد السلاح أن ظهرت الدعاوى الانفصالية والتى بدأت بفيدرالية برقة، وهذا هو التحدى الأكبر أمام ليبيا إما أن تستمر موحدة أو يكون ذلك بداية لحرب أهلية نظرا لأن موارد النفط فى أغلبها تقع شرق ليبيا.

٤ - وهناك تحدى آخر وهو المحافظة على السيادة الوطنية وإيقاف ما يتم من قيام الأجهزة التابعة لدول الغرب بالبحث عن السلاح فى ليبيا والاستيلاء عليه.

٥- تسعى كل الدول التى شاركت فى إسقاط القذافى إلى الحصول على مقابل ذلك من ثروة ليبيا، وهو ما يحتاج إلى موقف حازم من السلطات الجديدة ولا يمكن أن تستباح ثروات الدولة فيما يسمى برد الجميل لمن ساعد فى إسقاط الطاغية.

---

(١) زياد عقل، ما بعد القذافى، السياسة الدولية - مؤسسة الأهرام

(٢) المصدر السابق

دور الأمم المتحدة:

أصدر مجلس الأمن الدولي فى ١٢ مار ٢٠١٢ بالإجماع القرار رقم ٢٠٤٠ الخاص بليبيا والذي قرّر فيه تمديد ولاية بعثة الأمم المتحدة في البلاد لمدة اثني عشر شهراً، وذكر القرار أن الولاية المعدلة للبعثة تتمثل في مساعدة السلطات الليبية على تحديد الاحتياجات والأولويات الوطنية، ودعم الجهود الليبية في مجالات منها إدارة عملية التحول الديمقراطي وتعزيز سيادة القانون ورصد وحماية حقوق الإنسان والتصدي للانتشار غير المشروع للأسلحة.

المبحث الثانى

الاقتصاد الليبى

ملامح الاقتصاد الليبى:

يعتمد الاقتصاد الليبي على قطاع النفط ويدار مركزيا، ويعتبر النفط والغاز مصدرا الدخل الرئيسيين في البلاد، وتبلغ احتياطات النفط في ليبيا ٤٦,٤ مليار برميل مما يجعلها تتصدر الدول الأفريقية في هذا المجال، ويشكل النفط نحو ٩٤٪ من عائدات ليبيا من النقد الأجنبي و٦٠٪ من العائدات الحكومية، وتنتج ليبيا ٢ مليون برميل يوميا من النفط وكانت الحكومة السابقة فى عهد القذافى تعتزم زيادة إنتاجها إلى ثلاثة ملايين برميل يوميا اعتبارا من سنة ٢٠١٠، ومعدل إنتاج الغاز ٣٩٩ مليار قدم|٣ وذلك من احتياطي مؤكد قدره ٧,٥٢ ترليون قدم|٣.

يهيمن على الاقتصاد الليبي النفط والغاز، وتعد ليبيا احد الاقتصاديات المنتجة للنفط الأقل تنوعا في العالم، وشهدت ليبيا تزايد تدخل الحكومة فى الاقتصاد نتيجة لتبنى الأفكار الاشتراكية في السبعينات، لكن هبوط أسعار النفط العالمية في أوائل ١٩٨٠، وأثر العقوبات الاقتصادية أدى إلى تدهور خطير في النشاط الاقتصادى، وثلاثة أرباع العمالة تعمل في القطاع العام، بينما الاستثمار حوالي ٢ ٪ من الناتج المحلي الإجمالى[1].

وقد دعمت الثروة النفطية إمكانية تحقيق مستوى معيشى لائق فى ليبيا، فمن أفقر الدول عام ١٩٥٠ فإن ليبيا تحتل الآن مرتبة أعلى من بعض الدول المنتجة للنفط الأخرى من حيث نصيب الفرد من الناتج المحلى الإجمالى، وبالنسبة لتوفير الحاجات الأساسية فقد وصلت ليبيا بالنسبة للتعليم الابتدائى إلى الالتحاق الشامل لكل الأطفال فى سن التعليم، كما أن نسبة الأمية أقل من المتوسط الأقليمى، ولكن رغم توفير التعليم فإن قضية جودة

(1) the World Bank . Socialist People"s Libyan Arab Jamahiriya Country Economic Report . Report No. 30295-LY . July 2006

التعليم تعد من العناصر غير المتحققة، كما تحسنت مؤشرات توفير الرعاية الصحية، وحققت ليبيا أدنى معدلات وفيات الرضع بين البلدان ذات الدخل المتوسط، ورغم أن القوانين لا تميز ضد المرأة، لكن الأمية بين الإناث أعلى من متوسط منطقة الشرق الأوسط، كما أن مشاركة المرأة فى القوى العاملة متدنية بسبب نقص الفرص الاقتصادية[1].

وقد تأثر الاقتصاد الليبي سلبيا بفترة العقوبات الدولية في فترة الحصار خلال التسعينات بعد أن تأثر بالتحول إلى النظام الاشتراكي خلال الثمانيات.

وقد عملت الحكومة الليبية إلى تفعيل الإصلاحات الاقتصادية بعد رفع العقوبات الدولية سنة ٢٠٠٣ والأميركية سنة ٢٠٠٤ عن ليبيا. واتخذت الحكومة الليبية عدة إجراءات لتقوية دور القطاع الخاص فخفضت أسعار الفائدة لتشجيع الطلب على القروض من قبل القطاع الخاص، وشجعت الاستثمار الخاص المحلي والأجنبي، ووضعت قانونا جديدا للضريبة، وألغت الامتيازات الجمركية للمؤسسات العامة، وخفضت الضرائب على الواردات.

يعتمد غالبية السكان فى الحصول على دخلهم على الدولة من خلال ارتباط مصدر رزقهم بالمرتبات والمعاشات التي تصرف من الخزانة العامة أو عن طريق الشركات التابعة للقطاع العام.

تدعم الحكومة أسعار السلع الغذائية الأساسية، حيث تباع للمواطنين بأقل من سعر التكلفة، ويتم أيضا دعم أسعار الوقود والكهرباء كما أن خدمات التعليم والصحة تقدم مجّانا.

وفقا لإحصائيات ٢٠٠٩ كان الناتج المحلى الإجمالى ٦٠ مليار دولار.

تواجه ليبيا التى تعد من أغنى الدول الأفريقية صعوبات فى تحديث اقتصادها، ويرجع السبب فى ذلك إلى أخطاء وتقلب السياسات وتفشى الفساد والاهتمام بالإنفاق الخارجى وعدم وجود آليات للمتابعة ومتابعة التنفيذ، فكثيرا ما يتم الإعلان عن مشروعات ثم يتوقف الصرف عليها مما يزيد من الموارد المهدرة.

---

(1) Ibid . p.1

وضع نظام القذافى خطة للتنمية للأعوام ٢٠٠٨ - ٢٠١٢ ورصد لتنفيذ مشروعات تحسين وتجديد البنية التحتية ٧٥ مليار دولار، ونتيجة تراجع أسعار النفط لم يتم تنفيذ ما كان مخططا، كما أن تنفيذ هذه المشروعات الكبيرة يؤدى إلى زيادة الطلب على العمالة المؤهلة من الخارج وزيادة استيراد مواد البناء مما أدى إلى زيادة الأسعار وخاصة فى العقارات، وتستورد ليبيا حوالى ٩٠ ٪ من احتياجاتها من المواد الغذائية والتجهيزات.

ويقترح البنك الدولى لتعزيز النمو غير النفطى وخلق فرص عمل ينبغى أن تستخدم إيرادات النفط فى تسهيل انتقال الاقتصاد إلى وضع تنافسى وان تكون هناك شفافية فى إعداد الميزانية وانضباط فى التنفيذ، وان يتم العمل على توفير شبكات الأمان الاجتماعى لتخفيف أعباء الانتقال إلى اقتصاد تنافسى مع زيادة الإنفاق على الموارد البشرية[١].

وقد ألغت الحكومة الليبية الضرائب على جميع السلع الأساسية، وهناك قائمة من المنتجات لا تزال تخضع لضريبة الاستهلاك والإنتاج لحماية الإنتاج المحلى، ولكن هذه الضرائب تؤدى إلى التشوهات فى هيكل الأسعار وتفرض قيود على الاستثمار فى أنشطة جديدة، ويمكن استبدال هذه الضرائب بتعريفة موحدة تأخذ فى اعتبارها مصالح المنتج والمستهلك[٢].

خلال عام ٢٠١١ انخفض إجمالي الناتج المحلي الليبي بنحو ٦٠٪ حسب تقديرات صندوق النقد الدولي، مع توقف معظم الإنتاج النفطي الذي يشكل أكثر من ٩٠٪ من إيرادات الميزانية، ويتوقع الصندوق أن تحقق ليبيا نموا بنسبة ٧٠٪ خلال عام ٢٠١٢ مقارنة بعام ٢٠١١ مع إنتاج من النفط يناهز ١,٣٥ مليون برميل يوميا مقابل ١,٧٧ مليون برميل يوميا في ٢٠١٠ و٥١٠ ألف برميل في ٢٠١١، غير أن ليبيا تمكنت من استئناف إنتاج النفط في فترة قياسية حيث بلغت نحو ١,٣ مليون برميل يوميا في نهاية يناير ٢٠١٢ مقابل بضعة

(1) the World Bank . Socialist People"s Libyan Arab Jamahiriya Country Economic Report . op.cit .p.3

(2) Ibid . p.15

آلاف في يوليو ٢٠١١ حسب شركة النفط الوطنية،كذلك أعلنت المؤسسة الوطنية للنفط إن ليبيا صدرت ٢ , ٣٢ مليون برميل في يناير ٢٠١٢.

وأعلن صندوق النقد أنه على المدى القصير تتمثل تحديات السلطات الأساسية في انضباط الميزانية وإحياء النظام المصرفي مع الحفاظ على استقرار الاقتصاد الكلي، متوقعا ارتفاع معدل البطالة التي كانت تقدر بنحو ٢٦٪ قبل الثورة، وعلى السلطات الجديدة استعادة الأمن ونزع الأسلحة المنتشرة في البلاد وتشجيع الشركات واليد العاملة الأجنبية على العودة إلى ليبيا، معتبرا أن ليبيا لا تزال في وضع مالي "هش" ومضطرة لتغطية عجز موازنتها عبر طباعة العملة.

دور النفط فى الاقتصاد الليبى[1]:

اكتشف النفط لأول مرة في ليبيا عام ١٩٥٨، وبدأ الإنتاج عام ١٩٦١، ويشكل نحو ٩٤٪ من موارد البلاد. وأهم ما يميزه غزارة الآبار المستخرج منها، وقربه من موانئ التصدير.

وتفيد أحدث التقديرات المنشورة عام ٢٠١٠ أن الاحتياطات المؤكدة من النفط الخام في ليبيا تقدر بنحو ٤٦,٤٢ مليار برميل، أي نحو ٣,٩٤٪ من احتياطى العالم، و٦,٣٦٪ مما تنتجه المنظمة العربية المصدرة للبترول (أوابك)، و٤,٨٧٪ مما تنتجه أوبك (الدول المصدرة للنفط).

لدى ليبيا أكبر احتياطي نفطي في أفريقيا، مما أهلها لاحتلال المركز الثامن دوليا في حجم احتياطيات الخام وبنسبة ٤,٤٪ من الاحتياطيات الدولية وتتيح تلك الاحتياطيات استمرار نفس معدلات الإنتاج لمدة ٧٣ عاما.

أما الإنتاج اليومي منه، وفق منظمة الدول العربية المصدرة للنفط، فيقدر بنحو ١,٤٧٤ مليون برميل في اليوم، وهو ما يشكل ٢,٠٩٪ من إنتاج العالم، و٥,١٪ من ما تنتجه الدول الأعضاء في أوبك.

(1) U.S. Energy Information Administration . Country Analysis Briefs . February 2011

أما الاحتياطات المؤكدة من الغاز الطبيعي فتقدر بنحو ١٥٤٩ مليار متر مكعب، أي نحو ٨٣ , ٠٪ من احتياطي العالم، في حين بلغ حجم المسوّق منه ٩ , ١٥ مليار متر مكعب، أى ٥٣ , ٠٪ من إجمالى الغاز المسوق في العالم.

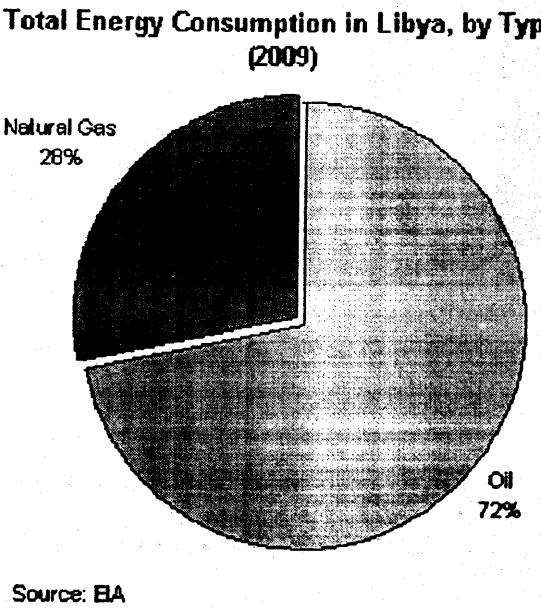

أعتمد الاقتصاد الليبي اعتمادا كبيرا على صناعة النفط والغاز وبحسب صندوق النقد الدولي (IMF) مثل النفط أكثر من ٩٥ ٪ من عائدات التصدير في عام٢٠١٠، ووفقا لمجلة النفط والغازOGJ))تمتلك ليبيا حوالي ٤٦ , ٤ بليون برميل من النفط وهي الأكبر في أفريقيا و ما يقارب من ٥٥ تريليون قدم مكعب من احتياطي الغاز الطبيعي[1]، في عام ٢٠١٠بلغ مجموع إنتاج النفط حوالي ٨ , ١ مليون برميل في اليوم الواحد.

ويقع ٨٠ ٪ من احتياطات لبيا النفطية في خليج سرت، والتي تمتلك الرصيد الأكبر من إنتاج النفط في البلاد.

(١) يلاحظ اختلاف التقديرات من مصدر لآخر وهو أمر متوقع فى ظل اختلاف البيانات وعدم التأكد من بعضها.

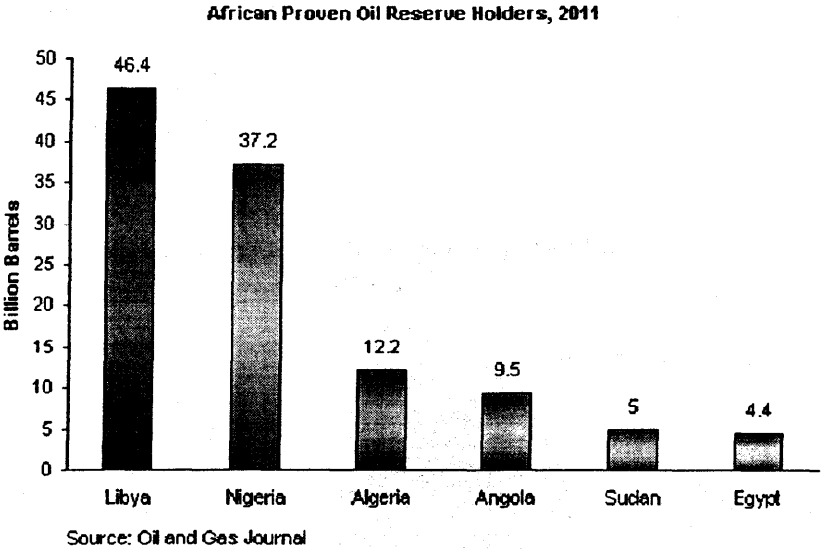

وتقدر طاقات مصافي التكرير القائمة في ليبيا بنحو ٣٧٨ ألف برميل يوميا، في حين يقدر إجمالي إنتاج المشتقات النفطية في ليبيا بنحو ٣٢٥,٧ ألف برميل يوميا.

وتنتج ليبيا ١٤,٢ ألف برميل يوميا من الجازولين، و٣٩,٧ ألف برميل من الكيروسين ووقود الطائرات، و٨٠,٧ ألف برميل من زيت الغاز والديزل، و١٢٤,٩ ألفا من زيت الوقود، و٥٩,٨ ألفا من المشتقات النفطية الأخرى.

وتستهلك ليبيا نحو ٢٣٦,٧ ألف برميل نفط يوميا، و٢٦٠ ألف برميل من الغاز الطبيعي، وتصدر ١,١٧٠ مليون برميل نفط يوميا أغلبه إلى أوروبا، و١٣٦ ألف برميل من المشتقات النفطية، و٩,٨٩ مليارات متر مكعب من الغاز الطبيعي، معظمها ينقل بواسطة الناقلات (٨ ناقلات لدى ليبيا) والقليل منها بواسطة الأنابيب.

وبحسب وكالة الطاقة الدولية (IEA) فإن النصيب الأكبر من صادرات النفط الليبي (حوالي ٨٥ ٪) يصدر إلى الدول الأوربية وهم: إيطاليا وألمانيا وفرنسا، واسبانيا.

بعد رفع العقوبات الموقعة على ليبيا قامت الولايات المتحدة الأمريكية بزيادة وارداتها من النفط الليبي حيث استوردت حوالي ٧١٠٠٠ برميل / يوم في عام ٢٠١٠ (بعد أن كان ٥٦٠٠٠ برميل / يوم عام ٢٠٠٥).

وكان موقع ويكيليكس للوثائق السرية قد كشف عن وثيقة تظهر أن أبناء القذافي يعتبرون مؤسسة النفط الليبية بنكا شخصيا لهم، وقالت وثيقة صادرة بتاريخ ١٣ يوليو ٢٠٠٨ إن معتصم القذافي أجرى اتصالاً برئيس المؤسسة الوطنية للنفط وضغط عليه لإعطائه ١,٢ مليار دولار.

وقبل الثورة على القذافى التي اندلعت في فبراير ٢٠١١ كانت ليبيا تنتج نحو ١,٦ مليون برميل يوميا، لكن الحرب أوقفت الإنتاج وحرمت السوق العالمية من صادرات بلغت ١,٣ مليون برميل يوميا، ومع اندلاع المعارك وسيطرة الثوار على مناطق إنتاج النفط فى شرق ليبيا وافقت دولة قطر على تسويق النفط الخام المستخرج من حقول شرق ليبيا الخارجة عن سيطرة نظام العقيد معمر القذافي.

وتعمل عشرات الشركات الآسيوية والروسية والأوروبية والأميركية في ليبيا منذ عقود، لكن عملها تراجع خلال التسعينيات، وبدأ يستعيد عافيته مع رفع الحصار عن ليبيا فى ٢٠٠٣.

وبلغ عدد الشركات التي حصلت على امتيازات بترولية حتى أول مايو ١٩٦٠ ثماني عشرة شركة تمثل مصالح أميركية وفرنسية وبريطانية وألمانية وإيطالية، وارتفع العدد إلى نحو سبعين شركة في ٢٠١٠.

وترغب شركة النفط الوطنية (NOC) في عودة إنتاج النفط إلى ٣ ملايين برميل / يوم وهو هدف ترغب المؤسسة في تحقيقه قبل حلول عام ٢٠١٧.

وتسجل سنويا اكتشافات نفطية جديدة تجاوزت ١٥ اكتشافا خلال عامي ٢٠٠٩ و٢٠١٠، وانخفض حجم الاستثمارات الأجنبية في السنوات الأخيرة نتيجة عدم معرفة حصص الأوبك، و قيود البنية الأساسية، وإعادة التفاوض بشأن العقود.

إنتاج ليبيا من الغاز[١]:

تصدر ليبيا الغاز لدولتين فقط هما إيطاليا وإسبانيا، كما يتراجع موقعها الدولي في إنتاج الغاز إلى المركز الـ٣٣، وفي كميات تصديره إلى المركز العشرين دوليا، وفي احتياطياته إلى المركز الـ٢٣ وبنسبة ٨٪ من الاحتياطيات الدولية.

وفي عام ٢٠١٠ بلغ الإنتاج الليبي ١٥,٩ مليار متر مكعب من الغاز الطبيعي، تم استهلاك نحو الثلث محليا وتصدير نحو ٩,٨٩٠ مليارات متر مكعب منها . وحصلت إيطاليا منها على نحو ٩٣٪ من الإجمالي عبر خط أنابيب جرين ستريم الذي يرتبط بإيطاليا، وباقي الكمية تم تصديرها إلى إسبانيا من خلال الناقلات.

ورغم حصول إيطاليا على النصيب الأكبر من صادرات الغاز الليبي فإن تلك الكمية لم تمثل بالنسبة لواردات إيطاليا من الغاز سوى نسبة ١٣٪ من إجمالي وارداتها من الغاز الطبيعي من بين تسع دول تستورد منها الغاز تتصدرها الجزائر وروسيا، ولهذا فقد شرعت إيطاليا في الاتفاق مع شركة روسية لتعويض النقص من الغاز الليبي.

أما إسبانيا فلم تمثل وارداتها من الغاز الليبي سوى نسبة ٢٪ من وارداتها من الغاز الطبيعي الذي تستورده من ١١ دولة تتصدرها الجزائر ونيجيريا، الأمر الذي يشير إلى محدودية التأثير الليبي في سوق الغاز الطبيعي الدولية الذي تتجه أسعاره أصلا إلى التراجع بسبب زيادة المعروض.

الحجم الكبير لقيمة الصادرات النفطية يعد السبب الرئيسي في وجود فائض دائم في كل من ميزان المعاملات التجارية الليبي والميزان الكلي للمدفوعات، مما أمكن معه تكوين احتياطيات ضخمة من العملات الأجنبية بلغت عام ٢٠١٠ حوالى ١٠٧ مليارات دولار لتحتل ليبيا المركز الثالث عشر دوليا من حيث الاحتياطيات، إلى جانب وجود استثمارات ليبية خارجية من خلال الصندوق السيادي الليبي وغيره والودائع بالمصارف الدولية.

---

(١) ممدوح الولى، النفط عماد الاقتصاد الليبى، الجزيرة نت الاقتصاد، ١٦ مارس ٢٠١١.

ويؤكد ارتباط فائض ميزان المدفوعات بالنفط أنه بين عامي ١٩٩٥ و٢٠١٠ لم يحقق الحساب الجاري والميزان الكلي للمدفوعات عجزا إلا في عام واحد هو عام ١٩٩٨ حينما انخفض سعر النفط إلى نحو ١٢ دولارا للبرميل، وحدث نفس التأثير الإيجابي لإيرادات النفط على وجود فائض مستمر بالموازنة الليبية، بل إن قيمة هذا الفائض تتواكب مع تغيرات أسعار النفط، ففي عام ٢٠٠٨ حين ارتفعت أسعار النفط زاد الفائض بالموازنة إلى ٢٣ مليار دولار، ومع انخفاض أسعار النفط في عام ٢٠١٠ انخفض الفائض إلى ٥,٥ مليارات دولار، الأمر الذي انعكس على نسبة الفائض بالموازنة إلى الناتج المحلي الليبي من أكثر من ٢٦٪ بين عامي ٢٠٠٥ و٢٠٠٨ إلى أقل من ٩٪ في العام الماضي، ورغم ذلك احتلت ليبيا المركز الثالث في نسبة الفائض بالموازنة عربيا بعد قطر والكويت خلال ٢٠١٠، وتشير بيانات صندوق النقد الدولي إلى أنه بدون الإيرادات النفطية فإن نسب العجز بالموازنة الليبية كانت ستكون -١٣٨٪ في ٢٠١٠.

وحقق الاقتصاد الليبي معدلات نمو جيدة للناتج المحلي بلغت ٧,٥٪ عام ٢٠٠٧، لكنها انخفضت ٢,٣٪ في العام التالي مع انخفاض أسعار البترول وتداعيات الأزمة المالية العالمية، ثم يعود الناتج إلى النمو بنسبة ١٠,٦٪ في ٢٠١٠ مع تحسن أسعار النفط، وكان صندوق النقد الدولي قد توقع نموا بنسبة ٦,٢٪ للناتج الليبي خلال ٢٠١١، إلا أن أحداث الثورة وما خلفته من آثار سلبية على انتظام إنتاج وتصدير النفط وغيره من الأنشطة الاقتصادية أدى إلى سلبا على تحقق تلك التوقعات للنمو.

كما تسببت قلة عدد السكان في بلوغ متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي ١٢ ألف دولار سنويا، لتحتل ليبيا المركز الـ٧١ دوليا والثاني أفريقيا بعد غينيا الاستوائية، والسابع عربيا بعد قطر والكويت والإمارات والبحرين وسلطنة عمان والسعودية.

وكانت المؤسسة الوطنية للنفط الليبية تقصر مبيعات النفط الخام على المصافي في المنطقة وقد أعلنت بعد القضاء على نظام القذافى أنها تنوي مواصلة إعطاء الأولوية للعملاء المعتادين في عام ٢٠١٢، ولكن فى ديسمبر ٢٠١١ أعلنت إنها ستتوسع في قاعدة العملاء في ٢٠١٢ لتضم شركات تجارية أوروبية كبرى إلى جانب شركة نفط ليبيا التابعة للدولة، حيث وافقت على توريد النفط الخام لأربع شركات تجارية أوروبية كبيرة في ٢٠١٢ فيما يبدو أنه

خروج عن سياسة قصر المبيعات على المستخدمين النهائيين، وحصلت <>جلينكور>> على نصيب الأسد بين شركات تجارة النفط الأوروبية الكبرى وسوف تحصل على ثلاث شحنات شهريا من النفط الليبي منخفض الكبريت[١]. وقد يكون تغيير السياسة راجعا إلى ضرورة إعطاء أولويات وامتيازات لشركات الدول التى ساهمت فى إسقاط القذافى.

نظرة عامة على الطاقة:

- احتياطيات نفطية مؤكدة (يناير ٢٠١١: ٤٦,٤ برميل/ اليوم.

- إنتاج البترول(٢٠١٠): ١,٨ مليون برميل يوميا من بينها ١,٦٥ مليون برميل من النفط الخام.

- استهلاك البترول: ٢٧٠ ألف برميل في اليوم.

- صافي صادرات النفط: ١٥٣٠ ألف برميل يوميا.

- احتياطات الغاز الطبيعي المؤكدة: ٢١٢ بليون قدم مكعب.

الآلية المالية المؤقتة:

نظرا لحاجة الثوار إلى الأموال للصرف على احتياجاتهم، قام المجلس الوطنى الانتقالى بإنشاء " الآلية المالية المؤقتة " وقد ساعدت في تمويل وتنفيذ العديد من برامج المساعدات الطارئة أثناء الثورة وبعدها. وتشمل هذه البرامج العلاج الطبي للجرحى في تونس وأوروبا، ودعم دخل الأسر في مناطق الجبل الغربي و للعائلات التي قُتل أقاربها أو جُرحوا في النزاع، إضافة إلى ضمان إمدادات الوقود لمواجهة النقص الذي حصل خلال المراحل المبكرة من الثورة.

وقد قررت مجموعة الاتصال حول ليبيا التي اجتمعت فى ٩ يونيو ٢٠١١ بأبوظبى تفعيل الآلية الدولية المؤقتة لتقديم الدعم المالي للمجلس الوطني الانتقالي، وهذه الآلية "مخصصة فقط لمساهمات الدول" وليس لها علاقة بمصادر تمويل أخرى مثل الأموال الليبية

(١) موقع صحيفة الاقتصادية الالكترونية، العدد ٦٦٤٦، ٢٢ ديسمبر ٢٠١١.

المجمدة وعوائد النفط، وتعهد المجلس الوطني الانتقالي بان الديون التي يحصل عليها من خلال مساهمات الدول ستكون في ذمة الحكومة الليبية المقبلة.

تعمل الآلية المالية المؤقتة تحت إشراف لجنة توجيهية (تتكوّن من عدد ٣ ممثلين ليبيين، عدد (١) ممثل عن دولة قطر وعدد (١) ممثل عن فرنسا)، وفريق يتألف من عدد ١٠ خبراء في طرابلس، كما أنّ للآلية المالية المؤقتة فرع في تونس يتولّى إدارة برنامج مدفوعات المستشفيات التونسية .

وكانت المساهمات التي تلقتها الآلية المالية المؤقتة في شكل قروض وأرصدة ليبية مجمّدة مفرج عنها وغيرها من الإيرادات الأخرى قد قدرت قيمتها ١٩٦ ,٧٩٨ ,٦٧٢ ,١ دولار، وكانت أبرز هذه المساهمات ما يلي[1]:

- قرض ميسّر من حكومة البحرين فى سبتمبر ٢٠١١ بقيمة ٥ مليون دولار.
- هبة من حكومة الكويت فى يوليو ٢٠١١ بقيمة ٥٠ مليون دولار.
- قرض ميس من حكومة قطر فى يوليو ٢٠١١ بقيمة ١٠٠ مليون دولار.
- قرض من بنك التنمية الألمانى بقيمة ٨٨٩ ,٩٣٥ ,١٠٦ دولار امريكى.
- أرصدة مالية مفرج عنها من أمريكا بقيمة ٤٠٠ مليون دولار.
- أرصدة مالية مفرج عنها من كندا بقيمة ٣٧٩ ,٨٥١ ,٠١٠ ,١.

وكانت أهم البنود التى تم إنفاق هذه المبالغ عليها هى: مرتبات الموظفين الحكوميين عن شهر أكتوبر، ١٠٠ مليون دولار واردات المنتجات البترولية اللازمة لمحطات توليد الكهرباء والنقل في المناطق المحرّرة في شهري يوليو وأغسطس من عام ٢٠١١، ٢٠ مليون دولار لنفقات الرعاية الطبية في تونس فضلا عن عمليات الإخلاء وإيواء الجرحى الليبيين بالمستشفيات في أوروبا، حوالى ٥ مليون دولار تكاليف ٣ أشهر من الالتزامات من جانب وزارة المالية لدعم صندوق دعم أسر الشهداء الليبيين، والجرحى، والمفقودين. وقد انتهى العمل بهذه الآلية مع نهاية ديسمبر ٢٠١١.

---

(١) بيانات المجلس الوطنى الانتقالى

السياسات الاقتصادية للحكومة الانتقالية:

١- أقرت الحكومة الليبية الجديدة فى ٢٩ فبراير ٢٠١٢ ميزانية العام الجاري ٢٠١٢ وبلغت ٦٨ مليار و٥٠٠ مليون دينار ليبي (٥٢ مليار و٤٠٠ مليون دولار تقريبا).

ويعتبر حجم الميزانية هذا الأكبر في تاريخ البلاد، وهي الأولى بعد سقوط نظام العقيد القذافي، وتوقع مساعد وكيل وزارة المالية أن تكون الإيرادات السيادية للدولة الليبية أقل لأن الضريبة على الشركات تعتمد على أرباح الشركات خلال العام ٢٠١١ وهو العام الذي شهد أحداث الثورة، وكل شركات القطاعين العام والخاص لم تحقق الدخل الذي كان متوقعا له، بالإضافة إلى انخفاض التعريفة الجمركية، وبالتالي فان الاعتماد سيكون على الإيرادات النفطية.

وتتوقف الموارد النفطية المتوقعة على مدى زيادة الإنتاج ووفقا لتوقعات المؤسسة الوطنية للنفط ستكون إيراداته حوالي ٤١ مليار يورو (حوالي ٥٠ مليار دولار).

ووفق مشروع الميزانية سيوجه النصيب الأكبر منها إلى دفع رواتب موظفي الدولة والتي قدرت بحدود ٢٠ مليار دولار، فيما يتوقع تخصيص ١٢ مليار دولار أخرى لدعم السلع الغذائية والكهرباء والوقود.

وسيوزع ما تبقى من الإيرادات النفطية المتوقعة لتغطية الأولويات الأساسية التي وضعتها الحكومة والتي تتركز على بناء مؤسسات الدولة السيادية والمتمثلة في الأمن والدفاع والقضاء.

وأعلن رئيس الحكومة الانتقالية الليبية أنه تم اعتماد مبلغ ١٢ مليار دينار (٩,٥ مليارات دولار) ميزانية للتنمية بالبلاد منها ثلاثة مليارات دينار (٢,٤ مليار دولار) مخصصة لبناء وصيانة المساكن المتضررة أثناء الثورة الشعبية التي شهدتها البلاد ضد نظام القذافى.

٢- تقوم وزارة النفط بدراسة تطوير القطاع، من خلال اقتراح لفصل إدارة أنشطة التنقيب والإنتاج بقطاع النفط الليبي عن أنشطة التكرير والتسويق، لكن وكيل وزارة النفط

استبعد إتمام ذلك في عهد الحكومة الانتقالية الحالية، على اعتبار أن التعديلات الكبيرة يجب أن تقوم بها حكومة منتخبة، ومن بين التحديات التي تواجهها وزارة النفط التعامل مع شكاوى عمال شركات الخدمات النفطية بشأن شروط العمل.

٣ - يعد إيراد النفط هو أهم موارد ليبيا، لذلك كان هناك اهتمام من الحكومة الليبية باستعادة القطاع النفطى لقدرته على التصدير وهو نفس هدف الشركات الغربية، لذلك كان هذا القطاع هو أول القطاعات التى استعادت قدرتها على العمل.

وعقب اجتماع لمنظمة الأوبك فى ديسمبر ٢٠١١ صرح وزير النفط الليبي أن إنتاج النفط في ليبيا وصل إلى مليون برميل يوميا، في علامة جديدة على تعافيه بوتيرة أسرع من المتوقع، وأضاف أن إنتاج بلاده سيصل إلى ١,٣ مليون برميل يوميا بحلول الربع الأول من ٢٠١٢ وإلى ١,٥ مليون بحلول النصف الثاني من العام، وكانت الصادرات في نوفمبر نحو ٢٢٧ ألف برميل يوميا في المتوسط.

٤ - صرح رئيس المجلس الوطني الانتقالي الحاكم في ليبيا أن ليبيا ستراجع استثماراتها في العالم العربي وأفريقيا وأماكن أخرى وستقوم باستثمارات ضخمة في مجالي الزراعة والعقارات بالسودان.

وخلال حكم القذافي استثمرت ليبيا معظم ثروتها النفطية في أوروبا، لكنها ضخت استثمارات كبيرة كذلك في أفريقيا والشرق الأوسط والولايات المتحدة، وتدير هيئة الاستثمار الليبية، التي تقدر أصولها بنحو ٦٥ مليار دولار، بعض الاستثمارات الكبيرة في أفريقيا من خلال صندوق بقيمة خمسة مليارات دولار يعرف باسم حقيبة الاستثمارات الليبية في أفريقيا، وتشمل استثمارات الصندوق الأفريقي الشبكة الخضراء، وهي شركة اتصالات تعمل في ست دول افريقية، والتي قال مسئولون أنها منيت بخسائر بسبب عقوبات الأمم المتحدة.

وكان القائم بأعمال الرئيس التنفيذي لهيئة الاستثمار الليبية قد صرح فى نوفمبر ٢٠١١ أن الصندوق الذي يملك سيولة كبيرة سيستخدم لتمويل جهود إعادة البناء، وكان

المحافظ السابق للبنك المركزي الليبي قد صرح في اغسطس٢٠١١ إن احتياطي ليبيا من العملات الأجنبية يبلغ نحو ١٦٨ مليار دولار[١].

وتشرف على الاستثمارات المؤسسة الليبية التي تعمل منذ عام ٢٠٠٧ وتمتلك حاليا ثماني مساهمات كبرى في شركات مختلفة لتقديم خدمات الإنترنت وهواتف المحمول والأرضي في زامبيا ورواندا وأوغندا وتشاد وتوغو بالإضافة إلى سيراليون وجنوب السودان، وكانت لديها خطط للتوسع في إثيوبيا والكونغو وبوروندي وغينيا الاستوائية قبل قيام الثورة لكنها تواجه مشاكل في زامبيا وتشاد ورواندا.

وهناك من يرى أن الاستثمارات في أفريقيا جزء منها معلن وهو ما يدرج تحت محفظة "ليبيا أفريقيا" وأخرى غير معلنة ومسجلة تحت أسماء أفراد وشركات فيما وراء البحار تابعة للأمن الخارجي والدعوة الإسلامية واللجان الثورية، والمعلن تحت محفظة أفريقيا يتراوح ما بين خمسة وثمانية مليارات دولار، والأخرى لا يعلم تفاصيلها إلا من يديرونها في الظلام[٢].

ويمكن القول أن المؤسسة الليبية للاستثمار لا تزال تملك مليارات الدولارات كأموال سائلة وعددا من الحصص في شركات غربية كبرى ويمكنها بدء تطوير البنية الأساسية وتعويض تراجع الاستثمارات الأجنبية المباشرة في ليبيا والتي تفيد بيانات الأمم المتحدة أنها كانت ٣,٨ مليارات دولار عام ٢٠١٠، ويمكن للحكام الجدد استخدام أموال الفوائض المالية النفطية فى إعادة بناء ليبيا وعدم الحاجة إلى استثمارات أجنبيه، ولكن ستظل ليبيا تحتاج إلى الخبرات الأجنبية والأيدى العاملة رغم وجود بطالة، وبالطبع فإن أى فصيل سياسى سيتولى الحكم سيكون مواليا للغرب ولو من خلال (رد الجميل) لمساهمتهم فى القضاء على القذافى، مما سيعطى لهذه الدول الفرصة للمشاركة الكبيرة فى إعادة الإعمار، وسيعطى هذا الواقع الجديد الاطمئنان للشركات الغربية للمشاركة والاستثمار فى ليبيا.

---

(1) BBC. 7 – 1 – 2012

(٢) خالد المهير، مخاوف ليبية على الاستثمارات بالخارج، الجزيرة نت، ١٤ يناير ٢٠١٢.

ويؤكد ذلك تصريحات مسئول من شركة الخليج العربي للنفط الليبية بإن الشركة قد تواجه صعوبات في العمل مع الصين وروسيا والبرازيل، وهي الدول التي عارضت فرض عقوبات مشددة على القذافي، ولذلك تبدو الشركات الغربية في وضع جيد مع ظهور فرص لمشروعات تنقيب عن النفط بمليارات الدولارات في إطار جهود إعادة البناء.

٥ - أعلن محافظ المصرف المركزي الليبي فى فبراير ٢٠١٢ عن إجراءات تتخذها الدولة لتحديث القانون المصرفي الصادر عام ٢٠٠٥ بهدف جذب الاستثمارات الأجنبية، وتشجيع القطاع الخاص، فضلا دراسة وضع اللوائح الخاصة بالصيرفة الإسلامية.

دور القوى لعالمية فى الاقتصاد الليبى:

الصين:

تشير تقديرات لوزارة التجارة الصينية إلى أن لبكين خمسين مشروعا ضخما في ليبيا تصل قيمتها إلى ١٨,٨ مليار دولار، وحرصا من الصين على استثماراتها فى ليبيا فلقد حافظت على التعامل مع نظام القذافى، حيث تأخرت في دعم الثوار وكانت آخر المعترفين من بين أعضاء مجلس الأمن بالمجلس الانتقالي الليبي وذلك في سبتمبر ٢٠١١، ولم تعترف بكين بثوار ليبيا إلا بعد تلقيها ضمانات من المجلس الانتقالي بأن عقودها المبرمة في ظل حكم معمر القذافي سيستمر العمل بها.

وفى فبراير ٢٠١٢ بعثت بكين وفدا يضم مسئولين حكوميين ومديرين تنفيذيين للشركات الصينية إلى ليبيا لبحث عملية إعادة الإعمار وكيفية حماية الأصول الصينية في البلاد.

ولكن فى ٧ مارس ٢٠١٢ صرح وزير التجارة الصيني إن بكين تفاوض الحكومة الليبية لتعويض بلاده عن المشاريع الصينية التي تضررت بشدة نتيجةَ الأزمة الليبية، وأعرب عن أمله بأن تبدأ ليبيا فعليا بالتعويض عن تلك المشاريع حسبما تقتضيه الأعراف الدولية، لافتا إلى أن العمالة الصينية كانت تشارك في مشاريع ليبية قيمتها ١٧ مليار دولار، وأن معظمها مشاريع لبناء منازل في المدن الليبية وضواحيها، وأن بلاده تقيم الوضع الأمني في ليبيا لكنها لا تعتبره مناسبا بعد لاستئناف العمل في المشاريع الصينية هناك.

روسيا:

أعلن النائب الأول لرئيس الهيئة الفيدرالية الروسية للتعاون العسكري التقني أن الخسائر المالية لروسيا بسبب تعليق التعاون العسكري التقني مع ليبيا بعد الأحداث التي أدت إلى الإطاحة بنظام القذافي بلغت نحو ملياري دولار، ولم يستبعد عودة منتجي السلاح الروس إلى السوق الليبية في المستقبل نظرا لوجود كميات كبيرة من الأسلحة والآليات العسكرية السوفيتية الصنع في الأراضي الليبية وأن هذه الأسلحة تحتاج إلى الصيانة والتحديث.

وكانت روسيا قد علقت تعاونها العسكري التقني مع ليبيا تنفيذا لقرار مجلس الأمن الدولي الذي فرض عقوبات على النظام الليبي.

وعقب مقتل القذافى دعت المؤسسة الوطنية للنفط الليبية شركة غاز بروم الروسية لاجتماع لبحث ما تصفه المؤسسة مخالفة الالتزامات الاستثمارية، حيث تتهم المؤسسة الشركة الروسية بالتقاعس عن دفع تكاليف تعليم طلاب، ورغم بساطة الموضوع إلا انه يشير إلى اتجاه الحكام الجدد لمحاولة التقييد على شركات الدول التى لم تقف بجانب الثوار ومنهم روسيا، وأيضا استعداد هؤلاء الحكام لإعادة التفاوض على الاتفاقيات التى أبرمت فى عهد القذافى وخاصة مع الدول التى لم تقف بجانب الثوار، ويعتبر الروس أن هذه هى أول مؤشر على استبعاد روسيا من الاستثمار فى ليبيا عقابا لها على مواقفها أثناء الثورة.

وتملك الشركة الروسية حقوق التنقيب فى منطقتين وحصلت على ٤٩ ٪ من منطقتى امتياز أخريين[١].

وفى ابريل ٢٠٠٨ ألغت روسيا ديونا ليبية بقيمة ٤,٥ مليار دولار تعود إلى الحقبة السوفيتية في مقابل عقود "بمليارات الدولارات للشركات الروسية"، ومن ذلك أن شركة السكك الحديدية الروسية تعاقدت بقيمة ٢,٢ مليار يورو لمد خط حديدي سريع بين مدينتي سرت وبنغازي بطول ٥٥٠ كلم.

---

(١) أخبار ليبيا الجديدة، خلافات بين غاز بروم والمؤسسة الوطنية، العدد ٢٧، ٢٥ أكتوبر ٢٠١١

فرنسا:

توقعت شركة توتال الفرنسية أن تبدأ شركته إنتاج النفط في مناطق برية في ليبيا أوائل عام ٢٠١٢، حيث أن توتال لن تراجع عقودها النفطية بليبيا مع الحكومة الانتقالية الجديدة.

ايطاليا:

استأنفت شركة إيني الإيطالية للنفط إنتاجها من النفط والغاز بليبيا حيث وصل الإنتاج مائتي ألف برميل من المكافئ النفطي يوميا مع استئناف العمل بجميع حقولها فى نوفمبر ٢٠١١، وتتوقع الشركة العودة لمستويات ما قبل الصراع والبالغة نحو ٢٨٠ ألف برميل يوميا بحلول نهاية يونيو ٢٠١٢، وفي زيادة الإنتاج إلى ثلاثمائة ألف برميل من المكافئ النفطي يوميا في المتوسط عام ٢٠١٣.

وتعمل إيني في ليبيا منذ عام ١٩٥٩، وهي أكبر شركة أجنبية تعمل بها ولها عقود لإنتاج النفط سارية حتى عام ٢٠٤٢ وعقود غاز حتى ٢٠٤٧.

مجموعة العشرين:

دعت مجموعة العشرين المجتمعة في فرنسا في ١٠ سبتمبر ٢٠١١ ليبيا للانضمام إلى ما يسمى بمبادرة شراكة دوفيل، التي تتعهد بموجبها المجموعة بتقديم دعم مالي طويل الأجل لبلدان تونس ومصر والمغرب والأردن، كما دعت العشرين المؤسسات المالية الدولية والإقليمية للمساهمة في توفير دعم مالي لهذه البلدان بقيمة ٢٨ مليار دولار خلال فترة ٢٠١١-٢٠١٣.

الفصل الثالث

مصر

(ثورة الغضب)

المبحث الأول

فى أسباب ثورة الغضب

سياسات نظام مبارك

لماذا ثار المصريون:

ثورة المصريين ضد حكم مبارك وخروج الملايين إلى الشوارع والإصرار على البقاء فى ميدان التحرير حتى يسقط النظام، كانت هى العامل الحاسم فى إسقاط النظام بداية من رأسه وقياداته الكبيرة، وما حدث من هذا الخروج الكبير للمصريين لم يكن متوقعا ولم تكن هناك سابقة بهذا الحجم، وما يؤكد أن الخروج الكبير للمصريين كان هو العامل الحاسم فى إسقاط مبارك، أن قيادات الشرطة قالت فى التحقيقات التى جرت معها بعد الثورة أنهم لم يكونوا يتوقعون كل هذه الأعداد التى خرجت للتظاهر وبالتالى لم تستطع قوات الشرطة مواجهة هذه الأعداد التى تتصف بالإصرار على الاستمرار فى التظاهر والتصدى لكل الوسائل التى اتبعتها الشرطة لتفريق المظاهرات، من الرش بالمياه إلى القنابل المسيلة للدموع إلى إطلاق الرصاص، لذلك فإن السؤال الذى يطرح نفسه لماذا خرجت الملايين للشوارع ؟.

بالطبع فإن الثورة التى فرضت إرادتها بفضل الملايين التى خرجت للشوارع تهتف " الشعب يريد إسقاط النظام " لم تكن لتحدث لولا تراكمات الغضب والإحباط من واقع الحال الذى يحياه المصريين والذى يعبر عن فشل السياسات التى يضعها النظام الحاكم واليأس من الإصلاح.

ويمكن تحديد أسباب الإحباط وبالتالى الرفض الشعبى للنظام من خلال ثلاث أسباب رئيسية يندرج تحتها العديد من الأسباب التى تتجمع لتصنع الرغبة فى التغيير، فهناك الأسباب التى ترجع إلى الفرد وتجعل حياته سلسلة من المصاعب وأهم هذه الأسباب عدم

القدرة على توفير الحاجات الأساسية اللازمة للحياة اليومية من غذاء وكساء نتيجة اختفاء السلع وارتفاع الأسعار مع تدنى الدخول، وغير ذلك من المصاعب التى تقابل الفرد فى ساعات يومه مما ينعكس على حالته النفسية ولا يجد فى نفسه القدرة على تحمل أو مواجهة هذه المشاكل ويجد أن الدولة قد تخلت عن دعمه فعليا وليس بالكلمات مما يجعله يرفض هذا النظام وينقم عليه، وخاصة وهو يرى أن هناك من يتمتع بما لا يستطيع الحصول عليه، نتيجة تزايد عدم العدالة فى توزيع الدخول، مما يزيد من نقمته.

وهناك الأسباب التى تشمل نوعية الخدمات المجتمعية والتى يرى المواطن إنها قد تدهورت ولا تفعل الحكومة شيئا لتحسينها، بل تحاول أن تلقى العبء عليه، ومن ذلك الخدمات الصحية والتعليم والبنية الأساسية من ماء وكهرباء وصرف صحى، وخدمات المرور ونظافة المدن، مما يجعله يشعر انه يعيش فى مجتمع تعمه الفوضى ولا توجد إدارة صالحة له وخاصة مع تزايد تنصل الحكومات من تقديم الخدمات بل تجاهل الإصلاح.

وثالث الأسباب التى جعلت المصرى مستعدا للخروج يسعى لإسقاط النظام، ما يندرج تحت مسمى الشعور بالوطنية وهو حبه لوطنه وأن يكون وطنا له دوره الريادى وان لا يكون تابعا، فإذا بالمواطن الذين تشغله قضايا ووضعية وطنه يجد أن مصر التى كانت لها الريادة فى المنطقة يتراجع دورها، وان ما يسمى بالقوة الناعمة لمصر والتى تجعل ثقافتها وفنونها وآدابها هى المنتشرة فى ربوع الوطن العربى، فإذا بكل عناصر هذه القوة تتراجع، بل نصبح نهبا للثقافة الغربية بل تساعد الحكومات على عدم الاهتمام بالعروبة واللغة العربية، ويتراجع اهتمام الحكام بالشعوب العربية ويزداد تعاملنا مع إسرائيل بل ويدخل النظام فى صفقة مشبوهة ببيع الغاز المصرى لإسرائيل تحوم حولها الكثير من قصص الفساد، بل ويصل تدنى الدور المصرى إلى أن تصر دول منابع النيل على توقيع اتفاقية تنظم توزيع مياه النيل وترفض الاعتراف بأحقية مصر فيما تحصل عليه من مياه النيل، وهكذا تراجعت مكانة مصر على الصعيدين الإقليمى والدولى.

وجد المصرى سواء كان اهتمامه يتركز على احتياجاته أم المصرى الذى تتسع دائرة اهتماماته إلى الشأن العام سواء كان محليا أم وضع وطنه فى دائرته الإقليمية، وجدوا جميعا

أن ما يهتمون به لا يتحقق وان الأوضاع فى وطنهم وأحوالهم تزداد سوءا، رغم كل الدعاية الحكومية بتحسن الأحوال، ومع اليأس من الإصلاح، وان السياسات التى تطبقها الحكومة قد ساعدت على زيادة البطالة والتهميش للأغلبية، ويضاف لذلك ما أصبح واضحا دون حديث وهو إعداد المجتمع لتوريث الحكم من خلال تمكين مجموعة من المحاسيب غير المؤهلين فى الإمساك بكل المناصب الهامة لكى يكونوا من مؤيدى التوريث، وهو ما زاد من تدهور الأحوال فى كل أماكن العمل نتيجة تدنى قدرات من يتولون المناصب وعدم قدرتهم على التصدى للمشاكل، لكل ذلك كانت الأغلبية على استعداد لصب جام غضبها عندما تسنح الفرصة، وقد ألهمت الثورة التونسية الكثيرين بأن من الممكن أن تكون هناك ثورة فى مصر أيضا، وبالتالى مع شرارة المظاهرات خرج الجميع يهتف الشعب يريد إسقاط النظام.

الاستبعاد السياسى[1]:

يتسم الاستبعاد في مصر بأنه متعدد الأوجه، ويتقاطع مع ديناميات اجتماعية، اقتصادية، ثقافية، وسياسية زادت من مشاعر الغضب وانعدام الكرامة، ويعزى الاستبعاد الاجتماعي إلى النفاذ غير المتكافئ إلى الصحة والتعليم وسياسات الحماية الاجتماعية، في حين ينتج الاستبعاد الاقتصادي عن عوامل متعددة منها انخفاض فرص العثور على وظائف لائقة، وانخفاض الفرص أمام المشروعات الصغيرة والمتوسطة للمشاركة في أنشطة إنتاجية كما لعبت الأعمال التجارية ذات الاتصالات السياسية الجيدة، والتي تستفيد من الاحتكارات الريعية دوراً مهيمنا في إفساد مسار التطورات الاقتصادية، حيث ساهمت في خلق وضع يزداد فيه الناتج المحلي الإجمالي على المستوى الكلي في حين تتراجع الدخول الحقيقية لكثير من الأفراد، وأسهم في تقويض الأمن الغذائي والاستدامة البيئية، بالإضافة إلى ذلك تواصل هشاشة البيئة يهدد سبل العيش، وأخيراً أدى الاستبعاد السياسي إلى انعدام حماية الحريات المدنية والسياسية وأضعف آليات المشاركة وعوق المساءلة والنفاذ إلى العدالة والمعلومات.

---

(١) برنامج الأمم المتحدة الانمائى، تحديات التنمية فى الدول العربية – ٢٠١١، ص ٦٥.

لذلك إذا كانت الصورة العامة للأوضاع الاقتصادية في الدول متوسطة الدخل تحمل بين طياتها: عمليات نمو استبعادية، ونشاط اقتصادي يتركز أغلبه في يد حفنة من نخبة رجال الأعمال ذات اتصالات سياسية جيدة تتربح من احتكار السيطرة على الأسواق والتعاقدات الحكومية؛ فما الدافع لتطوير اقتصاد تنافسي منتج يخلق بدوره الحافز لإيجاد قوى عاملة شابة على درجة عالية من التعليم؟.

بينما لا تزال معدلات البطالة في هذه البلاد الأعلى في العالم لأن الشباب في سن العمل لا يزالون يبحثون عن عمل بلا جدوى، والمتاح من هذه الوظائف لا يتسم بارتفاع الإنتاجية أو بارتفاع الأجور، وعليه فإن جهود الحد من الفقر مازالت تسير بخطى بطيئة.

إن عقلية النخب الحاكمة الريعية قيدت جهود الحد من الفقر وعدم المساواة في الدخل من خلال الميل للحصول على أعلى العوائد الممكنة من قاعدة الموارد البيئية، وقد ألقى ذلك بظلاله على تراجع مستويات نصيب الفرد من المياه المتاحة، أما تراجع الإنتاجية الزراعية فيعزى إلى نقص الاستثمارات في مجال الأبحاث وخدمات التوسع، وإلى تراجع خصوبة التربة، وعلى الرغم من أن مصر والسودان يمر خلالهما نهر النيل بما يجعل الزراعة لا تعتمد على مياه الأمطار، إلا أن مصر قد تراجعت تحت مستوى ندرة المياه، وكان من الممكن التعامل مع كل ما سبق، من خلال آليات المشاركة الشاملة التي تسمح للشباب المصرى بفرصة للنقاش والتعبير عن المصالح من خلال مقترحات جماعية لتغيير السياسات، غير أن الأحزاب السياسية والجمعيات المهنية والنقابات العمالية الضعيفة، فضلا عن انعدام التنظيم في القطاع غير الرسمي، دفعت بالشباب المصري إلى اليأس، وفي السنوات التي سبقت ٢٥ يناير ٢٠١١، نظم سكان العشوائيات مظاهرات صغيرة وقاموا بسد الطرق الرئيسية، بما في ذلك الطرق الدائرية التي تربط الأثرياء بمجتمعاتهم المغلقة في الصحراء والساحل الشمالي.

ولأن عملية الاستبعاد المتعدد في مصر لا تقتصر على مجموعة معينة، ولأنها قادرة على ضرب العديد من أبناء المناطق الريفية وكذلك بعض من أبناء الشريحة الدنيا في الطبقة الوسطي في المدن والفقراء، فقد لاقت الدعوة إلى الثورة في الربيع المصرى صدى واسع بين الكثيرين.

سنعرض لأهم سياسات نظام مبارك كوقائع والرأى فيها، وبالطبع تختلف الآراء ولكن الوقائع لا تتغير، مع ملاحظة أننا سنتعرض فى عرضنا للسياسات الحكومية والرأى فيها إلى الفترة من ٢٠٠٤ والتى كانت البداية بعدها لتعديل الدستور ثم الفترة الرئاسية من ٢٠٠٥ والتى انتهت بخلع مبارك.

ومن المعروف أن كل سياسة اقتصادية لها من يؤيدها ومن يعارضها، كل على حسب مصالحه أو معتقداته الفكرية، ولكن هناك من السياسات ما يؤثر مباشرة على المواطن وبالتالى يتحدد موقفه من النظام الحاكم وفقا لما أصابه من فائدة أو ضرر، لذلك سنعرض للأوضاع الاقتصادية التى جعلت الأغلبية تتخذ موقفا سلبيا من النظام، ما لبث أن تحول إلى مظاهرات تطالب بإسقاطه ولا تترك الميادين حتى خلعت مبارك من الحكم.

الأوضاع الاجتماعية قبل الثورة:

كان الفساد قد وصل إلى أجهزة القضاء والشرطة والتعليم والطب والمؤسسة الدينية، وهى ما تعد صمام أمان لأى مجتمع، وحصنا أخيرا يحرص أي مجتمع على بقائه خارج منظومة الفساد، ولكن لاقتراب الفساد من هذه المواطن استحق أن يصبح زلزالا هز أركان المجتمع المصري قبل الثورة، وفاقم من حجم الأزمة أن مصر ظلت ترزح قبل الثورة تحت قانون الطوارئ عقودا عدة، وفي ظله وصل عدد كبير من ذوي السمات الانتهازية إلى مواقع تنفيذية مهمة، ثم انتشروا بعد ذلك في كل مكان، مما مكن للفساد، في ظل سيطرة المؤسسة الأمنية التي لم تكن تسمح بالصعود للمراكز القيادية إلا لمن تأمنه طبقا لمعاييرها الأمنية، وليس بالضرورة الوطنية أو الأخلاقية، وبرغم إدراك المصريين الحجم المريع لانتشار المحسوبية وزيادتها إلا أنهم كانوا يقبلونها في الممارسة الفعلية طالما حققت بعض النفع الشخصي لهم، مما أدى إلى انهيار منظومة القيم في المجتمع، فزادت حالات الانتحار، وضعف الانتماء، وتوحش التفاوت الطبقي، وتفاقمت معدلات البطالة والعشوائية، وانتقل المصريون من الحراك إلى العراك، بل أصبحوا يَقتلون بوحشية[1].

(١) د. محمد المهدى، عبقرية الثورة المصرية، دار الشروق - القاهرة، ٢٠١١

الأوضاع الاقتصادية:

كانت الصورة الاقتصادية قبل ثورة٢٥ يناير لها وجهان، الأول ما تقول به الحكومة والحزب الوطنى من أن معدل النمو قد وصل إلى ٧ ٪، وروج الحزب الوطنى أن الشعب تزداد رفاهيته ويستهلك من السلع ما لم يكن يعرفه من قبل وازداد استهلاك الكهرباء نتيجة استعمال الأجهزة الكهربائية وعرف الشعب أجهزة المحمول.

والوجه الآخر من الصورة يراها أصحابها قاتمة فالفقر ينهش فى الأغلبية وارتفاع الأسعار يهبط بمستوى المعيشة والأجور لا تتناسب مع مستويات الأسعار والخدمات الأساسية غير متوافرة وجودتها متدنية، بينما المتخصصون يرون أن معدل النمو تحقق من خلال أنشطة الخدمات والذى يتمثل بصفة أساسية في الاتصالات والمطاعم والبنوك والسمسرة وكلها قطاعات لا تصنع نموا اقتصاديا ولكن تحقق أرباحا كبيرة للقائمين عليها.

هذا النمط من النمو كان لصالح الأغنياء أو على وجه التحديد ٧٥٠ ألف أسرة تمثل ٤٪ من إجمالي الأسر المصرية التي يبلغ عددها١٧ مليون أسرة، وبرزت التجمعات الاحتكارية في قطاعات متعددة حيث احتكرت ثلاث شركات ٩٠٪ من إنتاج الحديد واحتكرت الشركات الاجنبية ٩٠٪ من إنتاج الاسمنت واحتكرت ١٠ شركات سمسرة تعاملات البورصة، وظهر الاختلال واضحا في تكوين مجتمع الأعمال إذ بينما يمثل٩٩٪ منه منشآت صغيرة يعمل بها أقل من ١٠ عمال فإن من يتحكم في النشاط الاقتصادي١٪ يمثلون كبار رجال الأعمال ويحصلون على تسهيلات كبيرة من البنوك فقد حصل ٢٠ عميلا علي١٠٪ من جملة التسهيلات الممنوحة للقطاع الخاص كله وحصل ٥٢٠ عميلا على أكثر من ثلث تلك التسهيلات وتعثروا ولم يسددوا ديونهم وبعضهم هرب إلى الخارج[1].

١ – الفساد:

تكبدت مصر خسائر قيمتها ٥٧,٢ مليار دولار خلال الفترة بين عامي ٢٠٠٠ و٢٠٠٨ جراء الجريمة والفساد بمعدل سنوي ٦,٤ مليارات، وأوضح تقرير صادر عن

(١) عصام رفعت، الحرب المكتومة بين فئات المجتمع، الأهرام ٢٩ فبراير ٢٠١٢

مركز سلامة النظام المالي العالمي الأميركي أن الكثير من هذه الأموال جاء من التهرب الضريبي للأفراد إضافة للفساد والجريمة، وأشار التقرير أيضا إلى أن منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا تسجل أعلى معدل للنمو للتدفقات المالية غير الشرعية، واحتلت مصر المرتبة الثالثة من بين كل الدول الأفريقية كأكبر مصدر لرأس المال غير الشرعي.

وقال معد التقرير إن ضعف الحوكمة بمصر سمح بتفشي الرشاوى والسرقات والجرائم والتهرب الضريبي مما دفع مليارات الدولارات خارج البلاد كل عام، وأن الخسائر السنوية للأموال التي أعاقت بشكل كبير قدرة الحكومة على تنشيط تنمية اقتصادية وتخفيف مستويات الفقر "جعلت النظام المستبد للرئيس حسني مبارك غير محتمل ودفع مصر إلى حالتها الراهنة من عدم الاستقرار السياسي والاجتماعي".

وقال التقرير إنه عند تقسيم السكان إلى خمس مجموعات، ففى عام ٢٠٠٥ كان الخمس الأدنى من سكان مصر يستحوذون على ٩٦ ,٨٪ من دخل البلاد، بينما استحوذ الخمس الأعلى منه على حصة ضخمة بلغت نسبتها ٤٦ ,٤١٪ من دخل مصر.

وخلال الفترة من ٢٠٠٠ إلى ٢٠٠٨ خسرت الجزائر ٦ ,١٣ مليار دولار والمغرب ٣ ,١٣ مليارا لتصنف بالإضافة لمصر من بين أكبر ست دول مصدرة لرأس المال غير الشرعي بأفريقيا، بينما خسرت تونس ٣ ,٩ مليارات لتحتل المركز العاشر بالقارة[١].

٢ - الدعم:

الدعم من أهم المشاكل التى يعانى منها الاقتصاد المصرى والتى تتزايد حدتها وآثارها السلبية مع مضى السنوات.

تتعامل مصر مع عجز كبير للميزانية في مواجهة تهديد المزيد من الاضطرابات ومظاهرات الخبز إذا لم تستمر في دعم الغذاء والوقود والتي يعتمد عليها الكثير من المصريين في سبل العيش الخاصة بهم، وتعد مصر من أكبر مستوردي الغذاء، وأكبر مستورد للقمح في العالم، كما تحتل مصر مكانة من بين الدول ذات أعلى مستوى من الإنفاق على دعم الطعام،

(١) الجزيرة نت، الاقتصاد والأعمال، الفساد يستنزف الاقتصاد المصرى، ١١ فبراير ٢٠١١

وخاصة مع ارتفاع معدلات التضخم حيث تسجل مصر أعلى زيادة في أسعار الطعام في العالم، لذلك تزداد أهمية دعم الطعام، ومع الزيادة في أسعار المواد الغذائية الاستهلاكية المستوردة فى ٢٠٠٨، تعرضت أسعار المنتجات المحلية إلى زيادة أكبر من المنتجات المستوردة، وقد سجلت أعلى الزيادات في منتجات الألبان ٨٢ ٪ والفاكهة ١٣٩٪ والخضراوات ١٠٢٪، وهي مجموعات الطعام الثلاث التي تتمتع فيها مصر بالاكتفاء الذاتي. وقد كان لذلك نتائج سلبية جداً على تركيب ونوعية النظام الغذائي للمصريين. ونتيجة لذلك، قام الفقراء الذين تأثروا بشكل غير متكافئ بارتفاع الأسعار بتحويل استهلاكهم نحو الحبوب بشكل كبير مثل الخبز المدعم[١].

تطور سياسة الدعم[٢]:

الدعم هو أحد الوسائل التى تستخدمها الحكومات للتخفيف عن كاهل محدودى الدخل وتقليل إحساسهم بالفقر بتأمين الحد الأدنى اللازم لمستوى معيشتهم، ويتم تحقيق ذلك بتوفير السلع والخدمات للفقراء بأسعار تقل عن أسعارها الحقيقية.

ويأخذ الدعم فى مصر عدة أشكال منها الدعم المباشر وغير المباشر ودعم مساندة الهيئات الاقتصادية. ويأخذ الدعم المباشر شكلين أساسيين وهما الدعم الموجه لحماية المستهلك والدعم الموجه لتشجيع المنتج.

يشمل النوع الأول دعم السلع الأساسية والذى تظهر أرقامه صريحة فى الموازنة العامة للدولة، ويشمل دعم السلع التموينية والإضافية ورغيف الخبز، ودعم الأدوية الأساسية (الأنسولين ولبن الأطفال) والتأمين الصحى على طلاب المدارس والجامعات. بينما يشمل النوع الثانى دعم الصادرات السلعية وكذا الدعم الموجه لفرق فوائد القروض الميسرة للإسكان الشعبى والمشروعات الصغيرة ونقل الركاب.

أما الدعم غير المباشر فهو الفرق بين تكلفة الإنتاج وثمن البيع (أو ثمن التصدير) ويشمل جميع المنتجات البترولية (بنزين وكيروسين وسولار ومازوت وغاز طبيعى) والكهرباء ومياه الشرب.

---

(١) الأمم المتحدة، البرنامج الإنمائى، تحديات التنمية فى الدول العربية – ٢٠١١، ص ٦٠

(٢) د. نادر نور الدين، الدعم السلعى أو النقدى ودوره الاجتماعى، جريدة الشروق – مصر، ٢٤ ديسمبر ٢٠٠٩

وأرقام هذا النوع من الدعم لا تظهر صريحة فى الموازنة العامة للدولة أو موازنة الهيئات إلا أنه يؤثر على أوضاعها المالية. أما الدعم المقدم لمساندة الهيئات فهو الدعم المقدم لمساندة بعض الهيئات الاقتصادية نتيجة لما تتحمله من فرق بين تكلفة الإنتاج وثمن البيع، وهو يمثل مساهمة الخزانة العامة للدولة فى سد عجز التحويلات الرأسمالية وسداد أقساط القروض للهيئات الاقتصادية والناجمة عن تراكم عجزها نتيجة للبيع بأقل من التكلفة.

التطور التاريخى للدعم فى مصر[١]:

بدأ تطبيق الدعم لأول مرة فى مصر فى أعقاب الحرب العالمية الثانية لتوفير السلع الضرورية لجميع المواطنين نتيجة لظروف الحرب،وشملت قائمة السلع المدعومة: الزيت والسكر والشاى والكيروسين. استمر هذا النظام خلال حقبتى الخمسينيات والستينيات حيث كانت تكلفته محدودة ولا تمثل مشكلة للموازنة العامة للدولة.

واتسع نظام الدعم خلال السبعينيات ليشمل العديد من السلع الإضافية مثل الأسماك المجمدة واللحوم والدواجن المجمدة والفول وغيرها ووصل فى حقبة الثمانينيات إلى ما يقرب من عشرين سلعة كانت توزع على البطاقات التموينية والتى كانت تغطى ٩٠٪ من السكان، ونتيجة لذلك كان الدعم المباشر يمثل ١٦,٩٪ من إجمالى الإنفاق الحكومى عام ١٩٧٥. ونتيجة لتراكم الديون على مصر ودخولها فى مفاوضات مع صندوق النقد الدولى لإعادة جدولة هذه الديون، بدأت مصر مرحلة الإصلاح الاقتصادى الذى كانت أولى خطواته هو تقليل الدعم تدريجيا على السلع الأساسية حيث بدأ تطبيقه فى بداية التسعينيات وفيه اقتصر الدعم على أربع سلع فقط هى الخبز والدقيق والسكر والزيت، ثم إلى ثلاث سلع باستبعاد الدقيق مع تقليل عدد المستفيدين من الدعم بالتمييز بين الفئات بتقديم بطاقات خضراء للدعم الكلى وبطاقات حمراء للدعم الجزئى، ومراجعة بطاقات التموين لاستبعاد المسافرين والمتوفين (عامى ١٩٨١، ١٩٩٤) حتى توقفت الحكومة تماما منذ عام ١٩٨٩ عن إضافة أى مواليد جدد إلى البطاقات التموينية أو استخراج بطاقات تموينية جديدة لمستحقين جدد. ومع كل هذه الإجراءات بلغ عدد السكان الذين لديهم بطاقات تموينية ٧٤٪ من إجمالى عدد السكان عام ١٩٩٤.

---

(١) المصدر السابق

وبالنسبة لرغيف الخبز فقد ارتفع سعره مرتين فى عامى ١٩٨٣ ثم ١٩٨٨ ثم خُفض وزنه وألغى الدعم نهائيا عن الخبز المدعم والفينو والرغيف الشامى فى عام ١٩٩٢.

وفى أبريل عام ٢٠٠٤ عادت الحكومة وأضافت سبع سلع تموينية للبطاقات وهى الأرز والمكرونة والفول والمسلى النباتى والشاى والعدس والزيت الإضافى والتى استفاد منها ما يقرب من ٤٠ مليون مواطن حينذاك وذلك نتيجة للأزمة التى حدثت فى بداية ذلك العام بعد تحرير صرف سعر الدولار وارتفاعه مقابل الجنيه المصرى من ثلاثة جنيهات ونصف الجنيه إلى أكثر من سبعة جنيهات متزامنا مع نقص الكمية المتاحة منه فى البنوك.

أهم عيوب نظام الدعم السلعى:

أولا: عدم وصول الدعم لمستحقيه.

ثانيا: ليس بالضرورة أن يصاحب ارتفاع تكلفة دعم الغذاء زيادة العائد الذى يعود على الفقراء.

ثالثا: عدم كفاية الحصص التموينية لتغطية احتياجات الأسر والأفراد.

رابعا: ضعف مستوى الاستهداف حيث لا يوجد تصنيف واضح يمكن الاعتماد عليه فى تحديد طبقات الاستهداف طبقا لمستويات دخول الأفراد سواء فى القطاع الحكومى أو الريفى أو القطاع الخاص وبالتالى لا يمكن الوصول بدقه لمستوى الدخل الذى يمكن أن يوصف من يقل عنه بأنه يستحق الدعم السلعى والاستفادة من نظام البطاقات التموينية، فقد أثبتت دراسة لاستقصاء الرأى عام ٢٠٠٥ أن ما يقرب من ٢٠٪ من المستحقين لمعاش المسنين المعروفة باسم معاش السادات لا يحملون بطاقات تموينية ولا يعلمون شيئا عن كيفية استخراج هذه البطاقات خاصة بعدما توقف إصدارها لمدة ١٥ عاما.

خامسا: تعدد أسعار السلعة الواحدة حيث يؤدى نظام الدعم الحالى إلى وجود سعرين للسلعة الواحدة (سعر الدعم وسعر حر) بما يخلق سوقا موازية تؤدى إلى تربح عدد من القائمين على توزيع السلع المدعمة والاستفادة من فرق الأسعار بينها وبين سعر السوق الحرة.

مقترحات الحكومة بشأن الدعم:

فى الكتاب الصادر عن وزارة التنمية الاقتصادية في أكتوبر ٢٠٠٧ بعنوان: خمسة وعشرون عاماً من التنمية، أن الحكومة عازمة على تحويل الدعم العيني إلى دعم نقدي، وأنها قررت إنجاز هذا التحول تدريجياً، مع الاتجاه إلى التشدد في مؤهلات الاستحقاق لتشمل شروطاً إضافية مثل إلحاق أبناء المستحقين بالمدارس أو تطعيم أطفالهم، وهو ما سمي بالدعم النقدي المشروط.

وأعادت الوزارة التأكيد على هذه النية في وثيقة الخطة الخمسية ٢٠٠٨/٠٧-٢٠١٢/١١ فذكرت أن من أهم معالم السياسة المالية لهذه الخطة "إعادة هيكلة الدعم لضمان وصوله إلى مستحقيه، والتحول التدريجي للدعم النقدي، وخاصةً النقدي المشروط". وقد عبر البيان المالي المرافق لموازنة ٢٠١٠/٠٩ عن هذا الاتجاه فأكد ضرورة توجيه الدعم والخدمات للمستحقين دون غيرهم، و" أن من تقل دخولهم لا بد وأن تزيد الدولة من دعمها لهم، وأن من تزيد دخولهم لا بد وأن تقلل الدولة من دعمهم وأداء الخدمات لهم".

وكانت الحكومة قد بدأت في ٢٠٠٩/٠٨ تنفيذ برنامج للاستهداف الجغرافي للفقراء بالتركيز على ما تعتبره الألف قرية الأكثر فقراً.

وفى تصريحات لوزير التضامن الاجتماعي أن موازنة السنة المالية التي تبدأ في يوليو ٢٠١٠ سوف تتضمن تحويل الدعم العيني للخبز إلى دعم نقدي بواقع ١٣,٥ جنيه للفرد شهرياً، وذلك على أساس أن متوسط الاستهلاك اليومي للفرد هو ثلاثة أرغفة، وان قيمة الدعم الحالي هو ١٥ قرشاً للرغيف، بإجمالي ٤٥ قرشاً للفرد يومياً. وفي المقابل، سيشتري الناس الخبز بعشرين قرشاً للرغيف. وقد ألحق بهذا التصريح استثناء مفاده الإبقاء على الدعم العيني للخبز(أي الشراء بخمسة قروش)لبعض الفئات التي سيصعب توصيل الدعم النقدي إليها، وكذلك لبعض الأسر التي قد ينفق عائلها مبلغ الدعم النقدي في أغراض أخري غير شراء الخبز.

وبالطبع فلم يتم تطبيق هذه السياسة نظرا للانتقادات التى وجهت لها وبالتالى تراجعت الحكومة عن التطبيق انتظارا للوقت المناسب، ثم جاءت الثورة لتطيح بالنظام وسياساته.

بالنسبة لقيمة الدعم فقد بلغت بناء على موازنة٢٠٠٧/ ٢٠٠٨ نحو٨, ٩٢ مليار جنيه مقابل٦, ٦٣ مليار جنيه في عام٢٠٠٦/ ٢٠٠٧ وبزيادة٢, ٢٩ مليار جنيه بنسبة٤٥٪ ويمثل إجمالي قيمة الدعم نسبة٨, ١٠٪ من الناتج المحلي الإجمالي لعام٢٠٠٧/ ٢٠٠٨ بينما يمثل٩٪ من الناتج المحلي الإجمالي لعام٢٠٠٦/ ٢٠٠٧، وكان متوسط نصيب الفرد من الدعم عام٢٠٠٧/ ٢٠٠٨ هو١٢٤٩ جنيها يعادل١٠٤ جنيهات في الشهر أي٥, ٣ جنيه في اليوم ومتوسط نصيب الفرد من الدعم عام٢٠٠٦/ ٢٠٠٧ هو٨٧٣ جنيها يعادل٨, ٧٢ في الشهر أي٤, ٢ جنيه في اليوم[1]..

٣ - تدهور أحوال الفلاحين:

دائما ما كان مبارك يقول فى خطاباته انه ينحاز للفقراء والفلاحين وانه طالب الحكومة بعدم المساس بأسعار السلع الضرورية لهذه الفئات، ولكن كانت هذه التصريحات مجرد كلمات لا تتحول إلى التطبيق، فخلال فترة حكم مبارك، خاصة في إطار برامج التثبيت الاقتصادي والتكيف الهيكلي، تعرضت القيمة الحقيقية للدعم بوجه خاص وللإنفاق الاجتماعي بوجه عام لانخفاض ضخم، كما تآكلت القوة الشرائية للأجور والمعاشات بفعل التضخم، حتى مع التزايد في قيمها الاسمية وتزايدت الأعباء التي يتحملها الفقراء ومحدودو الدخل للحصول على الخدمات الصحية عموما وخدمات التأمين الصحي خصوصاً.

ومن ذلك ما جاء بكلمة مبارك أمام المؤتمر السنوي السادس للحزب الوطني الديمقراطي فى نوفمبر ٢٠٠٩ حول أن الفلاح المصري في قلب أولويات الحزب الوطني وحكومته، وأنه ينحاز دائماً إلى الفلاحين ويقف إلى جانبهم في مواجهة انهيار أسعار الحاصلات الزراعية، وارتفاع تكاليف الإنتاج وأنه دائماً ما يطالب الحكومة والحزب بالوقوف إلى جانب الفلاحين بسياسات واضحة وفعالة تخفف عنهم معاناتهم وترفع أرباح الإنتاج الزراعي.

ورغم هذه التصريحات التى كان من المفترض أن تتحول إلى سياسات يتم تنفيذها نجد أن السياسات الزراعية التي انتهجتها حكومات الحزب الوطني المتعاقبة خلال حكم

(١) تصريحات لوزير التضامن الاجتماعى، الأهرام ٢٣ يناير ٢٠١٠

مبارك أدت إلى تشريد ملايين الفلاحين، وزيادة ظاهرة الفقر في الريف حتى تجاوزت نسبة الفقر بينهم ما يزيد على ٦٦٪ خاصة في الصعيد، ووفقا للتعداد الزراعي لعام ٢٠٠٠ تغيرت إلى حد كبير خريطة حيازة الأراضي الزراعية في مصر فأصبح ٦٧٪ من مجموع الحائزين لا يملكون سوي ١٨ , ٥٪ من جملة الأراضي الزراعية في مصر، في حين أن نحو ٣ , ٢٪ من كبار الملاك يحوزون نسبة ٣٤٪ من هذه الأراضي.

علي مدي العقدين السابقين(١٩٩٠ ـ ٢٠١٠) جري إهمال وتهميش للزراعة المصرية بشكل منتظم على مستوى السياسات الاستثمارية والسعرية والمؤسسية. وذلك على الرغم من أهميتها في الاقتصاد المصري، وتقوم الزراعة بتوفير أكثر من٦٣٪ في المتوسط من احتياجات السكان المصريين من الغذاء باعتبارها المصدر الرئيسي لمعيشة المزارعين الذين يمثلون نحو٧٢٪ من السكان في الريف أو٤٠٪ من المواطنين المصريين. كما تقوم بتشغيل النصيب الأكبر من القوة العاملة على مستوى القطاعات الاقتصادية إذ تبلغ القوي العاملة في الزراعة٧ ملايين عامل يمثلون حوالي٢٧٪ من إجمالي قوة العمل في مصر، ويساهم القطاع الزراعي بنحو١٥٪ من إجمالي الصادرات القومية عام٢٠٠٨ وهذه النسبة أيضا أقل مما كانت عليه في السابق حيث بلغت٣٠٪ في الثمانينيات[1].

٤ - الأزمات المتكررة للسلع الأساسية:

دائما ما كان المواطن العادى يتعرض لاختفاء إحدى السلع الضرورية لاستهلاكه، ومن ذلك نقص الخبز واختفاء أنابيب البوتاجاز وهو ما كان يؤدى إلى زيادة أسعار الحصول عليها وضياع الوقت فى انتظار الحصول على السلعة وما يلازم ذلك من مشاجرات وصلت فى بعض الأحيان إلى سقوط قتلى، وأصبحت هذه الأزمات دورية كل عدة شهور، مما يزيد من سخط المواطن على الحكومة التى لا تستطيع حل هذه المشاكل المتكررة.

البوتاجاز:

ومع ظهور كل أزمة تتكرر نفس التصريحات الحكومية من زيادة الدعم وتوفير السلع والضرب على أيدى المتاجرين بقوت الشعب، وهو ما لا يحدث، ومثالا على ذلك ما

(١) جريدة الأهرام، القطاع الزراعى المصرى يواجه التهميش، تقرير وفاء البرادعى، ١٢ نوفمبر ٢٠١١.

حدث فى أزمة البوتاجاز فى فبراير ٢٠١٠، حيث اجتمع مجلس الوزراء وناقش تقريرا حول جهود حل أزمة البوتاجاز عرضه وزير البترول، وجاء بالتقرير: ارتفاع دعم البوتاجاز من٤,٢ عام ١٩٩٩/ ٢٠٠٠ إلي١١ مليار جنيه عام ٢٠٠٩، من المتوقع ارتفاعه إلي١٣ مليار جنيه فى ٢٠١٠ . أي بما يزيد علي٥٠ جنيها للأنبوبة الواحدة. وذلك بسبب تدني سعر البوتاجاز محليا. وعدم رفعه منذ عام١٩٩١ . وأوضح التقرير أن اللجنة الوزارية قررت زيادة الكمية إلي٣٩٢ طنا شهريا. وهي كمية تزيد بشكل ملحوظ عما كان معروضا في يناير الماضي. أو الشهر المماثل من العام الماضي، وتضمن التقرير تأسيس٤ شركات لتوزيع أسطوانات البوتاجاز. لضمان وصولها إلى المواطن في الوقت المناسب. وبالسعر المدعم. والقضاء على معاناة المواطنين. وتقليل دور الوسطاء. وأكد لمتحدث باسم مجلس الوزراء أن أزمة أنابيب البوتاجاز يجب أن تنتهي فورا. حيث تم اتخاذ الإجراءات اللازمة لذلك. والتي تضمنت زيادة المعروض بشكل كبير وتضافر جهود وزارتي التضامن والبترول لضبط منظومة التوزيع[1].

الخبز:

كذلك من الأزمات المتكررة والتى يعانى منها المواطن الفقير، عدم توافر الخبز المدعم، وهى أزمة متكررة ودائما ما تكرر الحكومة نفس الإجراءات التى لا تساهم فى حل الأزمة بصورة دائمة، ومن ذلك ما حدث من ظهور أزمة الخبز فى فبراير ٢٠١٠، فرغم تصريحات المسئولين فى وزارة التضامن الاجتماعى عن عدم وجود مشاكل أمام المخابز ومنافذ توزيع الخبز، إلا أن معاناة المواطنين لازالت السمة الأساسية أثناء حصولهم على أبسط حقوقهم وهو رغيف الخبز البلدى المدعم فئة ٥ قروش، بسبب تكدس الكثير منهم أمام منافذ توزيع الخبز فى العديد من المناطق نتيجة قيام عمال منافذ التوزيع بحجب الخبز البلدى عن المواطنين وبيعه لأصحاب المطاعم ومزارع المواشى بأسعار مضاعفة وذلك فى ظل غياب الرقابة الفعالة من جانب الوزارة على هذه المنافذ ومتابعة منظومة العمل بها، كما تتجاهل وزارة التضامن الاجتماعى مراقبة منافذ توزيع الخبز فى الكثير من المناطق لمعرفة كمية الخبز الذى يتم بيعها ومقارنتها بعدد الأرغفة الخاصة بكل مخبز مما أدى إلى

(١) جريدة الأهرام، ١١ فبراير ٢٠١٠.

قيام أصحاب المخابز بالتواطؤ مع عمال الأكشاك لحجب الدقيق وبيعه فى السوق السوداء بأسعار مضاعفة[١].

٥ - الحد الأدنى للأجور:

من المشاكل التى شغلت الجميع دون الوصول إلى حل لها، مشكلة الحد الأدنى للأجور، وبالطبع تصبح الأجور مشكلة مع الارتفاع المستمر للأسعار ونظرا لعدم القدرة على التأثير على الأسعار تبدأ المطالبات بزيادة الأجور لتتناسب مع مستوى الأسعار.

ومن خلال أحدى الدراسات عن الأجور (والتى وضعها مستشار وزير المالية) يمكن الإلمام بأهم عناصر هذه المشكلة فيما يلى[٢]:

أصبحت قضية الأجور على رأس اهتمامات المجتمع بجميع قطاعاته، وازدادت أهمية هذه المسألة فى ظل حكم المحكمة الإدارية العليا بإلزام الحكومة المصرية بوضع حد أدنى للأجور، وكان قد سبقه حكم المحكمة الدستورية العليا بعدم دستورية وضع حد أقصى للأجور.

مشاكل تحديد حد أدنى للأجور:

١ - تراجع نسبة العاملين بأجر:

تشير الإحصاءات إلى أن نسبة المشتغلين بأجر من القوى العاملة قد انخفضت من ٢,٦٠ ٪ خلال عام ٢٠٠٦ إلى ٨,٥٧ ٪ خلال عام ٢٠٠٧ ثم عاودت الارتفاع إلى ٩,٦٠ ٪ عام ٢٠٠٩ (مع ملاحظة أن ٢,٦٠ ٪ من إجمالى القوى العاملة من الرجال و١,٥١ ٪ من إجمالى القوى العاملة من النساء كانوا ممن يعملون بأجر نقدى عام ٢٠٠٩، مقابل ٣,٦٢ ٪ و٥,٥١٪ عام ٢٠٠٦).

---

(١) اليوم السابع، ٢٠ فبراير ٢٠١٠.

(٢) عبد الفتاح الجبالى، الحد الأدنى الحالى للأجور يعطل التنمية، جريدة المصرى اليوم، ١٠ ابريل ٢٠١٠

والعاملين بأجر يقع أغلبهم فى القطاع الحكومى رغم تراجع نسبتهم من ٤٢٪ إلى ٤٠,٦ ٪ ممن يعملون بأجر على الصعيد القومى، مع زيادة نصيب القطاع الخاص (خارج المنشآت) ليصل إلى ٢٧٪ عام ٢٠٠٩ مقابل ٢٤,٧ ٪ عام ٢٠٠٦.

٢- الأجور المصدر الرئيسى لدخل الفقراء:

يشير مسح ميزانية الأسرة لعام ٢٠٠٨/ ٢٠٠٩ إلى أن الأجور تشكل ٤٤,٤ ٪ من إجمالى مصادر الدخل للفقراء، وتمثل ٤٢,١ ٪ من إجمالى مصادر الدخل لغير الفقراء، كما تشير دراسة البنك الدولى عن «الفقر فى مصر» إلى أن ٤٨,٥ ٪ ممن يعملون بأجر يقعون ضمن شرائح الفقر المختلفة، حيث يقع نحو ٣,٢ ٪ منهم ضمن شريحة الفقر المدقع ونحو ١٦,٥ ٪ فقراء ونحو ١٨,٨ ٪ قريبى الفقر، ونحو ٤٧,٥ ٪ من الفقراء المدقعين هم ممن يعملون بأجر، وتصل نسبة هؤلاء إلى ٤٤,٣ ٪ من إجمالى الفقراء و٤٤,٦ ٪ من إجمالى قريبى الفقر.

٣- ارتفاع نسبة الإعالة فى سوق العمل المصرية:

يتصف المجتمع المصرى بصفة أساسية تبرز فى ارتفاع معدل الإعالة، الذى يقاس عن طريق العلاقة بين القوى العاملة وعدد السكان، بصورة كبيرة، إذ تشير الإحصاءات الرسمية إلى أن قوة العمل المصرية التى تصل إلى ٢٥,٣ مليون عام ٢٠٠٩، لا تمثل سوى ٣٣٪ من السكان، والذين ارتفع عددهم إلى ٨٠ مليوناً، مع ملاحظة أن هذه النسبة تصل إلى ٥٠٪ تقريبا بالنسبة للذكور مقارنة بـ١٥٪ فقط للإناث.

كما تشير الإحصاءات إلى أن عدد المشتغلين فعليا بلغ نحو ٢٢,٩ مليون يعمل منهم بشكل دائم ٦٩,٩ ٪ من الإجمالى بينما يعمل نحو ١٨٪ بشكل متقطع و٨٪ بشكل مؤقت و٤٪ موسمى.

٤- زيادة نسبة العاملين فى القطاع غير الرسمى:

توضح الخصائص الهيكلية لسوق العمل المصرية أن حركة التشغيل فى المجتمع قد اتجهت، على عكس الاتجاه المستهدف منها، الذى كان هادفا إلى أن يستوعب القطاع

الخاص المنظم المزيد من قوة العمل وليس العكس، وذلك على الرغم من إبطاء التعيينات فى الوظائف الحكومية وتشجيع الإجازات غير مدفوعة الأجر، بالإضافة إلى التخلى تدريجيا عن الالتزام بتعيين الخريجين وترشيد التوظيف الحكومى، إلا أن الزيادة فى معدلات البطالة وعدم قدرة القطاع الخاص على امتصاصها أدياً إلى تدخل الدولة من جديد فى سوق العمل عن طريق تعيين المزيد فى دولاب العمل الحكومى.

وبمعنى آخر فقد زاد دور الحكومة كمصدر رئيسى للتشغيل إذ إن ما يزيد على ٤٢٪ من الوظائف التى استحدثت فى سنوات التسعينيات كانت فى الحكومة وكانت وظائف المعلمين هى أسرع المجموعات الوظيفية نموا، حيث أسهمت بأكثر من نصف النمو فى العمالة الحكومية.

كما أن معظم العمالة التى لحقت بالقطاع الخاص قد انضمت إلى القطاع غير المنظم أو غير الرسمى، والذى أصبح يستوعب نحو ٥٠٪ من إجمالى المشتغلين (خلال الربع الأخير من عام ٢٠٠٩) مقابل ٢٢,٥ ٪ فى القطاع الخاص المنظم، وبالتالى أصبح هذا القطاع يشكل النسبة الغالبة لدى العاملين بالقطاع الخاص ككل، إذ يستوعب ٦٧,٨ ٪ من الإجمالى مقابل ٣٢,٢ ٪ للقطاع المنظم، وترتفع هذه النسبة بشدة داخل الريف المصرى، حيث تصل إلى ٨٢,٣ ٪ مقابل ٤٢,٨ ٪ فى الحضر.

لم يعد القطاع غير المنظم إذن مجرد احتياطى للقطاع المنظم، بل أصبح فاعلا أساسيا بالأسواق، وبمعنى آخر فإن هذا القطاع لم يعد يستوعب العمالة الإضافية التى لا تجد مكانا لها بالسوق النظامية كما كان سائدا من قبل، بل أصبحت هذه العمالة تتجه مباشرة إلى هذه السوق وهنا مكمن الخطورة، خاصة أن هؤلاء يعملون بدون عقود رسمية وغير مسجلين لدى التأمينات الاجتماعية، إذ تشير الإحصاءات إلى أن نسبة العاملين بعقد قانونى لدى القطاع الخاص لا تتجاوز ٣٦٪ من إجمالى العاملين بهذا القطاع، ووصلت نسبة المشتركين بالتأمينات الاجتماعية إلى ٤٥٪ فقط، حيث يؤدى نمو هذا القطاع إلى عدم الاستقرار الداخلى لسوق العمل وصعوبة وضع أو رسم سياسات محددة من جانب متخذى القرار فى المجتمع.

تطور الأجور فى المجتمع:

تشير الإحصاءات إلى أن إجمالى الأجور المدفوعة فى المجتمع قد ارتفع من ١١٠,٣ مليار جنيه عام ٢٠٠١/ ٢٠٠٢ إلى ١٨٩,٤ مليار فى العام المالى ٢٠٠٦/ ٢٠٠٧ وبمعدل نمو نحو ٧٣٪، مع ملاحظة أن أجور الحكومة قد استحوذت على النصيب الأعلى حيث ارتفعت من ٣٥,٢ مليار إلى ٥١,٣ مليار خلال نفس الفترة، يليها قطاع الصناعات التحويلية الذى وصل إلى ٢١,٨ مليار ثم قطاع تجارة الجملة والتجزئة الذى وصل إلى ١٥,٧ مليار ثم قطاع التشييد والبناء الذى وصل إلى ١٠,٦ مليار جنيه.

وعلى الجانب الآخر تشير الإحصاءات إلى أنه وعلى الرغم من استيعاب القطاع الخاص نحو ٦٨٪ من العمالة عام ٢٠٠٤/ ٢٠٠٥ فإن نصيبه من الأجور على المستوى القومى قد وصل إلى ٥٤,٤ ٪ من الإجمالى مما يعكس انخفاض متوسط الأجر فى القطاع الخاص مقارنة بقطاعات الاقتصاد القومى الأخرى.

الأجور فى القطاع الحكومى:

الأجر فى القطاع الحكومى يتكون من عدة عناصر أساسية، فهناك الأجر الأساسى الذى يحدد وفقا للدرجات والمستويات الوظيفية المدرجة بالقوانين المختلفة السالف الإشارة إليها والعلاوات الدورية المحددة وفقا للراتب الأساسى، بالإضافة إلى العلاوات الخاصة المضمومة للراتب والتى قررت منذ عام ١٩٨٧ وتضم إلى الأساسى بعد مرور خمس سنوات على تطبيقها (وصلت إلى ٢٢٠٪ من الراتب الأساسى مع بداية يوليو ٢٠٠٩).

وهناك الأجر المتغير وهو يشمل العلاوات الخاصة غير المضمومة (وصلت إلى ٩٥٪ من الراتب الأساسى فى بداية يوليو ٢٠٠٩) ويضاف إلى ذلك ٢٥٪ حافز إثابة للعاملين بالجهاز الإدارى والهيئات الخدمية، و٧٥٪ حافز إثابة للمحليات، و١٠ جنيهات علاوة اجتماعية (قررت على مرحلتين ٦ جنيهات، و٤ جنيهات عام١٩٨٢) و١٠ جنيهات منحة عيد العمال تصرف شهريا لجميع العاملين، فضلا عن البدلات والمكافآت التى تتقرر طبقا للمستويات الوظيفية، وبالتالى يختلف الأجر الإجمالى بصورة كبيرة عن الأجر الأساسى.

شهد كل من متوسط الأجر الحقيقى والأجر النقدى للموظفين اتجاها تصاعديا خلال الفترة الأخيرة، حيث بلغ متوسط الأجر الحقيقى للموظف ٨٧٥٥.٤ جنيه فى عام ٢٠٠٨/٢٠٠٧ مقابل ٤٨٢٥.٣ جنيه فى عام ١٩٩٨/١٩٩٩، وذلك كنتيجة أساسية لسياسة الدولة الهادفة إلى تحسين أوضاع الرواتب والأجور وهو ما تم عبر مجموعة من الإجراءات هى:

١- منح علاوات خاصة تتراوح بين ٣٠٪ و١٠٪ خلال الفترة منذ عام ١٩٨٧ وحتى يونيو ٢٠٠٩، وقد بلغت هذه العلاوات ما نسبته ٣٠٥٪ من الراتب الأساسى فى بداية يوليو ٢٠٠٩.

٢- وضع حد أدنى للزيادة السنوية بلغت ٣٠ جنيه شهريا فى عام ٢٠٠٥/٢٠٠٦، وارتفعت إلى ٣٦ جنيها فى العام المالى ٢٠٠٦/ ٢٠٠٧. وبالتالى زاد عدد المستفيدين من هذه العلاوة بصورة كبيرة، خاصة فى الشرائح الدنيا من الرواتب.

٣- ضم مجموعة من العلاوات الاجتماعية إلى الراتب الأساسى وصلت إلى ٢٢٠٪ فى الأول من يوليو ٢٠٠٩، وذلك وفقا للقوانين المقررة لها مع إعفائها من الضرائب على الدخل.

٤- تقرير حافز إثابة بنسبة ٢٥٪ كحد أدنى وبصفة ثابتة وفقا لقرار رئيس مجلس الوزراء رقم ٤٢٤٩ لسنة ١٩٩٨.

٥ - زيادة حافز الإثابة للعاملين فى المحليات إلى ٧٥٪ من الأساسى وفقا للقانون ١١٤ لسنة ٢٠٠٨.

٦ - تحويل منحة عيد العمال إلى زيادة ثابتة فى الرواتب قدرها عشرة جنيهات شهريا بدلا من ٧٥ جنيهاً كحد أقصى.

٧- إطلاق العلاوات الدورية للدرجات الوظيفية، والوصول بها إلى نهاية ربط الدرجة الوظيفية التالية للدرجة الأعلى مباشرة من درجة الوظيفة التى يشغلها أو من الربط الثابت مباشرة.

٨- منح ذوى الربط الثابت زيادة قدرها عشرة جنيهات شهريا بحد أقصى خمس زيادات.

بالإضافة إلى ما سبق فإن الهيكل الوظيفى للعاملين فى الدولة وما به من تعقيدات أدياً إلى بروز اختلالات عديدة فى مستويات الأجور بالمجتمع وذلك على النحو التالى:

١ - اختلال السلم الوظيفى:

تشير الإحصاءات إلى أن عدد العاملين بأجهزة الدولة قد ارتفع إلى ٥,٩٠٢ مليون موظف، تقع الغالبية العظمى منهم فى الدرجة الثانية، ويصل عددهم إلى ١,٣٠٦ مليون موظف (بنسبة ٢٢,١ ٪ من اجمالى الدرجات) تليها الدرجة الثالثة حيث يحصل الموظف على أجر يتراوح بين ٧١٣ جنيهاً شهريا و١٣٧٦ جنيهاً، حسب سنوات العمل، ويصل عددهم إلى ١,٢٣٥ مليون موظف (بنسبة ٢٠,٩ ٪ من إجمالى الدرجات) ثم الدرجة الأولى، التى يصل عددها إلى ٩٦٣ ألفاً (بنسبة ١٦,٣ ٪ من إجمالى الدرجات)، وفيما يتعلق بالتوزيع القطاعى لهذه العمالة فإن الغالبية العظمى تعمل فى مجال التعليم، حيث يصل عددهم إلى ٢,١٦٢ مليون (بنسبة ٣٦٪ من الإجمالى).

ولا شك أن زيادة حجم العاملين بالوظائف العامة فى مصر تؤثر بالسلب على مستويات الأجور والرواتب، وتؤثر بشكل أخطر على أداء الموظفين ونوعية الخدمات المقدمة، ومن ثم تقف عائقاً أمام محاولات تحقيق الكفاءة الإدارية.

٢- ارتفاع نسبة الأجور المتغيرة إلى الإجمالى:

ومن جهة أخرى نلاحظ أن الأجور المتغيرة أصبحت تشكل الجانب الأكبر من إجمالى الأجور اذ نلاحظ أن الأجور الأساسية فى موازنة ٢٠٠٩/ ٢٠١٠ لا تشكل سوى ٢٠٪ فقط من إجمالى الأجور مقابل ٤٩٪ للأجور المتغيرة و٩,٢ ٪ للمزايا التأمينية، والباقى احتياطيات عامة وأجور إجمالية.

وهذه الأوضاع أدت إلى اختلالات عديدة فى توزيع الأجور بالجهاز الحكومى ككل، نتيجة أوضاع قانونية ولا علاقة لها بالإنتاجية، حيث يحصل العاملون بالمحليات

على أجور أقل من العاملين بالجهاز الإدارى أو الهيئات الخدمية، وفى الوقت ذاته تفاوت باقى بنود البدلات والمكافآت والمزايا النقدية التى يحصل عليها موظفو الدولة تبعا للجهة التى يعملون بها ومنها على سبيل المثال:

يتراوح بدل طبيعة العمل بين ٢٥٪ و١٨٠٪ من الأجر الأساسى حسب جهة العمل، وبدل إقامة بالمناطق النائية يختلف حسب المنطقة ويتراوح بين ١٥٪ و١٠٠٪، وحافز الإثابة يتراوح بين ٢٥٪ و٨٠٠٪.

٣- اختلالات الأجور بين القطاعات الحكومية المختلفة:

فى هذا السياق نلاحظ أن قطاع المحليات يستحوذ على النسبة الغالبة من الأجور المدفوعة للعاملين بالقطاع الحكومى، حيث وصل ما يحصل عليه هؤلاء إلى ٣٢,٥ مليار جنيه فى موازنة ٢٠٠٩/ ٢٠١٠ (بنسبة ٤٨,٥ ٪ من الإجمالى)، مقابل ٢٥,٥ مليار جنيه للجهاز الإدارى (أى بنسبة ٣٨٪ من الإجمالى) و٨,٩ مليار جنيه للهيئات الخدمية (بنسبة ١٣,٤ ٪ من الإجمالى)، ولا ينبغى أن يفهم من ذلك أن أجور العاملين بالمحليات أعلى من القطاعات الأخرى، بل العكس هو الصحيح.

وفيما يتعلق بالتوزيع القطاعى للأجور داخل القطاع الحكومى فان قطاع التعليم يستحوذ على ٣٥٪ من الأجور المدفوعة يليه قطاع الخدمات العامة بنسبة ٢٧,٨ ٪ ثم قطاع الصحة بنسبة ٧٪.

٤- استحواذ الجهاز الإدارى على معظم الكادرات الخاصة:

تشير الإحصاءات إلى أن هناك نحو ١,٣٤ مليون شخص يعملون بكادرات خاصة مع ملاحظة أن معظم العاملين بالكادرات الخاصة يعملون فى الجهاز الإدارى للدولة إذ يصل عدد الكادرات الخاصة بهذا القطاع إلى ٩٣٠ ألفاً، بنسبة ٨٩,٥ ٪ من إجمالى العاملين بالكادرات الخاصة، وبنسبة ٥٠,٧ ٪ من العاملين بالجهاز الإدارى، معظمهم يقع فى قطاع الأمن والشرطة (حوالى ٩٠١ ألف) يليه التمثيل التجارى (٣٠ ألفا) وجامعة الأزهر (١٩ ألفا)، بينما يصل عدد الكادرات الخاصة فى الهيئات الخدمية إلى ١١٣ ألفا بنسبة ١٠,٣ ٪

من إجمالى العاملين بالكادرات الخاصة، وبنسبة ٧ , ٢٢٪ من إجمالى العاملين بهذا القطاع، تستوعب الجامعات معظم هؤلاء بنحو ٩٩ ألفا ومركز البحوث الزراعية ٦٥٨٣ كادراً والهيئة المصرية للثروة المعدنية ٣٣٥٨ درجة.

٥- ظهور الهياكل الموازية:

على الجانب الآخر ونتيجة عدم قدرة الدولة على جذب الكفاءات المطلوبة لتسيير دولاب العمل بكفاءة ويسر، فقد لجأ البعض إلى إقامة هياكل موازية تحصل على دخول مرتفعة من مصادر مختلفة، مما أدى إلى بروز العديد من المشكلات، منها على سبيل المثال تجزئة الهيكل الإدارى للدولة مع ما يمكن أن يؤديه ذلك من ازدواجية فى القرارات، وتعدد الآراء والمواقف المتضاربة، ناهيك عن سيادة الشعور بالإحباط واليأس لدى العاملين فى المسار التقليدى، فضلا عن عدم ضمان استمرارية هذه النظم الموازية، لأنها غالبا ما تكون خارج الهيكل الرسمى للجهة، وأخيرا انعدام المسؤولية لدى هؤلاء رغم قدرتهم على اتخاذ القرار.

نحو سياسة متكاملة للحد الأدنى للأجور:

مما سبق تتضح أهمية وضع حد أدنى للأجور فى المجتمع تلتزم به جميع القطاعات العاملة فى الحقل الاقتصادى، سواء كان «قطاع عام» أو «قطاع خاص»، يتناسب مع مستويات المعيشة، ويتحرك سنويا وفقا لمعدلات التضخم المعلنة من الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء، على أن يكون هذا الحد جزءاً لا يتجزأ من عقود العمل الجماعية والفردية.

التعامل الجدى مع مشكلة الأجور فى مصر يجب أن يدور على المحاور التالية:

- إعادة النظر فى جداول الأجور الملحقة بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ بشأن العاملين المدنيين بالدولة، إذ إن هذه الجداول لا تمثل بأى حال من الأحوال الأوضاع الحقيقة للموظفين. مما يتطلب تصحيح جداول الرواتب والأجور ووضعها فى صورة مرنة يمكن لها أن تتغير لتواكب التطورات فى الراتب الأساسى والمتغير، مما يعكس دائما الوضع الحقيقى للأجور.

- زيادة شرائح العلاوات الدورية الحالية والتى أصبحت لا تعبر بأى حال من الأحوال عن مستويات المعيشة إذ إنه من غير المعقول أن تكون العلاوة الدورية بين ٥ , ١ جنيه شهريا للدرجة السادسة و٦ جنيهات للدرجة العالية، إذ يجب أن تضاعف هذه العلاوة لتصبح نسبة ثابتة من الدخل.

- إعادة تصنيف موظفى الحكومة وإعادة توزيعهم بطريقة اقتصادية سليمة ويمكن إعادة تأهيل وتدريب الخدمات المعاونة وتحويلهم إلى عمالة حقيقة يمكن أن تلتحق بسوق العمل مقابل أجور.

أصبح من الضرورى العمل على وضع حد أدنى للأجور جديد يتناسب مع الأوضاع المعيشية الحالية والمستوى العام للدخول فى المجتمع، ومعدل التضخم والإنتاجية ويضمن الحفاظ على مستوى ملائم من العمالة فى المجتمع.

توجد عدة مناهج أساسية الأول يركز على الاحتياجات الأساسية والثانى على المستوى العام للأجور والثالث على الإنتاجية.

فإذا ما استبعدنا المنهج الثالث الخاص بالإنتاجية للعديد من الصعوبات التى يمكن أن تصادف الباحث عند تحديد هذه المستويات فضلا عن بعض الاعتبارات الأخرى، فإننا نرى أنه بالنسبة إلى تكاليف المعيشة يتم أولا تحديد الاحتياجات الأساسية للقطاع العائلى منخفض الدخل وتشمل السلع والخدمات التى تستحوذ على نسبة كبيرة من إنفاق هذا القطاع فى المتوسط وفقا لبحث ميزانية الأسرة، ثم تتحدد تكلفة الحصول على هذه الخدمات بالاستعانة بالتقارير الدورية عن متوسط أسعارها.

وفى هذا السياق تشير تقديرات البنك الدولى إلى أن حد الفقر السنوى للفرد يصل إلى ١٨٥٤ جنيهاً، أى ما يساوى ٢٠٥ جنيهات شهرياً. ولا يمكن بالطبع الركون إلى هذا الحد باعتباره الحد الأدنى المطلوب للأجور فى المجتمع.

وضع الحدود الدنيا للأجور بالنسبة للعاملين (فى القطاع الحكومى وما فى حكمه، أو القطاعين العام والخاص) ينبغى أن يراعى ما يلى:

- أن تزيد هذه الحدود على حد الفقر الذى وضعه خبراء البنك الدولى وأيضا الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء.

- أن تقل هذه الحدود عن متوسط دخل الفرد فى مصر، الذى يقدر بحوالى ١٣٦٥٦ جنيها سنويا أى حوالى ١١٣٨ جنيهاً شهرياً.

- ألا تتحمل الخزانة العامة إلا جزءاً يسيراً من هذه الزيادات، (تكلفة الزيادة وأيضا أعباء التأمينات المتوقعة مع هذه الزيادة).

٦ - دور الحزب الوطنى فى الترويج لسياسات النظام:

أوضحت دراسة صادرة عن الحزب الوطني الديمقراطي فى أكتوبر ٢٠١٠ أن تضاعف حجم الاقتصاد المصري خلال السنوات الخمس الأخيرة، ساعد الحكومة على تحقيق العديد من الإنجازات على الصعيد الداخلي. في مقدمتها مضاعفة الأجور. وزيادة المبالغ المخصصة لدعم السلع والخدمات الاجتماعية. فضلا عن محاصرة البطالة. وتخفيض نسبة الدين العام إلي٦٨٪ من الناتج المحلي الإجمالي. والأهم نجاح الاقتصاد الوطني في مواجهة آثار الأزمة العالمية..

وحاولت الدراسة الرد على الانتقادات التي تردها قوي المعارضة. خاصة فيما يتعلق بزيادة معدل البطالة. وتفاقم الدين العام. مؤكدة أن عرض الأرقام خارج سياقها الفعلي قد يؤدي إلى أخطاء في الاستنتاج. مشيرة في هذا الصدد إلى أن عدد المتعطلين عن العمل ثبت عند٤ , ٢ مليون مواطن منذ عام٢٠٠٥ برغم زيادة القوي العاملة. مما خفض معدل البطالة إلي٤ , ٩٪ من٣ , ١٠٪ في٢٠٠٥..

وردت الدراسة كذلك على الاتهامات التي يروجها البعض بأن الحكومة الحالية هي حكومة رجال أعمال. مبينة أن هذه الحكومة هي التي أصدرت العديد من التشريعات التي جري بموجبها إلغاء الإعفاءات الضريبية بأنواعها على الاستثمارات. كما أنها رفعت الدعم عن الكهرباء والغاز للمصانع. وقامت بتعديل نظام بيع أراضي الدولة إلى المزايدة بدلا من التخصيص. كما أصدرت قانون الضريبة العقارية في إطار سعيها لتوزيع الأعباء بصورة عادلة على طبقات المجتمع.

٧ - تقرير الجهاز المركزى للمحاسبات عن الحساب الختامى للعام المالى ٢٠٠٩ - ٢٠١٠:

من المعتاد أن يقدم الجهاز المركزى للمحاسبات تقريرا عن الحساب الختامى للميزانية كل عام، وبعد الثورة تقدم رئيس الجهاز بتقريره إلى المجلس الأعلى للقوات المسلحة، ورغم أن تقارير الجهاز كانت تحوى بعض الانتقادات لسياسة الحكومة إلا أن تقرير هذا العام كان أكثر وضوحا فى تحديد السلبيات، حيث وصف رئيس الجهاز هذا التقرير بأنه الأسوأ والأخطر بين التقارير التى أعدها حول الحسابات الختامية، وبالتالى يمكن أن يعد هذا التقرير كاشفا لسياسات آخر عام مالى قبل الثورة، وفيما يلى بعضا مما جاء بالتقرير:

- زيادة الفجوة بين الاستخدامات والإيرادات، حيث بلغت ١٢٤ مليار جنيه فى عام ٢٠٠٩/ ٢٠١٠ بنسبة ١٠٪ من الناتج المحلى، وتم تمويل هذا المبلغ بإصدار أوراق مالية محلية وأذون وسندات بقيمة ١٠٢ مليار جنيه، واقتراض ١٢ , ٥ مليار من مصادر أخرى، و٩ , ٣ مليار من خلال اقتراض وإصدار أوراق مالية أجنبية.

- متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلى فى مصر لعام ٢٠١٠ يبلغ ٢ , ٧٧ ألف دولار، وهو رقم منخفض بالنسبة لعدد من الدول العربية.

- صافى رصيد الدين العام الداخلى بلغ ٨٨٨ مليار جنيه بنسبة ٧٣٪من الناتج المحلى، وبلغ متوسط نصيب المواطن المصرى فى الداخل من هذا الدين ١١٤٢٦ جنيهاً مقابل ٩٩٣٠ عام ٢٠٠٨/ ٢٠٠٩، وبلغ مجموع صافى الدين العام الداخلى والخارجى ١٠٨٠ مليار جنيه بنسبة ٨٩٪من الناتج المحلى.

- عدم كفاءة استخدام الدين، حيث بلغ معدل النمو الاقتصادى ٥٪ فى حين بلغ معدل نمو الدين الحكومى ٩ , ١٤٪، وهو ما يعنى أن رصيد الدين العام تجاوز الحدود الآمنة وبلغ قيمة أقساط وفوائد الدين العام الحكومى الداخلى والخارجى ٤ , ٩٧ مليار جنيه، وبلغ متوسط نصيب الفرد من تلك الأقساط ١٢٥٢ جنيهاً، بينما بلغ العجز فى الميزان التجارى السلعى ٢٥ مليار دولار.

- حصيلة الخصخصة منذ أن بدأت عام ٩٢ حتى عام ٢٠٠٩ بلغت نحو ٨٧ ملياراً، و٤٥٣ مليون جنيه، وحصلت وزارة المالية على ٣٢ مليار جنيه من تلك الحصيلة، واقتصر تصرف صندوق إعادة الهيكلة من حصيلة الخصخصة على تمويل بندين أساسين هما الاختناقات المالية والمعاش المبكر، بينما لم يتم الصرف على الإصلاح الفنى والإدارى للشركات، إلا بنسبة تقل عن ٢٪من إجمالى تصرفات الصندوق.

- الحكومات المتعاقبة لم تستطع أن تمنع أو تتحكم فى الآثار السلبية لبرنامج الخصخصة، فزادت البطالة وارتفع التضخم وكثرت الأشكال الاحتكارية، وكشف التقرير أن المبادئ الأساسية لتنفيذ برنامج توسيع قاعدة الملكية تنص على أن يتم البيع نقداً إلا أن هذا المبدأ لم يتم الالتزام به، وتم بيع بعض الشركات بالتقسيط.

- وكشف التقرير عن مخالفات صارخة فى الشركات المشتركة تتمثل فى المغالاة، فيما يتقاضاه رؤساء مجالس إدارات بعضها، حيث وصل إلى أربعة ملايين جنيه، بالإضافة إلى أن بدلات انتقال أعضاء مجلس الإدارة وصلت إلى خمسة آلاف جنيه عن الجلسة، بالإضافة للجمع بين بدلات الانتقال وتخصيص سيارات ركوب خاصة.

- عدد سكان المناطق العشوائية بلغ ٢,١٢ مليون نسمة بنسبة ٨,١٦٪ من عدد السكان وبلغ عدد المناطق العشوائية ١٢٢١ منطقة تم تطوير ٣٥٢، وهناك ١٠٦٨ منطقة غير مطورة، وذكر التقرير أن هناك ٥,٣٤ مليون نسمة محرومين من خدمات الصرف الصحى، و١٦ مدينة و٣٧٢٨ قرية محرومة من الصرف الصحى، وتأخر ترتيب مصر فى بعض المؤشرات الدولية ذات العلاقة بالاستثمار إلى رقم ٩٤ من بين ١٨٣ دولة على مستوى العالم.

- استمرار تراجع تدفقات الاستثمار الأجنبى فى مصر للداخل إلى ١١ مليار دولار، واستحواذ قطاع البترول على ٦,٧ مليار دولار، فيما لم تتعدَ فى النشاط الصناعى ٤٥٦ مليون دولار، وفى الزراعة ٢٦١ مليون دولار، كما استمر تدفق استثمارات المصريين إلى خارج البلاد للعام الخامس على التوالى، حيث بلغت ١٧٥١ مليون دولار فى عام ٢٠٠٩/ ٢٠١٠.

- وبالنسبة لمؤشر سهولة أداء الأعمال جاءت مصر فى الترتيب الثامن من بين عشرين دولة عربية فى حين احتلت السعودية الترتيب رقم ١١ والبحرين ٢٨ والإمارات رقم ٤٠، كما احتلت مصر الترتيب رقم ٩٨ من بين ١٧٨ دولة بالنسبة لمؤشر الشفافية والنزاهة.

- عدد الفقراء فى مصر الذين ينتمون إلى خط الفقر الأدنى ١٦ مليوناً و٢٣٢ ألف نسمة، وترتفع النسبة فى محافظات الصعيد، وبلغ عدد الفقراء المعدمين ٤ ملايين و٥٦٣ ألف نسمة.

- أوضح التقرير ارتفاع أسعار الأقسام والمجموعات الرئيسية للسلع والخدمات بنسبة ١١,٨٪ وان أغلب المواطنين لم يعودوا قادرين على مواجهة تلك الزيادات، بالإضافة إلى تفشى ظاهرة تهريب السلع بالأسواق وإغراقها بالعديد من المنتجات مجهولة المصدر، وشيوع الاحتكار لبعض السلع، وطالب التقرير الحكومة بتصحيح حالة الانفلات فى الأسعار وفوضى الأسواق.

- عدم كفاية حصة الدولة من الزيت الخام والغاز الطبيعى، مما تضطر معه إلى الشراء من الشريك الأجنبى أو الاستيراد من الخارج.

- وكشف التقرير سبع سلبيات شابت المشروعات الاستثمارية التى نفذتها الحكومة، أدت إلى إهدار المال العام مما يستوجب المساءلة والعقاب منها عدم كفاية ودقة وسلامة الدراسات الأولية والدراسات الخاصة بأبحاث التربة ومواصفات الأساسات، وتوقف العمل ببعض المشروعات، وسوء التخطيط بين الوزارات والهيئات، وتأخير المشروعات لمدد تتراوح بين ثلاث سنوات وعشرين عاماً، وارتفاع نسبة الأعمال المنفذة عن القيم التعاقدية بنسب تصل إلى ثمانية أضعاف، وعدم جدية بعض المستثمرين وأتباع أسلوب الأمر المباشر فى التعاقد فى خروج سافر على أحكام قانون المناقصات والمزايدات.

- التعدى الخطير على أموال المعاشات، وقيام وزارة المالية بالاستيلاء على ١٢١ مليار جنيه من أموال صندوقى التأمين الاجتماعى للعاملين بالحكومة وقطاع الأعمال والخاص، وطالب الجهاز المالية بإصدار سندات بقيمة هذه المديونية لصالح الصندوق.

- التعدى على أراضى الدولة، وضرب مثلا بالطريق الإسكندرية الصحراوى، الذى تحول من أراضى استصلاح إلى فيلات وحمامات سباحة وملاعب جولف ونوادى وفنادق، وأكد التقرير تقصير الهيئة العامة لمشروعات التعمير والتنمية الزراعية فى أداء دورها، من حيث رقابتها على التصرفات التى قامت بها فى الأراضى تحت ولايتها، وعدم متابعة العقود المبرمة مع المستثمرين.

سياسات عهد مبارك

نعرض فيما يلى لمجموعة من الموضوعات كتبتها وُنشرت بالصحف خلال الفترة من ٢٠٠٤ وحتى ٢٠٠٧ ومن يقرأ هذه التحليلات بعد هذه السنوات اعتقد انه سيدرك أننا كنا نعيش عصر الغفلة، حيث لا يتحقق شيئا مما يعد به المسئولين، وانه كان هناك إدراك بحجم المشكلة التى نعيشها ولكن دون محاولة للخروج من النفق المظلم.

وأعتقد أيضا انه مع قراءة هذه التحليلات سيكون السؤال لماذا تأخرت الثورة ؟.

١ - ماذا فعلت الحكومة للسيطرة على الأسعار[١] ؟:

مع استمرار تزايد شكاوى كل فئات المجتمع من الزيادات الكبيرة والمستمرة للأسعار، أخذت الحكومة فى إطلاق التصريحات عن إنها ستعمل على السيطرة على الأسعار، بل ستعيد هذه الأسعار إلى أسعار يناير ٢٠٠٣ وهو تاريخ تعويم سعر صرف الجنية، والذى كان البداية لهذا الانفلات فى الأسعار.

---

(١) د. محمد صفوت قابل، ماذا فعلت الحكومة للسيطرة على الأسعار، مجلة الأهرام الاقتصادى، العدد ١٨٤٧، ٣١ مايو ٢٠٠٤، ص ٥٣ - ٥٤.

دور الدولة فى النشاط الاقتصادى:

ولأن قضية الأسعار تهم كل مواطن وحتى نستطيع أن نتبين هل تستطيع الحكومة أن تسيطر على الأسعار علينا أن ندرك أن دور الدولة فى النشاط الاقتصادى قد تقلص وأنها أفسحت المجال للقطاع الخاص ولقوى السوق، وبالتالى فان جزءا كبيرا من الأسعار يتحدد خارج سيطرة الدولة وعن طريق القطاع الخاص، وتتحدد فيه الأسعار وفقا لآلية العرض والطلب، ولكن الحكومة تستطيع التأثير على هذه الأسعار من خلال عدة إجراءات منها:

فتح المجال أمام المزيد من المنافسة عن طريق تسهيل الدخول إلى سوق الإنتاج للعديد من الراغبين فى إنتاج السلعة أو الخدمة، وبالتالى لا يستطيع عدد قليل احتكار الإنتاج والسيطرة على الأسعار.

ضرورة تحديد مواصفات الإنتاج منعا للغش، ووجود الأجهزة الرقابية والقوانين التى تحمى المستهلك.

الشفافية فى التعامل بمعنى عدم التستر على مستورد أو منتج طرح فى الأسواق منتجا معيبا مهما يكن حجمه أو صلة القرابة التى تربطه بالمسئولين.

إصدار قانون مكافحة الاحتكار:

تشجيع إنشاء جمعيات حماية المستهلك والجمعيات الأهلية التى يكون لها صوت إعلامى تستطيع من خلاله حماية المستهلك والتصدى لجشع التجار.

ولعلنا نلاحظ أن هذه الإجراءات لم تفعل الحكومة حيالها شيئا يتناسب مع جشع القطاع الخاص فى جنى المزيد من الأرباح بغض النظر عن جودة السلعة أو مناسبة سعرها لتكلفة الحصول عليها، فقانون الاحتكار رغم الحديث الكثير عنه منذ سنوات لم يتحول القول بشأنه إلى فعل.

الإجراءات الحكومية لمواجهة ارتفاع الأسعار:

وإذا انتقلنا إلى الإجراءات التى اتخذتها الحكومة لمواجهة ارتفاع الأسعار فسنجد ما يلى:

١ - حاولت الحكومة زيادة حجم المعروض فى الأسواق من السلع التى يرتفع سعرها بحيث يأخذ السعر فى الانخفاض وفقا لقاعدة أن زيادة العرض تؤدى إلى انخفاض السعر، وهذه الوسيلة تتطلب ضرورة الاستمرارية فى طرح الكميات التى تحتاجها الأسواق، وبحيث لا تحاول الحكومة امتصاص غضب المواطنين بطرح كميات من هذه السلع لفترة محدودة ثم يعود الحال إلى ما كان عليه، وما يحدث فى هذه الحالة هو أن مافيا الوسطاء سرعان ما تتلقف هذه الكميات بأسعارها المخفضة مما يؤدى إلى أن المحتاجين لهذه السلع لن يستطيعوا الحصول إلا على النذر اليسير منها.

٢- كما لجأت الحكومة إلى مناشدة التجار بالالتزام بالأسعار وعدم زيادتها، حيث أعلنت الحكومة أن هذه الزيادات فى الأسعار ترجع إلى جشع فئة قليلة من التجار وان الإجراءات الأمنية ومراقبة الأسواق ستقضى على هؤلاء المتلاعبين، وبالطبع فإن هذه الوسيلة لن تؤدى المطلوب منها، لأن من يريد زيادة أرباحه لن تهمه هذه المناشدات ما دامت مصالحه لن تتأثر، وأما مراقبة الأسواق فقد تكون مدعاة لزيادة حجم الفساد ومثالا على ذلك ما حدث فى الفترة الأخيرة عند نقص إنتاج الخبز المدعم وظهور الطوابير الباحثة عن الخبز، ولمواجهة هذه المشكلة طرحت الحكومة كميات كبيرة من الدقيق تكفى لإنتاج حجم الخبز المطلوب، وحتى لا يحدث تلاعب خصصت لكل مخبز مفتش تموين يتأكد من استخدام حصة المخبز فى إنتاج الخبز المدعم وعدم بيعه فى السوق السوداء، فهل حدث ذلك ؟ أم أصبح للمفتش حصة من صاحب المخبز مقابل توقيعه على الأوراق بأنه تم إنتاج الكمية المحددة ؟ أن استمرار ظاهرة طوابير الخبز تؤكد أن هذا الحل لم يؤدى الغرض منه، بل كان وسيلة لزيادة أرباح البعض وبابا لمزيد من الفساد فى الوقت الذى يزداد ما تتكلفه الدولة لتدبير هذه الاعتمادات، فيجب على الحكومة أن تبحث عن نظام أفضل مما فعلته، حيث أصدرت قرارا بأن يتم توزيع السلع فى المجمعات

بحضور مفتش تموين وأحد ضباط مباحث التموين، بحيث يتقدم المواطن للحصول على الحصة الشهرية من السلع المدعمة بالمجمع ويقوم مفتش التموين بالتوقيع له فى البطاقة لإثبات حصوله على حصته، وواضح بالطبع مدى الفساد الذى يمكن أن ينجم عن هذا النظام وخاصة فى ظل عدم وجود قنوات حقيقية يمكن أن يلجأ لها المواطن البسيط للشكوى وان يجد من يهتم بشكواه.

٣- عملت الحكومة على محاولة خفض تكلفة استيراد السلع بالتأثير على أسعار الصرف لدى البنوك وسرعة فتح الاعتمادات المستندية اللازمة للاستيراد، كما أصدرت قرارا بتثبيت سعر دولار الجمارك، كما قامت بتخفيض الرسوم الجمركية على الأرز المستورد من ٢٠ ٪ إلى ١ ٪، وكذلك تم خفض الرسوم الجمركية على الدقيق المستورد من ٥ ٪ إلى ١٪ وكل ذلك لمواجهة ارتفاع الأسعار التى ترجع إلى زيادة سعر العملات الأجنبية، ولكن هذه الإجراءات تحتاج أيضا إلى الاستمرارية، بمعنى أن تظل البنوك تقدم للمستوردين احتياجاتهم من الدولارات بأسعار أقل من السوق السوداء وهو ما يتطلب توافر رصيد كافى من العملات الأجنبية لديها وهو الأمر الذى لا يحدث عادة، أما خفض الرسوم الجمركية على الأرز فسيؤدى إلى إمكانية قيام هيئة السلع التموينية باستيراد الكميات التى تحتاجها البطاقات من دول جنوب شرق آسيا حيث يتراوح سعر الطن بين ١٨٠، ١٩٠ دولار وبالطبع فإن مواصفات هذا الأرز أقل من مواصفات الأرز المصرى الأعلى جودة والذى يتم تصديره بحوالى ٣٣٠ دولار للطن، وبالتالى يمكن الاستمرار فى تصدير الأرز المصرى أو طرحه فى الأسواق المصرية بسعر مرتفع، بينما يتم استيراد أرز بمواصفات أقل تغطى كميات البطاقات، أما خفض الرسوم الجمركية على الدقيق فلن يكون له آثرا حاليا على السوق حيث تقوم الحكومة بالاستيراد وتدعم إنتاج الدقيق عند استخراجه من القمح فى مطاحن قطاع الأعمال العام، ولكن إذا عاد القطاع الخاص لاستيراد الدقيق فإنه سيستفيد من خفض الرسوم الجمركية فى الوقت الذى لن يؤدى ذلك إلى خفض سعر البيع وفقا لما أصبح معروفا فى السوق المصرية أن السلعة التى يرتفع سعرها لا تعود للانخفاض مهما انخفض السعر فى الأسواق العالمية.

٤- وفى النهاية أعلنت الحكومة أن مواجهة ارتفاع الأسعار سيكون عن طريق البطاقات التموينية وذلك بدعم سبع سلع أساسيه جديدة توزع على البطاقات وهي: الزيت والمسلي النباتي والأرز والفول والعدس والمكرونه والشاي بدعم إضافي٤ ,٨ مليار جنيه بعد أن كان حجم الدعم فى الميزانية الحالية ٢ ,٤ مليار جنيه . وأعلن وزير التموين أن هناك٨ ,٣٩ مليون مواطن لديهم٤ ,٩ مليون بطاقة سيستفيدون من هذا الدعم،وذكر أن النظام الجديد حدد حصصا لكل فرد على البطاقة بحد أقصى أربعة أفراد وحدد سعر البيع لكل نوع من هذه الأنواع للمواطن، ويبدأ تطبيق هذا النظام من أول مايو.

وهكذا نجد أن الحكومة قد توسعت فى الدعم للسلع فبعد أن كانت تدعم ثلاث سلع أساسية فقط هى رغيف الخبز والزيت والسكر، أصبحت تدعم سبع سلع أساسية، مما أدى إلى ارتفاع حجم الدعم من ٢ ,٤ مليار جنيه إلى ٦ ,١٢ مليار جنيه، وصولا إلى محاولة خفض أسعار السلع الأساسية للحائزين على البطاقات التموينية، وحتى لا يكون الأمر مزيدا من إهدار المال العام لابد وان يتم تحديد من يحق له الحصول على بطاقة تموينية وتسهيل مهمة إصدارها والحذف والإضافة إليها، وان تتم مراجعة نظام البطاقات ذات الدعم الكلى والبطاقات ذات الدعم الجزئى فهذه السلع الجديدة هل سيستفيد بها كل حائزى البطاقات سواء أكانت ذات دعم كلى أو جزئى ؟ وان يتم زيادة منافذ توزيع السلع المدعمة بإضافة العديد من البقالين والمجمعات للمشاركة فى هذا النظام، فبعد أن كان عدد البقالين التموينيين حوالى ٣٠ ألف بقال لم يعد مقيدا منهم إلا حوالى ثمانية آلاف فقط، وإذا لم يتم زيادة عدد هؤلاء البقالين سيؤدى ذلك إلى مشاكل كبيرة فى التوزيع، كذلك لابد من وضع نظام يكفل عدم التلاعب بالمقررات التموينية التى يحصل عليها البقالون بحيث تتم محاسبة كل منهم على ما تم توزيعه فعلا وليس على حجم المطلوب من السلع وفقا للبطاقات المقيدة لديه، ولابد من التذكير بأن كل هذه وسائل مؤقتة للسيطرة على الأسعار، وان الوسيلة الأساسية لعدم ارتفاع الأسعار هى زيادة الإنتاج والإنتاجية وهذه هى اكبر المشاكل التى يعانى منها الاقتصاد المصرى والتى لابد من التصدى السريع لمواجهتها.

وأخيرا هناك قاعدة تأخذ بها الدول التى نعمل على محاكاتها، وهذه القاعدة تتمثل فى ضرورة الربط بين مستوى الدخول ومستويات الأسعار، فهل يمكن أن يأتى اليوم الذى

تطبق فيه هذه القاعدة فى مصرنا العزيزة ؟، أو على الأقل يكون هناك حد أدنى للدخل يسمح بالحصول على الحاجات الأساسية للفقراء، ولا مانع من أن تزداد الفجوة اتساعا بين أدنى الدخول وأعلاها ما دام ذلك قدرا لا مفر منه.

٢ - من المستفيد من التخفيضات الجمركية ؟[١]:

بعد قليل من تشكيل الحكومة الجديدة[٢] أصدرت قرارا بتخفيض بعض البنود الجمركية، وكالعادة أعقب ذلك موجة من التهليل الإعلامى عن أثر هذه التخفيضات على الأسعار، وبدا الأمر وكأننا فى تسابق ففى كل يوم يطلع علينا من يبشرنا بانخفاض أسعار سلع معينة، وحفلت الصحف بإعلانات عن تخفيضات فى أسعار السيارات، ولم يقل لنا أحد هل نسبة التخفيض فى الأسعار تتناسب مع التخفيضات الجمركية ؟ ثم لما بدأ المواطنين يشتكون من أنهم يسمعون شيئا ويعيشون واقعا مخالفا ترتفع فيه الأسعار ولا تثبت ناهيك عن انخفاضها، بدأت موجة من التبريرات لهذا التأخر فى انخفاض الأسعار فمن قائل أن السبب يرجع إلى ارتفاع الأسعار العالمية وحرائق الغابات فى أمريكا، وآخرين يؤكدون أن آثر التخفيضات الجمركية على الأسعار سيستغرق وقتا قدره البعض بشهور وآخرين بسنتين (رغم انه لا توجد دورة إنتاج تستغرق سنتين فى السلع الاستهلاكية).

ولقد تم خفض الرسوم الجمركية على نحو (٨٠٠٠) بند جمركى، واستفاد من هذا الخفض نحو ألفى سلعة نسبة كبيرة منها تعد من مستلزمات الإنتاج، أما ما يعلنه بعض المسئولين من أن هذه التخفيضات ستؤدى إلى زيادة القدرة التنافسية للسلع المصرية، فقول مشكوك فيه إلى حد كبير لما يعلمه المسئولين أنفسهم من تدنى جودة المنتجات وزيادة تكلفتها، حتى وصل الأمر إلى اعتبار فتح أسواق الدول المتقدمة للواردات من المنسوجات والملابس الجاهزة وإلغاء نظام الحصص وفقا لاتفاقية المنسوجات فى يناير ٢٠٠٥ من الأمور السيئة لأنهم تعودوا على ضمان تصدير حصة محددة، ويخافون فقدها أمام المنتجات المثيلة من الدول الأخرى.

---

(١) د. محمد صفوت قابل، من المستفيد من التخفيضات الجمركية، مجلة الأهرام الاقتصادى، العدد ١٨٧٤، ٦ ديسمبر ٢٠٠٤، ص ٤٠

(٢) وزارة أحمد نظيف الأولى التى تشكلت فى ٩ يوليو ٢٠٠٤.

وآيا كان الهدف من هذه التخفيضات الجمركية هل هو لتحريك السوق وانتشالها من حالة الركود وزيادة معدل النمو ١,٢٥ ٪ خلال ١٧ شهرا، أو لزيادة القدرة التنافسية للمنتجات المصرية، أم تنفيذا لالتزامات مصر فى اتفاقيات تحرير التجارة الدولية فى إطار منظمة التجارة العالمية والتى تسعى لتخفيض الرسوم الجمركية إلى حدود دنيا لا تعرقل انسياب السلع الأجنبية للأسواق المحلية، أو لتحقيق كل هذه الأهداف، فإن من طبيعة الأمور أن يستفيد من هذه القرارات البعض ويضار البعض الآخر، وبالنسبة لمحدودى الدخل واللذين يشكلون الغالبية العظمى من المواطنين فمن المتوقع أن تكون استفادتهم من هذه التخفيضات الجمركية محدودة وذلك لأن غالبية السلع الاستهلاكية التى تم تخفيض قيمة بنودها الجمركية لا يستهلكها محدودى الدخل، والمثال الواضح لذلك السيارات، والسلع المعمرة والكمالية.

ولكن على الجانب الآخر تم إجراء تخفيضات جمركية على العديد من السلع الغذائية والضرورية لمحدودى الدخل، فمثلا تم تخفيض التعريفة الجمركية على زيت الطعام الخام من ٢٣ ٪ إلى ١٢ ٪، وانخفضت التعريفة الجمركية على السكر والبقوليات والدقيق إلى ٢٪، ولكن هل آثرت هذه التخفيضات على الأسعار فى السوق ؟ الإجابة معروفة للجميع وهى أن الأسعار لم تنخفض بل هى مستمرة فى الارتفاع، والسبب واضح بالرغم من كل محاولات خلق التبريرات والتلويح بسياسة الإيهام بان الأحوال ستتغير مستقبلا، وهكذا يستمر الحديث عن التخطيط والسياسات التى ستعطى ثمارها الايجابية فى المستقبل الذى لا يتحول إلى حاضر أبدا، أما السبب فى عدم انخفاض الأسعار نتيجة التخفيضات الجمركية فيعود إلى الأوضاع الاحتكارية فى سوق الاستيراد.

فليس مهما التكلفة التى يتحملها المستورد عند استيراد سلعة معينة، فالأكثر أهمية من ذلك هو السعر الذى يبيع به سلعته فى السوق المحلية، ولأن عدد المستوردين قليل فإنهم يستطيعون الاتفاق على سعر البيع (وهو ما يسمى باحتكار القلة) ولأن التجربة علمتنا أن هؤلاء لا يهمهم إلا تراكم أرباحهم، فإن هذه التخفيضات الجمركية ستذهب إلى جيوبهم ولن يستفيد منها المستهلك، وسيجدون الكثير من التبريرات لعدم خفض الأسعار من ارتفاع سعر الدولار، إلى ارتفاع الأسعار العالمية وأجور الشحن وغير ذلك من التبريرات،

وعلنا نتذكر انه فى فترات انخفضت فيها الأسعار العالمية للعديد من السلع ولكنها لم تنخفض فى مصرنا المحروسة، بسبب هذه الأوضاع الاحتكارية للمستوردين.

وهكذا نجد أن المستفيد الأساسى من هذه التخفيضات الجمركية هم المستوردين والتجار، فإذا أرادت الحكومة حقا أن تستفيد الأغلبية من قرارها ذلك عليها أن تقضى على هذه الأوضاع الاحتكارية، كذلك لابد من دراسة آثار ذلك على المدى الطويل من حيث منافسة السلع المستوردة للمثيل المحلى وهل تستطيع المنتجات المحلية الصمود أمام منافسة المنتجات الأجنبية، أم سينتهى الأمر بغلق هذه الصناعات وتشريد عمالها وعندها لن يجدوا دخلا يشترون به هذه السلع المستوردة.

٣ - الفساد وكيف يكون الإصلاح[١]:

الموضوع الرئيسى الذى يشغل المهتمين بالشأن السياسى هذه الأيام هو التعديل الدستورى للمادة ٧٦ من الدستور والضمانات الكفيلة بعدم تفريغها من أهدافها، وتختلف الآراء على الضوابط المطلوبة لهذه المادة، وكذلك على هل يقتصر الأمر على مجرد تعديل المادة ٧٦ أم لابد من تعديل مواد أخرى فى الدستور تشمل مدة الفترة الرئاسية وصلاحيات الرئيس، وهناك من يطالب بتغيير الدستور وليس تعديله، ثم تتسع الآراء لتشمل هل تكون انتخابات مجلس الشعب القادمة بالقائمة النسبية أم بالنظام الفردى ؟ وهل يكفى الوقت لتنفيذ كل ذلك أم يؤجل إلى ما بعد الانتخابات؟.

وأصبح الحال كما يحدث دائما، ما يسمى بالنخبة السياسية وبعضا من المثقفين يدخلون فى معارك كلامية وتصريحات حول انسب الطرق لتحقيق الديمقراطية والإصلاح، وهل يأتى الإصلاح من الداخل أم نتيجة لضغوط الخارج، ودور التمويل الأجنبى للقوى الناشطة فى المجتمع، ومن يقبل ومن يرفض وهل توجد قواعد للحصول على هذا التمويل؟.

ويلاحظ انه لا توجد مراكز بحثية مستقلة تعمل على معرفة رأى المواطن العادى أو ما يسمى بالأغلبية الصامتة فيما يحدث، وبالنسبة للأحزاب أو جمعيات المجتمع المدنى التى يتزايد الحديث عن أهميتها ودورها، لا نجدها تنشط فى شرح وتوضيح هذا التعديل

---

(١) د. محمد صفوت قابل، محاربة الفساد الخطوة الأولى للإصلاح، جريدة الأخبار، العدد ١٦٥٤١، ٢٨ ابريل ٢٠٠٥، ص ٩

الدستورى للمواطن العادى، وبالرغم من عدم وجود استطلاعات للرأى العام وبالتالى لا يمكن الوصول إلى معرفة اتجاهات الرأى العام، إلا انه من المتابعة لاهتمامات الأفراد، يمكن القول أن المواطن العادى ينظر إلى ما يحدث فى إطار هل تؤدى التعديلات المطلوبة إلى تحسين أوضاعه المعيشية ؟ فالكل يدرك انه يمكن أن تتم هذه التعديلات الدستورية ويجئ مجلس الشعب القادم بالقائمة النسبية ثم يستمر الحال على ما هو عليه، فالعبرة ليست فى التعديلات الدستورية ولا فى السياسات المعلنة فكلها تقول أنها تسعى لتحسين حال المواطن والقضاء على المشاكل، ولكن واقع الحال ينبئ بعكس ذلك، وهناك قناعة بأن الفساد يعرقل آية محاولة للإصلاح.

لذلك فإن الإصلاح الحقيقى يبدأ من محاربة الفساد، ويلاحظ انه بعد أن كان هناك من يرفض مقولة أن هناك فساد ينخر فى كيان المجتمع، أصبح هناك اعتراف بذلك، وان اختلفت الآراء حول مداه وهل يتم التصدى له بفاعلية أم لا، لذلك يصبح السؤال كيف تتم محاربة هذا الفساد الذى يكثر الحديث عنه سواء بالحق أم بالباطل، وتصبح محاربة الفساد هى المدخل الصحيح لأية إصلاحات حقيقية وحتى لا يتم تفريغ الأهداف الإصلاحية من محتواها.

فلماذا لا ندير حوارا واسعا حول كيفية محاربة الفساد، ولنحاول أن نبحث عن إجابة للأسئلة التالية:

لماذا لم تنجح القوانين الحالية فى التصدى للفساد، هل ذلك لقصور فى القوانين أم نتيجة لشيوع ظاهرة تجاهل القانون وعدم احترامه، وكيف يتم تطبيق القانون على الجميع دون تفرقة ؟.

كيف يساهم المواطن العادى فى كشف الفساد الذى يراه فى موقعه دون أن يضار، ودون أن تعود الشكوى للمتهم بالفساد ليحقق فيها، وبالتالى يتم التنكيل بمن جرؤ على الشكوى ؟.

لماذا لا يتم السماح بتكوين جمعيات أهلية للدفاع عن المواطنين اللذين يضارون من وقائع الفساد أو يتعرضون للتنكيل لكشف ما يعتقدون انه فساد ؟.

علينا ألا نخشى من فتح كل الملفات والحديث بحرية وعلانية عما يتداوله الكثيرين سرا، فهذه الشفافية هى التى تؤدى فى النهاية إلى القضاء على مناخ الظلام الذى تكثر فيه جراثيم الفساد وتتكاثر، وعلينا أيضا ألا نهتم بمن يحاول أن يدعى أن هذه الأحاديث تسئ إلى صورة مصر فى الخارج، فعلى هؤلاء أن ينظروا إلى المجتمعات التى يحاولون تقليدها فى الديمقراطية وكيف يتحدثون ويواجهون ما يرون انه حالات فساد حتى يصلوا إلى الحقيقة، وعلينا أن ندرك أن الإصلاح الحقيقى يبدأ من محاربة الفساد ليكون البناء الجديد على أسس سليمة.

٤ - غرائب الاستثمار فى مصر[١]:

من المعروف أن الحكومة المصرية تسعى لجذب الاستثمارات الأجنبية بما يسهم فى زيادة المشروعات وبالتالى زيادة العمالة، وفى هذا الإطار أعلن مؤخرا عن صفقة تبيع فيها الحكومة المصرية ٤ مليون متر من الأراضى على الطريق الدائرى ناحية المعادى لشركة من الإمارات بسعر ٩٠ جنيه للمتر على أن تتحمل الحكومة إدخال المرافق لموقع المشروع.

ووجه الغرابة فى هذا الاتفاق أن الحكومة المصرية تبيع للمصريين الأراضى المخصصة للبناء بأسعار أعلى من ذلك بكثير، حيث لا يقل سعر المتر الذى تبيعه الحكومة للمصريين عن ٢٠٠ من الجنيهات، وفى أحيان كثيرة يصل سعر المتر إلى ٥٠٠ جنيه كما حددته وزارة الإسكان فى بيع أرض ما أسمته زهرة اللوتس بالقاهرة الجديدة، بل لا تكتفى الحكومة بذلك بل تفرض على المشترى المصرى أن يدفع بالإضافة إلى سعر المتر المرتفع ما تسميه قيمة تسوية الأرض وهى ١٣ جنيه للمتر فى المتوسط، وغير ذلك من الرسوم التى لا يستطيع المصرى أن يهمس برفضها وإلا كان مصيره التهديد بسحب الأرض وتحميله غرامات التأخير والمصاريف الإدارية.

لذلك فإن هذا الاتفاق يثير عددا من علامات الاستفهام التى على الحكومة أن تجيب عليها فى إطار ما تسميه بالشفافية، من ذلك مثلا:

---

(١) د. محمد صفوت قابل، من غرائب الاستثمار فى مصر، جريدة الأخبار، العدد ١٦٥٧٩، ١٢ يونيو ٢٠٠٥، ص ٩

١- إذا كان ما فعلته الحكومة يأتى فى إطار تشجيع الاستثمار الأجنبى، أليس تشجيع الاستثمار المحلى أجدى وأولى ؟ ثم أن هناك من مبادئ الاستثمارات الخارجية أن تطلب المنظمات الدولية بأن يعامل الأجنبى بنفس معاملة الوطنيين، لأنها تفترض أن الحكومات تعمل على تمييز مواطنيها عن الأجانب، والأمر معكوس لدينا حيث تعطى الحكومة ميزات لا يحصل عليها المواطنين، أليس من حقنا أن نطالب أن يعامل المصرى بنفس معاملة الأجانب ؟.

٢- هل سينعكس السعر المنخفض للأرض على أسعار بيع الوحدات السكنية التى ستقيمها الشركة الإماراتية ؟ وخاصة انه مع التزام الحكومة المصرية بتوفير المرافق من كهرباء وماء وغير ذلك سينخفض سعر المتر الصافى الذى ستحصل عليه الحكومة إلى أقل من نصف سعر البيع المعلن، وإذا كان هذا لن يحدث وسنجد أن الشركة تبيع وحداتها سواء السكنية أو التجارية بأسعار السوق إن لم يكن أعلى نتيجة الخدمات التى ستوفرها على كل هذه المساحة التى تبلغ ٤ مليون متر، فمن المستفيد من ضياع الملايين على الخزينة العامة وفى نفس الوقت لن ينعكس ذلك على أسعار المنتج النهائى الذى سيشتريه فى الأغلب المصريين.

٣- قد يقول البعض وماذا فى أن يكسب الأجانب من استثماراتهم، وبالطبع فهذا من حقهم، ولكن أليس ذلك حقا أيضا للمصريين ؟ لماذا يتحمل المصرى سعر أعلى للأرض مما يزيد من تكلفة البناء ويؤخر فى نفس الوقت إجراءات البناء حتى ينتهى المصرى من دفع كل أقساط أرضه ليبدأ فى تدبير تكاليف البناء، مما يزيد من تفاقم مشكلة الإسكان.

٤- ولا يعتد فى ذلك بالقول بأن الشركة الإماراتية ستشترى مساحة كبيرة من الأرض، لأن الحكومة عليها فى نفس الوقت أن تراعى المشروعات الصغيرة التى مللنا من الاستماع لتصريحات تشجيعها، وفى نفس الوقت فإن قيمة الجنيه بالنسبة للأجنبى تكون مختلفة عن المصرى بالنسبة لحجم الدخل، والتى يُعرفها الاقتصاديين بالمنفعة الحدية للنقود.

لذلك على الحكومة أن توحد فى معاملتها، فإما أن تبيع للأجانب بنفس السعر الذى تبيع به لمواطنيها، أو أن تبيع لمواطنيها بنفس السعر الذى تبيع به للأجانب، أليس ذلك هو العدل والمساواة فى المعاملة، وأليس ذلك سيؤدى إلى زيادة الاستثمارات المحلية فى مجال العقارات وهو ما تهدف إليه حكومتنا الرشيدة ؟.

٥ - البحث عن كرامة المصريين فى رئاسة مبارك الخامسة[١]:

بداية لابد من إيضاح ما المقصود بكرامة المصريين التى نبحث عنها، المقصود بذلك فى هذا السياق هو كيفية تعامل الأجهزة الحكومية مع المصرى العادى، وليس المصرى السوبر ذو الواسطة، فمن الشائع والمشاهد أن تعامل أجهزة الدولة مع المصرى العادى تعامل فى أغلبه لا يتفق مع الكرامة الإنسانية، هذا التعامل يبدأ من التجاهل وينتهى بالتعامل الخشن بدرجاته المتصاعدة.

فالمواطن العادى إذا كانت له حاجة فى أية مصلحة حكومية، فإنه لا يستطيع أن يقضيها فى فترة زمنية معقولة وبتعامل كريم دون أن يذهب مسلحا بواسطة من شخصية لها اعتبارها عند من يذهب إليه، وإذا لم يكن للمواطن هذه الواسطة فهناك الرشوة التى تفتح لها الأدراج وتقضى الحاجات، وإذا لم يكن لديه لا هذا ولا ذاك فالمعاملة السيئة والوقت الضائع بلا نتيجة.

صورة أخرى من صور الإهانة لكرامة المصرى تحدث فى حوادث الطرق، فمع التهاون فى تطبيق قواعد المرور تكثر الحوادث التى يسقط فيها المصابين أو القتلى، بالإضافة إلى تلفيات السيارات، فلا يجد المصرى من يسرع بالانتقال إليه ليحقق فيما حدث أو ينقل المصابين، واللذين فى أغلب الحالات يتبرع المواطنين بنقلهم إلى المستشفيات بسياراتهم الخاصة، كذلك إذا ذهب المواطن العادى إلى قسم البوليس ليبلغ عن سرقة منزله قد لا يهتم به احد ولا يحرر له محضرا دون موافقة الباشا المأمور.

---

(١) د. محمد صفوت قابل، البحث عن الكرامة، جريدة الكرامة، العدد الثانى، ٤ أكتوبر ٢٠٠٥، ص ١٢.

هذه الصور وغيرها الكثير مما نعيشه، توضح أن الأجهزة المسئولة لا تراعى كرامة المواطن البسيط فى التعامل معه، وهذه التصرفات أصبحت القاعدة وليس الاستثناء، ودليلا على ذلك نجده فيما ينشر فى بريد الصحف، حيث يرسل البعض من حين لآخر خطابات يتعجبون ويشكرون من قدموا لهم خدمة يستحقونها دون واسطة أو إهدار للكرامة، فحق على المواطن أن يرسل للصحيفة يحكى عن هذه الواقعة الغريبة التى حصل فيها على حقه دون واسطة أو مهانة.

هذا الإهدار لكرامة المصرى العادى يؤدى إلى نتائج سلبية للمجتمع على المدى الطويل، من حيث عدم الشعور بالانتماء والعدوانية والسلبية، ثم انتقال هذه المعاملة غير الكريمة لتصبح ظاهرة عامة يمارسها الجميع، فبعد أن كان الفرد ضحية لهذه المعاملة غير الكريمة يصبح هو أيضا مصدرا للمعاملة غير الكريمة للآخرين (أن كان يقدر على ذلك) وبالتالى يشيع الفساد وتنعدم الجدية فى العمل، مما يؤدى إلى تدهور الإنتاج والخدمات.

ومن أبسط مظاهر هذا التدهور أن لا يستطيع جندى المرور أن يحرر مخالفة لمن يترك سيارته وسط الشارع ليتعطل المرور، خوفا من أن هذا الأحد قد يكون مسنودا (ويشخط) فيه قائلا أنت عارف أنا مين ؟ وهكذا تصبح الفوضى هى الحقيقة الوحيدة فى حياتنا.

لذلك كنت أتوقع أن يحتوى برنامج الحزب الحاكم على كيف يعيد للمواطن المصرى العادى كرامته فى تعامل أجهزة الدولة معه، ولكن ذلك لم يحدث، فالجميع يتحدث عن قضايا لا شك فى أهميتها ولكنها لن تنجح دون أن يعامل المصرى بكرامة فى وطنه.

لذلك مطلوب فى الفترة الرئاسية القادمة أن تكون المعاملة الكريمة للمواطنين ضمن أولويات وبرنامج الرئيس، وان يوضح لنا تصوره لهذه القضية، وكيف يتم تفعيل القانون على الجميع، وما هى الآليات المطلوبة لذلك، وحتى لا يتحول الأمر إلى مجرد شعارات تقال ويكون الفرق شاسعا بين القول والفعل، ومطلوب معرفة إلى من يشكو المصرى العادى إذا تعرض لظلم أو ضياع حق؟ فهناك الكثير من الشكاوى إلى كل المستويات وحتى رئاسة الجمهورية، ولكن ما يحدث أن هذه الشكاوى تحال للمشكو فى حقه لكى يرد، وبالطبع سيبرئ نفسه ويلصق التهم بالشاكى، ثم قد يتعرض الشاكى للتأديب جزاء تهوره فى

الشكوى، وكل الإجراءات بالقانون، وهكذا تحولت القيادات الصغيرة فى مواقع العمل المختلفة إلى أنصاف آلهة يعمل الصغار على نفاقها حتى يحصلوا على مكاسب ليست من حقهم.

كما لابد من توضيح كيف سيعمل الرئيس على الحد من الاستثناءات(إن لم يكن ممكنا القضاء عليها) وخاصة لأعضاء المجالس التشريعية وأصحاب السطوة والنفوذ، وهو ما يؤدى إلى العدالة فى اتخاذ القرارات، ولأنه عندما يشتد الكرب وتضيق فرص الرزق تكون العدالة أكثر إلحاحا وضرورة، فعندما يكون الاستثناء هو القاعدة فإن ذلك يؤدى إلى شيوع اليأس بين الأغلبية ثم السخط وفى النهاية تتدهور الأوضاع بدلا من إصلاحها.

٦ - لماذا المفاجأة من نتائج الأخوان المسلمين ؟[١]:

من يتابع الصحف والقنوات الفضائية فى تغطيتها للانتخابات البرلمانية المصرية[٢] يجد أن هناك تركيزا على نتائج الأخوان المسلمون، ويخرج القارئ بانطباع أن هناك دهشة مما حصلوا عليه من مقاعد، وبالتالى تتعدد التفسيرات عن أسباب ذلك، فهناك من يقول بحدوث صفقة بين الأخوان والحزب الوطنى ويدلل على ذلك بحرية الحركة ورفع اللافتات وبها أن المرشح من الأخوان المسلمون، وان ذلك لم يكن يحدث سابقا وبالتالى فمجرد السماح بذلك يدلل على وجود هذه الصفقة، وعلى الجانب الآخر يشكوا قادة الأخوان المسلمون من حدوث التزوير الناعم ضدهم ثم فى المرحلة الثانية تعالت شكواهم من إلقاء القبض على عناصرهم ومن أعمال البلطجة، وهناك من يفسر نتائج الأخوان بأن السبب فى ذلك يعود إلى سياسة الحكومة فى إضعاف أحزاب المعارضة وبالتالى خلت الساحة السياسية إلا من الأخوان المسلمون اللذين تصفهم الحكومة بالجماعة المحظورة.

وفى ظل المناخ الذى تكاد تنعدم فيه الشفافية وتنتشر الاجتهادات يمكن تحديد عدة أسباب لنجاح الأخوان منها أسباب تعود إليهم كتنظيم من حيث القدرة على التخطيط

---

(١) د. محمد صفوت قابل، لماذا المفاجأة من نتائج الإخوان المسلمين ؟، جريدة الكرامة، العدد العاشر -السنة الأولى، ٦ ديسمبر ٢٠٠٥، ص ١٤.

(٢) انتخابات مجلس الشعب ٢٠٠٥.

والحشد والالتفاف حول أفكار واحدة واستعدادهم للعطاء والتضحية من أجلها، كما اكتسبوا خبرات فى بناء الصفوف المتتالية من الكوادر نتيجة حملات الاعتقال المتتالية على كوادرهم، ثم يأتى السبب الثانى لحصولهم على هذا العدد من المقاعد النيابية وهو تغلغلهم وسط التجمعات الشعبية وخاصة الفقيرة منها وتقديم العديد من الخدمات التى تحتاج إليها هذه الجماهير، وفى هذا درس لمرشحى الحزب الحاكم اللذين لا يظهر أغلبهم إلا فى أوقات الانتخابات ويقال أن بعضهم لا يقدم خدمات إلا بمقابل، وبالطبع فنتيجة لسياسة الحزب الحاكم فى عدم المبالاة بهذه الطبقات وحرمانهم من أدنى حقوقهم فى السكن والعلاج والعمل فكان من الطبيعى أن يلتف هؤلاء حول مرشحى الأخوان كراهية فى الحزب الحاكم الذى أقصاهم عن اهتماماته.

والسبب الثالث لنجاح الأخوان يعود إلى الفراغ السياسى الذى يلف الحياة السياسية فى مصر، فرغم وجود أكثر من ١٥ حزبا إلا إنها جميعا مجرد عنوان دون محتوى، ويرجع السبب فى ذلك وكما يدرك الجميع إلى سياسة الحزب الحاكم والذى يهتم بالديكور دون الاهتمام بالمحتوى وعدم رغبته فى وجود كيانات لها تواجد على الساحة السياسية، وبالتالى لم تستطع الأحزاب مجتمعة أن تقدم عدد كافى من المرشحين، ومن تقدم منهم سرعان ما تساقط فى المارثون الانتخابى، ونتيجة لخبرة الناخب السابقة فى تحول المستقلين بعد نجاحهم إلى الانضمام إلى الحزب الحاكم، فلم يرغب الناخبين فى إعطاء أصواتهم لأحد من الكم الكبير من المرشحين المستقلين خوفا من تحولهم إلى الحزب الوطنى بعد نجاحهم، لذلك لم يعد أمام غالبية الناخبين سوى مرشح الأخوان الذى يثقون انه لن يذهب إلى الحزب الحاكم،وبالتالى حصل مرشحى الأخوان على أصوات كثيرة لهذا السبب إضافة لأصوات مؤيديهم، وبالطبع لو كانت هناك أحزاب قوية لحصل مرشحيها على عدة مقاعد تتناسب مع مدى شعبية مرشحيهم، مع ملاحظة أن العديد من النواب الفائزين من الأخوان لم يسمع عنهم الكثيرين ولم يُعرف عنهم المشاركة السياسية الواسعة، وبالتالى فنجاحهم كان نتيجة الخدمات المحلية والالتزام الجماعى وكراهية الناخبين للحزب الحاكم وأيضا لضعف التيارات الأخرى.

والسبب الرابع لنجاح الأخوان يعود إلى نوعية الناخبين، ويمكن تقسيم الناخبين اللذين ذهبوا للإدلاء بأصواتهم إلى أربع فئات: الأول البسطاء اللذين ذهبوا تأييدا لأبن قريتهم أو للمرشح الذى قدم لهم خدمات وهؤلاء فى اغلبهم ذهبت أصواتهم لمرشحى الأخوان، والفئة الثانية التى ذهبت للانتخاب هم الشباب اللذين تم قيدهم تلقائيا فى الجداول الانتخابية من مواليد ١٩٨٣ وحتى ١٩٨٦ وهؤلاء نتيجة الإحباط الذى يعانون منه أيضا ذهبت أصواتهم إلى مرشحى الأخوان رغم عدم انضمامهم لهم وعدم اهتمامهم أصلا بالحياة العامة، أما الفئة الثالثة والتى ذهبت للتصويت فهم متوسطى العمر من التكنوقراط المصريين من أبناء الطبقة الوسطى وهؤلاء نتيجة ما يدركونه من عدم قدرتهم على الحصول على ما يرونه حقا لهم سواء فى العمل أو الخدمات العامة نتيجة شيوع ظاهرة الواسطة والفساد، فهؤلاء صبوا نقمتهم على مرشحى الوطنى بإعطاء أصواتهم لمرشحى الأخوان، وتبقى المجموعة الرابعة التى ذهبت للتصويت وهم محترفى الانتخابات واللذين يعطون أصواتهم لمن يدفع أكثر، وهؤلاء كانوا هم اللذين أداروا مزاد الرشوة المالية والتى حفلت بها هذه الانتخابات نتيجة الأعداد الكبيرة من أغنياء هذه الحقبة اللذين قرروا دخول المعترك السياسى بنقودهم.

أما السبب الخامس لتقدم الأخوان المسلمون فيعود إلى الحرية التى تركها لهم النظام الحاكم، وبالتالى استثمر الأخوان ذلك فى مزيد من الحشد الجماهيرى وإعلام الناخبين ببرامجهم وتوزيع منشوراتهم، أما لماذا سمحت لهم الحكومة بهذه المساحة من حرية الحركة والتعبير رغم نعتها لهم بالجماعة المحظورة، فتختلف فى ذلك الاجتهادات ولكن قد يكون أقرب هذه التفسيرات للواقع أن الحكومة حاولت أن تحسن صورتها أمام العالم الخارجى الذى أصبح يهتم كثيرا بالديمقراطية والانتخابات، ولعلنا لا ننسى تصريحات الرئيس الأمريكى ومسئولى الإدارة الأمريكية بأن مهمتهم الأساسية هى نشر الديمقراطية فى العالم العربى، وبالتالى فقد يكون موقف الحكومة تطبيقا لمقولة بيدى لا بيد الأمريكان.

محللى الحزب الحاكم وتفسيراتهم لنتائج الأخوان:

نتيجة للفوز الكبير لمرشحى الأخوان، وما أثير عن التزوير الذى تم فى بعض الدوائر ضد الأخوان وخاصة لبعض كبار الحزب الحاكم، تصدت الآلة الإعلامية للحزب الحاكم من خلال محلليها بالصحف القومية والبرامج التلفزيونية لمحاولة تبرير سبب تقدم الأخوان وحصولهم على عدد كبير من المقاعد النيابية، والسمة الغالبة فى كل هذه التحليلات هى مهاجمة الأخوان واستدعاء الماضى ليكون شاهد إثبات على خطر هذه الجماعة المحظورة، ولم يتطرق هؤلاء المحللين لاحتمال أن تكون خطايا الحزب الوطنى هى السبب فى تقدم الأخوان، وكان غريبا هذه الازدواجية فى التعامل حيث يُسمح بحرية الحركة للإخوان فى الشارع، ويُهاجمون بشراسة فى كل وسائل الإعلام التى تدعى الحيدة، ولم يفكر المسئولين انه من دواعى الحيدة والمهنية أن يتم استضافة أحد من هؤلاء اللذين تكالب محللى الحزب على مهاجمتهم.

ويمكن رصد ثلاث تداعيات خطيرة على المستقبل نتيجة ما يطرحه محللى الحزب الحاكم وهى:

أولا: تركيز محللى الحزب الحاكم على أن نجاح الأخوان يرجع إلى شعارهم (الإسلام هو الحل) وأنهم استخدموا الدين فى تحقيق مأربهم، وان خطابهم للبسطاء تركز على انه لكى ينال الناخب رضا الرب عليه بانتخاب الإخوان، وهذا التفسير فيه استهزاء بعقل من يقرأ أو يستمع، فهل وصل حالنا فى المجتمع إلى هذه الدرجة من الجهل والتى لم يكن لها مثيل إلا فى القرون الوسطى، وهل فى عصر الإعلام الواسع، ورغم كل ما تبثه آلة الإعلام الحكومى من إسناد كل نقيصة إلى الإخوان لدرجة أن احد المحللين تسأل عن عودة نظام الرق مع قدوم الأخوان المسلمين، هل بعد كل هذه التجليات الإعلامية هناك من ينتخبهم خوفا من النار وطمعا فى الجنة ؟ لا شك أن فى ذلك استهزاء بالناخبين وتصويرهم فى صورة جهلاء ناقصى الأهلية، وبالتالى فمادامت هذه هى اختياراتهم فإن الديمقراطية لا يستحقونها.

ولم يلاحظ محللى الحزب الحاكم أن تفسيرهم ذلك معناه أن كل دعايتهم ضد الإخوان قد ذهبت سدى ولم تترك أثرا فى الناخبين بدليل هذه النتائج، فلماذا لا يتوقفون عنها احتراما لأنفسهم أولا، مع ملاحظة أن الهجوم الإعلامى على الأخوان قد يكون أحد أسباب نجاحهم لتعاطف الجماهير معهم.

ثانيا: الكثير من كتاب ومحللى الحزب الحاكم يسألون عن ماذا يفعل الأخوان عندما يحكمون مصر، وهو نوع من الهروب إلى الأمام، فهذا افتراض غير واقعى وغير ممكن التحقيق، فلماذا إغراق المواطنين فى هذه القضية الجدلية، هل ذلك نوع من استخدام فزاعة الإخوان حتى يخاف كل من يصدق أن الأخوان سيمارسون الوصاية على الإبداع وسيحددون حدودا للفكر.

ليس السؤال ماذا يفعل الإخوان إذا وصلوا للحكم، بل السؤال ماذا يفعل بنا الحزب الوطنى الذى يحكم مصر فعلا لا تصورا، وكان الأولى أن يكون هذا هو السؤال الذى نبحث له عن إجابة، ومتى وكيف ينفذ الحزب وعوده، وهل ستتحول وعوده إلى واقع أم إنها مجرد مانشتات صحفية عن اجتماعات رئيس الوزراء لبدء التنفيذ، وعندما تقرأ التفاصيل تجد أن الوسائل لا جديد بها وهى نفس السياسات التى لم تؤدى إلى شئ من قبل.

ثالثا: ونأتى إلى أكثر تداعيات تقدم الإخوان وهو ما يحاوله محللى الحزب من التخويف من الأخوان من خلال العزف على وتر الطائفية، من ذلك الكتابات التى تؤدى إلى الفرقة مثل ماذا سيفعل الأخوان مع الأقباط، هل سيجعلونهم يدفعون الجزية، وهل سيجعلونهم يتحولون إلى الإسلام ؟ وهل سيسمحون لهم بدخول الجيش، هذه الأقوال التى أقل ما توصف به إنها تتصف بقصر النظر والرعونة السياسية، فهى تهدف إلى صرف الناس عن الأخوان وتخويفهم منهم، ولكنها أيضا تؤدى إلى مزيد من الانقسام بين عنصرى الأمة، ولقد ظهر تأثير ذلك من تخوف الأقباط من زيادة نسبة الأخوان فى مجلس الشعب، وهو ما عبر عنه أحد كبار المفكرين فى مصر وهو الدكتور ميلاد حنا الذى تمنى الموت قبل حصول الجماعة على ٥٠ ٪ من مقاعد البرلمان، لذلك على الجميع الحذر من أن تؤدى هذه التصرفات الغير عاقلة إلى الإضرار بالوحدة الوطنية.

٧ - رسالة الأغلبية الصامتة ومتطلبات المشاركة السياسية[١]:

مع الإعلان عن نتائج الانتخابات الرئاسية ونسب المشاركة التى لم تتعدى ٢٣ ٪ من إجمالى عدد المقيدين فى الجداول الانتخابية، لا شك أن هذه النسبة تعد متدنية وخاصة إذا أدخلنا فى الاعتبار أن نسبة المقيدين فى الجداول الانتخابية تعد قليلة حيث تقل عن ٥٠٪ من عدد السكان، مع ملاحظة أن الداخلية أصبحت تدرج تلقائيا فى جداول الانتخابات كل من يصل إلى سن ١٨ عام وبالتالى كان يمكن أن يكون عدد المقيدين فى الجداول اقل من ذلك لو تُرك الأمر للمواطنين للذهاب إلى حيث يطلبون القيد فى الجداول الانتخابية، وإذا أدخلنا فى الاعتبار نسبة المشاركين إلى عدد السكان سنجدهم فى حدود ١٠ ٪، أى أن كل هذا الضجيج والحملات الانتخابية والأحاديث عن التحولات الديمقراطية التاريخية، لم يحرك سوى ١٠ ٪ من عدد السكان، والباقين هم ما نسميهم بالأغلبية الصامتة، وهؤلاء هم المتهمون بأنهم لا يشاركون فى العملية السياسية لتحديد من يحكمهم، وحتى لا يتكرر الأمر بعد انتخابات مجلس الشعب فى نوفمبر القادم، لابد من محاولة طرح الآراء المختلفة فى تفسير هذه الظاهرة السلبية، لعل النقاش يؤدى إلى تحديد مواطن الخلل وبالتالى محاولة التقليل من هذه الظاهرة السلبية.

ولقد حفلت الصحف بالعديد من المقالات التى ينتقد فيها الكتاب عدم مشاركة الشعب فى الانتخابات، وكان السؤال الغالب عن كيف يهتم المواطن بالمشاركة السياسية، وكان من المفترض أن يكون السؤال الأول هو لماذا لم تشارك الأغلبية فى إبداء رأيها فى الانتخابات ؟.

وعند البحث عن أسباب عدم المشاركة السياسية من الأغلبية الصامتة، لابد وان ندرك أن لكل عمل متطلباته، ومتطلبات المشاركة السياسية يمكن أن نحددها فى ثلاث:

- الانتماء، المعرفة، القناعة بجدوى المشاركة.

---

(١) د. محمد صفوت قابل، الأغلبية الصامتة ومتطلبات المشاركة السياسية، جريدة الكرامة، العدد ١٣، ٢٧ ديسمبر ٢٠٠٥، ص ١٥.

فالمشاركة لابد وان يسبقها الانتماء، فمن يشارك فى العملية السياسية فى مجتمعه لابد وان يكون لديه شعور بالانتماء لهذا المجتمع، فكيف يحدث ذلك والمواطن العادى يجد انه لا يستطيع أن يحصل على أدنى حقوقه بسهولة، ولا يجد من ينصفه إذا تعرض للاضطهاد، ويجد فى من حوله من يحصل على ما لا يستحق لمجرد انه يستطيع الوصول إلى ذوى الشأن فى هذه الدولة.

أما المعرفة فهى المتطلب الثانى للمشاركة السياسية، فلابد وان تكون لدى المواطن معرفة بالآراء المختلفة فى كل قضية، ولن يتم ذلك إلا عند السماح لكافة الآراء المؤيدة والمعارضة من الوصول للناس، حتى يستطيع المواطن أن يُكون رأيه بعيدا عن القرارات التاريخية والإنجازات غير المسبوقة، وان كل شئ ايجابى وتتغنى به كل المحافل الدولية.

أما المتطلب الثالث للمشاركة السياسية فهو القناعة بجدوى مشاركته، وان إرادته لن تتعرض للتزييف، وان مشاركته لها أهميتها مهما كان رأيه، فكيف يصدق المواطن ما يدور إذا كان فى كل مرة يتم فيها انتخاب أو استفتاء، يتم الإعلان عن أن نسبة المشاركة فاقت التوقعات ولم تحدث من قبل، ومن يراجع كل البيانات الخاصة بإبداء الآراء السابقة سيجد ذلك.

لذلك ولعدم توافر متطلبات المشاركة السياسية، نجد عدم الإدراك بأهمية المشاركة،وعدم الاهتمام بالشأن العام والانكفاء على الذات، والاعتقاد عند البسطاء بأن هذه الأمور تهم الكبار ولا شأن لهم بها.

وعدم الإدراك بأهمية المشاركة يعود أيضا إلى عدم المعرفة الصحيحة بما يدور حولهم وأهميته بالنسبة لهم، وهذا نتيجة سياسة عامة آدت إلى تهميش فئات عديدة من الشعب، عن طريق الإعلانات الأحادية الجانب، والاكتفاء بالجوانب الايجابية وان كل ما تفعله الحكومة هو إنجاز تاريخى وعلى الشعب أن يشكر الحكومة لاهتمامها به.

فماذا تتوقعون من غالبية البسطاء اللذين لا يسمعون ولا يشاهدون إلا الإذاعة والتلفزيون الرسمى، هل ستكون لدى هؤلاء أيا من الثقافة السياسية بأمور مجتمعهم ؟.

وماذا تتوقعون من الشباب اللذين لم يعرفوا ولم يجدوا إلا الاهتمام بالكورة والفن، ثم انجرفوا وبتشجيع من البعض لتقليد الغرب فى سلوكياته وفى الاهتمام بالتفاهات من الأمور، ولم تعد تعنيهم الثقافة العامة فى شئ.

ثم ماذا تتوقعون من شعب كانت الحقيقة الأساسية لديه منذ إدراكه لما حوله، انه لا دور له فى أى قضية، ولا أحد يهتم بمعرفة رأيه فى أى شئ، بل المطلوب منه فقط هو أن ينفذ كل ما يأمر به الكبار، أبعد كل ذلك تدعونه للمشاركة فى انتخاب رئيس الجمهورية ؟.

وعند التصدى لسؤال كيف تزيد المشاركة الشعبية، تكون بداية الإجابة هى أن تكون هناك قناعة لدى الحكام على كل مستوياتهم بأن يستمعوا للمواطن العادى ولا يعتبرونه كما مهملا، ثم أن تكون هناك شفافية فى الإعلان والأعلام بما يتم، وثالث الأمور التى تؤدى إلى المشاركة أن يقتنع المواطن أن تولى المناصب مهما صغرت تعود إلى الكفاءة وليس إلى تملق المسئولين ونفاقهم، عندها سيقول كل مواطن رأيه بشجاعة ويسارع إلى المشاركة السياسية، هل وصلت الرسالة ؟.

٨ - الحكومة تكافح كارثة انفلونزا الطيور بتدمير صناعة الدواجن[١]:

هكذا أصبح قدرنا أن نخرج من كارثة لتتلقفنا كارثة أخرى، فمن محرقة بنى سويف[٢] إلى كارثة عبارة الموت[٣] ثم إلى كارثة انفلونزا الطيور، لتخلى الكارثة الأخيرة مسرح الاهتمامات مما سبقها من أحداث، فننسى ما حدث لعبارة الموت ولا نطالب بمحاكمة المسئولين عنها والكشف عن المتواطئين معهم، ليتركز اهتمامنا حول انفلونزا الطيور وكيف ننقذ أنفسنا منها.

---

(١) د. محمد صفوت قابل، الحكومة تكافح انفلونزا الطيور بتدمير صناعة الدواجن، جريدة الأسبوع، العدد ٤٦٦ - السنة العاشرة، ٢٧ فبراير ٢٠٠٦، ص ٩

(٢) الحريق الذى نشب فى قصر ثقافة بنى سويف أثناء حفل وأدى إلى وفاة العديد حرقا.

(٣) عبارة الموت هى العبارة التى غرقت عند عودتها من السعودية وتأخرت جهود الإنقاذ ومات فيها أكثر من ألف، وهرب صاحب العبارة إلى الخارج

ولكن الأكثر أهمية فى مثل هذه الكوارث هو رد فعل الحكومة، وماذا تفعل لإنقاذ كل ما يمكن إنقاذه، وان تقلل من حجم الخسارة، وهذا هو الدور الطبيعى لأية حكومة، ولكن من ينظر إلى ما فعلته حكومتنا الرشيدة يجدها من خلال قراراتها وكأنها قد أصابها الهلع مثلها مثل عامة الشعب وتتخذ من الإجراءات وكأنها تهرب بأية وسيلة من خطر يتهددها دون تبصر بعاقبة ما تفعل.

بدأ التخوف من انفلونزا الطيور منذ نوفمبر ٢٠٠٥ وحينها انخفض استهلاك الدواجن بحوالى ٦٥ ٪، وكان من المفترض أن يكون ذلك ناقوس خطر للحكومة لتضع من الخطط ما يحفظ لصناعة الدواجن مقوماتها الأساسية، ولكنها لم تفعل شئ وانتظرت مع المنتظرين أن تحل علينا انفلونزا الطيور، وخاصة أن ظهور المرض كان متوقعا فى مصر وفقا لتصريحات وزير الزراعة.

أعلنت الحكومة أن انفلونزا الطيور قد وصلت إلى بر مصر مساء الجمعة ١٧ فبراير وان ٧ دجاجات بالعدد قد ماتت متأثرة بهذا الوباء، ومنذ ذلك الوقت بدأت البيانات الرسمية لمواجهة هذه الكارثة، وأول ملاحظة على ذلك هى ما فعلته جوقة التهليل من الإعجاب بما فعلته الحكومة والإشادة بالشفافية، بل وصل الأمر برئيس مجلس الشورى إلى التصريح أثناء بحث مجلس الشورى للموضوع بأن الحكومة تستحق التقدير لتعاملها مع الأزمة بشفافية كاملة، وكأن هذا غاية المراد من حكومتنا، بدلا من أن يكون التقدير نتيجة لما نجحت فيه الحكومة من المحافظة على صناعة الدواجن وتقليل حجم الخسائر.

ويمكن القول أن البيانات والقرارات التى بدأت الحكومة فى إعلانها تصب كلها فى اتجاه واحد وهو ما يسمى فى الاستراتيجيات العسكرية بسياسة حرق الأراضى، أى أن تدمر كل شئ حتى لا يحصل عليه عدوك، وهذا ما فعلته الحكومة أغلقت المحلات ومنعت نقل الدواجن وأعدمت الآلاف وأمرت الناس بإزالة العشش والتخلص من كل ما لديهم من دواجن.

والسؤال وماذا نفعل بملايين الدواجن الغير مصابة، وماذا تفعل المزارع، وماذا يفعل العاملين فى هذه الصناعة وهم بالملايين ؟ والإجابة عند رئيس الوزراء أن الحكومة

ستعوض المتضررين وخاصة الفقراء، وهو كلام غير محدد وغير قابل للتطبيق، وخطأ من البداية أن يكون الحل عند كل كارثة تطمين المتضررين بأن الحكومة ستعوضهم، وكان الأصوب أن تعمل الحكومة على تقليل الخسائر، ثم جاء الإعلان الفضفاض عن توجيهات البنك المركزى للبنوك بالتيسير على المتضررين من صناعة الدواجن، أما كيف يكون هذا التيسير ولمن ؟ ففى ذلك تفاصيل كثيرة تنتهى بأن المضارين فعلا لن يعوضوا إلا بالنذر اليسير، مع ملاحظة أن أغلب الخاسرين فى هذا المجال وهم العاملين البسطاء وأصحاب المحلات الصغيرة لا علاقة لهم بالبنوك وبالتالى لن يجدوا من يقيلهم من عثرتهم.

أما البيانات عن أرقام الهواتف وغرف العمليات التى تتلقى البلاغات، فإنها نفس العادة الحكومية بأن تتحدث عما لا تفعل وإذا فعلت فيندرج تحت بند سد الخانة، ويكفى أن تقرأ فى الصحف الحكومية تعليقات المواطنين من أن التليفونات لا ترد وإذا ردت تكون النصيحة بأن يلقوا بالدواجن النافقة فى الشارع، أما الحملات التى تذهب لرفع الطيور النافقة واخذ عينات فمن المؤكد أن عددها لا يتناسب مع البلاغات وحجم الخسائر، أما عن كيفية التخلص من هذه الملايين من الدواجن فتختلف الاجتهادات حيث أعلن محافظ القليوبية عن ترتيبات لإقامة اكبر محرقة مركزية تستوعب ٢٠ مليون دجاجة، بينما يشكو الأهالى فى الجيزة من أن المحافظة ألقت أكثر من ألف دجاجة داخل حفرة أقامتها ثم تم ردمها، فهل هذه طريقة آمنة للتخلص من هذا الدجاج ؟.

أن صناعة الدواجن التى تتعرض للتدمير تصل استثماراتها إلى حوالى ١٦ مليار جنيه، ويعمل بها ٢ مليون عامل، وتنتج سنويا ٧٥٠ مليون دجاجة، فما الذى كان على الحكومة أن تفعله ؟ لابد فى البداية بالتسليم بانخفاض الاستهلاك، وبالتالى لابد من ذبح وتجميد ملايين الدجاج، مما كان يستدعى منذ أن بدأ الاستهلاك فى التناقص أن تعمل الحكومة على ترتيب عمليات الذبح وفق جداول معلنة وعلى أساس عمر الدواجن وبما يتناسب مع طاقة المذابح، وكان من الممكن أن تجعل هذه المذابح تعمل على مدار اليوم لذبح هذه الملايين من الدجاج، وكان من المفترض أن يستتبع ذلك العمل على توفير مستلزمات التجميد، ثم

حصر طاقات الثلاجات الموجودة وتحديد إمكانياتها على الحفظ وكيف يمكن التصرف فى الكميات الزائدة، وكان على الحكومة أيضا أن تدرس كيف يمكن التعامل مع أمهات الدجاج وبيض التفريخ، ومن المؤكد أن خبراء الدواجن لديهم العديد من الحلول للحفاظ على هذه الثروة بدلا من القضاء عليها.

أما بالنسبة لغلق المحلات وان يبحث من فيها عن نشاط آخر ليعمل به، وكأن الدولة بها فرص العمل متاحة لمن يرغب فى تغيير نشاطه، فلابد وان تضع الحكومة البديل لذلك، وذلك بدراسة شكل ومحتوى تجارة التجزئة لهذه الصناعة، وكيف يمكن للصندوق الاجتماعى والإدارة المحلية المساهمة فى توفير الآف الثلاجات اللازمة لهذه المحلات أو إلغاء التصريح لهذه المحلات نهائيا وبالتالى توضح الحكومة كيف تكون تجارة التجزئة فى هذه الصناعة ؟.

والسؤال الذى يفترض أن تجيب عليه الحكومة ماذا ستفعل عندما تنتهى هذه الكارثة، وتجد نفسها أمام أزمة ضخمة فى كيفية توفير الدواجن وهل سنعود لاستيرادها وما يترتب على ذلك من ضغوط على ميزان المدفوعات واستنزاف للعملات الأجنبية، وكيف يتم إحياء هذه الصناعة التى تم تدميرها بفعل القرارات قصيرة النظر.

٩ - الاستثمار من أجل التشغيل ومزيد من الوعود التى لا تتحقق [١]:

ألقى د. أحمد نظيف بيان حكومته الثانية فى نهاية يناير ٢٠٠٦، وأول ما يمكن وصفه عن هذا البيان انه بيان تقليدى ولم يكن على مستوى الآمال التى عقدها الكثيرين عليه لكى يعكس الاتجاه نحو التغيير والإصلاح والذى بشرتنا به الدولة منذ الانتخابات الرئاسية والبرلمانية، وانه جاء كما فى كل المرات السابقة كتجميع لما تريد أن تفعله الوزارات المختلفة، كما أشتمل البيان على أهداف يتفق عليها الكثيرين ولكن المشكلة فى كيفية التنفيذ ولصالح من ؟ وسنعرض فيما يلى لبعض الملاحظات حول برنامج الحكومة والمسمى الاستثمار من أجل التشغيل:

---

(١) د. محمد صفوت قابل، الوجه الآخر لبيان الحكومة، جريدة الأسبوع، العدد ٤٦٨ - السنة العاشرة، ١٣ مار ٢٠٠٦، ص ٢٢.

تهدف الحكومة إلى محاولة تشغيل اكبر عدد من العاطلين لكى تقلل من حدة مشكلة البطالة وهذا بالطبع هدف سليم، ولكن الأكثر أهمية هو مجالات العمل وهل يستفيد الاقتصاد القومى من قوة عمل شبابه فى زيادة الإنتاج ؟ فمن الملاحظ أن مجالات العمل المتاحة أمام الشباب هى فى الوظائف الخدمية والتسويقية، ومثل هذه المجالات قد تسهم فى تشغيل الشباب ولكنها لن تزيد الإنتاج ومع التوسع فيها سيصبح ضررها أكثر من فائدتها.

أما عن الأعداد التى تم تشغيلها فى المشروعات الصغيرة ومتناهية الصغر والتى وصلت إلى ٢٥٦,٨ ألف فرصة عمل دائمة، ١١٤ ألف فرصة عمل فى مشروعات الأسر المنتجة والمرأة المعيلة ومشروعات بنك ناصر، وان زيادة عدد السياح تؤدى تلقائيا إلى زيادة أعداد العمالة، وغير ذلك من الأعداد التى وردت بالبيان الحكومى، فكل هذه الأرقام هناك كثير من الشكوك فى أن تكون داخلة فى نطاق ما يسمى بالأرقام السياسية والتى لا تعكس الحقيقة بل تجمل الصورة، وهو ما لا يفيد المجتمع وكأننا نضحك على أنفسنا بذلك، وبالتالى لا نهتم بمواجهة المشاكل ما دامت الأرقام تعكس الأداء السليم والإنجازات المحققة، وبالتالى تزداد الفجوة بين ما يقال والواقع وتتراكم المشاكل.

ولكى يتحقق تشغيل الأعداد التى تبغى الحكومة تشغيلها سنويا وهى ٧٥٠ ألف من فرص العمل، فماذا رصدت الحكومة من استثمارات ومصادر مالية لتحقيق فرص العمل المطلوبة ؟ البيان الحكومى يحيل أمر توفير الاستثمارات المطلوبة إلى جهتين الأولى هى الاستثمارات الخاصة والأجنبية لتتولى كما يقول البيان إنشاء مشروعات جديدة أو التوسع فى مشروعات قائمة، وبالنسبة لحجم التمويل اللازم لهذه المشروعات والتى تهدف الحكومة إلى أن تقوم بتوفير ٢٤٠ ألف فرصة عمل سنويا، فيكتفى رئيس الوزراء بالتمنيات الطيبة حيث يقول انه "من المؤكد أن تنجح الحكومة بإذن الله فى جذب المزيد من الاستثمارات من الداخل والخارج لتمويل مشروعات جديدة تتيح الآلاف من فرص العمل للشباب"، ولكى يشجع القطاع الخاص على هذه الاستثمارات فإنه يعلن انه ستتم إتاحة التمويل من خلال البنوك ومن خلال سوق المال والتمويل العقارى، ويلاحظ أن هذا الجانب من التمويل يعتمد على نوايا القطاع الخاص المحلى والأجنبى ونظرتهم إلى فرص

الربح فى الاقتصاد المصرى، ولكن ما يجعلنا نعتقد أن هذه التوقعات ستظل فى أغلبها مجرد أمنيات ولا تتحول إلى حقائق أن التجربة التاريخية للسنوات الماضية توضح مدى ضآلة حجم الاستثمارات الخاصة بالنسبة للمستهدف لها من خلال البيانات الحكومية، ولا توجد آية مؤشرات على تغيير فى سلوكيات القطاع الخاص بحيث يقدم كل هذا الحجم المطلوب منه من الاستثمارات، وبالتالى كيف تتحقق حوالى ربع مليون فرصة عمل سنويا من خلال هذا القطاع ؟.

والجهة الأخرى التى ستعمل على توفير آلاف من فرص العمل هى الصندوق الاجتماعى الذى سيوفر تمويلا يصل إلى ١,٥ مليار جنيه سنويا لتوفير ١٥٠ ألف فرصة عمل، ويلاحظ أن متوسط نصيب فرصة العمل هذه من الضآلة بحيث لا تحقق أية عمل إنتاجى وهو ما يجب أن تسعى إليه الحكومة، ويدخل فى نطاق الكلام المرسل الذى لا يستند إلى أية حقائق القول بأن مشروع تنمية الوادى سيوفر أكثر من ٧٠ ألف فرصة عمل من خلال إنشاء ٤٠٠ قرية واستصلاح وزراعة مليون فدان على مدى ست سنوات، وهذا المشروع مازال فى نطاق الأمانى غير المدروسة والتى تحتاج إلى مليارات للتنفيذ، فمن الذى سيوفرها فى ظل العجز المتزايد للموازنة العامة للدولة ؟.

اعتادت الحكومات المتعاقبة على أن تذكر عدد الشركات التى تم تأسيسها كمؤشر على حالة الرواج التى تشهدها السوق المصرية، وأضاف رئيس الوزراء لذلك اختصار الخطوات اللازمة لتأسيس الشركات، ولكن يبقى التنفيذ الجيد هو المحك فى الأداء، فكم مرت علينا قوانين وقرارات ولكن عند التطبيق تبدأ المشاكل، وهو ما يجب أن تهتم الحكومة بمتابعته، ليس فقط عن طريق إداراتها المختلفة، بل عن طريق إيجاد آلية توفر الشفافية والتواصل بين أصحاب الشأن اللذين يتعرضون للمشاكل عند التطبيق وبين المسئولين، وألا يتحول الأمر إلى تصريحات وردية ثم المشاكل فى التنفيذ ويبدأ الدوران على المكاتب بالشكاوى، وما يصحب ذلك من ضرورة الواسطة والمحسوبية.

ولقد ذكر رئيس الوزراء أن عدد الشركات التى تم تأسيسها خلال ١٨ شهر بلغ عددها ٩٠٧١ شركة مقارنة بعدد ٣٣٧٤ شركة فى العام الأسبق، ولكن الجانب الأكثر أهمية من عدد الشركات هو المجالات التى تعمل بها هذه الشركات، وحجم الشركات التى

تعمل فى مجال الإنتاج، لأن ذلك يعطى مؤشرا على الأهمية النسبية للقطاعات الإنتاجية فى هيكل الاقتصاد المصرى.

كما أن شعار الاستثمار من اجل التشغيل يحتاج إلى إضافة والتأكيد على أن التشغيل من اجل زيادة الإنتاج، والمقصود بذلك إضافة المزيد من السلع المنتجة، ولا يقتصر الأمر على إنشاء شركات التسويق والتجارة، وهذا يتطلب أن تهتم الحكومة بتسهيل إنشاء المشروعات الإنتاجية، وتذليل العقبات أمام حصول الشباب على مستلزمات الإنتاج بتسهيلات مالية لا يستطيعون توفيرها رغم كل تصريحات مسئولى الصندوق الاجتماعى، ويزيد من أهمية هذا التوجه أن حجم الاقتصاد العينى فى مصر يحتاج إلى زيادات كبيرة فى ظل الزيادة السكانية والعجز المتزايد فى الميزان التجارى.

أما الوعود الحكومية بتقديم الدعم الفنى والتسويقى للمشروعات الصغيرة، فلقد سمعنا ذلك مرارا وتكرارا طوال السنوات السابقة، ولكن الواقع مختلف عن هذه الوعود، فلماذا لا تقدم الحكومة على تقييم سليم لهذه السياسات وأسباب القصور والمشاكل التى يضج بها الشباب، كما لابد من دراسة من جهة محايدة لأداء الصندوق الاجتماعى حتى يتم تدارك الأخطاء وتذليل الصعاب أمام الشباب الذى تدعوه الحكومة فى بيانها لارتياد الأعمال الحرة وعدم البحث عن وظيفة حكومية.

١٠ - لماذا الشكوى الحكومية من حجم الدعم[1] الدعم منحة من الحكومة أم حق للفقراء ؟

تعودنا من الوزراء والمسئولين الحكوميين على الشكوى المستمرة من حجم الدعم وخاصة فى وقت عرض مشروع الموازنة وهو ما يحدث حاليا، والجديد الذى يكررونه هذا العام أن دعم الطاقة قد وصل إلى ٤٠ مليار جنيه، ثم ينتقل المسئول إلى إظهار الشفقة على الفقراء حيث أن هذا الدعم يحصل عليه الأغنياء، اللذين يستخدمون البنزين فى سياراتهم وان ٢٠٪ من أغنياء مصر يحصلون على ٣٨ ٪ من دعم الطاقة، وبالطبع فإن هذا الحديث يؤدى إلى نتيجة واحدة وهى انه لابد من إعادة النظر فى هذا الدعم وتخفيض مقداره إن لم

(١) د. محمد صفوت قابل، جريدة الأسبوع، العدد ٤٨٢ - السنة العاشرة، ١٩ يونيو ٢٠٠٦، ص ٢٢

يكن ممكنا إلغائه، ولكن المسئول سرعان ما يبدأ فى نغمة التطمينات وهى انه رغم ذلك فلا توجد لدى الحكومة نية فى زيادة سعر البنزين أو البوتاجاز، ولكن (وكما صرح وزير المالية أمام مجلس الشورى) انه لابد من إعادة دراسة الدعم لترشيده وضمان وصوله لمستحقيه من الفقراء ومحدودى الدخل، ثم يأتى دور الحديث عن أن الدراسات العلمية الميدانية كشفت أن ٥٠ ٪ من الشعب لا يعرفون شيئا عن الدعم وان الذى يستفيد منه هو المواطن القادر على شراء السلع، كذلك فلقد صرح رئيس الوزراء أمام مؤتمر الايكونومست الرابع فى ابريل ٢٠٠٦ عن وجود خطط حكومية تستهدف مراجعة هيكلة دعم مواد الوقود -البنزين والسولار- خلال السنة المالية الجديدة، كما جاء في تقرير لجنة الخطة والموازنة بمجلس الشعب عن مشروع موازنة العام ٢٠٠٦ - ٢٠٠٧ أن استهداف خفض الدعم الموجه للمنتجات البترولية بمقدار ٢٠ مليار جنيه على مدار عامين يمكن أن يترتب عليه أثر نقدي ايجابي على أوجه الإنفاق العام الأخرى.

وبالطبع فلقد تعودنا أن تكون هذه التصريحات مقدمة لزيادة الأسعار وليس للبحث عن بدائل وضمان وصول الدعم إلى مستحقيه فهذا حديث له أكثر من عشرين عاما دون نتيجة.

الدعم منحة أم حق:

ويثير تجدد الشكوى الحكومية من حجم الدعم تساؤلا حول هل الدعم منحة من الحكومة تتعطف بها على مواطنيها الفقراء، أم أن الدعم حق من حقوق الفقراء عند توافر شروط محددة ؟ وهناك حقائق أساسية عن الدعم يمكن توضيح بعضها فى الآتى:

أن الدعم تأخذ به غالبية الدول متقدمة ونامية وتتعدد صوره تبعا للحالة الاقتصادية فى كل دولة، وبالتالى فلسنا بدعا بين الدول فى ذلك بل قد نكون من أقل الدول فى حجم الدعم مقارنة بمستوى الدخول والمعيشة لغالبية المواطنين.

انه لا يمكن دراسة موضوع الدعم بمعزل عن قضية توزيع الدخل القومى، فكلما كان توزيع الدخل القومى مختلا لصالح الفئات الغنية كلما تزايد عدد الفقراء وبالتالى لابد من زيادة حجم الدعم، وفى مصر يصل نصيب أغنى ١٠٪ من المصريين إلى حوالى ٣٤ ٪ من الدخل القومى، وتتزايد أعداد الفقراء ومعدومى الدخل وهناك من التقديرات التى

تضع حوالى ٤٠ ٪ من المصريين فى عداد الفقراء، وبالتالى فإن المواجهة الصحيحة محاولة التوزيع العادل للدخل القومى وذلك قبل محاولة تخفيض حجم الدعم.

كما أن هناك علاقة ترابطية بين حجم الدعم ومستوى الأسعار، فكلما ارتفع الأسعار ولا يوجد ضابط لها فإن ذلك يؤدى إلى انخفاض مستوى معيشة الفقراء ومحدود الدخل مما يتطلب ضرورة تدخل الدولة للحد من هذا التدهور فى مستوى معيشتهم.

ومن الخطأ عند تحديد حجم الدعم مقارنة الأسعار المحلية بالأسعار العالمية، وذلك لأن مستوى الدخول فى مصر لا علاقة له بمستوى الدخول فى الخارج، بل أن مستوى الأجور لدينا أقل من دول مماثلة لنا فى حجم الدخل القومى.

لابد من التأكيد على أن الدعم حق للفقراء وانه أيضا لمصلحة المجتمع، لأنه إذا لم يكن هناك الدعم فسيزداد الحقد الاجتماعى وخاصة مع اتساع مظاهر البذخ للفئات الغنية، كما أن الدعم للعلاج يجعل المواطن قادرا على العمل والإنتاج، وبالتالى فإن من مصلحة المجتمع استمرار الدعم للفقراء وليس التحايل لخفض هذا الدعم وجعله شكليا.

الحكومة والدعم:

أصبحت سياسة الحكومة تجاه الدعم واضحة ومكررة، فهى تبدأ فى الحديث عن تزايد الدعم فى الميزانية وان الزيادة فى الدعم تتسبب فى زيادة عجز الميزانية، وحاليا الحديث عن أن دعم قطاع البترول يصل إلى مرة ونصف المرة من إجمالى ما يحصل عليه قطاعى التعليم والصحة، وتكون هذه التصريحات مقدمة وتمهيد لزيادة الأسعار، وعندما ترتفع الأسعار يبدأ الحديث لفترة عن أن الحكومة تهدف إلى رعاية محدودى الدخل وان الدراسات جارية للبحث عن أفضل السبل لتوصيل الدعم لمستحقيه، ثم يبدأ الجميع فى نسيان ما حدث بعد أن أصبح حقيقة واقعة وعلى كل مواطن أن يتدبر أمر معيشته بالطريقة التى يستطيعها سواء كانت شرعية أو غير ذلك.

كما تحاول الحكومة التخلص من الدعم العينى واستبداله بالدعم النقدى ويكثر الحديث عن البحث عن وسائل ذلك دون التوصل لنتائج، ومع التسليم بحقيقة أن هناك هدرا فى مخصصات الدعم العينى وخاصة بالنسبة للدقيق المدعم الذى يتم بيعه فى السوق

السوداء فإن السبب فى ذلك يعود إلى الإجراءات الحكومية التى تشجع على الإفساد، فالعبرة عند الحكومة ليست فى وزن الخبز الذى ينتج عن حجم معين من الدقيق الذى تسلمه المخبز، بل توقيع مفتش التموين بأن كل شئ تمام.

كما تتحايل الحكومة بالنسبة للسلع المدعمة بتوفير نوعيات رديئة من السلع التى يتم صرفها عن طريق البطاقات التموينية، وعندما يحجم المواطنين عن تسلمها، تقوم الحكومة بإلغاء توزيعها عن طريق البطاقات، وهذا ما حدث أخيرا عندما أعلنت الحكومة انه مع بداية يونيو ٢٠٠٦ سيتم وقف صرف أربع سلع أساسية من المقررات التموينية الإضافية وهي الفول والعدس والمكرونة والمسلي تحت دعوي عدم وجود إقبال من المواطنين على صرف تلك السلع، وفي صورة من صور التحايل المؤقتة أعلنت الوزارة أن المبالغ التي سيتم توفيرها من جراء إلغاء هذه السلع سيتم توجيهها لزيادة مقررات السكر وهو بالطبع إجراء مؤقت ثم يتم إلغائه بعد حين.

وبعد تشكيل وزارة التضامن الاجتماعى بدأ وزيرها فى التصريح بأن الوزارة تهدف إلى الوصول إلى ثلاثة ملايين من الأسر الفقيرة لتشملها بالرعاية عن طريق توفير معاش لها، وبالطبع فعندما تصل الوزارة إلى هذه الأسر سيكون الحديث انه لا داعى لمخصصات الدعم ما دام الفقراء قد حصلوا على البطاقات الذكية، وبالطبع فإن الوصول إلى هذه الأسر لا يحتاج إلى ثلاث سنوات فإن مجرد الإعلان عن ذلك سيجعل كل الفقراء يتقدمون للحكومة لتختار هى من تريد منهم.

الأولوية لخفض الدعم أم الإنفاق الحكومى ؟:

إن المواجهة السليمة لقضية الدعم تحتاج بداية إلى تقبل الحكومة لبحث البدائل المختلفة لا أن تفرض الحكومة ما تراه، وهو ما يتطلب إدارة نقاش عام تستمع فيه الحكومة للمختلفين معها قبل المؤيدين وان تستمع لأصحاب المصلحة فى ذلك، وان يكون هذا الحوار علنيا، كما لابد من التسليم أنه كلما زاد الفقراء والمتعطلين لابد من زيادة الدعم، لذلك فإن المواجهة الصحيحة على المدى الطويل تكمن فى التنمية الحقيقية التى تؤدى إلى زيادة الإنتاج والعمل على عدالة توزيع الدخل القومى التى تؤدى إلى خفض عدد الفقراء.

كما لابد من توضيح كيف يتم حساب الدعم، وكيف يتم حساب الفرق بين الأسعار المدعمة وغير المدعمة، ومدى صواب المحاسبة على أساس الأسعار العالمية، كما لابد من مراجعة كيفية الإنفاق لتلافى الهدر والسرقات، ويتبع ذلك ضرورة أن يكون هناك الرقابة الشعبية على الصرف ويمكن تحقيق ذلك ببساطة من خلال إيجاد وسيلة يتقدم لها المواطنين للشكوى من التصرفات غير السليمة وان يتم التحقق من ذلك بجدية.

الحجم الإجمالى للموازنة الجديدة ٢٧٤ مليار جنيه منها ٥٣,٧ مليار جنيه حجم الدعم ومن حجم الدعم هذا يخصص ٩ مليار جنيه لدعم السلع التموينية ورغيف الخبز، وهذا المبلغ الذى تشكوا الحكومة من أنه يسبب العجز فى الميزانية وتريد تخفيضه وذلك بزيادة الأسعار، لماذا لا تبحث الحكومة عن بنود أخرى تخفض الإنفاق فيها قبل أن تصل إلى خفض الدعم، ولسنا فقط من اللذين يدعون لذلك، ففى بيان اللجنة الاقتصادية بمجلس الشورى والذى قدمته للمجلس عند مناقشة مشروع الميزانية طالبت اللجنة بضبط الإنفاق العام وتحديد النفقات الخدمية المتنوعة لضبط الرقابة عليها بعد زيادتها بصورة واضحة فى مشروع الموازنة، كما أوصت اللجنة بضرورة خفض الإنفاق الحكومى على المشتريات غير الضرورية، ويمكن أن نضيف إلى ذلك ضرورة مرجعة مخصصات المستشارين التى تضخمت، وكذلك مخصصات بدلات السفر وتكاليفه لكبار المسئولين وغير ذلك من النفقات التى يستفيد منها القلة والتى لا يحصل المجتمع على عائد يذكر مقابل هذه النفقات.

هناك الكثير من الطرق والتجارب فى كيفية حصول الفقراء ومحدودى الدخل على الدعم، فلماذا لا تبحث الحكومة بجدية فى هذه البدائل ومنها إمكانية توزيع كوبونات لكميات محددة من السلع الضرورية وتترك للمستهلك حرية الحصول على السلعة من أية جهة يرغبها وان يدفع الفرق بين قيمة الكوبون وقيمة السلعة فى السوق.

لا يمكن دراسة الدعم فقط دون دراسة مستوى الأجور والمرتبات، فهناك علاقة ترابطية بينهما، ويلاحظ أن أجور غالبية موظفى الحكومة أقل من ٣٠٠ جنيه شهريا وبالتالى فهم تحت خط الفقر، كما أن عدد أفراد البطاقات الخضراء يمثلون ٤٦ ٪ من عدد السكان،

لذلك لابد من وضع نظام جديد للأجور يراعى من هم فى أدنى السلم الوظيفى، وليس عن طريق المسكنات التى تتبعها الحكومة من الإعلان السنوى عن العلاوة الاجتماعية، وعندما تتحسن مستويات الأجور يمكن البحث فى خفض الدعم.

١١- النظام الاقتصادى وتعديل الدستور[١]:

وأى رأسمالية يريدون ؟:

تشهد الحياة السياسية المصرية حالياً مزيداً من المناقشات عن التعديلات الدستورية بعد طلب الرئيس مبارك تعديل ٣٤ مادة من مواد الدستور، ويلاحظ أن غالبية المناقشات تركز على الجانب السياسي وضرورة تعديل المادة ٧٧ والتي تحدد المدة الزمنية لرئاسة الجمهورية، وتراجع الاهتمام ببعض التعديلات الأخرى ومنها ما يتعلق بالنظام الاقتصادي للمجتمع، رغم ما لذلك من أهمية، حيث يفترض أن يحدد الدستور الإطار العام الذي يتحرك المجتمع من خلاله ولمن تكون الملكية وكيف وما هي حدودها وكيف يتم توزيع الدخل القومي ومدي السماح لغير المواطنين بممارسة الأنشطة الاقتصادية والأسس العامة التي يرتضيها المجتمع في كيفية إدارة الاقتصاد القومي؟.

ومن المعروف أن الدستور الحالي ينص في مادته الرابعة على أن الأساس الاقتصادي لجمهورية مصر العربية هو النظام الاشتراكي، ثم تأتي العديد من المواد التي توضح هذا التوجه الاشتراكي من حيث إن القطاع العام هو الذي يتحمل المسؤولية الرئيسية في خطة التنمية، وأن الملكية العامة هي ملكية الشعب وهو الذي يسيطر على كل أدوات الإنتاج، ورغم أن الواقع أصبح مناقضا لكل ما جاء بالدستور في هذا المجال، مما يجعل، ممكنا، الطعن بعدم دستورية الكثير من القوانين والقرارات التي وضعت قواعد وسياسات تختلف عما جاء بالدستور، وهو ما لم يحدث مما يؤكد إحدي الظواهر السلبية في حياتنا، حيث نقول ونعلن غير ما نفعل، فهل سنستمر على هذا النهج ونضمن الدستور قواعد ومبادئ ونتجاهلها في التطبيق ثم نتغنى بمدي التقدم الذي أحرزناه في المجال الدستوري.

---

(١) د. محمد صفوت قابل، النظام الاقتصادى وتعديل الدستور، المصرى اليوم، العدد ٩٣٧ - السنة الثالثة، ٦ يناير ٢٠٠٧، ص ٦

وفي إطار مناقشة ما يتعلق بالنظام الاقتصادي في التعديلات الدستورية يمكن عرض ما يلي:

أولاً: قبل أن تقوم اللجنة المسئولة عن وضع المواد الجديدة بديلا عن المواد المطلوب تغييرها بعملية مسح لمواد الدستور بحثا عن كلمة الاشتراكية ومشتقاتها لحذفها وإحلال عبارة جديدة تساير الواقع مثل اقتصاد السوق أو غير ذلك من المرادفات والتي تشير في النهاية إلى النظام الرأسمالي.. قبل أن تفعل ذلك عليها أن تفتح نقاشا حول النظام الاقتصادي الذي يمكن أن ينص عليه الدستور، وهل اقتصاد السوق والرأسمالية هو نهاية المطاف؟ وأمامنا الدستور الذي نريد تعديله، فحين وضع هذا الدستور تصور واضعوه أنه تم تحصين النظام الاشتراكي بمواد الدستور، ولكن لم تكد تمضي سنوات حتى تغير الحال إلى النقيض.

ثانياً: علينا أن نفرق بين الثابت والمتغير، فالثابت هو الذي يمكن أن ينص عليه في الدستور، أما المتغير فهو الذي يمكن أن يتغير مع تغير الحكومات وتوجهاتها، فتكفي الإشارة إلى آليات التغيير حين يرتضي المجتمع التغيير، ومن المتغيرات نوعية النظام الاقتصادي، فمن يدري ماذا يمكن أن يحدث في القادم من السنوات، وخاصة إذا طبقنا الديمقراطية والتي تعني تداول السلطة، فهل إذا نجح في الانتخابات حزب ينادي بالأخذ بغير نظام السوق وبدور أكبر للدولة في النشاط الاقتصادي، يقال له إن ذلك يتعارض مع الدستور؟.

ثالثاً: أما الثوابت والتي يعتقد أن غالبية المواطنين توافق عليها، وبالتالي يمكن تضمينها الدستور لتكون قواعد عامة تحكم وضع القوانين والسياسات المختلفة فمنها على سبيل المثال: إعلاء قيمة العمل وربط الأجر بالإنتاج والإنتاجية، ومبدأ وضع حد أدني للأجور يتغير وفق قواعد محددة، ومبدأ العدالة في توزيع الدخل القومي، وربط الدخل بمستوى التضخم، وتساوي المواطنين في المعاملات الاقتصادية، والشفافية في ذلك، وتجريم استئثار فئة بالفرص الاقتصادية التي تعود عليهم بالأرباح، وتجريم الاحتكار، وسرعة التقاضي، وأن تكون الأولوية للتقاضي أمام القضاء الوطني، والمسؤولية الاجتماعية لرأس المال، وأن يوضح القانون مجالات هذه المسؤولية،

ومكونات البنيان الاقتصادي وتحفيز القطاع الأهلي والتعاوني، والمرجعية للدولة، وأن تكون الحكم بين مكونات الاقتصاد القومي وتحفيز القطاع العام والخاص والتعاوني والأجنبي، والإشارة إلى القواعد العامة بتقديم الخدمات من القطاع الخاص وحدود الربحية في ذلك.

رابعاً: هناك موضوعات تحتاج إلى مناقشة واسعة لبيان القواعد العامة التي يرتضيها المجتمع وما يمكن أن يتضمنه الدستور حيالها مثل: كيف يتم تحديد دور الدولة في النشاط الاقتصادي، وتمويل الخدمات وعلاقة ذلك بالدعم والمجانية، المقصود بالقطاع القائد للاقتصاد القومي، وهل يكون الأصوب أن يتم تحديد صفات هذا القطاع القائد للاقتصاد، وبالتالي يمكن أن يتغير هذا القطاع من عام إلى خاص وبالعكس حين تزداد الأهمية النسبية لأي من القطاعين دون تحديد مسبق لهذا القطاع القائد؟.

وعلينا ألا نفلت الفرصة من أيدينا ولنعمل جميعا على تعديل الدستور بما يضمن وضع قواعد عادلة لإدارة الاقتصاد القومي، وليس وضع نصوص تساعد ذوي النفوذ على الاستئثار بالثروة بجانب السلطة، وأن نعمل على ألا تبقي هذه التعديلات مجرد مواد في دستور نتغني بإنجازنا كتابته وليس وضعه موضع التطبيق.

١٢ - العلاقة بين الاحتكار والفساد وارتفاع الأسعار[١]:

أصبح من الأمور المتكررة الشكوي المستمرة من ارتفاع الأسعار من جانب المستهلكين، وتقديم المسئولين نفس المبررات، ولم تعد هناك نهاية لهذه الارتفاعات في الأسعار حتى أصابت حمي ارتفاع الأسعار سلعا لم يكن أحد يتصور أن يرتفع سعرها إلى ٣٠٠٪ كما حدث أخيرا، وأصبحنا أمام ظاهرة جديدة وهي الحنين لأسعار كنا نشكو منها سابقا، فمع كل ارتفاع للأسعار يجد المستهلك أن ما كان يشكو منه أصبح يتمني لو استمر ولم تزد الأسعار لمستويات أعلي، كما ضربت الفوضي السوق، فلم تعد هناك جهة مؤثرة

(١) د. محمد صفوت قابل، العلاقة بين الاحتكار والفساد وارتفاع الأسعار (١-٢)، المصرى اليوم، العدد ٩٤٥ - السنة الثالثة، ١٤ يناير ٢٠٠٧، ص ٦.

تعمل على التصدي لمحاولات زيادة الأسعار غير المبررة أو طرح السلع الفاسدة، رغم إصدار قانون حماية المستهلك وإنشاء جهاز تنظيم المنافسة ومنع الاحتكار.

ولأن استمرار هذا الوضع يؤدي إلى المزيد من الإضرار ليس بالمستهلكين الفقراء فقط بل يتعدي ذلك إلى الإضرار بالاقتصاد القومي في مجمله وإلي شيوع ظواهر اجتماعية غير سليمة، ولذلك لابد من التصدي لهذا الفلتان في الأسواق، ويصبح السؤال: من المسئول عن ذلك هل الحكومة أم حزبها الوطني أم الأجهزة المستحدثة لمواجهة هذه الظاهرة أم الغرف التجارية أم المواطن المستهلك؟.

١ - الحكومة تعترف بارتفاع الأسعار إلا أن رئيس الوزراء في بيان حكومته أمام مجلس الشعب في ديسمبر الماضي أشار إلى أن المتوسط العام للأسعار لم يرتفع كثيرا ولكن هناك إحساسا بالارتفاع نتيجة ارتفاع أسعار بعض السلع المتعلقة بالحياة اليومية، ورغم هذا التبرير فإن رئيس الوزراء ذكر في نفس البيان أن معدل التضخم كان ١٧٪ عام ٢٠٠٥ وأنه انخفض إلى ١١,٨ ٪ في نوفمبر ٢٠٠٦، ورغم أن هذه المعدلات عليها تحفظات في كيفية حسابها، فإنها تبين أن مستويات الدخول لغالبية المصريين لا تستطيع مواجهة احتياجاتهم الضرورية في ظل هذا التضخم الذي تعترف به الحكومة، أما ماذا فعلت الحكومة في مواجهة ارتفاع الأسعار؟ فلم يتعد ما فعلته أحد اتجاهين: الأول التركيز على أن الأسعار تحكمها قواعد السوق من العرض والطلب، وكأنها تبرئ ذمتها من هذه الارتفاعات، ثم تضيف لذلك سلسلة من التصريحات عن تكليفات الرئيس للحكومة بأن تراعي محدودي الدخل وأن تعمل على خفض الأسعار، أما الاتجاه الثاني، الذي تتحرك فيه الحكومة فهو إصدار النداءات للتجار بعدم زيادة الأسعار، وكأن هذه النداءات ستجعل التجار يندمون على ما فعلوه ويتنازلون عن جزء من أرباحهم تعاطفا مع المستهلكين الفقراء، وهو ما لم يحدث.

وفي هذا السياق قام وزير الصناعة بعقد الاجتماعات مع منتجي الألبان والأسمنت وحديد التسليح لمحولة تحديد الأسعار وديا، وقد يكون قد نجح جزئيا في ذلك، ولكن ماذا يفعل في السيل المنهمر من زيادات الأسعار المختلفة وهل ستصمد هذه الاتفاقيات أم أن المنتجين سيجدون من الحجج ما يجعلهم يعودون إلى زيادة أسعارهم؟.

كما أن الحكومة تساهم هي أيضا في ارتفاع الأسعار، ولعلنا نتذكر أنه عند التمهيد لزيادة سعر البنزين، أخذت التصريحات والعديد من الأقلام تتباكي على أن الدولة توجه إلى دعم البنزين ومشتقاته أكثر من ٤٠ مليار جنيه، وأنه مع زيادة سعر البنزين يمكن أن توجه الحكومة جزءا من هذا الدعم إلى الصرف على الصحة والتعليم، وبعد أن قامت الحكومة بزيادة الأسعار بنسبة ٣٠٪ لم تف الحكومة بوعدها، بل بدأنا نسمع عن خصخصة المستشفيات وقانون جديد للتأمين الصحي وعن الإدارة الاقتصادية للتعليم.

٢ - أما موقف الحزب الوطني فنجده محدداً في برنامجه المسمي نحو سياسة فعالة لحماية المنافسة والحفاظ على حقوق المستهلك والذي جاء فيه: «يؤمن الحزب الوطني الديمقراطي وحكومته بأن التحول إلى نظام اقتصاد السوق له أركان أساسية يتعين استيفاؤها حتى يكون هذا التحول ناجحا ومحققا لأغراضه التنموية، ويأتي في مقدمة هذه الأركان وضع السياسات الملائمة لانضباط السوق واستقرارها، حيث يجب أن تتوافر القواعد والأطر الكفيلة بحماية حقوق أطراف المعاملات الاقتصادية في المجتمع، ولن يتأتي ذلك إلا من خلال وجود رقابة فعالة على الأسواق، حيث ترتبط كفاءة عمل الأسواق، من وجهة نظر المستهلك والوحدات العاملة في السوق بكفاءة الرقابة عليها».

وبالطبع فلابد أن يتعجب القارئ من الانفصال بين ما يوضع ويعلن كسياسة وبين الواقع، فأين هذه الرقابة الفعالة على الأسواق، وقد أصبحت السوق مرتعا للمتربحين ليس فقط من زيادة الأسعار، بل بطرح السلع الفاسدة والرديئة ولا يجد هؤلاء من يتصدي لهم.

٣ - وبالنسبة للمنتجين والمستوردين فحجتهم جاهزة دائما وهي ارتفاع الأسعار العالمية، رغم أن السوق العالمية تشهد دائما سلعا تزيد أسعارها، وأخري تنخفض أسعارها، وهو ما لا يحدث لدينا فالأسعار في اتجاه واحد فقط وهو الزيادة، أما جهاز تنظيم المنافسة ومنع الاحتكار فلا يوجد له دور في مواجهة ارتفاع الأسعار وتقرأ تصريحات المسئولة عنه من أن أثر الجهاز لن يظهر إلا بعد سنوات وأن لدينا بعض الاحتكارات، والمطلوب دراسة هل لها تأثيرات ضارة أم لا، ثم تطلب من الناس أن يبلغوا عن الممارسات الضارة، وأن المستهلك هو المسئول عن ارتفاع الأسعار لأنه لو امتنع عن شراء السلع التي ترتفع

أسعارها فستنخفض الأسعار، ولا تدري رئيس الجهاز أن المواطنين إذا نفذوا نصيحتها فسيتعرضون للأنيميا ثم الموت، لأنه لا توجد سلع لم ترتفع أسعارها، كما أن هناك ما يسمي بالمجلس الأعلي للأجور والأسعار، هل سمع أحد عنه شيئاً، وما هي ضرورة وجوده إذا لم يتدخل في مثل هذا الوضع؟.

الأسباب الحقيقية لارتفاع الأسعار[1]:

الأسباب الحقيقية لارتفاع الأسعار تعود إلى التطبيق المشوه لاقتصاد السوق، حيث أدي انسحاب الدولة من النشاط الاقتصادي بطريقة مرتجلة إلى ظهور الاحتكارات التي أدت إلى تفشي الفساد، فالسوق المصرية أصبحت مباحة لكل من يريد أن يمتص دم المستهلكين فلا قانون يخيفهم ولا سلطة تحاسبهم بحجة قانون العرض والطلب الذي أسيء استخدامه لأن العرض لا يمكن زيادته بنفس معدلات زيادة الطلب مما يؤدي إلى زيادة الأسعار كما أن هناك القيود على دخول منتجين جدد للسوق لكي يحتفظ المحتكر بأرباحه المرتفعة، فلماذا وفي ظل الشفافية لا تعلن أسماء كبار المستوردين والموردين؟!.

ووفقا لقواعد السوق لابد من زيادة الإنتاج، ولكي يتم ذلك لابد من زيادة عدد المنتجين لكسر الاحتكار وهو ما يتطلب دورا فاعلا للدولة في تسهيل الإجراءات والشفافية في المعاملات والمساواة بين المواطنين، لا أن تقدم التسهيلات للأقارب والأعوان وتوضع العراقيل أمام من ليسوا كذلك فالصعوبات البيروقراطية وتفشي الفساد يجعل المنتج الصغير لا يحصل على تصريح إلا بشق الأنفس وبدفع الرشاوي وهو معرض لما يسمي بالتفتيش المفاجئ والذي هدفه الحصول على الإكراميات، ولا يري ما يقرأ عنه من التسهيلات الحكومية والشباك الواحد للمستثمرين وغير ذلك من التصريحات، فكيف في مثل هذا المناخ يزداد المنتجين وبالتالى الإنتاج ؟.

كما أن على الدولة أن تضطلع بوظيفتها الإشرافية بحكم قدرتها على تكوين صورة كاملة عما يجري من النشاط الاقتصادي، فمع تراجع دور الدولة في النشاط الاقتصادي

(١) د. محمد صفوت قابل، الأسباب الحقيقية لارتفاع الأسعار (٢-٢)، المصرى اليوم، العدد ٦٠٥، ١٥ يناير ٢٠٠٧، ص ٦

لم تعد مهتمة بالتنسيق بين القطاعات، ومثالا على ذلك ما حدث لأسعار الخضراوات، ومنها سلعة البصل التي ارتفع سعرها بنسبة عالية مما جعل ذلك مادة للتندر ولرسومات الكاريكاتير، ثم جاء تصريح أحد الوزراء المسئولين أن السبب في ذلك يرجع إلى انخفاض المساحة المزروعة، ألم تكن الحكومة بأجهزتها ووزارة زراعتها تعرف حجم الاستهلاك من هذه السلعة والمساحة الحقلية المطلوبة لذلك، فلماذا لم تتدخل بوسائل تؤدي إلى زيادة المساحة المزروعة لتفي بحاجة الاستهلاك المحلي والتصدير أليس في هذا تراجعا عن دور الدولة؟!.

إذا استمرت الاحتكارات والفساد في ظل تراجع دور الدولة فستظل الأسعار في ارتفاع وسيظل الفقراء يزدادون فقرا ولابد من حلول لزيادة الإنتاج وليس لزيادة الاستيراد لأنه لا يعقل كلما نقص العرض أن يكون الحل المزيد من الاستيراد مما يزيد من أرباح المستوردين، لكنه يؤدي إلى المزيد من العجز في الميزان التجاري وفي مرحلة لاحقة لابد وأن يؤدي ذلك إلى زيادة سعر العملات الأجنبية وبالتالي المزيد من ارتفاع الأسعار كأننا في حلقة مفرغة ونحتاج إلى كسر هذه الحلقة من خلال الحلول الصغيرة التى تؤدى إلى زيادة الإنتاج، وفى نفس الوقت لابد وان تتصدى الحكومة للفساد، فمن يبدأ الضربة الأولى؟ وغير ذلك سنظل على حالنا الشكوى والمزيد من الشكوى.

١٣ - الاعتصامات العمالية وأخطاء السياسات الحكومية[١]:

من الملاحظ أن ظاهرة جديدة قد انضمت إلى ما يعج به مجتمعنا من مستجدات ومشاكل، وهذه الظاهرة التى أخذت فى التكرار والتزايد هى ظاهرة الاعتصامات والإضرابات العمالية، ففى خلال أسابيع شهدت المصانع المصرية ثلاث إضرابات كبيرة وهى اعتصام عمال المحلة ثم عمال مصنعى أسمنت حلوان وطره وأخيرا عمال مصنع الغزل بشبين الكوم، هذا غير العديد من الإضرابات المحدودة التى ذكرتها الصحف خلال شهرى ديسمبر ويناير والتى تتنوع فيها مجالات العمل فمن سائقى القطارات إلى عمال بمصانع العاشر من رمضان إلى اضرب عمال شركة النيل العامة للطرق والكبارى احتجاجاً

(١) د. محمد صفوت قابل، الاعتصامات العمالية وأخطاء السياسات الحكومية، المصرى اليوم، العدد ٩٧٠، ٨ فبراير ٢٠٠٧

على عدم صرف رواتبهم منذ أكثر من ثلاثة أشهر وانضم إليهم المتقاعدون الذين لم يصرفوا معاشاتهم ومستحقاتهم المالية، هذا غير العديد من المظاهرات والتى تطالب بمستحقات مالية أو التعيين مثلما فعل العشرات من خريجى كلية البريد جامعة حلوان دفعة عام ٢٠٠٤ احتجاجاً على عدم تعيينهم والمطالبة بمساواتهم بمن تم تعيينهم فى محافظة رئيس الهيئة السابق ووزير التضامن الحالى.

ولم يخرج رد فعل الحكومة عن تصرفين الأول هو التهديدات الأمنية وخاصة فى الإضرابات الصغيرة، بينما اضطرت الحكومة إلى الرضوخ لمطالب العمال فى الإضرابات الكبيرة، وهو ما لا يعد من عوامل الضعف فمن المفترض عدم المكابرة فى الحقوق تحت دعوى هيبة الحكم.

ومن الأمور الغريبة انه لم تتم مراجعة لما حدث وتحديد الأسباب التى أدت بالعمال إلى هذا التصرف العنيف حتى يمكن تلافى مثل هذه التصرفات التى تؤثر على مناخ العمل وحجم الإنتاج، وكل ما فعله المسئولين هو إصدار البيانات التى تبرر السياسات الحكومية أو مجرد ترديد لبعض المقولات التى لن تحل مشكلة، مثلما فعلت وزيرة القوى العاملة حينما أصدرت بيان بعد أحداث عمال مصنع الغزل بشبين الكوم تؤكد فيه أن عمال مصر الشرفاء سيحافظون دائما على مصانعهم ولن يعرضوا شركاتهم لأى أضرار ولن يسمحوا لأحد أيا كان أن يخترق صفوفهم،ورغم هذا البيان أستمر اعتصام العمال حتى تم الاتفاق على قيام الشركة القابضة بتحرير شيك يتضمن قيمة الأرباح عن ٧ أشهر بحيث لا يتم صرف الأرباح إلا بعد تسلم المستثمر الهندى الشركة، ويثير ذلك التساؤل إذا كان للعمال الحق فى الحصول على أرباح المدة من شهر يوليو ٢٠٠٦ وحتى يناير ٢٠٠٧ فلماذا رفضت الحكومة صرف هذه الأرباح ولم توافق إلا بعد استمرار الاعتصام ؟ وهل موافقتها كانت لمجرد تسهيل تسليم المستثمر الأجنبى للشركة ؟.

ويمكن رصد عشرا من الأخطاء فى تصدى الحكومة لهذه الاعتصامات وهى:

أولا: أخطاء الحكومة فى التعامل مع الاعتصامات:

١- فى المجتمعات المتقدمة (والتى نحاول أن نقتدى بها) وعندما يحدث فيها مثل هذه الاعتصامات تعرض كل الأطراف مواقفها ومن خلال الحوار المجتمعى يتم التوصل لكيفية علاج السلبيات ووضع قواعد تحافظ على مصالح كل الأطراف، وليس مثلما يحدث لدينا من محاولة إنهاء المشكلة سريعا وبعيدا عن العيون سواء بالطرق الأمنية أو بالمساومات مع العمال، بحيث لا تعرف أين الخطأ فى موقف كل طرف، لذلك على الحكومة أن تتراجع عن هذه السياسة وتسمح بأن يطرح الطرف الآخر رؤيته ولا تعتبر أن ذلك نوعا من لى الذراع الذى لا تقبله، وان تتقبل الاعتراف بخطأ سياستها وان تكون مستعدة للتراجع الواضح عن السياسات الخاطئة وهذا لا يقلل من هيبتها كما تعتقد.

٢- وحتى لا تتزايد مثل هذه الإضرابات على الحكومة أن تتوقف عن إتباع سياسة التجاهل التى تتبعها تجاه حقوق ومطالب العمال وغيرهم من الفئات، ولا تلتفت إلى هذه المطالب إلا بعد الإضراب، فهذه سياسة خاطئة تعود بالضرر على حركة العمل وتعطى انطباعا بأنه لابد من الإضراب للحصول على الحقوق، وتؤدى فى نفس الوقت إلى التزايد فى المطالب وقد يكون بعضها غير مبرر، لذلك على الحكومة أن تفتح حواراً مع كل الفئات التى تشكو من سوء أوضاعها لمحاولة التوصل إلى ما يمكن أن نسميه بخريطة الطريق نحو إصلاح أحوال العاملين فى الدولة سواء فى القطاع الانتاجى أو الخدمى، وليس مثلما تفعل الحكومة حاليا من السير نحو إصدار ما يسمى بكادر المعلمين والذى فى حالة إقراره سيكون ذلك دافعا للعديد من الفئات بأن تطالب بكادر جديد هى الأخرى وان تحصل على ما حصل عليه المعلمين، وبالطبع فلهم كل الحق فى ذلك.

٣- كذلك من الأخطاء الحكومية إتباع سياسة التهديدات الأمنية تجاه كل من يحاول المطالبة بالحقوق فهذه السياسة قد تؤدى إلى كبت الاحتجاجات على المدى القصير، ولكنها تراكم الأخطاء مما ينذر بعواقب سيئة على المدى البعيد، وفى نفس الوقت تترك أثرا سيئا على نفسية العمال مما يؤدى إلى شيوع اللامبالاة وعدم إتقان العمل وبالتالى يتدهور الإنتاج.

٤- كما ثبت من الاعتصامات الأخيرة أن سياسة الرشاوى الحكومية للعمال لتمرير بيع المصانع للمستثمرين الأجانب لم تنجح، ومثالا على ذلك ما فعلته الحكومة حينما صرفت مرتب ثلاث شهور لعمال مصنع الغزل بشبين الكوم عند التوقيع على بيع المصنع للمستثمر الهندى، ثم حدث الاعتصام من العمال احتجاجا على تسليم المصنع للمشترى.

٥- أيضا كان من الأخطاء الجسيمة فى تعامل الحكومة مع مطالب العمال أو لتمرير بيع المنشأت إطلاق التصريحات عن مزايا سيحصل عليها العمال، وعندما يجئ وقت التنفيذ وتتراجع الحكومة عن تصريحاتها تبدأ المشاكل، ومثالا لذلك نجده فى اعتصام عمال شركة أسمنت حلوان احتجاجاً على رفض إدارة الشركة الإيطالية صرف نسبة ٧٥٪ من الأرباح كانت قد وعدت الحكومة بصرفها بعد بيع الشركة إلى الشركة الإيطالية، حيث تنازلت الحكومة عما يقرب من نصف مليار جنيه من قيمة البيع ليتم صرفها للعمال كأرباح متأخرة منذ منتصف التسعينيات وهو ما أخلت به الشركة الإيطالية ولم تفعل الحكومة شيئا لتنفيذ وعدها حتى حدث الاعتصام، كذلك فى اعتصام عمال المحلة كانت الشرارة فيه تصريح رئيس الوزراء بصرف شهر ونصف الشهر لجميع العاملين بقطاع النسيج دون تحديد الشركات المستحقة للصرف ثم فوجئ العمال بأن ما يصرف لهم أياما قليلة، وأيضا فى أحداث مصنع الغزل بشبين الكوم كان من مطالب العمال أن يتم إصدار صكوك اتحاد المساهمين عن نسبة ١٢ ٪ المخصصة للعاملين خوفا من أن تتراجع الحكومة عن وعدها بذلك.

ثانيا: أخطاء السياسات الاقتصادية:

٦- لا شك أن المشاكل التى تعانى منها شركات القطاع العام ومنها الشركات المعروضة للخصخصة ترجع فى أغلبها إلى ما يمكن أن نسميه سياسة (إفقار القطاع العام) حيث لا توفر الحكومة ما يلزم من استثمارات للإحلال والتجديد مما يؤدى إلى مشاكل وتدنى الإنتاج وبالتالى يكون هذا مبررا لبيع الشركة ثم تبدأ المشاكل مع العمال اللذين يريدون ما يرون انه مستحقاتهم قبل تسليم الشركة للأجانب، وإذا كانت الحكومة تقوم بسداد ما على الشركة من ديون للبنوك قبل أن يتسلمها المشترى فلماذا لا تفعل ذلك وتسمح

للشركة بمواصلة عملها دون أعباء سداد القروض والفوائد مما يمكنها من تطوير معداتها والتحول إلى الربحية.

٧- لابد من تقييم تجربة الخصخصة وما نتج عنها بعد كل هذه السنوات، فمن الخطأ الإصرار على سياسة بغض النظر عن سلبياتها، وإذا كانت الدولة غير قادرة على توفير ما يلزم من الاستثمارات فلماذا لا تلجأ لطرح الزيادات المطلوبة من رأس المال للاستثمارات فى صورة أسهم يشتريها الراغبين من البورصة، وبذلك يتوافر التمويل ويتسع نطاق الملكية، وليس أن تتحول الوحدات الإنتاجية التى ساهم فيها كل المواطنين إلى ملكية خاصة بأفراد قليلين سواء كانوا مصريين أم أجانب، وعلى من يرغب فى الاستثمار فى هذه المجالات أن يقيم مصنعا جديدا وبالتالى يزداد عدد الوحدات الإنتاجية وليس مجرد نقل الملكية من الدولة لأفراد دون زيادة الطاقة الإنتاجية.

٨- من المشاكل التى آدت إلى انهيار الإنتاج طريقة تعيين القيادات، ففى كثير من الأحيان لم تكن الكفاءة هى المعيار بل مدى الولاء وتبادل المصالح، وبالتالى استشرى الفساد والذى أدى بدوره إلى المزيد من الخسائر.

٩- خطأ السياسة الاقتصادية التى تكيل بلا حساب المزايا للمستثمرين، والتنازل عن كثير من الممتلكات بأقل من قيمتها عند البيع، ومثالا على ذلك ما جاء بالصحف نقلا عن عمال غزل شبين من التنازل عن مخزن لقطع الغيار تقدر قيمتها بالملايين للمستثمر الأجنبى، وكذلك ما حفلت به الصحف وقت بيع عمر أفندى عن المساحات الكبيرة من المخازن التى تُركت للمشترى.

١٠- وعلى الجانب الآخر أخطأت الحكومة فى التقييد على العمال وكل أصحاب الدخول البسيطة فعليهم أن يتحملوا مصاعب التحول وان يقبلوا بارتفاع الأسعار التى تأكل دخولهم البسيطة وان يرضخوا لتأكل الدعم، رغم أن بيان الحكومة الأخير جاء به أن الحكومة تعمل على الحفاظ على حقوق العمال وعدم تعريضهم لأية أضرار بسبب عمليات إعادة هيكلة شركات قطاع الأعمال العام، ثم عندما حدث اعتصام عمال المحلة صدر عن مجلس الوزراء بيان يبرر فيه عدم صرف ما وعد به رئيس الوزراء من انه لا يوجد

نظام لصرف أرباح للعاملين فى هذه الشركات، وهو ما يوضح عدم وضع أو عدم تنفيذ القوانين التى تحمى حقوق العمال من حيث الأجور والحوافز، وترك العمال فريسة للملاك الجدد، مع انه من بديهيات النظام الرأسمالى أن تكون هناك قواعد واضحة لكل من حقوق وواجبات العمال.

وهكذا نجد انه لابد من المواجهة لأسباب الاعتصامات وليس فقط إنهاء الاعتصام، فلو اقتصر الأمر على السعى لإنهاء الاعتصام بأية وسيلة فإننا نكون بذلك نزيد من المشاكل ثم نفاجأ بأننا غير قادرين على اتخاذ القرارات السليمة، وعلى الحكومة أن تتقبل أن تراجع سياساتها فمصالح الوطن أهم مما تعتقده الحكومة هيبتها، فهذه الهيبة تتأتى من خلال المساواة بين المواطنين والعدالة وليس من خلال الجبر والتهديد.

١٤ – سياسة المسكنات الحكومية[١]:

من الأمور المعتادة كل صباح، أن تقرأ عن إضراب جديد ينضم إلى سابقه من إضرابات عمالية تزداد كل يوم حدثها ومدتها ونطاقها في الوقت الذي تطفوا على السطح تهديدات شبه يومية باللجوء إلى الإضراب بالعديد من المواقع الإنتاجية والخدمية.

عند دراسة أسباب الإضرابات نجد أن كلها للمطالبة بالمتأخرات من الرواتب أو صرف الحوافز والبدلات التي يحاول أصحاب الشركات عدم صرفها للعمال أو لمحاولات الرأسماليين الجدد تصفية المصانع وتسريح العمال وهو ما يوضح النظرة الضيقة للعمال الذين لم تتجاوز مطالبهم حقوقهم المهضومة بعد أن طفح بهم الكيل.

ويثير ذلك استغرابا وتساؤلا عن أين الأجهزة الحكومية والنقابات العمالية، وهؤلاء العمال لم يحصلوا على حقوقهم منذ سنوات وبالتالي يصبح السؤال لماذا سكت العمال طوال هذه المدة وليس لماذا أضرب العمال؟ كما لابد من ملاحظة أن العمال لم يتجاوزوا في مطالبهم إلى البحث عن السبب في نقص رواتبهم والظروف السيئة التي يعملون فيها.

---

(١) د. محمد صفوت قابل، سياسة المسكنات الحكومية، المصرى اليوم، العدد ١٠٦٥، ١٤ مايو ٢٠٠٧

يمكننا أن نصنف طرق مواجهة الحكومة للإضرابات العمالية إلى ثلاث طرق التجاهل ثم التسويف وأخيرا المسكنات، وهي بهذه الطرق الثلاث للتعامل تحاول تجاوز الأزمة وليس حلها، ما يهمها أن ينفض الاعتصام أو الإضراب، ولم تهتم بمحاولة جادة في البحث عن كيفية معالجة جذور هذه الأعراض التي تتمثل في سلبيات الخصخصة وتراجع دور الدولة ليس في المجال الاقتصادي «فهي تسعي لذلك» لكن تراجع دورها أيضا في أن تكون حكما بين أطراف النشاط الاقتصادي بحيث لا يجور طرف على آخر، وهو ما يحدث من ضياع حقوق العمال أمام تزايد سلطة وقوة الرأسماليين الجدد.

تبدأ الحكومة بتجاهل إعلان العمال عن نيتهم بالإضراب إذا لم تتم الاستجابة لمطالبهم، وقد يصحب ذلك بعضا من التهديدات الأمنية، فإذا لم يفلح ذلك ونفذ العمال إضرابهم فيمتد التجاهل الحكومي عدة أيام على حسب حجم ونوعية النشاط فمثلا عمال «الطوب الرملي» مازال إضرابهم مستمرا ويتجاهل المسؤلون مطالبهم بعدم تصفية الشركة ثم تمارس الحكومة الأسلوب الثاني في التعامل بعرض بعض الحلول والتسويف في البعض الآخر مثلما فعلت وزيرة القوي العاملة حينما عرضت على عمال شركة «مصر إسبانيا» مرتب شهر في حالة عودتهم للعمل وهو ما رفضه العمال، عندما تفشل هذه الوسائل في إنهاء الإضراب تضطر الحكومة إلى الموافقة على مطالب العمال، ومن آخر الأمثلة على ذلك تراجع المحتجين في هيئة النقل العام بعد صدور قرار من رئيس مجلس الوزراء برفع قيمة حوافز التذاكر من ٢.٥٪ إلى ٦٪ وتم توزيع منشور على جميع الجراجات يحمل قرار رئيس الوزراء باعتماد ١٣ مليون جنيه من أجل زيادة الحوافز للعاملين.

من ذلك نجد أن سياسة المسكنات التي تلجأ إليها الحكومة لمحاولة إنهاء الإضرابات والاعتصامات لا تعالج أسباب المشاكل الحقيقية، فالمشكلة أكبر من تأخر في صرف المستحقات أو ضياع حقوق العمال، فهذه هي أعراض المرض وليس المرض ذاته، كما أنه إذا استمرت الحكومة في الموافقة على صرف بعض المستحقات فإنها لن تستطيع الاستمرار في ذلك لأن الحقوق المهضومة أكبر من قدرة الحكومة على الدفع، كما أنها لا تمتلك الاستمرار في الضغط على الرأسماليين الجدد لوقف رغبتهم في إلحاق الخسائر بشركاتهم

تمهيدا لتصفيتها ثم بيع أرضها بأسعار فلكية لا تقارن بما يحصلون عليه من أرباح نتيجة الاستمرار في الإنتاج، المثال على ذلك شركة «القاهرة للزيوت» التي عمل صاحبها على خسارتها لكي يصفيها ويبيع أرض مصنع القناطر الخيرية بحوالي ٣٠٠ مليون جنيه كما صرح العمال بذلك، كذلك صاحب شركة «تراست للنسيج» الذي يريد أن يصفيها بعدما انتهت فترة الإعفاء الضريبي، هل ترغب الحكومة في مواجهة هؤلاء الرأسماليين الجدد وهل تقدر على ذلك؟ أم أن ما حدث مجرد وسيلة لإنهاء الإضراب ثم بعد فترة يعود هؤلاء الرأسماليون الجدد إلى تحقيق أهدافهم؟ على الحكومة أن تواجه المشكلة في أساسها وليس أعراضها أو نتائجها.

١٥ - أخطاء السياسات وفوضى الأسواق[1] التناقض بين أقوال الحكومة وأفعالها:

شهدت الأسواق موجة جديدة من مسلسل ارتفاع الأسعار الذي لا ينتهي، وكالعادة مع تزايد شكاوي المواطنين بدأت الحكومة في تقديم مبررات لهذه الزيادات، وكالعادة أيضا اجتمع الرئيس مع الوزراء المعنيين ليصدر توجيهاته بضرورة مراعاة محدودي الدخل والعمل على ضبط الأسواق، وأيضا وكما يحدث دائماً بدأت التصريحات عن الخطط الحكومية لتنفيذ توجيهات الرئيس، ولأن مشكلة ارتفاع الأسعار وصلت إلى حالة من التعقيد، وتلقي بآثارها على جميع المجالات وليس الجانب الاقتصادي فقط، فلابد وأن تكون هناك مواجهة جادة لهذه المشكلة، وهو ما يتطلب بداية رصد واقع المشكلة وأعراضها ونعرض فيما يلي لبعض أهم المحددات:

١- إن هذه ليست الموجة الأولي لارتفاع الأسعار ولن تكون الأخيرة وما يصاحبها من تكرار للشكوي وما أسميته سابقا بظهور حالة من الحنين لما كنا نشكو منه سابقاً، فمع كل ارتفاع للأسعار نترحم على ما سبقها من أسعار كنا نشكو منها في وقتها.

---

(١) د. محمد صفوت قابل، أخطاء السياسات وفوضى الأسواق، المصرى اليوم، العدد ١١٧٦، ٢ سبتمبر ٢٠٠٧

٢ـ أما كيفية مواجهة الحكومة للمشكلة فنفس السيناريو: التبرير بالأسعار العالمية، ثم تأتي توجيهات الرئيس فحديث عن تنفيذ هذه التوجيهات، كان يفترض أن تتم دراسة لماذا فشلت نفس هذه الخطوات في التأثير على الأسعار؟، لأننا لابد من أن نستفيد من تجاربنا لا أن نكرر نفس السياسات التي لا تحقق الهدف منها، اللهم إلا إذا كان الهدف هو التسكين وليس العلاج وحتي يعتاد المواطنون على الأسعار الجديدة ويدبر كل منهم حاله على هذا الأساس، وبالتالي تتزايد في المجتمع مشكلة كيف يتأقلم المواطن مع زيادة الأسعار ولو بطرق غير مشروعة؟، وقد تتغاضي الحكومة عن ذلك مراعاة لتدهور مستوى المعيشة، ولكن على المدي الطويل سيكون هذا وبالا على المجتمع، حيث تسود قيم الفهلوة بدلا من العمل والرشوة وتبادل المصالح وتزداد الجرائم بداية من السرقة التي بدأت في التزايد وحتي جرائم القتل، وغير ذلك من التصرفات الناتجة عن تدهور القيم الاجتماعية، فهل هذا ما ننشده لمجتمعنا، وهل تنفع سياسات التسكين والحلول الجزئية وترحيل المشكلات.

٣ـ من البديهي أن آثار ارتفاع الأسعار تتفاوت بالنسبة لشرائح المجتمع المختلفة فكل منعدمي ومحدودي الدخل هم ضحايا هذه الزيادات، وهناك على الجانب الآخر القلة من المنتجين والمستوردين الكبار ويضاف إليهم أصحاب الدخول العالية التي لا تخضع لقوانين المرتبات، هذه الفئات هي التي تستفيد أو لا تهتم بهذه الزيادات، فماذا يهمهم في أن رغيف الخبز العادي أصبح مشكلة يومية للمواطن وأن رغيف الفينو قد تضاعف سعره ما داموا هم قادرين على دفع هذه الزيادات.

٤ـ إن الحكومة تشارك أيضا في مهرجان ارتفاع الأسعار، وذلك من خلال زيادة أسعار تذاكر القطارات والكهرباء وغير ذلك من الخدمات، وبالتالي تعطي فرصة للقطاع الخاص بأن يزيد هو أيضاً من أسعاره مادامت الحكومة قد فعلت ذلك.

٥ـ ارتفاع الأسعار لا علاقة له بالعلاوة البسيطة التي أخذها الموظفون كما تحاول بعض الأقلام أن تصوره، وأن التجار الجشعين انتظروا هذه العلاوة لزيادة الأسعار، لأنه إذا كان ذلك صحيحا فلماذا لم تتوقف الأسعار عن الزيادة بعد أن طارت العلاوة مع أول زيادة في الأسعار؟.

٦- كما أن غالبية الزيادات السعرية لا علاقة لها بالحجة الأزلية وهي ارتفاع الأسعار العالمية، لأنه لا يعقل أن كل الأسعار قد ارتفعت وليس بعضها، وأنه ليست هناك سلع قد انخفضت أسعارها العالمية، ثم السؤال الدائم لماذا ترتفع لدينا دائماً الأسعار ولا تنخفض أبدا مع انخفاض الأسعار العالمية؟.

وأين هذه الدراسات الحكومية التي توضح نسبة ارتفاع الأسعار العالمية وهل تتناسب مع الزيادة في الأسعار المحلية، أم أنها فرصة لمزيد من النهب للمواطنين والحجة جاهزة في ارتفاع الأسعار العالمية، ثم إذا كانت الأسعار العالمية دائماً في ارتفاع ولا تقوي دخولنا على التوافق مع هذه الأسعار، فماذا فعلت الحكومة سابقا وحاليا لتقليل اعتمادنا على السوق العالمية، خاصة في السلع الأساسية، لماذا رفضت الحكومة زيادة مساحة الأراضي المخصصة لزراعة القمح حتى إن كانت تكلفة الزراعة أعلي من سعر الاستيراد تحسبا لما يحدث حاليا، ألم يكن من الأفضل أن ينخفض اعتمادنا على الخارج بالنسبة لسلعة إستراتيجية كالقمح فبدلا من أن نعتمد عل استيراد أكثر من ٧٥٪ من احتياجاتنا تقل هذه النسبة، وبالتالي لا تكون المشكلة بهذا الحجم والتعقيد مثلما يحدث الآن؟.

وهكذا نجد أن هناك فوضي في الأسواق، وأن تصريحات الحكومة عن ضبط الأسواق ومراعاة محدودي الدخل لا تترجم إلى واقع.

١٦ - كوبونات الخبز[1]:

مع الزيادة فى أسعار القمح عالميا وما يترتب عليه من زيادة الأسعار فى الداخل، تعانى الحكومة من مشكلة توفير مزيد من الاعتمادات المالية لدعم رغيف الخبز، حتى وصل إلى ١٦ مليار جنيه، ورغم ذلك تتزايد مشاكل عدم قدرة غالبية الفقراء على الحصول على احتياجاتهم من هذا الرغيف، وهو ما تسميه الحكومة عدم وصول الدعم إلى مستحقيه، وتبدأ فى البحث والدراسة التى لا تنتهى عن الوسائل الكفيلة بحصول هؤلاء الفقراء على ما خصصته الدولة من دعم، ويبدأ التمهيد إلى ما يسمى بتحويل الدعم العينى إلى نقدى،

(١) د. محمد صفوت قابل، كوبونات الخبز بدلا من توزيعه، جريدة الأهرام، العدد ٤٤١٩٢ - السنة ١٣٢، ٤ ديسمبر ٢٠٠٧، ص ١٠

وهو ما تتحدث عنه كل الحكومات المتعاقبة منذ أكثر من عشرين عاما ولا تجرؤ حكومة على تنفيذه، لأن تنفيذه كما يجب أن يكون سيكلف الحكومة أكثر مما تدفعه، وبالتالى يستمر الحال على ما هو عليه، الحكومة تقدم حيثيات براءتها من الاتهام بأنها لا تفعل شيئا لمواجهة ارتفاع الأسعار بأن تعلن حجم المليارات الإضافية التى خصصتها للدعم، أما إذا كانت هذه المبالغ لا تكفى أو أنها لا تصل إلى من يحتاجونها فهذا موضوع آخر.

والمشكلة فى دعم رغيف الخبز أن الجميع يعرف انه يتسرب إلى مجموعات من المنتفعين والذين يستفيدون من فرق السعر بين السعر المدعم وغير المدعم والذى يصل إلى أكثر من ألف جنيه، وفى ظل استشراء الفساد تبدأ حلقات الانتفاع من هذا الدقيق من شخص لآخر حتى ينتهى الأمر بتحويل غالبية هذا الدقيق إلى المخابز التى تنتج الرغيف الغير مدعم ولكن بالدقيق المدعم والفرق يذهب ربحا غير حلال لأصحاب هذه المخابز وكل من ساعدهم على ذلك، وكلما حاولت الحكومة زيادة الرقابة لمنع ذلك فإنها فى حقيقة الأمر تزيد من عدد المنتفعين والمتربحين من هذا الدعم، ويكفى أن أصحاب المخابز اشتكوا عندما قامت وزارة التضامن بزيادة عدد المفتشين الذين يمرون على المخابز للتأكد من قيامهم بخبز ما تم صرفه لهم من دقيق، وكانت شكواهم أنهم سيضطرون إلى دفع المزيد لهذا العدد المتزايد من المفتشين، وهكذا تكون الشفافية حتى فى توزيع المغانم والإعلان عنها، حيث أصبح حال الفساد لدينا وكما يقول المثل الشعبى (على عينك يا تاجر).

وهناك مشكلة أخرى يعرفها الجميع أيضا وهو أن ما تبقى من الدقيق الذى يتم خبزه يخرج جزء كبير منه والرغيف غير مكتمل النضج وغير صالح للمأكل، مما يزيد من استهلاك الفرد، ويتحول هذا الكم من الخبز إلى غذاء للدواجن أو يذهب للقمامة، وهناك من يقدر هذا الفاقد بحوالى ٣٠٪ من حجم الإنتاج، وبالطبع فكل هذا هدرا للأموال، ناهيك عن مشاكل الحصول على هذا الرغيف والوقت الذى يضيع فى الطوابير والمشاجرات بسبب الواسطة أيضا فى الحصول عليه، وغير ذلك من المشاكل.

وفى محاولة منها لوصول الخبز إلى مستحقيه، قامت وزارة التضامن بإنشاء شركة لتوزيع الخبز، بحيث تحصل هى على الخبز من المخابز وفقا لما حصل عليه المخبز من دقيق

ثم يقوم موظفى الشركة الجديدة بتوزيعه من خلال منافذ حول المخبز أو بقيامهم بتوصيل الخبز إلى المنازل مقابل مبلغ محدد.

والمشكلة أننا نعالج المشكلة بالمزيد من المشاكل، فهذه الشركة الجديدة بموظفيها ستزيد من عدد المنتفعين، فمن يضمن أنهم لن يوزعوا هذا الخبز على الأصدقاء أو يبعونه بسعر أعلى، إضافة إلى الأموال التى تم إنفاقها على إنشاء هذه الشركة وشراء الأكشاك اللازمة لها وتعيين هذه العمالة التى من المؤكد أن أجورها ستكون قليلة مما يجعلهم يحصلون على فرق الأجر من المستهلكين الفقراء.

لذلك فإننى أحاول أن أقوم بتسويق اقتراحا اقترحته منذ فترة بأن يكون علاج مشكلة رغيف الخبز من خلال وسيلتين: الأولى أن نتحول إلى بيع الخبز بالوزن وليس بالرغيف، لصعوبة الالتزام بمواصفات الرغيف (المواصفات الحالية لرغيف الخبز المدعم أن يكون وزنه ١٣٠ جرام وقطره ٢٣ سنتيمتر)، والوسيلة الثانية أن يحصل من يستحقون الدعم عليه فى صورة كوبونات للخبز.

حيث يحصل الفقراء ومحدودى الدخل على كوبونات تسمح لهم بشراء رغيف الخبز من أى مكان بسعره الذى يباع به دون دعم وليكن ٢٠ قرشا ويدفع مقابل هذا الرغيف ٥ قروش وكوبون، ويقوم صاحب المخبز بتجميع هذه الكوبونات ويحصل مقابلها على قيمتها من الحكومة، وهذه القيمة التى تدفعها الحكومة مقابل هذه الكوبونات تكون من مخصصات الدعم.

نظام الكوبونات هذا يؤدى إلى القضاء على مشكلة وصول الدعم إلى مستحقيه، حيث تدفع الحكومة مقابل للكوبونات التى صرفها الفقراء فعلا، وفى نفس الوقت يُنهى التجارة غير المشروعة فى المواد التموينية وتهريب القمح المدعم من المخابز التى تحصل عليه وبدلا من إنتاج الرغيف المدعم تبيعه للمخابز التى تنتج الرغيف غير المدعم وبالتالى لا يجد الفقراء ما يريدون من الرغيف المدعم، ويصير الرغيف يباع بتكلفته ويحصل عليه الفقير بذات الجودة وتتحمل الحكومة الفرق بين ما يدفعه وسعره فى الأسواق من مخصصات الدعم، ولو حسبتها الحكومة ستجد أنها قد تتكلف أقل مما تخصصه لدعم رغيف الخبز ثم

لا يجده المواطن وتتزايد المشاكل وجرائم الغش والسرقة والفساد، وإذا نجح هذا النظام من الممكن توسيع رقعته إلى سلعة أخرى كالبنزين حيث تحصل كل سيارة على عدد محدد من الكوبونات بسعر منخفض، وإذا احتاج أكثر من ذلك يدفع السعر المرتفع الذى سيباع به البنزين بعد ذلك، وقد يؤدى هذا الحل إلى علاج مشكلة الزحام فى الشوارع.

لماذا لا نبحث ونجرب حلولا غير تقليدية مثل هذا الاقتراح بدلا من الدوران فى حلقة مفرغة لا نعرف كيف نخرج منها، ويبقى الحل فى الأجل الطويل هو إعادة النظر فى نظام الأجور والدخول بصورة شاملة وليس بطريقة الترقيع التى تتبعها الحكومة فى ما يسمى بالكوادر الخاصة،وأيضا فى أن يرتبط الأجر بالإنتاج حتى يكون ذلك وسيلة لزيادة الإنتاج بدلا من حالة التراخى والاستهانة المنتشرة فى كل قطاعات الإنتاج فى ظل شعار (على قد فلوسهم).

١٧ - كوبونات البنزين[١]:

من الملاحظ أن الحكومة قد عقدت النية على تخفيض مخصصات الدعم والتحول إلى ما تسميه بالدعم النقدى، ولكن فى ظل رد الفعل السلبى للمواطنين تحاول الحكومة تمرير هذا التحول بالحديث عن سلبيات الدعم وما يسببه من عجز متزايد فى الميزانية، وان الدعم لا يصل إلى مستحقيه، وان الأغنياء هم الأكثر استفادة من دعم الطاقة مثلا، وكيف أن دعم الطاقة كما صرح رئيس الوزراء قد وصل إلى ٥٠ مليار جنيه، وهو ما يزيد بمقدار أربعة أضعاف عن معدل إنفاق مصر على التعليم والصحة، وواضح من ذلك انه يقدم تبريرا لزيادة أسعار المشتقات البترولية يغرى المواطنين الذين يعانون من تدهور مستوى التعليم والرعاية الصحية، ولكننا علينا أن نتذكر انه منذ أكثر من عام وعند مناقشة الميزانية والعجز بها ساقت الحكومة هذا التبرير لزيادة سعر البنزين والواقع يقول إنها لم تنفق ما تحقق من وفر على التعليم أو الرعاية الصحية، فمن يضمن للفقراء أن تنفذ الحكومة وعدها.

---

(١) د. محمد صفوت قابل، كوبون الطاقة:آداه الفقراء للوصول إلى الدعم، المصرى اليوم، العدد ١٢٨٥، ٢٠ ديسمبر ٢٠٠٧، ص ١١.

أيضا إذا كانت الحكومة تريد حوارا مجتمعيا مفيدا تستفيد فيه من أراء المتخصصين، وليس مجرد ابراءاً للذمة بأن تقول إنها أدارت حوارا مجتمعيا ثم تفعل ما تريد، عليها أن تعلن البيانات الخاصة بما تسميه دعما للطاقة وكيف تحسبه، هل تأخذ الأسعار العالمية مقياسا وتقارنها بالأسعار التى تبيع بها محليا، بافتراض انه كان يمكنها أن تبيع بهذه الأسعار لولا الاستهلاك المحلى، أم أنها تحسب أسعار الواردات من المشتقات البترولية والتى ازداد سعرها عالميا ؟.

الحكومة تسوق مبررات عدم إمكانية الاستمرار فى دعم الطاقة بحجج مثل ما صرح به وزير البترول من أن استهلاك الطاقة فى مصر قد زاد زيادة هائلة، ولكنه لا يذكر أى القطاعات التى زاد استهلاكها زيادة هائلة هل هو القطاع العائلى وما هى نسبة زيادة استهلاكه أم القطاع الصناعى، لأنه لابد من التفرقة بين استهلاك الأفراد والمصانع، ولا تأخذ الحكومة الزيادة التى حدثت فى الاستهلاك وأغلبها يخص الصناعات الكبيرة المستهلكة للطاقة مبررا لزيادة الأسعار على المواطنين، ولقد كان هناك فى السابق ما يسمى بعداد الاستهلاك المنزلى وعداد الاستعمال التجارى، لماذا لا تعود الحكومة لهذه التفرقة ؟.

أما القول بأن عصر الطاقة الرخيصة قد انتهى فقول صحيح ولكنه لا يعطى مبررا للحكومة أن تزيد من معاناة المواطنين وتجعلهم الضحية الأولى وقد تكون الوحيدة لارتفاع أسعار الطاقة عالميا، بل هناك المنتجين المستهلكين للنسبة الكبيرة من استهلاك الطاقة الذين عليهم أن يتحملوا هذا الارتفاع فى أسعار الطاقة، وخاصة أنهم يستخدمون هذه الحجة لزيادة أسعار منتجاتهم، كما أن على الدولة أن تعيد دراسة سياسة الطاقة بها، وسياسة البيع للخارج وهل هذا أفضل أم الإبقاء على احتياطياتنا القليلة للاستهلاك المحلى فقط ؟.

وإذا كان عصر الطاقة الرخيصة قد ولى وبالتالى لابد من زيادة الأسعار، فإن المنطق الاقتصادى السليم يقول بضرورة مراجعة الدخول أيضا، لأنه لا يعقل أن يتم تصحيح لجانب واحد من المعادلة دون الجانب الآخر وهو المستوى العام للدخل فى المجتمع.

هناك مجموعة من العناصر والمحددات علينا مراعاتها عند الحديث عن دعم الطاقة منها:

١- أن تكلفة إنتاج البترول والغاز فى مصر ما زالت منخفضة، وبالتالى فلا يوجد دعم للمنتجات البترولية التى تنتج محليا، اللهم إلا إذا كانت الحكومة تريد مقارنة أسعار البيع محليا بالأسعار العالمية وهى سياسة غير سليمة.

٢- أن تكلفة الواردات من المنتجات البترولية تتزايد مع ارتفاع الأسعار العالمية، ولكن وفى نفس الوقت يفترض أن هناك نسبة من حصة الحكومة من إنتاج البترول يتم تصديرها وبأسعار مرتفعة أيضا، وبالتالى يصبح السؤال هل ما نحصل عليه من حصيلة الصادرات البترولية اقل أم أكثر من المدفوعات عن الواردات من المشتقات البترولية.

٣- على الحكومة أن تراجع أسعار تعاقداتها فى تصدير الغاز، مما يؤدى إلى زيادة حصيلتها من هذه الصادرات، وبالتالى يقل العجز فى ميزان المدفوعات.

٤- من المعروف أن الحكومة وهيئاتها المختلفة من أكبر مستهلكى المشتقات البترولية، نتيجة استخدام أسطول كبير من السيارات، فماذا ستفعل الحكومة عندما تزيد من أسعار هذه المشتقات، ألن تتحمل فاتورة أكبر فى هذه الحالة مما يزيد من عجز ميزانيتها، أم أن ما يهمها هو أن يدفع المواطن ويتحمل بينما الحكومة لا تستطيع خفض استهلاكها.

٥- إذا قامت الحكومة بزيادة الأسعار لخفض مخصصات الدعم، فماذا ستفعل مستقبلا مع التوقعات باستمرار ارتفاع أسعار البترول عالميا، وهل يستطيع المستهلك المصرى تحمل المزيد من الارتفاعات فى الأسعار ؟ ألا يكون الحل الأمثل هو أن تعمل الحكومة على إنتاج هذه المشتقات فى الداخل بدلا من استيرادها ؟.

٦- لمواجهة زيادة الاستهلاك من الطاقة لابد من مجموعة من الإجراءات وليس زيادة سعر البنزين فقط، فلابد وان يصاحب ذلك إصلاح النقل العام مما يجعله جاذبا للأفراد لاستخدامه بدلا من السيارات الخاصة.

الحل فى كوبونات البنزين:

وفى كل الأحوال يمكن ترشيد استخدام المشتقات البترولية ومنها البنزين من خلال نظام الكوبونات والذى أحاول أن أوضح أنه يمكن أن يكون بديلا أفضل من الدعم النقدى، فمثلا فى حالة البنزين تحصل كل سيارة على عدد محدد من الكوبونات بسعر منخفض، وإذا احتاج أكثر من ذلك يدفع السعر المرتفع الذى سيباع به البنزين بعد ذلك، وقد يؤدى هذا الحل إلى علاج مشكلة الزحام فى الشوارع.

وبالنسبة لاستهلاك أنابيب البوتاجاز والتى تقول الحكومة إنها تكلفها حوالى ٤٠ جنيه وتباع بثلاث جنيهات، فيمكن ترشيد الاستهلاك من خلال صرف كوبون شهرى للحصول على أنبوبة بالسعر المدعم لكل شقة لم يدخلها الغاز، وهو أمر سهل التطبيق، ومن يستهلك أكثر من ذلك يدفع السعر الغير مدعم بشرط عدم المغالاة فى ذلك.

وقد يكون هذا الاقتراح أفضل مما تطرحه الحكومة ويصعب تنفيذه مثل: الحديث عن عمل قاعدة بيانات حقيقية عن الأفراد ومستوى دخولهم وعدد السيارات التى يملكونها، فكم من الوقت يحتاجه العمل على إعداد هذه القاعدة التى فشلت الحكومة فى تنفيذها حتى الآن ورغم الحديث عنها من سنوات مضت، ومدى القدرة على أن تكون بياناتها صحيحة.

أما القول بأن يدفع صاحب السيارة على حسب السعة اللترية لسيارته وحتى يدفع أصحاب السيارات الفارهة ثمنا أعلى ممن يملكون سيارات صغيرة، فاقتراح لا يراعى الواقع، فمن هذا الذى يستطيع وضع قواعد سليمة لتطبيق هذا النظام، ومن يضمن عدم التحايل من الكبار بحيث لا يدفعون إلا أقل ثمن، ألسنا نعيش فى غابة من الفساد ؟.

المبحث الثانى

ثورة الغضب

الثورة المصرية جسدت نموذجا لأكبر حشد بشري في أي ثورة على مدار التاريخ الإنساني (عشرة ملايين نزلوا في القاهرة والمحافظات إلى الشوارع لأيام عدة)، واتسم هذا الحشد المليوني بالتحضر والتعقل، انطلاقا مما يمتلك العقل الجمعي المصري من سمات حضارية، على الرغم من عدم وجود قيادة موحدة للثورة، هذه الثورة حضارية أيضا لأن من قادوها ينتمون إلى طبقة متحضرة صبغوا الثورة بصبغتهم، فجاءت أهدافها حضارية (عيش.. حرية.. كرامة إنسانية)، وكذلك لأن القوات المسلحة اتخذت موقفا حضاريا معها، كما أن عملية الحشد للثورة تمت باستخدام أحدث وسائل التكنولوجيا في الاتصال على مواقع الإنترنت، بواسطة شباب حصل على تعليم متميز، وثقافة راقية[1].

المفاجأة:

يرى بعض الأكاديميين انه من المستحيل تصور حدوث فعل ثوري، في أي مجتمع من المجتمعات، دون أن تسبقه مسيرة طويلة من عوامل القهر والتسلط والاستبداد، ودون أن يسبقه تراكم نضالي شعبي.

ومن ثم لم تكن ثورة ٢٥ يناير مفاجأة للحكم فقط، بل كانت مفاجأة لقوى المعارضة والشعب كله أيضا، وهذه المفاجأة لم تكن وليدة اللحظة، بل هي ثمرة وامتداد لنضال سياسي طيلة السنوات العشر الأخيرة[2].

نتيجة طبيعة إن شاغلى المناصب الأساسية كانوا مجرد منفذين لتوجيهات الرئيس، ونتيجة لغياب القدرة على إدراك حجم ما يحدث داخل الدائرة الصغيرة التى كانت تحكم

(١) د. محمد المهدى، عبقرية الثورة المصرية، مرجع سبق ذكره

(٢) مجموعة كتاب – تحرير د. عمرو هاشم ربيع، ثورة ٢٥ يناير، مركز الدراسات السياسية بالأهرام، ٢٠١١

من خلال الرئيس، فلم تكن هناك مجموعة لإدارة الأزمة، وجرى الاعتماد على وزارة الداخلية في معالجة الموقف، ولم تكن هناك رؤية أو دور للقيادة السياسية أو الحكومة في التعامل مع الأزمة مما جعل الموقف يخرج عن نطاق السيطرة الحكومية، وكان هذا التعامل هو أول العوامل التى ساعدت على نجاح الثورة واستمرارها حتى خلع مبارك.

موقف القوى السياسية من الدعوة للمظاهرات:

بخصوص الموقف من الدعوة للتظاهر، فإن الأحزاب السياسية اتخذت موقفا وسطا بحيث لم تهاجم الدعوة للتظاهر ولم توافق عليها بل تركت الحرية لشبابها فى اتخاذ القرار بالمشاركة أو عدم المشاركة، وبالطبع فبعد نجاح الثورة بدأ كل حزب يبحث فى تصريحات قياداته عن جملة هنا وجملة هناك تؤيد دعوة المظاهرات، وكان من أسباب التشجع لتأييد الدعوة للمظاهرات ما لحق بالأحزاب فى انتخابات مجلس الشعب ٢٠١٠، حيث رأت أن الحزب الوطنى قد خدعها ولم يسمح لها بالحصول على نسب مقبولة من مقاعد مجلس الشعب فى ظل التزوير الكبير الذى لحق بهذه الانتخابات لذلك عملت بعض قيادات الأحزاب على تشكيل ما أسموه باسم البرلمان الموازي ليكون البرلمان الفعلي المعبر عن الشعب وصوته الحقيقي، وليشكل أيضا أداة ضغط على الحكومة، أما بالنسبة لجماعة الأخوان المسلمين فموقفها لم يختلف عن مواقف الأحزاب التى تركت الحرية لشبابها فى اتخاذ الموقف من الدعوة للتظاهر، بينما رفض السلفيون هذه الدعوة، ولكن بالطبع تغير موقف الجميع بعد نجاح الثورة فى خلع مبارك، وأخذ الجميع يتبارى فى الإعلان عن مواقفهم المؤيدة للمظاهرات وكيف كانت مشاركتهم سببا فى نجاح التظاهرات.

موقف القوى الدولية:

اتسم الموقف الأميركي والمواقف الغربية بشكل عام بقدر كبير من الارتباك، خاصة في الأيام الأولى للثورة التي اتسمت بقدر من عدم الوضوح، ومن الواضح أن الخيارات ومساحة المناورة كانت ضيقة للغاية أمام صانع القرار الأميركي الذي وجد نفسه فجأة خارج دائرة الحدث، وحافظت إسرائيل على صمتها منذ بدأت أحداث الثورة.

تتابع أحداث الثورة:

٢٥ يناير ٢٠١١:

عشرات آلاف المصريين يتظاهرون في محافظات مختلفة في مصر احتجاجاً على الفقر والقمع اللذين تمارسهما الشرطة المصرية، تلبية للدعوات التي انتشرت آنذاك على صفحات موقع التواصل الاجتماعي "الفيس بوك". وشهد هذا اليوم سقوط أول شهيد في ثورة ٢٥ يناير بميدان الأربعين في مدينة السويس.

٢٨ يناير:

- تظاهرات حاشدة في وسط القاهرة وعدة محافظات أخرى انسحبت معها قوات الشرطة من الشوارع والميادين واحترق عدد من أقسام الشرطة في القاهرة والمحافظات.
- قطع خدمة الإنترنت واتصالات الهواتف المحمولة وخدمات الرسائل عن أنحاء مصر كافة.
- حرق المقر الرئيسي للحزب الوطني الديمقراطي الحاكم آنذاك، بالإضافة إلى حرق وتدمير عدة مقار أخرى للحزب.
- مع حلول الساعة الخامسة والنصف بعد الظهر بدأت قوات الجيش في الظهور في الشوارع، وأعلن حظر التجول في شوارع الجمهورية.
- أسفرت أحداث اليوم عن مقتل ما لا يقل عن ٨٠٠ شخص، وإصابة أكثر من ألف بعد قيام الشرطة المصرية بالاعتداء على المتظاهرين في شتى أنحاء الجمهورية، وكان النصيب الأكبر من الشهداء في هذا اليوم بالإسكندرية حيث استشهد ٨٧ شهيداً، ثم السويس ١٣ شهيدًا.

٢٩ يناير:

- الخطاب الأول للرئيس السابق حسني مبارك أثناء الأزمة، وقد وعد فيه بحل المشكلات الاقتصادية، وقبل استقالة الحكومة، ووعد بتشكيل حكومة أخرى، وتوفير فرص أكبر للشعب المصري للنمو والرخاء وإتاحة المزيد من الحريات، وكان رد فعل المتظاهرين هو رفض البيان الرئاسي.
- التلفزيون المصري يعلن قبول استقالة أحمد عز، عضو أمانة السياسات في الحزب الوطني، أمين التنظيم بالحزب.
- مبارك يعين عمر سليمان مدير المخابرات نائبًا لرئيس الجمهورية، ويعلن تكليف الفريق أحمد شفيق بتشكيل الحكومة الجديدة بعد استقالة حكومة الدكتور أحمد نظيف.

٣٠ يناير:

- خطاب للرئيس الأمريكي باراك أوباما حث فيه على ضرورة الانتقال المنظم للديمقراطية في مصر ولم يطالب مبارك بالتنحي.

٣١يناير:

- حكومة الفريق أحمد شفيق تؤدي اليمين الدستورية وبها ١٤ وزيرا جديدا و١٥ وزيرا سابقا.
- مبارك يكلف نائبه عمر سليمان ببدء حوار مع قوي المعارضة المصرية حول الإصلاح الدستوري والتشريعي.

١ فبراير: :

- التلفزيون المصري يذيع الخطاب الثاني لمبارك الذي أعلن فيه عدم نيته الترشح لفترة رئاسية جديدة، ودعا البرلمان لتعديل المادتين "٧٦" و"٧٧" من الدستور، بما يعدل شروط الترشح لرئاسة الجمهورية، ويعتمد فترات محددة للرئاسة.
- تغيير شعار وزارة الداخلية من "الشعب والشرطة في خدمة الوطن" إلى "الشرطة في خدمة الشعب".

٢ فبراير:

- اندلاع اشتباكات عنيفة بين مؤيدي مبارك، والمتظاهرين في ميدان التحرير استخدمت فيها قنابل المولوتوف والحجارة، قبل أن تتطور الأمور بدخول مجموعات من راكبي الخيول والجمال فيما عرف إعلاميا بـ"موقعة الجمل"، وأسفرت عن استشهاد عشرة أشخاص على الأقل وإصابة أكثر من ٨٠٠ آخرين.
- عودة شبكة الإنترنت بعد توقف كامل لمدة خمسة أيام.
- تعليق عمل البورصة والبنوك المصرية لأجل غير مسمى.

٣ فبراير:

- النائب العام يصدر قرارًا بمنع سفر أحمد عز أمين التنظيم في الحزب الوطني، ووزير الداخلية حبيب العادلي، ووزير السياحة زهير جرانة، ووزير الإسكان أحمد المغربي وتجميد أرصدتهم في البنوك.

- عمر سليمان نائب الرئيس يؤكد عدم ترشح مبارك أو نجله جمال لانتخابات الرئاسة المقبلة.
- مبارك يؤكد، في تصريحات لقناة أمريكية، أنه يود الاستقالة لكنه يخشى أن تغرق البلاد في الفوضى.

٤ فبراير:

- تظاهر أكثر من مليون مصري في ميدان التحرير وعدة ميادين أخرى فيما عرف بـ"مليونية الرحيل". في المقابل دعا المؤيدون لنظام الرئيس مبارك إلى مظاهرات في نفس اليوم أطلقوا عليها "جمعة الاستقرار" أو "جمعة الوفاء".
- النائب العام المصري يصدر قراراً بمنع وزير التجارة والصناعة رشيد محمد رشيد من السفر وتجميد أمواله في البنوك.

٥ فبراير:

- حسام بدراوى، رئيس لجنة التعليم والبحث العلمي في أمانة السياسات بالحزب الوطني يتولي منصب الأمين العام للحزب بعد استقالة صفوت الشريف من المنصب.
- وضع وزير الداخلية السابق حبيب العادلي مع ٣ من كبار مساعديه وقياداته تحت الإقامة الجبرية تمهيدا للتحقيق معهم.
- تفجير خط الغاز المصري الذي ينقل الغاز إلى إسرائيل والأردن.

٦ فبراير:

- أجرت جماعات المعارضة وبينها جماعة الإخوان المسلمين وبعض المستقلين حواراً مع عمر سليمان نائب الرئيس تم فيه التوافق على تشكيل لجنة لإعداد تعديلات دستورية في غضون شهور، والعمل على إنهاء حالة الطوارئ وتشكيل لجنة وطنية للمتابعة والتنفيذ وتحرير وسائل الإعلام والاتصالات وملاحقة المتهمين في قضايا الفساد، بينما رفض شباب الثورة الحوار مع النائب عمر سليمان واعتبروا الحوار "لا يخدم الانتفاضة الشعبية".

١٠ فبراير:

- المجلس الأعلى للقوات المسلحة ينعقد في غياب مبارك ويعلن في بيانه الأول أنه في حالة انعقاد دائم لمتابعة الأوضاع في مصر.

- مبارك يلقي خطابه الثالث، ويؤكد تمسكه بالحكم حتى انتهاء ولايته ويفوض نائبه في اختصاصات رئيس الجمهورية وفقا للدستور.
- عمر سليمان يؤكد في كلمة موجزة بعد خطاب مبارك التزامه بتحقيق الانتقال السلمي للسلطة وفقا للدستور ويدعو المتظاهرين للعودة إلى منازلهم.
- آلاف المتظاهرين يتوجهون إلى القصر الجمهوري بمصر الجديدة ومبنى التلفزيون في ماسبيرو بعد خطاب مبارك.

١١ فبراير:

- **المجلس الأعلى للقوات المسلحة يصدر بيانه الثاني ويعلن فيه إنهاء حالة الطوارئ فور انتهاء الظروف التي تمر بها البلاد وضمان إجراء انتخابات رئاسية حرة، داعيا إلى عودة الحياة الطبيعية في البلاد.**
- **عمر سليمان يعلن تخلي مبارك عن الحكم وتكليف المجلس الأعلى للقوات المسلحة بإدارة شئون البلاد.**
- **المجلس الأعلى للقوات المسلحة يصدر بيانه الثالث مؤكدا أنه ليس بديلا عن الشرعية التي يرتضيها الشعب، وأنه سيحدد لاحقا الخطوات والإجراءات والتدابير التي ستتبع بعد تخلي مبارك.**

١٢فبراير:

- **المجلس الأعلى للقوات المسلحة يصدر بيانه الرابع معلنا فيه التزامه بكافة المعاهدات التي وقعتها مصر، مناشدا المصريين التعاون مع الشرطة.**
- **المجلس الأعلى للقوات المسلحة يكلف حكومة الفريق أحمد شفيق بتسيير الأعمال حتى تشكيل حكومة جديدة.**
- النيابة العامة تصدر قرار بمنع سفر أي من المسئولين الحاليين أو السابقين دون إذن مسبق.

١٣ فبراير:

- المجلس الأعلى للقوات المسلحة يعلن تولى حكم البلاد بصفة مؤقتة لمدة ستة أشهر وتعطيل العمل بالدستور وحل مجلسي الشعب والشورى وتشكيل لجنة لتعديل بعض مواد الدستور وتحديد شروط الاستفتاء عليها من الشعب.

١٦ فبراير:

- المجلس الأعلى للقوات المسلحة يعين المستشار طارق البشرى رئيسا للجنة الجديدة المكلفة بتعديل الدستور.
- منع أمين أباظة وزير الزراعة السابق ورجلي الأعمال محمد أبو العينين وعمرو منسي من السفر وبدء التحقيقات معهم.

١٧ فبراير:

- إلقاء القبض على وزير الداخلية حبيب العادلي، ووزير الإسكان أحمد المغربي، ووزير السياحة زهير جرانة، وأمين التنظيم في الحزب الوطني أحمد عز، بتهم غسيل الأموال والتربح.

١٨ فبراير:

- المجلس الأعلى للقوات المسلحة يطلق صفحة رسمية على موقع التواصل الاجتماعي "فيسبوك" للتواصل مع المواطنين.
- مليونية فى التحرير بعنوان مليونية النصر.

١٩فبراير:

- دائرة شؤون الأحزاب في مجلس الدولة توافق على تأسيس "حزب الوسط الجديد" ليكون أول حزب يؤسس بعد رحيل مبارك.

٢٢فبراير:

- حكومة شفيق المعدلة تؤدي اليمين الدستورية أمام المشير محمد حسين طنطاوي بدون وزير للإعلام.
- الجيش يؤكد إغلاق القصر الجمهوري وإحالة رئيس مباحث أمن الدولة للتحقيق.

٢٥فبراير:

- المتظاهرون يعودون لميدان التحرير لمواصلة التظاهر ضد الحكومة والمطالبة بإسقاط حكومة الفريق أحمد شفيق.

٢٦فبراير:

- لجنة تعديل الدستور تنتهي من عملها وتعلن التعديلات الدستورية.

٣ مارس:

- إعلان المجلس الأعلى للقوات المسلحة استقالة حكومة أحمد شفيق، وتكليف الدكتور عصام شرف بتشكيل الحكومة الجديدة.

٥ مارس:

- العديد من المواطنين المصريين يقتحمون عددًا من مقار جهاز مباحث أمن الدولة.
- مشاجرات بين مواطنين مسلمين وأقباط في قرية صول بأطفيح بمحافظة حلوان جنوب القاهرة تنتهي بإحراق كنيسة الشهيدين وتدخل الجيش وعدد من الدعاة لتهدئة الأجواء هناك.

١١ مارس:

مليونية الوحدة الوطنية للتأكيد على الوحدة الوطنية في مصر عقب أحداث العنف في أطفيح.

١٥ مارس:

- وزير الداخلية يصدر قرارًا بإلغاء جهاز مباحث أمن الدولة بكافة إداراته وفروعه ومكاتبه في جميع محافظات الجمهورية وينشئ جهازا أمنيا جديدا تحت اسم قطاع الأمن الوطني يختص بالحفاظ على الأمن الوطني ومكافحة الإرهاب.

١٩ مارس:

- الاستفتاء على التعديلات الدستورية في مختلف المحافظات المصرية تحت إشراف قضائي كامل وحضور نحو ١٨ ,٨ مليون ناخب وافق منهم على التعديلات أكثر من ١٤ مليونا.

٢٢ مارس:

- إحالة "العادلي" وستة من مساعديه إلى محكمة الجنايات بتهم قتل المتظاهرين خلال أحداث الثورة.

٢٨مارس:

- أعلن المجلس العسكري عن صدور قانون تكوين وتشكيل الأحزاب الجديد، ومن أبر ملامح القانون الجديد إنشاء الأحزاب بالإخطار بشرط عدم قيام الأحزاب على أساس دي أو عسكري.

٣٠مارس:

- صدور الإعلان الدستوري الذي حل محل الدستور المصري.

٧ أبريل:

- حبس رئيس ديوان رئيس الجمهورية السابق زكريا عزمي لمدة ١٥ يوما على ذمة التحقيق بشأن تقارير عن تضخم ثروته.
- إلقاء القبض على إبراهيم سليمان وزير الإسكان السابق في إطار تحقيقات حول قضايا تخصيص أراض وتعاقدات مشبوهة.

٨ أبريل:

- جمعة المحاكمة والتطهير، دعا إليها عدد من الأحزاب والحركات الاحتجاجية والقوى الشبابية وجماعة الإخوان المسلمين، ومطالبة المتظاهرين بمحاكمة سريعة لرموز النظام السابق واسترداد الأموال المنهوبة وحل الحزب الوطني الديمقراطي.

١٠ أبريل:

- مبارك يلقي رسالة صوتية عبر قناة "العربية" قال فيها إن تفاصيل حساباته البنكية هو وعائلته ستفند الشكوك بشأن التربح وتحقيق مكاسب غير مشروعة.

١٢ أبريل:

- بدء التحقيق مع نجلي حسني مبارك علاء وجمال، في إطار تحقيقات تتعلق بالتربح واستغلال النفوذ.

١٣ أبريل:

- حبس الرئيس المصري السابق ونجليه جمال وعلاء ١٥ يوماً على ذمة التحقيق بتهم الكسب غير المشروع والتربح وغسيل الأموال.

١٦ أبريل:

- حل الحزب الوطني الديمقراطي بقرار من المحكمة الإدارية العليا في مصر، وشمل حكم حل الحزب الوطني إعادة جميع مقاره وأمواله وأملاكه إلى الدولة.

٥ مايو:

- الحكم على وزير الداخلية السابق حبيب العادلي بالسجن لمدة ١٢ عاماً وتغريمه ١٥ مليونا و٤٠٠ ألف جنيه ومصادرة أمواله وذلك عن تهمتي التربح وغسيل الأموال.

٧ مايو:

- بدء أحداث عنف بين مواطنين مسلمين وأقباط في منطقة إمبابة بسبب شائعة اختطاف فتاة وحبسها داخل إحدى الكنائس، وقد تدخلت قوات الجيش وفرضت حظرا للتجول في المنطقة.

٢٧مايو:

- ثورة الغضب الثانية: قام عدد من المتظاهرين بإغلاق الشوارع المؤدية إلى التحرير، وذلك بعد أن قرر العشرات من المتظاهرين الدخول في اعتصام مفتوح حتى تتم الاستجابة لمطالبهم المتمثلة في تطهير القضاء والشرطة والإعلام.

٢٨مايو:

- حكم محكمة القضاء الإداري بتغريم الرئيس السابق حسني مبارك وأحمد نظيف رئيس الوزراء الأسبق وحبيب العادلي وزير الداخلية السابق مبلغ ٥٤٠ مليون جنيه من أموالهم الخاصة، تعويضاً عن الأضرار التي لحقت بالشعب المصري نتيجة قطع خدمة التليفون المحمول والإنترنت خلال ثورة ٢٥ يناير.

٦ يونيه:

- وافقت لجنة شئون الأحزاب على تأسيس حزب "الحرية والعدالة" التابع لجماعة الإخوان المسلمين.

٢٨ يونيه:

- وقوع مشاجرات أمام مسرح البالون بالقاهرة وتدمير أجزاء من المسرح في أثناء احتفالية لتكريم بعض أسر شهداء ثورة ٢٥ يناير.

٤ يوليو:

- انفجار خط الغاز الذي ينقل الغاز إلى إسرائيل والأردن للمرة الثالثة.

١٠ يوليو:

- تفجير خط الغاز الذي ينقل الغاز إلى إسرائيل والأردن للمرة الرابعة.

١٢ يوليو:

- تفجير خط الغاز الذي ينقل الغاز إلى إسرائيل والأردن للمرة الخامسة.

١٧ يوليو:

- شرف يعلن وزارته الثانية بعد تغيير أكثر من ١٢ وزيرا.

١ أغسطس:

- قوات الأمن المصرية تبدأ في فض الاعتصام الموجود في ميدان التحرير.

٣ أغسطس:

- بدء محاكمة الرئيس المصري السابق حسني مبارك ونجليه علاء وجمال مبارك ووزير داخليته وستة من كبار مساعديه.

١٥ أغسطس:

- انعقاد الجلسة الثانية لمحكمة مبارك وقد قرر القاضي المستشار أحمد رفعت ضم قضية مبارك إلى قضية حبيب العادلي، و قرر أيضا وقف البث التليفزيوني لوقائع المحاكمة.

١٨ أغسطس:

- مقتل مجموعة من الجنود المصريين على الحدود المصرية الإسرائيلية.

٩ سبتمبر:

- اقتحام عدد من الشباب المصري السفارة الإسرائيلية بالقاهرة وهروب السفير، والاعتداء على مقر مديرية أمن الجيزة.

٣٠ سبتمبر:

- اعتداء على مبنى يقال إنه كنيسة بقرية المارياب، التابعة لمركز إدفو بأسوان.

٤ أكتوبر:

- التحقيق مع مسئولين عن ٥ جمعيات أهلية لحصولهم على تمويلات أجنبية.

٩ أكتوبر:

- مواجهات بين متظاهرين مصريين وقوات الأمن المصرية أمام مبنى الإذاعة والتلفزيون تؤدي إلى سقوط قتلى وجرحى، فيما عرف بأحداث ماسبيرو.

١٨ نوفمبر:

- تظاهرة ضخمة في ميدان التحرير بمشاركة بارزة من القوى الإسلامية رفضاً لما سمي "وثيقة المبادئ الدستورية" التي تبناها نائب رئيس الوزراء على السلمي، للاحتجاج على محاولة المجلس الأعلى للقوات المسلحة فرض وثيقة دستورية تضع قواعد وقيود على إجراءات اختيار الجمعية التأسيسية وطريقة عملها التي سيناط بها كتابة مسودة الدستور المصري الجديد.
- مجموعة من أهالي شهداء ثورة يناير قررت البقاء في الميدان للمطالبة بمطالب لهم.

١٩ نوفمبر:

- مواجهات بين قوات الأمن والمتظاهرين في شارع محمد محمود بوسط القاهرة تسفر عن سقوط شهداء وجرحى واستمرار المواجهات حتى ٢٥ نوفمبر.

٢٢ نوفمبر:

- استقالة عصام شرف من رئاسة مجلس الوزراء.
- المشير محمد حسين طنطاوي يلقى بيانًا على الشعب المصري، تضمن تحديد موعد انتخابات رئاسة الجمهورية في يونيو٢٠١٢ وبتولي رئيس الجمهورية المنتخب مسؤولياته وتنتهي المرحلة الانتقالية ويعود الجيش إلى ثكناته.

٢٥ نوفمبر:

- تكليف كمال الجنزوري رئيس الوزراء الأسبق بتشكيل الحكومة الجديدة، وظهر انقسام حوله في الشارع ككل إذ بينما أعلن المحتشدون في ميدان التحرير رفضه، كان قطاع آخر من الرأى العام يميل إلى قبول الجنزوري.
- تفجير خط الغاز الذي ينقل الغاز إلى إسرائيل والأردن للمرة السادسة.

٢٨ نوفمبر:

- بدء المرحلة الأولى من الانتخابات البرلمانية المصرية.

٨ ديسمبر:

- الإعلان عن تشكيل المجلس الاستشاري بمصر وصدور قرار رسمي بتشكيله وتحديد اختصاصاته.

١٦ ديسمبر:

- اشتباكات بين معتصمين أمام مجلس الوزراء المصري وقوات الأمن تسفر عن سقوط شهداء وجرحى.

١٨ ديسمبر:

- تفجير خط الغاز الذي ينقل الغاز إلى إسرائيل والأردن للمرة السابعة.

١٥ يناير ٢٠١٢:

- مجهولون يقومون بأعمال تخريب وتفجير لمبانى بمحطة "الضبعة" النووية.

٢٣ يناير ٢٠١٢:

- انعقاد مجلس الشعب.

٢٤ يناير:

- أعلن رئيس المجلس الأعلى للقوات المسلحة المشير حسين طنطاوي وقف العمل بحالة الطوارئ. إلا في مواجهة جرائم البلطجة.

٢٩ فبراير ٢٠١٢:

- طائرة عسكرية أمريكية تصل مطار القاهرة لنقل متهمى قضية التمويل الأجنبى.

مشاهد من الثورة

نعرض فيما يلى لموضوعات تتناول بالرأى الأحداث التى مرت بها الأيام الأولى الثورة، وأعتقد إنها تعطى صورة لتطور أحداث الثورة، فقد يكون مفيدا لتصحيح المسار دراسة البدايات وتتابع الأحداث لمعرفة أين كان الخطأ ولماذا وكيف يكون الإنقاذ للثورة وبالطبع للاقتصاد أيضا.

١ – هل يتعلمون من الدرس التونسى[١] ؟:

من المفاجآت التى شهدها العالم العربى الثورة الشعبية فى تونس والتى آدت إلى فرار رئيس الجمهورية من البلاد بعد فشله فى مواجهة ثورة الشعب رغم كل التنازلات التى قدمها وخاصة إعلانه عن عدم ترشحه لفترة رئاسية جديدة،ولقد اقترنت مظاهر البهجة التى عمت القوى الشعبية فى الوطن العربى بالتمنيات أن تلحق باقى الدول بتونس فى ثورتها.

ولا شك أن الهبة الاحتجاجية فى تونس والتى تحولت إلى ثورة شعبية أطاحت بالحاكم وزمرته تعطى دروسا عديدة سواء للقوى الشعبية وحركات الاحتجاج أو للفئات الحاكمة والتى عليها أن تستوعب الدرس التونسى وان كل أدواتها فى السيطرة على الحكم يمكن أن تنهار فجأة،وفى مصر يخطئ الحكام وكتابهم فى الاستمرار فى ترديد أن الوضع فى مصر مختلف ومن الغريب أن يخرج العديد من المسئولين وبالطبع كتبة الحكومة فى الصحف المختلفة فى ترديد أن الوضع مختلف فى مصر عنه فى تونس،بل وصل الأمر بوزير الخارجية إلى أن يصف إمكانية انتقال العدوى إلى مصر بأنه كلام فارغ وكان وصف وزير المالية أن ذلك أوهام، ولكن النظرة التحليلية لواقع البلدين تجدهما متشابهين فى السياسات والممارسات بحيث يكون منطقيا أنه نتيجة هذا الواقع لابد من حدوث مثل ما حدث فى تونس ويبقى الجميع فى انتظار الشرارة التى تطلق المارد من قمقمه،فأين اختلاف مصر عن تونس فيما يلى:

---

(١) د. محمد صفوت قابل، هل يتعلم غالى وشلته من درس تونس ؟، جريدة الفجر، العدد ٢٨٨، ٢٧ يناير ٢٠١١، ص ١٠

كانت تونس مثلها مثل مصر تتغنى بالتقارير الدولية عن ارتفاع معدل النمو ووفقا للبنك الدولى فإن تونس قد نجحت في زيادة قدرتها على المنافسة العالمية ومضاعفة صادراتها خلال ١٠ سنوات، وشكل معدل النمو واحداً من أفضل معدلات الأداء في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا وعلاوة على ذلك فقد تضاعفت قيمة الصادرات السلعية في الفترة ما بين عامي ١٩٩٦ و ٢٠٠٧ في حين زادت باطراد تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة، بمتوسط زيادة سنوية نسبتها ٥ ٪ في الأعوام من ٢٠٠٦ إلى ٢٠٠٨ وهى نفس المقولات المصرية، ورغم ذلك زادت البطالة والفقر فى كلتا الدولتين مما يعكس عدم العدالة الاجتماعية،ولمواجهة ذلك أخذت الفئة الحاكمة فى التغنى بالانجازات وزيادة مستوى المعيشة فى كل وسائل الإعلام وكانت تظن أنها بذلك تخدر مواطنيها ولكن جاءت ثورة تونس لتؤكد أن كل هذه الدعايات الكاذبة لا تنطلى على الشعب.

فى تونس سيطر الحزب الحاكم على البرلمان بأغلبية كبيرة قال إنها تعكس إرادة الجماهير وكانت هناك مجموعة من الأحزاب المستأنسة التى مهمتها أن تكون ديكوراً للنظام وحتى يقول للخارج أن لديه ديمقراطية، وهو نفس الحال فى مصر،وفى تونس اختفى الحزب الحاكم ذو الأغلبية والشعبية وكانت حركة الجماهير أسبق من كل الأحزاب ورفعت مطالب لم تجرؤ الأحزاب والقوى المعارضة على أن تحلم بأقل منها بكثير،فهل يتعلم حكامنا من هذا الدرس التونسى أن حزبهم الحاكم مثله مثل الأحزاب الأخرى مجرد ديكور.

استمر بن على وزمرته الحاكمة فى تكريس هيمنتهم على ثروات البلاد باستخدام فزاعة التطرف الإسلامى ليحصل على تأييد الغرب وسكوتهم على سياسة القمع التى انتهجها،ولكن الثورة الشعبية لم يسيطر عليها بل ولم تحركها القوى الإسلامية،واضطرت كل الحكومات الغربية وأولها فرنسا وأمريكا إلى الإذعان لرغبة الشعب و التخلى عن بن على بل ورفضت فرنسا استقباله،فهل يتعلم الحكام من هذا الدرس.

كان من أهم الدوافع التى حركت الجماهير التونسية الثورة على الفساد الذى استشرى من خلال عائلة الرئيس والزمرة المحيطة بهم من المنتفعين الذين أصبحوا من كبار رجال الأعمال بالاستيلاء على ثروات الوطن لدرجة أن نسمع عبر الفضائيات من

يتحدث من التوانسة عن كيف استولوا على غالبية الأراضى ومصانع القطاع العام بأبخس الأثمان،أليس فى ذلك شبها بما نشكو نحن منه أيضا.

كانت شرارة الثورة حادث انتحار الشاب التونسى الجامعى الذى يبيع الخضروات بعد التعنت الذى تعرض له من السلطة وذلك بأن أشعل النار فى جسده، ألسنا فى مصر نقرأ دائما عن حوادث الانتحار بسبب البطالة وأليس الموت فى قوارب الهجرة غير الشرعيه نوعا من الانتحار وألسنا نسمع دائما عن انتهاك كرامة المواطنين فى أقسام الشرطة وتعذيبهم إلى درجة الموت،ألا يجعل ذلك الشعب يهب رافضا هذا التعذيب مثلما فعل التونسيين، ثم بدأت فى مصر هوجة التشبه بتونس والتى بدأت بأكثر من خمس محاولات للانتحار بالحرق فى يومين أليس فى ذلك دليلا على إمكانية انتقال العدوى وخاصة فى ظل حالة الاحتقان والاكتئاب التى تعانى منها الغالبية.

فإذا ثار الشعب التونسى على هذا الواقع المرير وفرض إرادته فى التغيير، وإذا كانت السياسات متشابهة بل الأحوال أكثر ترديا فى مصر، أليس من المنطق أن يحدث فى مصر مثلما حدث فى تونس،فهل يتعلم الحكام مما حدث أم يستمرون فى الحديث عن عدم التشابه بين البلدين.

نأمل أن تتعلم الفئة الحاكمة فى مصر الدرس من تونس، وان تسمع للجماهير المصرية وتترك الشعب يختار ممثليه بحرية دون تزوير، وان تفتح الطريق لتعديل الدستور بطريقة سلمية بدلا من الرهان على الوقت،فيصبح السؤال لماذا لم تتعلم بدلا من هل تتعلم.

٢ - دعوة لجنازة شعبية لشهداء يوم الغضب[١]:

إن يوم الغضب قد طرح عدداً من المعطيات الجديدة التى لم يكن أحداً يتصور حدوثها ومنها:

أن الإلهام التونسى كان حاضراً وبقوة رغم كل ما حاول كتبة السلطة ورجالها من نفى لأية تشابه بالحديث عن الاختلاف فى الموارد والحجم وكبت الحريات فى تونس وتمتع

(١) د. محمد صفوت قابل، دعوة لجنازة شعبية، موقع الدستور الأصلى، ٢٦ يناير ٢٠١١

المصريين بالانترنت بينما التشابه المقصود هو فى السياسات والتى أدت إلى الإفقار لأغلبية الشعب فى البلدين وما صاحب ذلك من فساد استشرى فى كل أجهزة الدولة.

كان الإلهام التونسى حاضراً فى الشباب الذى خرج وهو لا يعرف شيئا عن أحزاب المعارضة،وكان حاضرا وبقوة فى الهتافات مثل ترديد نفس هتاف التوانسة الشعب يريد إسقاط النظام.

أن غالبية هؤلاء المتظاهرين من الشباب غير المسيس والذين خرجوا نتيجة ما أصابهم من إحباط وأنهم غرباء فى وطنهم وأنهم رغم كل ما يتعرضون له من شقاء لا يحصلون على أدنى حقوقهم ويعاملون أسوأ معاملة،ولكن رغم اعتقاد الكثيرين فى السلطة والمعارضة أن هذا الشعب لن يثور بل كثيرا ما كتب البعض عن أسباب عدم ثورتهم، فإذا الشباب قد أنطلق فى الشوارع محطما سلاسل الخوف التى لن يستطيع أحد أن يضعها فى عنقه بعد الآن.

أن ما حاول بعض كتبة السلطة أن يروجوه فى برامج التلفزيون عن المعاملة الحضارية للشرطة وتوجيه التحية لهم على عدم استعمالهم للعنف ضد المتظاهرين،فقد سقطت هذه الادعاءات سريعا وبعد مضى ساعات قليلة أمام القوة المفرطة التى استخدمتها الشرطة فى تفريق المتظاهرين فى ميدان التحرير وفى كل المدن وخاصة السويس التى سقط فيها ثلاثة من الشهداء ليكونوا أول شهداء انتفاضة الغضب، ورغم انه لا توجد تغطية كاملة لما يحدث فى السويس،إلا أن المتواتر من الأنباء أن هناك مواجهات كبيرة فى السويس والتى أدت إلى استشهاد أول ثلاث شهداء، ولأن هؤلاء هم من الطليعة من الشباب والرجال الذين حطموا حاجز الخوف وخرجوا سعيا وراء التغيير وضد كل الفاسدين، فهم مثلهم مثل محمد بوعزيزى الذى ألهم ثورة تونس.

لذلك لا يمكن السماح بأن يتم دفنهم والحديث عنهم كعدد من الضحايا، بل علينا أن نعلى من تضحيتهم ونشد الآن وفى المستقبل من أزر عائلاتهم.

لذلك أدعو إلى أن يكون وداعهم إلى مثواهم - مثوى الشهداء - فى جنازة شعبية وان نصلى جميعا عليهم صلاة الغائب يوم الجمعة تحية وإجلالا لما قدموه لوطنهم.

٣- متى يخرج مبارك ليقول للمصريين فهمتكم[١]:

أعتقد أن من تابع أحداث ٢٥ يناير على امتداد محافظات مصر سيخرج بنتيجة انه لا يوجد مسئولين فى هذا الوطن يستطيعون الخروج إلى الثائرين فى شوارع مصر ليحاولوا أن يشرحوا لهم ماذا يفعلون ويدافعون عن سياساتهم وليس معرفة ماذا يريد هؤلاء الثائرين،ولكن من المؤكد أنهم جميعا تابعوا ما يحدث بوسائلهم ومن خلال شاشات الفضائيات الأجنبية ومن المؤكد أن سيناريو تونس كان فى مخيلتهم وهم يرون هذه الآلاف تهدر بالغضب رغم كل ما قاله كتبة النظام انه لا تشابه بين مصر وتونس.

هل أدرك الرئيس مبارك مغزى خروج هذه الآلاف من الشباب الصغير الذى خرج إلى الحياة فى عهده ولا يعرف له رئيسا غيره،ماذا كان إحساسه وهو يراهم يهتفون بسقوطه ويخرجون بلافتات مكتوب عليها أرحل يا جمال مع بابا،هل يسمع لمن يضللونه ويقولون له أن هذه فئة قليلة تحركها مجموعة من الحاقدين أو الجماعة المحظورة وان الأمن كفيل بهم ليعود الشعب طائعا ذليلا يصفق لمن يخرجون للحديث عن عصر الانجازات والشعب الملتف حول قيادته والمستعد للخروج ليهتف فيما أسموه يوم الوفاء،أم أن الرئيس سيفهم المغزى الحقيقى لما حدث ويخرج ليقول لمواطنيه لقد فهمتكم وفهمت ما تريدون واتساقا مع تاريخى العسكرى والوطنى أقول لكم مثلما قال رئيس اليمن لا للتمديد ولا للتوريث وان مهمتى أن أفتح الطريق أمام تعديل الدستور بما يسمح بالتداول الحر للسلطة.

ماذا يقول الرئيس وهو يشاهد هذه الآلاف تهتف باطل وتنعت الحزب الوطنى بأسوأ الصفات،هل يخرج ليقول للمصريين فهمتكم إنكم ترفضون التزوير الذى قام به الصبية الذين يتحكمون فى الحزب والذين أضروا بالدولة وبالنظام بجهلهم وإدارتهم للأمور بمنطق المافيا الذين يريدون القضاء على خصومهم لتكون الفريسة لهم وحدهم،وإنهم لجهلهم اعتقدوا أن سكوتكم تقبل لأكاذيبهم بينما أنتم تنتظرون الفرصة وقد جاءت.

---

(١) د. محمد صفوت قابل، متى يخرج مبارك، جريدة الكرامة، العدد ٢٦٥، ٣٠ يناير ٢٠١١، ص ١٣

هل رأى الرئيس الشاب الصغير الذى قال للمذيع انه جاء من ميت غمر ولن يعود إلا بعد أن يحصل على حقه،هل رأى فيه الرئيس صورة للملايين من الشباب الذين ضاع منهم الحلم بأن يحصلوا على أدنى متطلباتهم وأنهم يدركون أن وطنهم يُنهب ويضحكون عليهم بأن ينتظروا تحسن أحوالهم فى مستقبل لن يجئ،هل يخرج الرئيس ليقول لمواطنيه لقد فهمتكم وستكونون أنتم من يحارب الفساد وأنتم من تضعون السياسات التى تجعل الجميع شركاء فى الوطن فعلا وليس شعارات للاستهلاك بينما الواقع عكس ذلك وان هذه الحكومة لا تصلح وان التغيير لن يكون فقط فى الأشخاص بل فى السياسات والتى ينفذها من يؤمن بها.

بالطبع لقد قرأ الرئيس التصريحات الأمريكية القلقة مما يحدث فى مصر وان من حق المصريين المطالبة بالتغيير ودعوة السفيرة الأمريكية فى القاهرة بأن تسمح السلطات المصرية بالاحتجاجات السلمية،وقرأ تصريحات الفرنسيين بإدانة سقوط القتلى وتصريح وزير خارجية ألمانيا بأن على مصر أن تحترم حقوق شعبها،ألا يذكره ذلك بما فعلوه مع زين العابدين فى تونس،ألا يجعله ذلك يخرج لمواطنيه ليقول لهم لقد فهمت أن من يعتمد على الغرب فهو واهم وان من حق المصريين الحصول على حقهم فى الحريات وتكوين الأحزاب دون موافقة لجان وعدم إرهاب الصحف وانه سيلغى الطوارئ فورا ويفرج عن كل المعتقلين السياسيين.

بماذا يشعر الرئيس وهو يرى بعد ثلاثين عاما من الحكم الشوارع وقد تحولت إلى ثكنات والأمن يحتل الشوارع ويضرب فى المتظاهرين بل ويقتل البعض منهم،ألا يهتم بما سيقوله التاريخ عن ذلك،ألا يجعله ذلك يخرج ليقول للمصريين لقد فهمتكم وستتم محاكمة جادة لكل المسئولين عن الإساءة للمواطنين.

هل وصلت رسالة الشباب المتظاهر دون أن تدفعه آية أحزاب أو جماعات فكل هذه الأحزاب والجماعات أقل من أن يفعلوا قليلا مما حدث، فهل يخرج الرئيس ليقول لنا وصلت الرسالة ولابد من تحقيق هتاف الشباب تغيير، حرية، عدالة اجتماعية وان من يحقق ذلك هم المؤمنين بهذا الشعار وليس من يتاجر به، أم أن الرسالة لم تصل وبالتالى فسيناريو تونس هو المرشح للتحقق.

٤ - لا لتحويل ثورة الشباب إلى التركيز على الفلتان الأمنى[١] :

تشهد مصر تحولا لم يتوقعه أحد وذلك بثورة الشباب التى قهرت النظام الحاكم وأجهزته الأمنية إلى الدرجة التى جعلت جهاز الأمن يترك الشوارع وكل المؤسسات لتتحول مصر إلى ساحة للفوضى،وأريد أن أوجه الأنظار إلى مجموعة من التصرفات التى يمكن أن تحول المشهد العام فى مصر من مشهد فرح بالتغيير إلى مشهد هلع ورعب لا مبرر له بل يمكن مواجهته ومن ذلك:

أن الحديث أخذ فى التراجع عن ثورة الشباب والمطالبة برحيل رأس النظام إلى التركيز على الخوف من البلطجية واختفاء الشرطة من كل الشوارع، حتى أصبح ذلك هو المتصدر للمشهد ووجدنا العديد من المصريين الذين يتصلون بالقنوات الفضائية ليعبروا عن خوفهم من اقتحام البلطجية والعصابات المسلحة حتى وصل الأمر إلى الاستغاثة بالقنوات الأجنبية التى خصصت برامجها على مدار اليوم لأحداث مصر، وبدا الأمر كأن كل منازل مصر يقتحمها اللصوص وتحول الاهتمام بالثورة إلى الاهتمام بهذه الهبة من اللصوص التى تجتاح البلاد.

وإننى لا أقلل من حق الناس فى الشعور بالأمن وخاصة أن النظام السابق كرس فى نفوسنا عدم القدرة على المواجهة والاعتماد على أجهزته فى كل احتياجاتنا،ولكن لا داعى لتضخيم الأحداث لأن هذا الحديث والهلع من البلطجية يمكن أن يحول ما نخاف منه إلى حقيقة،حيث يبدأ بعض ضعاف النفوس فى استغلال هذه الحالة وتحويلها إلى واقع،فسكان العشوائيات الذين يتخوف الناس منهم هم من عدم الثقافة بحيث لا يستطيعون وضع خطط للاقتحام بل كل ما يستطيعونه هو الجرأة والبجاحة فى التعامل وعندما يجدون الناس تخاف منهم وتستسلم لهم ويعطونهم ما لديهم سيزدادون تبجحا ونهبا ولكن عندما يجدوا الناس تواجههم سيفرون.

من أفضل ما تم عمله تكوين اللجان الشعبية للدفاع عن الممتلكات والتى جعلت الشباب يقف فى الشوارع للتصدى لهذه العصابات ومن واقع المعايشة فى حى مدينة نصر فلقد

(١) د.محمد صفوت قابل، لا لتحويل ثورة الشباب إلى التركيز على الفلتان الأمنى،جريدة المصرى اليوم، العدد ٢٤٢٣، ٣١ يناير ٢٠١١

أدى ذلك إلى اختفاء المحاولات التى كانت قد بدأت للنهب والسلب،وهذا العمل العظيم يحتاج إلى شئ من التنظيم حتى لا يصاب الشباب بالإرهاق وهو ما يمكن تداركه،وبالتالى فلنواجه ما يحدث بشئ من التنظيم بدلا من الصراخ هلعا وطلب الحماية عبر الفضائيات وهو ما يجعلنا نظهر كشعب من الجبناء ونحن لسنا هكذا بدليل هذه الثورة العظيمة التى فجرها الشباب،ولقد سمعت من البعض أن صوت الرصاص لم يعد يخيفهم كما كان الحال فى البداية وهو ما يؤكد ما أقول فلتتصدى ولا نطلب أحدا ليحمينا، ولنترك الجيش للمهام الصعبة مثل التصدى لهروب السجناء بدلا من طلبهم لمجرد سماع الرصاص.

وعلينا أن نتوقف عن تناقل الإشاعات لأنها تبث الرعب فى القلوب والمشكلة أن التلفزيون المصرى هو من يشارك فى ذلك - وقد يكون ذلك متعمدا ليجعل الشعب يترحم على أيام مبارك - فلقد سمعت منه أن مصنع السكر فى الحوامدية قد احترق وبعد أن فعل هذا الخبر فعله فى النفوس عاد وفى اليوم التالى (الأحد) لينفى ذلك ولكن بعد أن أشاع الذعر فى النفوس على ما ينتظر البلد من كوارث.

لابد أن ندرك جميعا أن ما يحدث مقصود من نظام ينهار ولا يريد أن يترك البلد إلا بعد أن يشيع فيها الخراب بعد أن امتص كل خيراتها،وكأنه يقول أرأيتم هكذا سيكون حالكم يا من تمردتم على الاستقرار الذى كنتم تعيشون فى ظله، وبالطبع فهذا قول مغلوط فى كل شئ ولكن انخفاض الوعى قد يجعل البعض يردده وهو يسمع عن كل هذه الحوادث.

كما أن علينا أن نعمل على البناء على ما حدث وأقصد بذلك أن تستمر هذه اللجان الشعبية بعد أن يتم السيطرة على الأمور وتساهم فى مواجهة مشاكل الأحياء ولا تتركها بعد ذلك لرؤساء الأحياء ومعاونيهم الذين نشكو من فسادهم،وعلينا أن نطالب أن يكون اختيار هؤلاء بالانتخاب وليس مكافأة نهاية خدمة كما يحدث الآن.

ثم علينا إلا ننسى ما حدث من انسحاب كل الأجهزة الأمنية وعلينا محاسبتهم على ذلك،فلقد عانينا منهم كثيرا من سوء المعاملة وفى وقت الجد نجدهم يهربون بل ويشاركون ويساعدون الخارجين على القانون فى السلب والنهب، وهو ما يجعلنى أطالب بضرورة إعادة بناء جهاز الشرطة من جديد وعلى أسس علمية بدلا من أن يكون مرتعا

للفاسدين،ويمكن أن يتم ذلك من خلال هؤلاء الشباب الذى صنعوا ثورة الغضب ولا يجدون عملا فسيكونون أفضل كثيرا ممن يفرضون الإتاوات ويستغلون نفوذهم بينما الأمن يتلاشى،لقد بدأت عجلة التغيير فى الحركة وعلينا أن نساعد فى تحريكها ولا نتراجع عن ذلك حتى لا يظهر مستبد جديد.

٥ - قائمة العار لأكاذيب المنافقين فى مذبحة التحرير[١]:

هناك قول مأثور يقول "الطبع غلاب" بمعنى انه مهما حاول البعض التجمل وانتقاء الألفاظ إلا أن طبعهم سيفضحهم،وهو ما يحدث مع نظام مبارك فرغم التصريحات بقبول ما حدث من شباب الثورة وان عليهم العودة للمنازل حتى تعود عجلة العمل للدوران،إلا أن إصرار شباب الثورة على مطلبهم بسقوط النظام قد دفع مبارك إلى الإعلان عن بعض التعديلات الشكلية وعن عدم نيته للترشح من جديد للرئاسة،وهو ما أعتبره مساندى النظام كافيا لإنهاء هذه الثورة ومع إصرار شباب الثورة على الصمود لتحقيق مطلبهم بإسقاط النظام ورحيل مبارك الآن وليس مستقبلا فلقد ظهر الوجه الحقيقى لهذا النظام وهو وجه البلطجة،حيث دفع ببلطجيته ومأجوريه ليقتحموا ميدان التحرير ومعهم الأحصنة والجمال ليعيدوا مشهدا من مشاهد القرون الوسطى ومع فشلهم فى إخلاء الميدان من الثائرين رغم العدد الكبير من الضحايا وخروج كل القوى العالمية لتدين ما حدث بل وتطالب بسرعة رحيل مبارك،ووجد نظام البلطجة نفسه يضيف إلى فشله المزيد فلم يعد أمامه إلا الاستعانة بمجموعة أخرى من البلطجية ولكنهم يستخدمون الكلمات بدلا من الهراوات ليخرجوا على الشعب بمجموعة من الأكاذيب والأقوال الخبيثة علها تؤثر فى الدعم لهؤلاء الثائرين فى ميدان التحرير،وهو ما يفرض علينا ليس التنبه لهذه الأكاذيب فكلنا يعرف مدى كذبها ولكن علينا أن نصنع معا قائمة العار حيث نرصد فيها كل الأسماء التى خرجت تتقيأ كذبا لنعمم هذه القائمة على من لا يعرف وتكون باقية للمستقبل وصمة عار لمن خانوا أشقائهم ورضوا أن يكونوا أداة لنظام فاسد وباعوا ضمائرهم لقاء منصب أو مال.

---

(١) د. محمد صفوت قابل، قائمة العار، جريدة المصرى اليوم، العدد ٢٤٢٧، ٤ فبراير ٢٠١١، ص ٨

١ من أشد الأقوال خبثا تلك التى تقول بأن هناك مواجهة بين طرفين لكل منهما وجهة نظر فهذا مع مبارك والآخر ضده،فهذا قول مجرم يحاول تبرير جريمته فلماذا لم يتظاهر المؤيدين للرئيس سلميا ويجعلوننا نرى عددهم ونسمع حجتهم،فالكل يعرف أن من يواجه المتظاهرين هم مجموعة من البلطجية الذين تم شرائهم وإعدادهم لذلك وأنهم لا علاقة لهم بالسياسة بل بمن يدفع لهم ويطلقهم كالكلاب المسعورة على أعدائه، والعالم كله يعرف ذلك حتى أن وزير الخارجية الألمانى طالب بوقف أعمال البلطجة ضد المتظاهرين، وهو ما يؤكد أن ما يحدث هو من نظام بلطجى وليس بلطجة نظام فالفرق كبير، فهذا أصلا نظام من البلطجية ولكن بأشكال مختلفة،فهناك من ينتقى ألفاظه ويقول عبارات تتحدث عن الوطنية والمصلحة العامة بينما يفعل عكس ذلك وهناك من لا يهتم بأن يظهر بوجهه القبيح ولا يأبه بما يقال عنه.

٢ – كذلك ممن يجب علينا أن نضعهم فى قائمة العار هؤلاء الذين يخرجون على الفضائيات ويكتبون فى الصحف ويتباكون على مصر وما هى مقدمة عليه من حرب أهلية، فهذا نوع ثانى من المنافقين والخونة فهل من يقوم أخيرا لينتفض ضد الظلم يحاولون إسكاته بدعوى أنها الحرب الأهلية بينما عليهم إدانة النظام الذى يدفع ببلطجيته ليواجه شعبه وعليهم بدلا من محاولة فك الاشتباك بين المجرم والضحية أن يطلبوا من مجرمى النظام التوقف عما يفعلوه.

٣ – ومن الأقاويل التى لا تستحق رداً بل القرف والتقزز ممن يقولونها هؤلاء الذين خرجوا ليقولوا أن الدول الاستعمارية هى التى تقف ضد مبارك وتطالب بتنحيته وهى أمريكا وبريطانيا وفرنسا، ويحاولون تصوير الأمر على انه لمواقف مبارك الوطنية تحاول هذه الدول الاستعمارية تنحيته، وهو قول لا يصدر إلا عن أشباه رجال صناعتهم العهر السياسى، أليس هؤلاء هم أصدقاء مبارك الذى كان يتباهى بصداقاتهم، وأليس هؤلاء من كانوا يتغنون بصداقتهم ويطالبون الشعب بتأييد المواقف التابعة لهم، الآن أصبحوا أعداء مبارك ويصورونه على انه بطل يتصدى لهم والأمر ليس كما يصورونه فهذه الدول لها مصالحها التى كان مبارك يضمنها لهم والآن بعد أن ثار عليه شعبه أصبح عبئا عليهم ولأنهم لا يريدون خسارة مصر فهم على استعداد للتضحية به فى سبيل أن يجئ متعاون آخر أكثر قبولا من الشعب، وهو ما حدث مع شاه إيران والكثيرين من الحكام الطغاة وآخرهم

رئيس تونس، وسينضم مبارك إلى هذه القائمة فلم ينفعه الأمريكان رغم كل ما قدمه لهم على حساب وطنه فهاهم يلفظونه ويطالبون بتغييره الآن وليس فى سبتمبر كما يريد.

٤ - وكما هو معروف فإن أوقات الشدائد تبين من يثبت ومن يتراجع، ومن هؤلاء أصحاب ذلك البيان الذى وقعه عدد من الأسماء المعروفة للدعوة إلى ضمان سلامة شباب مصر المتجمع للتظاهر السلمى وان هذا العنف لن يؤدى إلا إلى المزيد من الاحتقان السياسى، فهذا بيان من الضعف بحيث لا يليق بأسماء من وقعوه فكل ما فعلوه هو نوع من الشفقة على هؤلاء المتظاهرين الذين طالبوا بضمان سلامتهم، لماذا لم يستخدموا قوة أسمائهم لإدانة هذا النظام الذى أطلق زبانيته على هؤلاء المتظاهرين وعن أى احتقان سياسى يتكلمون وكأن ما يحدث مجرد مناورات كلامية ومشادات لفظية بين المعارضين والمؤيدين وليس جريمة تصفية لشباب ثاروا على مهانة وطنهم.

علينا كمواطنين أن نحدد موقفنا من كل هؤلاء ولنضع قائمة العار لكل هؤلاء الذين أطلقوا علينا بالأكاذيب وتبرير الجرائم، حتى تكون هذه القائمة مرجعيتنا عندما يسقط النظام ويغير هؤلاء المنافقين جلودهم ويبدأون فى إدعاء البطولة ومهاجمة النظام الذى يدافعون عنه الآن، علينا ألا ننسى هؤلاء ومواقفهم ونلفظهم ونرفض الاستماع لهم أو قراءتهم فهم أكثر ضرراً من نظام بلطجى واضح فيما يفعل، وإن لم نستطع أن نحاسبهم فإننا نقدر على أن نحتقرهم.

٦ - دعوة لكيان مستقل لانتفاضة المصريين[١]:

بعد مفاجأة ما حدث والخروج الكبير للشعب المصرى إلى الشوارع هاتفا بسقوط النظام،بدأ الجميع فى المشاركة ومحاولة الاستفادة مما حدث وخاصة أن سقف المطالب الشبابية قد تجاوز كل أحلامهم،ولقد شاهدنا فى الساعات الماضية العديد من التحركات وإلقاء البيانات وتكوين الائتلافات والهبوط فى مصر من الخارج والكل يحمل خططا ومقترحات للمرحلة القادمة ثم هناك من يفوض البرادعى فى التفاوض فى الداخل والخارج وهناك من يعلن عدم تفويضه، ثم هناك العديد من لجان الحكماء التى تحاول أن تتوصل إلى

(١) د. محمد صفوت قابل، يا شباب الغضب: دعوة لكيان مستقل لانتفاضة المصريين، موقع الدستور الأصلى، ٩ فبراير ٢٠١١

حل وسط بين الطرفين،وكأن ما يحدث ليس ثورة بل اختلاف على صفقة،وهكذا أصبح مشهد القوى السياسية المعارضة كما هو الحال سابقا ولاحقا نوع من الفوضى،ولكن الأمر يختلف الآن فسابقا كانوا يختلفون ولا يملكون إلا التصريحات بينما الآن أصبح الظرف ملائما للمشاركة،وما يفعلونه وبعض نوعيات المشاركين لا تطمئن على المستقبل.

هناك على الساحة الآن ثلاث قوى: الأولى قوة شباب الغضب التى تسيطر على الشارع،والثانية النظام المتداعى وسنده الجيش،والثالث قوى المعارضة بكل طوائفها والتى تملك التصريحات والبيانات وإمكانية تكوين الائتلافات من نفس الأشخاص،ومن المؤكد أن القوة الأكبر هى قوة الشارع ولكنه بلا قيادة،كما أن ما يجعل مجموعات المعارضين تبرز على الساحة أن أمريكا فى سعيها لعدم خسارة مصر من نطاق نفوذها طلبت من مبارك تشكيل حكومة ائتلافية تشارك فيها المعارضة تمهيدا لما قالت عنه كلينتون انتقال سلس للسلطة،وهو ما وجدته المعارضة فرصتها فى توسيع نطاق مكاسبها.

وحتى لا تنجح محاولات سرقة ثورة الشعب التى انتظرناها طويلا فإننى أدعوا شباب الغضب أن تكون لهم كلمة فيما يحدث وان تتجاوز مطالبهم رحيل مبارك فهذا أصبح أمراً مفروغا منه والسؤال هو متى يرحل وليس هل يرحل.

وأقول لهم لا تغرنكم الشعارات السياسية التى ترفعها فصائل المعارضة والتى تنادى بحرية الانتخابات وتداول السلطة فمن المهم أن نعرف وماذا بعد ذلك فلم نسمع منهم عن توجهاتهم الاقتصادية لأنه إذا لم تتغير القواعد الاقتصادية فلن يجدى التغيير فى الآليات السياسية ما دام المستفيدون منها هم الفئة القليلة المتحكمة فى ثروات الوطن، ولن يجد الفقراء المهمومين بتدبير احتياجاتهم المعيشية وقتا للمشاركة الديمقراطية وإذا فعلوا فلن تكون قدراتهم التعليمية والثقافية قادرة على تحديد موقف فى ظل تدنى مستوى التعليم الذى حصلوا عليه وبالتالى سيظلون الطرف الأضعف الذى يستجدى بعض الخدمات.

لذلك أدعوهم إلى تبنى موقفا يدعوا إلى:

- لا للرأسمالية ونعم للعدالة الاجتماعية ودور متزايد للدولة فى الاقتصاد القومى.

- الاهتمام بالتنمية الصناعية والزراعية واعتبارهما المحرك الأساسى للتنمية.
- تدعيم التعليم بكل مراحله وعدم وجود فوارق فى نوعية التعليم بين التعليم الخاص والعام.
- استرجاع كل موارد مصر التى نهبها أذناب النظام السابق وخاصة الأراضى والمصانع.
- المساواة بين المواطنين وتجريم الواسطة والمحسوبية فى شغل الوظائف.
- استمرار اللجان الشعبية التى تم تكوينها لحماية الممتلكات فى المشاركة فى إدارة الأحياء.
- إعادة بناء جهاز الشرطة من القواعد والاستفادة من شباب الثورة فى العمل ضمن كوادره.

٧ - مليونية لحقوق الشهداء والمصابين[١]:

مع تحقيق مطلب جماهير ثورة الغضب برحيل مبارك انفجرت الشوارع بطوفان البشر فرحا بتحقيق مطلبهم وتكرس نجاح أول ثورة شعبية مصرية فجرها الشباب،وبدأ الجميع فى الاحتفال بالنصر وبدأنا نشهد الكل وحتى من كان مواليا للنظام السابق يتغنون ويمدحون الثورة ويتحدثون عن مواقفهم التى ساعدت على نجاح الثورة وظهرت على شاشات الفضائيات وجوه شابة شاركت فى أيام الغضب والمظاهرات،وفى إطار هذه الاحتفالات هناك دعوة لمليونية النصر يوم الجمعة ١٨ فبراير،ومع تقديرى لحق الجميع فى الاحتفال بالنصر فإننى أود التذكير بأننا جميعا علينا واجبا لم نفعله بما يستحق تجاه شهداء الثورة والمصابين،فعلينا فى غمرة الفرح والاحتفالات ألا ننسى هؤلاء الذين ضحوا من أجل أن تنتصر الثورة التى يحتفل الجميع بها،وعلينا أن نغير فى أسلوب تعاملنا تجاه هؤلاء الشهداء والمصابين فلقد تعودنا دائما أن يفتر حماسنا مع الأيام وننسى ما علينا أن نستمر فى تقديمه لمثل هؤلاء.

(١) د.محمد صفوت قابل، قبل مليونية النصر، موقع الدستور الأصلى، ١٥ فبراير ٢٠١١.

هناك ثلاث مجموعات علينا أن نعرف ماذا نفعل تجاهها وكيف نستمر فى ذلك وهم: الشهداء والمصابين وأخيراً المعتقلين أو المختفين ولا يعرف أهلهم أين هم،وعلينا أن نعى حقيقة أن الدعم الأكبر لما يجب عمله سيأتى من الشعب وذلك لأن أجهزة الدولة وقياداتها مازالت من رجال العهد السابق ورغم كل ما يصرحون به من جمال الثورة والتغنى بها فعلته إلا أنهم فى الأفعال تجدهم يتحايلون لعدم عمل ما فى صالح هذه المجموعات الثلاث،والدليل على ذلك عدم ظهور هؤلاء الذين يطلق عليهم المختفين والكل يعرف أنهم فى أيدى الأجهزة الأمنية.

بالطبع هناك جهود للمساعدة فيما يقدم لهذه المجموعات الثلاث ولكنها جهود متفرقة وتحتاج إلى دعم واستمرارية،ونظرا لما قلته من أن أجهزة الدولة لا تقدم المساعدة فى هذا المجال فلابد من تجتمع الجهات الشبابية وتنسق فيما بينها لمنع التكرار أو إهمال بعض الإجراءات،والخطوة الأولى أن يتأكدوا من وجود مجموعات منهم فى كل المناطق التى كانت بها مظاهرات ومواجهات وتكوين مجموعات للبحث عن هؤلاء وتقديم الدعم والمساعدة لهم وحتى لا يحدث تكرار فيما يقدم وهناك آخرين يحتاجون للمساعدة،وعليهم أن يكون البحث ميدانيا وألا يكتفون بوضع أسماء المواقع والتليفونات على الانترنت فكثير من المصابين من البسطاء الذين لا علاقة لهم بالانترنت.

وبالنسبة للشهداء علينا تجميع أسمائهم وتوثيق قصص استشهادهم وتحديد الوسائل التى يمكن تكريمهم من خلالها،وقبل ذلك هناك مشكلة يعانى منها أسر هؤلاء الشهداء وهى أن بعض الجهات الحكومية ترفض أعطائهم شهادات وفاة بها أسباب الوفاة الحقيقية لدرجة أن الكثيرين تم دفنهم دون الحصول على شهادة بذلك فى ظل الفوضى التى كانت بالأجهزة الحكومية فى الفترة السابقة،وبالتالى على هذه اللجان الشعبية المساعدة فى ذلك ليس بالاتصالات المباشرة فقط بل فى تحويل هذا التصرف إلى قضية رأى عام حتى تنتهى هذه الممارسات ثم علينا تحديد كيفية تقديم الدعم المستمر وتحديد نوعيته لأسر هؤلاء الشهداء سواء أكان دعما ماديا أم معنويا.

أما المصابين فمشكلتهم أكبر لأن الكثير منهم من البسطاء وهم الذين تصدوا ببسالة لموقعة الجمل وسقط الكثير منهم شهداء ومصابين،وهؤلاء من البسطاء الذين لا

يملكون القدرة على العلاج الصحيح ولديهم من الاستكانة ما يجعلهم يتقبلون ما حدث لهم دون شكوى وبالتالى فعلى لجان دعم ورعاية المصابين أن يأخذوا بأيديهم ويذهبوا بهم إلى المستشفيات لعلاجهم ولا يكتفون بإعطائهم كارت للذهاب إلى طبيب فلقد تعودنا انه فى البداية يتسارع الكثيرين للإعلان عن التبرع بالمساعدة ثم يفتر الحماس وبالتالى لا يجد هؤلاء البسطاء من يستمر فى علاجهم ماداموا بلا سند يقف معهم،وهناك من الحالات التى تحتاج إلى السفر للخارج فعلينا توفير ما يلزم لذلك ومن هذه الحالات حالة لطبيب أصيب فى مظاهرة ونتج عن الإصابة شلل نصفى وأعتقد أن حالته تستدعى علاجا قد لا يتوافر فى الداخل ولا يمكن ترك مثل هذه الحالات ليعيش باقى أيامه ضحية عمل بطولى شارك فيه من اجل وطنه.

أما المختفين فى غياهب أماكن الاعتقال فعلينا تجميع أسمائهم ونشرها والتظاهر من أجل الإفراج عنهم هم وغيرهم من المعتقلين وعدم نسيانهم وترك الأمر لذويهم الذين من المؤكد أنهم لن يستطيعوا عمل شئ بمفردهم.

فى ظل الفرح بالنصر والدعوة لمليونية النصر،هل يمكن أن يستمع البعض لهذه الدعوة لعدم نسيان الشهداء والمصابين والمختفين وان يتم العمل على تجميع الجهود المتناثرة لضمان الاستمرارية لهذه الجهود ووصولها لكل من يحتاجها ؟.

المبحث الثالث

عام على الثورة

ما زال الغضب مستمراً

تصاعد الاحتجاجات ضد المجلس العسكرى:

رغم أن المواطنين والقوى الشعبية المختلفة قد استقبلت تولى المجلس الأعلى للقوات المسلحة إدارة شئون البلاد بالترحاب، وتسابق الجميع فى كيل المديح للجيش وقياداته، إلا أن المواقف تبدلت بعد فترة وأصبح المجلس العسكرى عرضة للانتقادات التى وصلت فى الكثير من الأحيان إلى التجريح واتهامه بالرغبة فى الاستمرار فى تولى قيادة البلاد وعدم خبرته فى إدارة شئون البلاد، وانه استمرار لحكم مبارك.

وكانت بداية الهجوم على المجلس العسكرى عندما تم تأجيل موعد الانتخابات البرلمانية إلى نهاية نوفمبر٢٠١١، على أن تجري الانتخابات على مراحل ثلاث طويلة، وأعلن المجلس أن انتخابات مجلس الشورى ستجري بعد الانتهاء من انتخابات مجلس الشعب، وأن انتخابات رئاسة الجمهورية لن تحدد إلا بعد الانتهاء من وضع مسودة الدستور واستفتاء الشعب عليها، وهو ما يعني أن المجلس الأعلى للقوات المسلحة في ممارسة صلاحيات الرئاسة حتى ٢٠١٣، ثم جاء طرح ما سمى بوثيقة السلمي لتحدد قواعد عملية تشكيل الجمعية التأسيسية التى ستتولى كتابة الدستور، بحيث يفقد البرلمان المنتخب حقه الطبيعي في هذه العملية، وتخضع أعمال الجمعية التأسيسية لسلطة المجلس الأعلى للقوات المسلحة، كما أن الوثيقة طرحت مواد دستورية أخرى تمنح الجيش وضعًا خاصًا في جسم الدولة المصرية الجديدة، وكان واضحًا أن المجلس الأعلى للقوات المسلحة يستغل مخاوف بعض قوى اليسار التقليدي وبعض القوى الليبرالية من احتمالات فوز القوى الإسلامية في الانتخابات المقبلة ليمرر تصوره الخاص للدستور والدولة.

وكانت هناك مشكلة أخرى بين المجلس الأعلى للقوات المسلحة وشباب الثوار نتيجة استمرار حالة الطوارئ، واستمرار عمل المحاكم العسكرية، التي قدم لها العشرات من النشطين الشبان ممن شاركوا في حركات احتجاجية بعد فبراير ٢٠١١، بينما قدَّم رموز النظام السابق لمحاكم مدنية اعتيادية.

ومع تفاقم الأزمة الاقتصادية، والإخفاق في ضبط الحالة الأمنية، وتصاعد حركة الاحتجاج القبطية وخاصة بعد ما سمى بأحداث ماسبيرو، وخروج القوى الإسلامية للضغط والمطالبة بالانتخابات وترك وضع الدستور للبرلمان المنتخب، كل ذلك أدى إلى أن يخسر المجلس العسكرى التأييد الذى كان يحظى به فى بداية الثورة.

موقف الجماعات الإسلامية:

من الواضح أن القوى المؤثرة على الساحة السياسية قد تغيرت فاختفى الحزب الوطنى وظهرت القوى الإسلامية بفصائلها المختلفة، وأصبح هناك قناعة عامة أن الإسلاميين وأولهم الأخوان المسلمين هم القوى السياسية الفاعلة فى المجتمع وأنهم الذين سيتولون مقاليد الحكم وخاصة بعد فوزهم فى انتخابات مجلسى الشعب والشورى والاتجاه إلى سيطرتهم أيضا على لجنة وضع الدستور، وهذا التضخم لدور القوى الإسلامية وقيادتهم للعمل الوطنى يتطلب ضرورة تفهم هذه القوى مجموعة من التصورات حتى لا تتزايد الخلافات مع القوى الأخرى مما ينعكس على مدى القدرة على إعادة بناء المؤسسات والسياسات.

"كان على الإسلاميين في ظل النظام السابق واجب النضال من أجل حريتهم، أما الآن فواجبهم أهم وأخطر، إذ عليهم أن يُسهموا مع القوى الوطنية الأخرى في التصدي لمهمة بناء مصر ووضعها على الطريق المؤدي إلى نهضتها، دون تصور أنه يجب عليهم الانفراد بهذه المهمة، ودون إعادة إنتاج ممارسات النظام البائد من إقصاء واستعلاء وتضخيم للذات، أخطاء التيار الإسلامي في السابق كانت تعود عليهم هم فقط في معظم الحالات، أما أخطاؤه الآن فستعود على مصر كلها"[١].

(١) عبد الفتاح ماضى، الإسلاميون والثورة المصرية، الجزيرة نت – المعرفة، ١١ يناير ٢٠١٢

يجب ألا يتصور الإسلاميون أن برامجهم هي فقط التي ستحقق مصالح مصر والمصريين، والتنافس يعني أن هناك تعددا في الرؤى والبرامج والوسائل، وأن الحقيقة المطلقة لا يمتلكها أي تيار بما في ذلك التيار الإسلامي، والمعيار الحاكم هو مدى واقعية برامج الإسلاميين، وغير الإسلاميين، ومدى قدرتها فعلا على تحقيق المصلحة العامة، وعلى الإسلاميين الانفتاح على الجميع والتواصل معهم، وبناء جسور من الثقة والتعاون والدخول في تحالفات وائتلافات على أرضية واحدة مشتركة هي المصلحة العامة لمصر والمصريين، وعلى الإسلاميين التوقف عن تصور أن مواقف التيار الإسلامي هي المواقف الصحيحة لأنها تمثل الإسلام أو مستمدة منه، فبرامج الأحزاب الإسلامية برامج بشرية تعكس فهْم قطاع من المسلمين لمرجعيتهم الإسلامية[1].

الخلافات السياسية:

اتسم العام الأول للثورة بتفرق القوى التى تجمعت فى فترة المظاهرات، وتراجع دور الشباب وتصاعد دور الجماعات الإسلامية وخاصة الإخوان المسلمين وظهور التيار السلفى وحصده أكثر من ٢٠ ٪ من مقاعد مجلس الشعب، وشهدت الحياة السياسية الانقسام إلى القوى الإسلامية فى مواجهة مجموعات الليبراليين وقوى اليسار.

أدى حصول القوى الإسلامية على الأغلبية فى انتخابات مجلسى الشعب والشورى إلى تزايد مخاوف القوى الأخرى من كيفية وضع الدستور وبالتالى نشب الخلاف حول كيفية تشكيل لجنة وضع الدستور، وتقدم نائب رئيس الوزراء د. على السلمى بمقترح حول المبادئ الحاكمة التى يجب أن يتضمنها الدستور، وهو ما رفضته القوى الإسلامية، وهو ما أدى إلى عدم الاهتمام بالقضايا الأخرى، وهو ما يعد من السمة الأساسية فى هذا العام حيث الخلافات المستمرة مما حال دون تحقيق إنجاز يذكر فى هذا العام.

اختلاف الاهتمامات بين المواطن والنخبة السياسية:

من يتابع الشأن المصرى وما وصلنا إليه من التخبط فى الكثير من المجالات وعدم القدرة على اتخاذ القرار،يلاحظ انه رغم الثورة والتى يُفترض أن تؤدى إلى توحد جماهير

---

(١) المصدر السابق

الشعب مع القيادة التى أصبحت تتولى الأمور لصالح الشعب،فالواقع يوضح أن هناك تباينا فى الاهتمامات تصل إلى حد الانقسام بين جماهير الشعب والنخبة السياسية سواء أكانت حاكمة أو من الأحزاب والقوى السياسية،رغم انه من المفترض أن تعبر النخبة السياسية عن القاعدة الجماهيرية ولكن واقع اهتمامات كل طرف يوضح عدم حدوث ذلك.

اهتمت الأحزاب والقوى السياسية بنظام الانتخابات والمطالبة بنظام القائمة دون الفردى وكيفية تقسيم الدوائر والتهديد بالمليونيات وكيفية الحشد لحصد مقاعد البرلمان،وانشغلت كل وسائل الإعلام بالمتابعة واستضافة القيادات للحديث عن نفس الموضوع،ومن تابع ذلك يتصور أن مصر لم يعد يشغل مواطنيها بكل تصنيفاتهم إلا هذه المشكلة،وما زاد من استمرار هذا الوضع أن السلطة الحاكمة ممثلة فى المجلس العسكرى لها رؤية أخرى مختلفة،وهو ما جعل الأمور تتصاعد بين الطرفين.

وعلى الجانب الآخر حيث الجماهير تجد الاهتمامات مختلفة فكل فئة تبحث عن تحسين أحوالها بزيادة الأجور والتثبيت للمؤقتين وأصبحت الوسيلة لذلك هى الاعتصامات والإضرابات فهناك إضراب كل من المعلمين والأطباء وسائقى النقل العام والعديد من عمال الشركات والتهديد بالإضراب فى المصالح والهيئات، ويضاف لذلك الاهتمام بالانفلات الأمنى.

وهكذا تختلف الاهتمامات بين الشارع والقوى السياسية،وينحصر رد فعل السلطات الحاكمة فى مواجهة هذه الإضرابات فى تصرفين إما الوعود أو التجاهل وهو ما يؤدى إلى المزيد من الاحتقان والتصعيد ولا يوجد مسئول قادر على المواجهة وإقناع المضربين بما تفعله الحكومة،وبالتالى تتدهور الأوضاع ويتراجع الإنتاج وتعم الفوضى،والأحزاب والقيادات السياسية مشغولة بكعكة الانتخابات وتكوين الأحزاب بينما هناك من يرغب فى المزيد من الفوضى انتقاما من الثورة وللقضاء عليها.

مشاكل العام الأول للثورة

١ - مواجهة الفوضى[١]:

من الواضح للجميع مدي خطورة الأوضاع الحالية في وطننا لدرجة أن أول اجتماع لمجلس الوزراء الجديد برئاسة عصام شرف انتهي ببيان إلى الشعب المصري تحدث عن الوقوف بحسم ضد مخططات الثورة المضادة، حيث أصبح واضحا أن هناك جهات تعمل على إشاعة الفوضي في المجتمع بداية من أعمال البلطجة والسرقات والتعديات على ثروات وموارد المجتمع ومرورا بتغذية المطالبات الفئوية وانتهاء بإشعال نيران الفتنة الطائفية وكل ذلك على خلفية استخدام الحق في التظاهر واستمرار المظاهرات والاعتصامات، فما يحدث ما هو إلا أشكالا مختلفة للفوضي.

ولا شك أن المهمة الأولي للحكومة الجديدة هي استعادة الأمن وانتظام العمل في كل ربوع مصر، وكل من يأمل الخير لوطننا فعلا وليس قولا يتمني أن تنجح الوزارة المكلفة بتسيير الأعمال في مهمتها، رغم اعتقادي أن هناك قيود تحد من قدرة هذه الحكومة على التعامل السليم مع المشاكل ومن هذه القيود نوعية الوزراء فأغلبهم ممن تشربوا آليات العمل في العهد المخلوع وقد يكونوا قادرين على تنفيذ السياسات ولكنهم غير قادرين على المواجهة ووضع السياسات في وقت أختلط فيه القديم بالجديد والكل يخاف من الهجوم عليه واتهامه بالفساد أو السكوت عليه.

وفي ظل ما نحيا فيه من أحداث ولنجاح رئيس الوزراء ووزارته في مواجهة الفوضي التي أصبحت تهدد الجميع يمكننا المشاركة بمجموعة من الوصايا لمواجهة هذا الانفلات:

١ - هناك ظاهرة جديدة أرجو أن ينتبه لها جميع المسئولين وأولهم رئيس الوزراء وهي انه هناك ما يمكنني تسميته بتيار مجاراة الشباب وان الأفضل الآن هو الظهور بمظهر من يستمع إلى الثوار وينفذ مطالبهم وبالتالي تباري الكثيرين في عقد اللقاءات مع مجموعات من الشباب والاستماع إلى مطالبهم والعمل على تنفيذها وأصبح من الأمور العادية أن

---

(١) د. محمد صفوت قابل، الوصايا العشر لرئيس الوزراء الجديد لمواجهة الفوضى، جريدة العربى، العدد ١٢٤٨، ١٣ مارس ٢٠١١، ص ٩

يخرج الوزير ليقول انه بعث إلى الشباب واجتمع بهم، وبالطبع فمن الصواب الاستماع إلى وجهات النظر ولكن الخطأ التعامل مع ما يقوله الشباب على انه الصواب الذي لا يرد وأنهم ممثلين للثورة التي على الجميع تنفيذ مطالبها، وإلا كان التظاهر والهتاف ضدهم والمطالبة بسقوطهم مصيرهم، فهؤلاء الشباب يحتاجون إلى النقاش وتصويب ما قد يكون خاطئا وتعريفهم بالايجابيات والسلبيات التي تحيط بتنفيذ مطالبهم فسنوات تنشئتهم في ظل النظام السابق لم تسمح لهم بتنشئة سياسية سليمة، كما أن على الجميع أن يدرك انه لا يوجد من يستطيع التحدث باسم الثورة بدليل كل هذه التجمعات التي ظهرت من رحم الثورة.

٢ - مواجهة أعمال العنف والبلطجة ووفقا لبيان الاجتماع الأول لمجلس الوزراء فقد وافق مجلس الوزراء على إصدار مرسوم بقانون بمكافحة أعمال البلطجة والترويع وتطبيق العقوبات الواردة فيه على مرتكبي هذه الأفعال، ولكن علينا أن نقول أن هذه قد تكون الخطوة الأولي ولكن المهم كيف تنفذ ومن يقوم بالتنفيذ في ظل استمرار غياب الشرطة، لذلك على رئيس الوزراء أن يقوم بما يمكن تسميته بتطهير المنزل من الداخل أى معرفة من في الحكومة ومن في جهاز الشرطة بالتحديد ممن يطلق عليهم الطابور الخامس الذين يحاولون إجهاض الثورة والذين أسماهم بيان الوزارة بالثورة المضادة وبالتالي الحسم تجاههم وعدم انتظار أن يتكرموا علينا بالعودة إلى الممارسة الحقيقية لأعمالهم فهناك واجبات وظيفية عليهم الالتزام بتنفيذها، وإذا كان هناك كما يقال آلاف من الضباط يرغبون في الاستقالة فأعتقد أن محاولة إبقائهم لن يعود بالنفع على المجتمع وبالتالي فخروجهم أفضل من استمرار هذا الوضع المائع، ويمكن في هذه الحالة سد هذا الفراغ من خلال اقتراح اقترحته (جريدة العربي ٦ مارس) بأن يتم تشكيل ما يمكن تسميته كتائب إعادة البناء لكي تساعد جهاز الشرطة في تنفيذ مهامه ولتكن البداية من خلال شباب الخريجين، ولكن رغم اعتراف الحكومة بتداعي جهاز الشرطة إلا أنها ما زالت تفكر بعقلية النظام المخلوع الذى يرفض ويخشي من المشاركة الشعبية في العمل العام، لذلك على الحكومة الجديدة أن تعمل على مشاركة الشباب في التصدي للعديد من مظاهر الانفلات في الشارع بدلا من مطالبتهم بالذهاب إلى منازلهم وان تؤمن بفائدة أن يكونوا مشاركين وليسوا متفرجين.

٣ - من أكثر المهام أهمية رغم أنها لا تحظي بالاهتمام الذي يتناسب مع أهميتها شيوع ظاهرة التعدي على الأراضي الزراعية وسرقة الآثار وعدم قدرة الحكومة على مواجهة هؤلاء اللصوص الذين يسرقون مقدرات الأجيال القادمة وتاريخ مصر، ولقد توعد رئيس الوزراء السابق أحمد شفيق بأنه لن يترك من قاموا بالبناء على الأرض الزراعية وسيهدم ما قاموا به من بناء فهل هذا الوعيد ما زال ساريا وهل سيظل وعدا غير مطبق حتى نجد أن غالبية الأرض الزراعية قد اختفت وان آثار مصر قد تم تهريبها، على رئيس الوزراء الجديد أن يتصدي لذلك من خلال تحويل كل من قام بالبناء على ارض زراعية إلى المحاكم العسكرية لتصدر أحكامها بالسجن وفقا للقانون وتكون هذه الأحكام سيفا مسلطا على رقاب من قاموا بالبناء على الأرض الزراعية حتى يحين وقت التنفيذ وعلي الحكومة أيضا الاستعانة بشباب الثورة في التصدي لهذه الجرائم وان تكون هذه المهمة من أول المهام التي تتصدي لها وان يقوم بتشكيل مجموعة عمل خاصة للتصدي لهذه المهمة وعدم تركها لبيروقراطية وفساد الإدارات الحكومية، بل وصل الأمر إلى قيام نحو ١٥٠ محامي بالمنوفية بتنظيم وقفة احتجاجية لصدور أحكام بالحبس لمدة ٦ شهور ضد ٤٠ من موكليهم في قضايا تعدي بالبناء على الأراضي الزراعية وهو ما يوضح ضرورة الحسم في هذا الملف وعدم التهاون في تنفيذ الأحكام بل تحويل القضايا إلى المحاكم العسكرية مثلما يحدث الآن في قضايا أقل أهمية.

٤ - مع كسر حاجز الخوف أمام المصريين خرجت غالبية الفئات (إن لم تكن كلها) تطالب بمطالب فئوية تركزت في تثبيت العاملين المؤقتين وزيادة الأجور، وأصبح الوضع مقلقا مع تزايد المظاهرات واتساع رقعتها لما يمكن أن تؤدي إليه هذه المظاهرات من شلل في الجهاز الإداري والإنتاجي، وأول خطوة لمواجهة المشكلة أن يقوم المسئولين بشرح أبعادها والحلول البديلة وما يمكن أن يترتب على كل بديل من آثار، وأن يكون ذلك بمنتهي الصراحة دون محاولة خداع وتهدئة العاملين حتى تمر العاصفة، ومن المؤكد أن المصريين الذين تحملوا الكثير وصمدوا في ثورة الغضب سيكونون أول من يتفهم المدي الزمني الذي يمكن أن تحل فيه مشاكلهم بشرط أن يقترن ذلك بالقضاء على كل مظاهر الفساد، ولابد أيضا من كشف الحقيقة فيما يقال من أن رجال العهد المخلوع هم الذين يدفعون الموظفين لذلك وهو ما لابد من مواجهته بحزم.

وكخطوة أولي لعلاج المطالبات بزيادة الأجور وتعيين المؤقتين أن تقوم الحكومة بالقضاء على الفوارق الكبيرة في الدخول بين المؤقتين والمثبتين وبين من هم في أدني السلم الوظيفي وأعلاه وذلك بتحديد حد أقصي للدخل وبالتالي فمن الوفورات التي ستتحقق يمكن زيادة الدخل لأدني الدرجات، فمن غير المعقول أن هناك من أصحاب الوظائف الكبيرة من يحصلون على مئات الألوف بينما الأغلبية تحصل على الفتات وبالتالي فهذه المرحلة لابد فيها من عدم السماح بهذه الدخول المستفزة ويتم إصدار قرار بأن أعلي دخل شامل لا يزيد شهريا عن ٢٠ ألف جنيه مثلا دون السماح بأية مخارج جانبية للحصول على عائد أكبر، وتكون الحكومة صريحة في أن ما تفعله هو خطوة للتهدئة ولتحسين أوضاع أصحاب الدخول القليلة تمهيدا لوضع مخطط لإصلاح الجهاز الإداري وهيكل الأجور.

٥ - إيجاد الحلول لمظاهر الظلم الواقع على البعض مثل عدم المساواة في الحوافز لذات الأعمال والمحسوبية للبعض وغير ذلك من الآفات المستشرية في الجهاز الإداري المصري وان يكون ذلك من خلال لجان في كل موقع تحقق في كل الشكاوي وتتخذ فيها الإجراءات التصحيحية وذلك من خلال لجان مماثلة للجان الشعبية التي ظهرت مع الخوف على الآمن الخاص للمصريين، حيث هناك رفض لكثير من القيادات والتي جاءت بالمحسوبية لمواقعها ولم تكن ذات كفاءة وهي المتسببة في تزايد الضغوط والشعور بالظلم لدي العاملين نتيجة قراراتهم غير العادلة، وحتى يتوقف الهجوم على القيادات والمطالبة برحيلها مثلما حدث في شركة غزل كفر الدوار حيث أقتحم العمال مكتب نائب رئيس الشركة واعتدوا عليه مما أدي إلى وفاته، ومثلما يحدث في وزارة الطيران المدني التي يطالب موظفيها بإقالة الوزير وقيادات الوزارة ويهددون بمنعهم من دخول مكاتبهم والإضراب عن العمل، وبالطبع لا يمكن السماح بهذه الفوضي وفرض ما تريده مجموعة وفي نفس الوقت من الممكن أن يكون ما يقولونه صحيح مما يحتاج إلى تحقيق محايد وإذا ثبت صحة الاتهامات الموجهة للوزير وأعوانه فعلي رئيس الوزراء ألا يكابر في ذلك بل يتم إقصائهم وهذا يعطي رسالة ايجابية لكل الجهات بأنه سيتم التصدي للفساد وعدم حمايته وان ذلك سيتم من خلال التحقيقات النزيهة وليس الإضرابات.

٦ - ومن السياسات العامة والمطلوب اتخاذها لإنقاذ الاقتصاد المصري تفعيل دور النقابات وان تشارك في دراسة المشاكل والمظالم التي يعاني منها العمال والموظفين في القطاعات المختلفة وبالتالي يكون الحوار داخل النقابات كمرحلة أولي بدلا من أن يكون التظاهر والاعتصام هو البداية للشكوي، ويتطلب ذلك إسقاط المجالس الحالية وإجراء انتخابات تفرز قيادات دفعت بها القواعد العمالية، وبالتوازي مع ذلك لابد من حوار مع غرف التجارة والصناعة لوضع ميثاق عمل جديد لرجال الأعمال لا ينحاز لهم على حساب المواطنين كما فعلت الحكومات السابقة والتي اقتصر دورها على استرضاء رجال الأعمال وتقديم كل التسهيلات التي يريدونها دون أن يقدموا ما يوازي ما أخذوه، فنحن نحتاج في هذه المرحلة للحوار بين كل الأطراف وليس مجرد إرسال رسائل عن طريق المحمول للمناشدة بالعمل والتوقف عن الاعتصامات.

٧ - التصدي للفتنة الطائفية وذلك من خلال التطبيق الصارم للقانون كخطوة أولي يأتي بعدها فتح حوار واسع حول قضية الطائفية وكيفية وضع مبادئ للمواطنة تطبق على الجميع، وبالتالي فمواجهة مشكلة التعدي على كنيسة أطفيح يستلزم تطبيق القانون على الطرفين وعدم السماح لأيهما باستغلال الحادث في الحصول على مطالب أخري، ومن ذلك عدم الالتفات إلى ما يقوله مسلمي القرية عن طريقة بناء الكنيسة وكيف أنها كانت دار للمناسبات، فالواقع الآن أنها كنيسة وان من حق أقباط القرية أن تكون لهم كنيسة يتعبدون فيها وبالتالي لابد من فرض إعادة بنائها عليهم ولو بالقوة، وعلي الجانب الآخر من الغريب أن تستسلم الحكومة لتنفيذ بعض مطالب المتظاهرين الأقباط أمام ماسبيرو والتي لا علاقة لها بالحادث، وما أعنيه هو موافقة الحكومة على إطلاق سراح أحد القساوسة المتهم بالتزوير وصدر حكم قضائي بإدانته، ما علاقة هذا القس بهذه الحادثة وأليس الأقباط هم أول من يطالبون بأن يكون القضاء هو الفيصل فيما يتعرضون له من مشاكل وليس الجلسات العرفية، فلماذا يضغطون في هذا الوقت الذي يعرفون فيه بضعف الحكومة لفرض مطالبهم بل الأكثر غرابة مطالبتهم بالإفراج عن المسجونين من الأقباط بغض النظر عن الأحكام التي صدرت ضدهم وأيضا المطالبة بعزل من لا يعجبهم من المحافظين وأنهم سيستمرون في اعتصامهم حتى تتحقق مطالبهم وسيرفعون سقف مطالبهم كلما تأخرت الحكومة في التنفيذ، لذلك أطلب من رئيس

الحكومة عدم التهاون أمام هذه المطالبات وان يخرج ويعرض على كل المصريين ما يحدث ويترك الأقباط المتظاهرين أمام ماسبيرو يستمرون في اعتصامهم حتى يعرف باقي الشعب من مسلمين وأقباط من الذي يعرض الوحدة الوطنية للخطر في هذه الظروف العصيبة ومن المؤكد أنهم بذلك سيفقدون تعاطف الأغلبية معهم.

٨ - مشاكل الجامعات: لابد من مواجهة المشاكل بدلا من التأجيل المستمر للدراسة، ولمواجهة المظاهرات الطلابية الرافضة للقيادات الجامعية والتي تعرضت للهجوم في الفترة السابقة، فإن الحل هو إدارة حوار لمناقشة ما يوجه لهذه القيادات وليس الدفاع عنها وإذا ثبت خطأ مواقفها فلماذا لا يتم تنحيتها، فعلي الوزير الجديد أن يتخلص من المفهوم السابق للسلطة من عدم الاعتراف بالأخطاء والإصرار على من تم اختيارهم وكأن تنحية المخطئ نتيجة لشكاوي العاملين أو الطلاب من الكبائر التي لا يمكن السماح بها بينما الواقع أن هذا المفهوم قد تم القضاء عليه من خلال تنحية أكبر رأس في النظام، ورغم ذلك ما زال هذا المفهوم يعشش في رؤوس كثير من القيادات.

٩ - ونتيجة لضخامة قضايا الفساد وعدم قدرة جهاز النيابة للتعامل مع هذا الكم المتزايد، لماذا لا يدرس رئيس الوزراء إمكانية إنشاء جهاز لفحص بلاغات الفساد وتحضير تقارير بها للعرض على الجهات القضائية المختصة وذلك ضمانا لسرعة الفحص وسلامته.

١٠ - ثم هناك توصية عاشرة وهي طريقة تعامل رئيس الوزراء مع أصحاب الشكاوى، فوفقا لوسائل الإعلام هناك مظاهرات يومية أمام مجلس الوزراء للعديد من المطالبات منها المطالبة بإنشاء وزارات مثل الآثار وعودة وزارة الاستثمار ووزارة التنمية الإدارية وحتى مطالبات المعاقين ولن يجد رئيس الوزراء الوقت الكافي للعمل إذا وقف مع كل مظاهرة ليستمع لمطالبها فلماذا لا يضع نظاما للتعامل مع هذه المطالبات بأن يتقدم أصحاب المطالبة بمستنداتهم التي توضح أحقيتهم فيما يطالبون به لدراستها ويحدد لهم موعدا للاجتماع مع رئيس الوزراء ليوضح لهم نتيجة الدراسة وإمكانية تنفيذ مطالبهم بدلا من هذا التعطيل للعمل.

ثم على رئيس الوزراء أن يبحث عن طريقة لمعرفة الآراء المختلفة من مصادر متعددة غير الأصدقاء والمعارف فكفانا ما حدث من النظام السابق الذي استعان بالأصدقاء والمعارف والذين أوصلوا البلاد إلى ما هي فيه من فساد، وذلك بأن يعلن المجالات التي يرغب في الحصول على استشارات بشأنها ليتقدم من لديه خبرة ورأي في هذا المجال ليقدم مشورته فقط.

٢ - الحزم مع الأمن[١]:

ينشغل الرأى العام حاليا بنتائج الاستفتاء على التعديلات الدستورية وتتعدد التحليلات عن أسباب النسبة المرتفعة للموافقين ومن وراء ذلك،ولكن الأكثر أهمية الآن تزايد مظاهر الفوضى فى المجتمع لدرجة تجعل الكثيرين يعتقدون بأنها خطة مدبرة لإجهاض الثورة أو وقف تقدمها وبالتالى يبقى الفاسدون وتتحول الثورة إلى هوجة وانتهت عمليا ونبقى نتغنى بها فقط،حيث لا نجد حكومة تحاول وقف هذا التدهور من خلال مواجهة حازمة للفوضى وحشد المواطنين معها فى ذلك بل نرى الحكومة مجرد رجل إطفاء يهرع رئيسها إلى كل مظاهرة للوعد بتنفيذ مطالبها وليس دراستها ونتيجة لعدم التنفيذ تتزايد المطالبات وتنتشر الفوضى،وآخر موقف لذلك وعد رئيس الوزراء للمتظاهرين العاملين بالتلفزيون بتنفيذ مطالبهم عندما هددوا بقطع إشارة الإرسال عن التلفزيون،أليست هذه هى الفوضى ؟ قد يكون لهؤلاء المتظاهرين الحق فيما يطالبون به ولكن أن يصل الأمر إلى مثل هذا التهديد ثم يتكرمون بعدم تنفيذ تهديدهم بعد موافقة رئيس الوزراء على مطالبهم، هذا يؤدى إلى المزيد من الفوضى وتصبح القاعدة تظاهر لتحصل على ما تريد سواء أكان ما تريده حقا أم باطلا مثل ما نشرته بعض الصحف عن مظاهرة عند مجلس الوزراء يطالب أفرادها بالتعيين بدلا من أقاربهم الذين تركوا العمل وآخرين يتظاهرون لتقوم الحكومة بسداد القروض التى اقترضوها من شركات أو بنوك وأصحاب التاكسى الأبيض الذين تظاهروا للتوقف عن دفع الأقساط بعد انتشار شائعة أن تكلفة تمويل مشروع التاكسى كانت منحة من أمريكا ورغم أن هذه الشائعة غير صحيحة وبدلا من أن تقوم الحكومة بالبحث عمن أطلق هذه الشائعة وتعاقبه نجدها قد وافقت على تأجيل سداد قسطين

(١) د. محمد صفوت قابل، الحزم مع الأمن أولا، جريدة العربى، العدد ١٢٥٠، ٢٧ مارس ٢٠١١

مراعاة لظروف أصحاب هذه التاكسيات وكأنهم هم وحدهم الذين يعانون بينما المطلوب أن تبحث الحكومة عن سياسة تخفف بها متاعب كل الفئات بدلا من الانصياع لمطالب كل فئة بعد أن يتظاهروا.

ومن أكثر مظاهر الفوضى التى تثير القلق تعدد مظاهرات رجال الشرطة سواء أكانوا ضباطا أم أمناء،ففى يوم الثلاثاء ٢٢ مارس تظاهر أمناء الشرطة أمام وزارة الداخلية وانتهى الأمر إلى حريق التهم إدارة الاتصالات بالوزارة وهو نفس ما حدث منذ أسابيع عندما قام الأمناء المفصولون بمظاهرة للمطالبة بعودتهم للعمل وأيضا اشتعلت النيران فى مبنى تابع للداخلية،ألا يثير ذلك العديد من علامات الاستفهام ورغم ذلك يخرج مساعد وزير الداخلية ليصرح بأن الحريق نتيجة ماس كهربائى،وكأن الماس ينتظر مظاهرة أمناء الشرطة ليحيل المكان إلى حريق، ومما لا أجد له تفسيرا تصريح مساعد وزير الداخلية انه كان مجتمعا مع مجموعة من الأمناء المتظاهرين مساء اليوم السابق للمظاهرة لبحث مطالبهم،فلماذا إذا كانت المظاهرة ما دام الوزير قد وافق على مطالبهم،ألم يكن من الأفضل أن يتم بحث مطالبهم فى هذا الاجتماع ويقرر الوزير الموافقة بدلا من هذه المظاهرة والتى آدت للحريق وتعطيل المرور ثم أيضا ينتهى الأمر بموافقة الوزير على المطالب.

وإذا أضفنا لذلك وحتى تكتمل الصورة ما حدث قبل هذه المظاهرة بيوم من الهجوم على قسم للشرطة بالإسكندرية من جانب أهالى الشهداء احتجاجا على إطلاق سراح ضباط متهمين بإطلاق النار على المتظاهرين وهو ما أدى إلى إعادة إلقاء القبض عليهم،ومن قبل ذلك ما حدث لمقرات أمن الدولة من حرق وفرم لأوراقها ثم هجوم الأهالى عليها،هل أصبحت الدولة من الضعف بحيث أن رمز الأمن فيها وهو وزارة الداخلية أصبح مستباحا بالحرائق كل فترة ثم يخرج علينا المسئولين للتصريح بأن الخسائر محدودة وكأن هذه الحرائق اشتعلت فى كومة من أوراق الشجر المتساقطة وليس فى مكان عمل ممتلئ بالمستندات.

وهناك المظاهرات من رجال الشرطة فى ٦ محافظات فى نفس اليوم،ما هذا الذى يحدث وما هو تبريره ولماذا لا يوضح المسئولين للشعب ما هى الحقيقة ولماذا يسكتون على كل هذه الفوضى وخاصة أنها تحدث ممن المفترض فيهم حماية النظام العام،لذلك هناك مجموعة من التساؤلات نطرحها على رئيس الوزراء مثل:

١ – ما هو المبرر لتزايد المطالب والمظاهرات والمطالبة بزيادة المرتبات رغم ماأعلن عن زيادة لمرتبات الأمناء فى فترة الوزير السابق ثم زيادة أخرى من الوزير الحالى وهل لن تستطيع الدولة الوقوف بحزم أمام استمرار هذا التزايد فى المطالب كل فترة،وإذا كان هناك حوالى ٣٠٠ ألف أمين شرطة وأكثر من ذلك من الجنود فكيف تستطيع الحكومة تدبير كل هذه الزيادات ومعها زيادات الضباط التى يستشهد بها الأمناء فى قولهم أن الضابط حصل على زيادة أكثر من ١٠٠٠ جنيه حافز والأمين على ١٠٠ جنيه فقط وان الضباط قد حصلوا على خمس حوافز متتالية منذ الثورة،لماذا لا تتوقف الحكومة عن إتباع نفس منهج النظام السابق فى عدم العدالة فى الدخول وفى هذا الفرق الشاسع بين الأدنى والأعلى،ثم المطلوب وضع نظام مؤقت يراعى أصحاب الدخول الصغيرة فى كل القطاعات وليس الأمن فقط وإلا تحول الجميع إلى التظاهر وترك الإنتاج.

٢– هناك مطالب بعضها غير مبرر وبعضها ليس هذا وقته مثل المطالبة بالمصايف والنوادى وترقية كل من يحصل عل ليسانس حقوق إلى ضابط والمطالبة بالمساواة مع ضباط الشرطة فى الرواتب والحوافز،وإذا استمر الحال على ما هو عليه من الاستمرار فى المطالبات وزيادتها فهل نصل إلى يوم يصبح فيه كل جهاز الشرطة ضباط،ما هذا الهزل ؟ هل دائما نتحرك بين نقيضين إما أن تكون الإهانة هى مسلك الضباط تجاه من هم فى رتبة وظيفية أقل أو أن نتحول إلى ما يمكن وصفه بعدم الانضباط العسكرى وكيف يمكن تسيير جهاز الشرطة دون انضباط.

٣ – ومن أكثر المطالب مدعاة للرفض ذلك المطلب الخاص بعودة المفصولين وإلغاء المحاكمات العسكرية،فمن المفترض أن هناك محاكمات تمت وأصدرت قرارات الفصل لهؤلاء وبالطبع فإنهم لم يفصلوا لأرائهم السياسية بل لمخالفات جسيمة تستدعى الفصل ولعدم صلاحيتهم للعمل فمن الخطأ الموافقة على إعادتهم للعمل فمعنى هذا أن تتحول الشرطة إلى وكر للفاسدين.

٤ – من الظواهر الجديدة والغريبة أن يقوم بعض ضباط الشرطة بتكوين مجموعات يسمونها ائتلاف الضباط ويتفقون على مطالب،فهل هذا من المسموح به فى ظل الانضباط العسكرى أم أن هذه التجمعات ستكون هى أيضا وسيلة للضغط والتهديد بعدم النزول للعمل إلا إذا تحققت مطالبهم هم أيضا والى أين نحن سائرون فى ظل كل هذه الفوضى.

لماذا لا تعترف الحكومة بأن جهاز الشرطة قد انهار وتبدأ فى إعادة تشكيله على أسس جديدة وبنظام واضح من الحقوق والواجبات ولائحة محددة للأجور ومن يقبل ذلك يستمر ومن يرفض فليخرج،أما هذه الفوضى فستؤدى إلى ضياع الأمن،ولقد كتبت عدة مرات داعيا إلى الاستعانة بشباب الثورة والخريجين لسد النقص فى رجال الشرطة وخاصة فى الأعمال التى تستدعى الحشد فى مواجهة البلطجة وان يكون معروفا لمن يشارك أن هذا تطوعا وقد يكون بديلا عن الخدمة العامة أو العسكرية،فلماذا لا تناقش مثل هذه المقترحات بدلا من استمرار هذه الضغوط الغير مبررة.

لن تدار الدولة بهذه الطريقة وأعيد المطالبة بأن يخرج رئيس الوزراء ليخاطب كل القطاعات فى الدولة بأن كل من لديه ما يدين القيادات الحالية بالفساد فليقدم ذلك إلى هيئة يتم إنشائها لتدرس وتأخذ قرارا سريعا فيما يقدم لها وانه لا مظاهرات لذلك وليتفرغ الجميع للعمل بعد إقصاء الفاسدين،وان توضع قواعد عامة تطبق على الجميع بشأن تحسين الأجور وحتى يتم إعادة هيكلة نظام الأجور وبالتالى لن يتم السماح بمظاهرات لذلك تحت دعوى (اشمعنى غيرنا) وهكذا بالحزم والمواجهة يمكن استعادة الأمن،أما إصدار قانون وتغليظ العقوبة فقط فلن يؤدى إلى نتيجة.

٣ - ما المطلوب: الجيش من الثوار أم الجيش مع الثوار ؟[١]:

مع أحداث فجر السبت ٩ إبريل وإخلاء الجيش للمعتصمين من ميدان التحرير وسقوط قتيل وعشرات المصابين، دخلنا مرحلة خطيرة من التعامل بين بعض القوى السياسية والجيش فبعد أن كان الهتاف الجيش والشعب يد واحدة ظهرت الهتافات ضد المشير والمجلس العسكرى وبدأ الحديث عن تباطؤ المجلس العسكرى فى تلبية مطالب الثورة وكيف أن القرارات لا تتخذ إلا قبل المظاهرات المليونية.

ومن الملاحظ أن العديد ممن يسمون أنفسهم بالقوى السياسية والثوار ومعهم خبراء التحليل فى برامج التلفزيون خرجوا جميعا للتحذير من الوقيعة بين الجيش

(١) د. محمد صفوت قابل، ما المطلوب: الجيش من الثوار أم الجيش مع الثوار، موقع الدستور الأصلى، ١٠ أبريل ٢٠١١

والشعب وأنهم جميعا لم يدعوا إلى الاعتصام، مما يثير التساؤل إذا كانوا يقولون أنهم يحركون المظاهرات فمن هؤلاء المعتصمين فى التحرير والذين تجاوز عددهم الآلاف، لذلك علينا قبل أن يزداد الوضع تدهوراً ويبدأ كل فصيل فى تخوين الآخرين أن نعى ونحلل ما يحدث وألا تأخذنا الحماسة وتسجيل المواقف إلى أفعال تؤدى إلى انتكاسة للثورة والمزيد من تدهور الأحوال.

وفى ظل هذا الاحتقان خرجت علينا قناة العربية بتسجيل صوتى لمبارك ينفى عن نفسه وأسرته الاتهامات بالتربح والاستيلاء على المال العام، واعتقد أن توقيت إذاعة هذا التسجيل الهدف منه هو تأجيل اتخاذ الإجراءات لإحضاره والاستماع إلى أقواله هو وعائلته فهو يطلب أن يقدم توقيعه لكى تقوم الخارجية بالاستفسار عن ممتلكاته وعائلته فى الخارج وهو ما سيستغرق وقتا وبالتالى يكون ذلك مبرراً لوقف إجراءات التصعيد ضده، فلمصلحة من يتم ذلك وكيف سمح المجلس العسكرى له بذلك وهو قيد الإقامة الجبرية.

وعلينا أن نسأل فى البداية لماذا تغير موقف البعض إلى موقف أقل ما يقال عنه أنه سلبى تجاه المجلس العسكرى، والجواب السريع إنها الشكوى من تباطؤ المجلس العسكرى فى تلبية مطالب الثورة وعدم محاكمة الرئيس المخلوع وعائلته ورموز الفساد، ولكن علينا لتقييم الموقف بطريقة سليمة أن نضع فى اعتبارنا الحقائق التالية:

- أن القوات المسلحة لم تقم بالثورة وإنما جاءت للسلطة نتيجة خلع رأس النظام السابق وبالتالى ليست هى قوة ثورية لها رؤيتها فى التغيير وإنما هى تدير فترة انتقالية ولا تنشئ نظاما جديدا.

- وكما أن القوات المسلحة لم تقم بالثورة فإنها لم تنضم للثوار وتصبح من قوى الثورة ولكنها كانت حامية للوطن من التصارع والتفتت وراعيا للتغيير وليس أداته.

- ومما يزيد من عدم وضوح المواقف أن الثورة التى كانت مفاجئة هى بلا قيادة ولها مطالب عامة بلا برامج لتنفيذها، بل تتعدد الرؤى والأولويات للقوى التى ظهرت بعد خلع مبارك لتتصدر المشهد الثورى.

- أن رجال المجلس العسكرى ليسوا بطبيعتهم ذوى أفكار ثورية بل هم أقرب إلى الإصلاحيين بحذر وخاصة مع تزايد المشاكل وتدهور الاقتصاد،ومما يزيد من ترددهم فى اتخاذ المواقف عدم الاتفاق بين القوى التى تقول أنها مفجرة الثورة.

- فى ظل هذه الحقائق لابد من تحديد المطالب التى نريد من المجلس العسكرى تحقيقها فى خلال الفترة الانتقالية ثم عندما نتوصل إلى الدستور الدائم ونختار رئيسا ومجلسا تشريعيا فعليهم تحقيق التغيير الشامل للمجتمع،ومن المطالب التى علينا أن نطالب بها المجلس العسكرى وهى من ضروريات التمكين للثورة والتى لا يمكن تأجيلها ما يلى:

أولا: القبض على كل القيادات السابقة والتحفظ عليهم وتقديمهم للمحاكمات مما ينهى قدرتهم على القيام بحشد قوى الثورة المضادة.

ثانيا: التفرقة بين الجرائم الجنائية التى تستدعى تقديمهم للمحاكمة أمام القضاء العادى وبين الجرائم السياسية التى تستدعى نمطا مختلفا من المحاسبة.

ثالثا: تغيير المحافظين وكل القيادات التى شاركت فى الفساد أو تنفيذ سياسات تمرير التوريث،ولا يعتد بالحجة البالية أن ذلك سيؤدى إلى انهيار إدارة الدولة،لأن استمرار هؤلاء سيزيد من المشاكل لأن من كان جزء من نظام سقط لن يتحمس لبناء نظام جديد ولأن هذا البناء الجديد يستدعى إدانة القديم فمن هذا الذى يدين نفسه بنفسه.

رابعا: التوافق على مواصفات للتغيير فى القيادات وحتى لا يتم استبدال رجل من رجال النظام السابق برجل من نفس النظام،فالعبرة ليست فى تغيير الوجوه بل فى الدفع بالقادرين على التصدى لمواجهة المشاكل وليس الخائفين من اتخاذ القرار فى ظل سهولة الرفض الشعبى.

خامسا: إنشاء جهاز للتحقيق فى كل شكاوى الفساد واتخاذ قرار سريع فيها وذلك لتجنب المزيد من الاعتصامات ورفض القيادات.

سادسا: إدارة حوار وطنى حقيقى وليس للأصدقاء والهابطين على مصر أو المحتلين لشاشات التلفزيون والذين تحولوا إلى قيادات للشعب الذى لا يعرف عنهم شيئا،والبحث عن كيفية تفعيل الدور الشعبى فى متابعة السياسات والرقابة الشعبية الحقيقية مما يتطلب تجميد المجالس المحلية وعدم تعيين مجالس مكانها لصعوبة الاختيار.

سابعا: التوقف عن تدخل الجيش فى مشاكل الحياة اليومية فمن الخطأ أن يتدخل الجيش عند كل اعتصام أو طلب من قيادة مؤسسة أو جامعة قامت المطالبات ضدها،فهذا دور جهاز مكافحة الفساد الذى أدعوا إلى إنشائه.

ثم علينا جميعا أن نتوقف عن الجرى وراء الشائعات والتأكد من حقيقة الأفلام التى تبث على الانترنت فمقولة أن مصر مستهدفة والتى كان النظام السابق يستغلها بالباطل للقضاء على كل الآراء المعارضة (هذه المقولة) هى الحقيقة الآن،ولكى يتحقق ذلك على الجيش أن تكون بياناته حقيقية وواضحة فى تفسير الأحداث.

كما أن الضغط الشعبى مطلوب لمحاكمة رموز النظام لأنه بدون هذا الضغط لن يقدم المجلس العسكرى على ذلك فى هذا التوقيت فلنساعده بهذه الضغوط على الإقدام على هذه الخطوة،مع التأكيد على أن هناك فرقا بين الضغط الشعبى والإخلال الأمنى،وعلينا جميعا القناعة بأن الانقسامات وعدم الانضباط داخل القوات المسلحة لن يستفيد منها إلا إسرائيل فليتوقف البعض عن الترويج لبعض أفراد الجيش مهما كانت دوافعهم.

٤ - تغيير القيادات[1]:

أوضحت الأيام السابقة أن المزاج العام للرأى العام يمكن أن يتغير من خلال حدث معين،فبعد أن كان هناك تذمر من تباطؤ المجلس العسكرى فى اتخاذ قرارات محاسبة رؤوس النظام السابق ووصل الأمر إلى المظاهرة المليونية فى ٨ إبريل للمطالبة بمحاسبة مبارك وزمرته وعقدت بميدان التحرير المحاكمة الشعبية لمبارك وانتهى اليوم إلى مصادمات بين

(١) د. محمد صفوت قابل، ما زال التطهير مطلوبا بتغيير القيادات الباقية، جريدة العربى، العدد ١٢٥٣، ١٧ أبريل ٢٠١١.

الجيش والمتظاهرين الذين أعلنوا الاعتصام ثم عاد بعض المتظاهرين إلى الاعتصام مجدداً فى ميدان التحرير وخرج الكثير من الكتاب والجماعات للتحذير من الوقيعة بين الجيش والشعب،ثم فى ظل هذا المناخ المشحون ضد المجلس العسكرى والحكومة إذا بالإعلان عن بدء التحقيقات مع رؤوس النظام بداية من صفوت الشريف ومرورا بسرور وانتهاء بمبارك وولديه ثم قرارات حبسهم احتياطيا ولقد أحدثت هذه القرارات تغييرا فى المزاج العام للمواطنين إلى استمرار التأييد للمجلس العسكرى واتفقت القوى الداعية للمظاهرات على تعليقها.

ونتيجة للقبول الشعبى لهذه القرارات يصبح السؤال هل انتهت مرحلة تقديم قيادات النظام السابق إلى التحقيق فالمحاكمات وهل سيتحول الاهتمام إلى مواجهة المشاكل التى يعانى منها المجتمع أم سيتحول الاهتمام إلى التعارك على كعكة الانتخابات وتؤجل قضايا المشاكل اليومية والتدهور الاقتصادى إلى ما بعد الانتخابات ومعرفة من الفائز الذى سيرث هذه التركة.

اعتقد أن المطلوب حاليا وله الأولوية هو مواجهة حالة الانفلات الأمنى التى ألقت بظلالها على سير الأعمال وتراجع الأداء الاقتصادى ولكى يتم ذلك بدرجة معقولة من النجاح لابد من قرارات حاسمة من قيادات لا تتردد فى اتخاذ القرار ولديها القدرة على التحاور مع المواطنين الذين أصبحوا طرفا أساسيا فى تنفيذ القرارات والأهم من ذلك ألا يكونوا متورطين فى قضايا فساد سياسى أو مالى،وبدون هذه النوعية من القيادات سواء فى الصف الأول أو الثانى لا يمكن مواجهة المشاكل المتزايدة بنجاح وخاصة مع زيادة المتداخلين وتعدد المصالح،وبالتالى يكون السؤال هل القيادات التى ما زالت متواجدة فى مناصبها تستطيع التعامل مع العهد الجديد أم أن الأمر يستدعى المضى قدما فى تطهير الدولة من بقايا النظام القديم ؟.

هناك الرأى الذى تنفذه القيادة الحالية سواء فى المجلس العسكرى أو الحكومة بإمكانية استمرار هذه القيادات لأن التغيير الكبير سيؤدى إلى حالة من عدم الاستقرار ولسان حالهم يقول من أين نجئ بقيادات فى ظل التجريف الذى فعله نظام مبارك فى الحياة

السياسية،وبالتالى فإن سياسة استمرار القيادات إلى حين أو تغيير البعض كما حدث بتغيير بعض المحافظين حيث تغيرت الأسماء ولم تتغير عقلية التعامل فكلهم كانت لهم مواقعهم وخدمتهم لنظام مبارك،هذه السياسة لن تحقق الآمال التى يتطلع لها المواطنون وهو ما يظهر دائما عند كل تعيينات من رفض لها نتيجة مناخ الحرية الذى أصبحنا نعيشه،وهو ما تجلى من خلال الرفض الشعبى للعديد من المحافظين الذين تم اختيارهم ورغم أن الرفض الشعبى لمحافظ قنا الجديد هو الأكثر وضوحا إلا أن هناك العديد من المحافظين الذين يلاقون الاعتراض عليهم فى محافظاتهم وإن كان بطريقة ليست مثل اعتصامات ومظاهرات قنا.

لذلك لابد من البحث عن طريقة أكثر شفافية فى اختيار القيادات تمهيدا للتحول إلى نظام انتخاب القيادات،فلماذا لا يتم الإعلان عن هذه الوظائف ويتقدم لها من يرى فى نفسه القدرة على الخدمة العامة ويقدم خطته لإصلاح الموقع الذى سيتولاه وتفاضل القيادة السياسية بينهم بدلا من ضيق مساحة الاختيار التى تقتصر على الأسماء التى يرشحها الذين حول رئيس الوزراء.

ورغم صحة ظاهرة التجريف والتى تعد من أسوء سمات عهد مبارك إلا أن استمرار هذه القيادات الوسيطة خطأ كبير للأسباب التالية:

١ - أن المحافظين ومن على مستواهم من رؤساء البنوك والهيئات الاقتصادية وغيرهم قد أتوا إلى مراكزهم لأنهم من أتباع النظام السابق ومؤيدى التوريث ليكونوا القوة الدافعة والمؤيدة لذلك واستعراض أسماء هؤلاء يؤكد ذلك فأغلبهم من الأصدقاء أو المضمون ولائهم للوريث وتم الدفع بهم إلى مواقعهم القيادية دون أن يعرفهم أحد فى مجال عملهم والأمثلة على ذلك كثيرة،وإذا لم تكن هذه القيادات من هذه المجموعة فإن اختيارها يكون باعتبارهم لديهم الاستعداد للطاعة وتنفيذ الأوامر،لذلك لا يمكن السماح باستمرار هؤلاء وخاصة أنهم بالضرورة متورطين فى قضايا فساد ومحسوبية أو استغلال مناصبهم،وبالتالى فإن المطالبة برحيل هذه القيادات ليس لأن النظام السابق قد عينهم بل لأنهم وافقوا على أن يكونوا آداه مطيعة للنظام لقمع كل الاتجاهات المعارضة وتنفيذ سياسته لصالح البعض.

٢ – كما أن مقولة أن هذه القيادات لديهم الإلمام بمشاكل القطاعات التى يديرونها فيه استمرار لنفس سياسة النظام السابق الذى كرس ظاهرة البقاء طويل الآجل فى الوظائف،فمن الخطأ الاستمرار فى سياسة الاعتماد على الرجل الواحد مهما كانت قدراته،بل إن استمرار هؤلاء يؤدى إلى المزيد من استنزاف موارد الدولة من خلال المكافأت التى يتقاضونها والمثال الأخير على ذلك ما نشر عن المكافأت الضخمة التى كان يحصل عليها أعوان وزير المالية السابق وغيرهم كثيرون فى كل القطاعات،لذلك لابد من وقف هذه السياسة والبحث عن دماء جديدة يكون ولائها لخدمة المجتمع وليس الأفراد.

٣ – علينا أن نرسى قاعدة أن يكون المسئول مقتنعا بما يعمل وليس مجرد أداة للتنفيذ للمخالفات وعندما يتغير النظام كما حدث يكون تبريره انه كان عبد المأمور وينفذ ما يقوله رؤسائه،فعلينا التصدى إلى هذا التفكير وان نرسى مبدأ مسئولية الموظف عما يفعل بغض النظر عما يأمره به رؤسائه حتى لا تتكرر هذه المهازل.

ثم لماذا لا نستفيد من التجربة التونسية والتى كانت أحد مصادر الإلهام للثورة المصرية،ففى تونس الثورة صدر قانون يمنع كل من شارك فى نظام بن على من الترشح لمجلس النواب وحرمانهم من تقلد الوظائف القيادية ألسنا نحن بحاجة إلى مثل هذا القرار لمنع المتحولون من ممارسة نفاقهم لكل عهد والذى يعود بالضرر على المجتمع،فإذا كنا فعلا مؤمنين بأننا نريدها ثورة تنهض بالوطن فلابد من تنحية كل من شارك ورضى بالإفساد وسكت عنه ولابد من المشاركة الواسعة فى اتخاذ القرار.

٥ – كيفية إختيار القيادات[١]:

من المشاكل التى تسيطر على اهتمام الرأى العام فى مصر حاليا مشكلة تغيير القيادات وخاصة بعد ما حدث فى قنا من اعتراض على تعيين المحافظ الجديد لها حيث تصاعدت الاحتجاجات إلى قطع الطرق ووقف تسيير القطارات ثم انتهت مؤقتا بما يسمى تجميد عمل المحافظ لثلاث شهور،وهناك العديد من صور الرفض لكثير من المحافظين وهناك

(١) د. محمد صفوت قابل، اقتراح بآلية جديدة لاختيار القيادات، جريدة العربى، العدد ١٢٥٥، أول مايو ٢٠١١، ص ١٢.

المطالبات بحل المجالس المحلية وأيضا بتغيير كل القيادات الجامعية مع ما يصاحب تلك المطالبات من مظاهرات واعتصامات،وهو ما يؤثر على انتظام العمل فى العديد من القطاعات ويتطلب مواجهة حاسمة لهذه المشكلة بالتوصل إلى طريقة لكيفية تغيير القيادات تتوافق عليها الأغلبية.

ومشكلة تغيير القيادات ترجع أساسا إلى أن هذا التغيير هو من أساسيات ومتطلبات الثورات،فلا يعقل أن تندلع ثورة وتقضى على نظام حكم ثم يستمر نفس رجال النظام السابق فى الحكم،بل لابد من تغيير هذه القيادات حتى تبدأ الثورة فى تحقيق أهدافها،ولكن لأن ثورة ٢٥ يناير هى ثورة شعبية بلا قيادة تخطط لتطوراتها،لذلك فإن أغلب رجال الحكم الحالى هم ممن عملوا ضمن آليات النظام السابق وهذا هو سبب ما نشهده من خلافات الآن فالعديد من قوى الثورة تطالب بالتغيير الشامل لكل القيادات بينما السلطة الحاكمة ترى تأجيل ذلك،ومع الضغوط الشعبية بدأ الأخذ بسياسة التغيير بالقطارة وكان تغيير المحافظين هو آخر صور سياسة التنقيط هذه.

ولأن سياسة التغيير بالقطارة هى أساسا استجابة للضغوط الشعبية فلقد جاءت حافلة بالأخطاء والتى أدت إلى ما شاهدناه يحدث فى قنا ومن هذه الأخطاء الحكومية:

- انه نتيجة للمطالبات من العديد من النشطاء السياسيين بتغيير المحافظين أقدمت الحكومة على هذا التغيير وهى تتوقع أن التغيير لمجرد التغيير سيجعل المطالبين بذلك يسكتون ويشكرون الحكومة على أنها قد حققت احد مطالب الثورة.

- من الواضح أن وزراء هذه الوزارة ما زالوا يمارسون عملهم بعقلية النظام السابق من حيث عدم الاهتمام بالرأى الآخر وتوقعهم أن يتقبل المواطنين ما يفعلون باعتبارهم حكومة الثورة التى جاءت من ميدان التحرير،لذلك كانت حركة المحافظين على نفس القواعد التى وضعها النظام السابق من حيث تقسيم المحافظات بين لواءات الجيش والشرطة ومستشارى القضاء ورؤساء الجامعات،والأغرب هو استمرارهم على نفس خط النظام المخلوع بتعيين محافظ قبطى لنفس المحافظة وهى قنا وهو ما يوضح أنهم مجرد مقلدين وليست لهم أدنى قدرة على محاولة الخروج على النص الذى وضعه العهد البائد،وهو ما جعل أهالى قنا يعتقدون أن محافظتهم قد أصبحت كوتة يشغلها محافظ مسيحى.

• ولقد كان الخطأ الذى جعل الأحداث تتصاعد هو أن الحكومة لم تهتم بمعالجة الرفض الشعبى للمحافظ عند ظهورها قبل إجراءات حلف اليمين فلقد تصورت أن هذه مجرد حركات ستنفض بمجرد الإصرار على التعيين وهو ما لم يحدث بل تصاعدت صور الاحتجاج،وكان يمكن للحكومة تدارك الأمر قبل حلف اليمين بإجراء تغيير بسيط بنقل هذا المحافظ إلى محافظة أخرى وهو ما فعلت مثله عندما تراجعت عن تعيين محافظ الإسماعيلية السابق فى المحافظة التى أعلنت عن نقله إليها.

• ولقد أوضحت هذه المشكلة أن الحكومة لا تستجيب للمطالبات الهادئة بالاحتجاج ولا تعيرها اهتماما ولكنها تهتم فقط عندما تتصاعد الاحتجاجات وتتحول المطالبات الهادئة إلى مظاهرات واعتصامات،فلقد تجاهلت الحكومة بدايات الرفض الشعبى واستمرت فى إجراءاتها وعندما لجأ المعترضون إلى وقف تسيير حركة القطارات تنبهت الحكومة إلى خطورة ما يحدث وأرسلت وفدا من وزيرى الداخلية والتنمية المحلية لم يستطيعا حتى إعادة تسيير حركة القطارات،ولا شك أن قطع الطرق ووقف تسيير حركة القطارات مما يؤثر سلبا على النشاط الاقتصادى من أكبر الخطايا ولكنها للأسف هى التى جعلت السلطات الحاكمة تستيقظ من أحلامها بأنها زوبعة فى أقاصى الصعيد سرعان ما تخمد ولم يسعفهم تفكيرهم إلى أن المناخ قد تغير.

ويبقى السؤال ما الحل ؟.

يمكن مواجهة هذه المشكلة بالعمل على ثلاث محاور:

المحور الأول: التأكيد على عدم تعيين من كان أداة فى يد النظام السابق أو سكت عن الفساد وبالتالى لابد من الإعلان عن عدم الاستعانة بكل من عمل مع هذا النظام،وأكرر ما كتبته سابقا من أن المطالبة برحيل هذه القيادات ليس لأن النظام السابق قد عينهم بل لأنهم وافقوا على أن يكونوا آداه مطيعة للنظام لقمع كل الاتجاهات المعارضة وتنفيذ سياسته لصالح البعض وتغاضوا عن كل صور الفساد التى كانت معروفة وبالتالى فهم شركاء ولو بالصمت،لذلك يحق لنا رفض الاستعانة بمن كان جزء من النظام وشارك فى الإفساد وهلل لأركانه.

المحور الثانى: فتح المجال أمام ظهور قيادات جديدة لذلك لابد من البحث عن طريقة أكثر شفافية فى اختيار القيادات تمهيدا للتحول إلى نظام انتخاب القيادات،فلماذا لا يتم الإعلان عن هذه الوظائف ويتقدم لها من يرى فى نفسه القدرة على الخدمة العامة ويقدم خطته لإصلاح الموقع الذى سيتولاه وتفاضل القيادة السياسية بينهم بدلا من ضيق مساحة الاختيار التى تقتصر على الأسماء التى يرشحها الذين حول رئيس الوزراء.

المحور الثالث: تأكيد مجموعة من المبادئ التى تحكم عمل الوظائف القيادية ومنها:

١. أن هذه الوظائف هى وظائف سياسية فعلا وليس قولا،وبالتالى فهى ليست مجرد أداء وظيفى لموظف عليه تنفيذ الأوامر التى يتلقاها.

٢. أن هيبة الدولة تتحقق من خلال الحكم الرشيد الذى يراعى مصالح المواطنين.

٣. لابد من تفعيل وسائل الرقابة الشعبية والحوار حول وسائلها.

ثم علينا أن نطالب رئيس الوزراء بأن يعلن مع كل تعيين لقيادة عن السبب فى اختيارها وان نعرف ما يسمى بالسيرة الذاتية لهؤلاء الذين سيتولون زمام الأمور، فلا يعقل أن نفاجأ بظهور شخص يتولى العمل فى موقع قيادى دون أن نعرف عنه شيئا ولماذا جاء إلى هذا الموقع، فهذه سياسة العهد البائد ولا يمكن أن تكون هى البداية لعهد نتمناه جديدا.

اعتقد أن المشكلة الأساسية التى نعانى منها كمصريين أننا ما زلنا فى مرحلة التخبط بعد صدمة الثورة وسقوط النظام السابق، حيث يعتقد البعض أن الثورة كانت مجرد خلع الرئيس السابق ثم نواصل تقديم نفس السياسات مع تغيير لبعض الوجوه، وبالطبع فإن لكل عهد رجاله وللأسف فإن هذه المرحلة لم يظهر رجالها حتى الآن.

٦ – انهيار سلطة الدولة[١] ؟:

كلنا نشكو من شيوع ظاهرة الانفلات الأمنى التى لا يرغب المسئولين فى مواجهة أسبابها رغم خروج المئات من كبار رجال الشرطة فى عهد النظام السابق من الخدمة،ولكن لم يعد ما يجرى مجرد انفلات أمنى يمكن حصر تداعياته بل بدأت فى الظهور والتكرار مظاهر تداعى النظام العام وانهيار الدولة ممثلة فى قوانينها والأجهزة المنوط بها تنفيذ هذه القوانين والمحافظة على الصالح العام ضد محاولات البعض فى فرض إرادته ومصالحه الخاصة أو الفئوية.

المظهر الأساسى لوجود الدولة هو فاعلية الأجهزة التى تفرض تنفيذ القوانين وإذا لم يعد لهذه الأجهزة دور فى ذلك تبدأ الدولة فى التداعى وتستولى على وظيفتها قوى تفرض إرادتها على المجتمع وتتحول الدولة إلى طوائف وكنتونات ونعود إلى عصر ما قبل الدولة الحديثة حيث يبحث الضعفاء عن ملاذ يحميهم وبالتالى يتفتت المجتمع إلى ما يشبه القبائل والطوائف التى تتصارع لفرض نفوذها.

ولقد كانت مصر منذ القدم دولة بمعنى الكلمة حيث السلطة المركزية القوية تفرض إرادتها (سواء أكانت هذه الإرادة عادلة أم غاشمة) وهو ما يسمى بالنمط الشرقى للإنتاج،ورغم أن بدايات تداعى النظام العام بدأت فى الظهور فى عهد النظام المخلوع إلا أن هذه المظاهر تسارعت وتكاثرت بعد ثورة ٢٥ يناير،وقد يكون مفهوما ما حدث من اقتحام أقسام الشرطة والسجون ولكن استمرار هذه الأحداث وزيادة معدلاتها وتعدد مجالاتها من التعدى على الأراضى الزراعية وفرض الإتاوات وسهولة اللجوء إلى الاعتصام والمظاهرات لفرض إرادة المتظاهرين على الدولة سواء أكان لهم حق أم لا،يجعلنا نقول أننا نتحول من مرحلة الانفلات الأمنى إلى تداعى وانهيار النظام العام وهو ما يحتاج إلى سرعة التنبه لذلك بدلا من تشتيت الجهود فى معارك لن ينتصر فيها أحد إذا تفككت الدولة.

---

(١) د. محمد صفوت قابل، أين المجلس العسكرى فى مواجهة انهيار سلطة الدولة، جريدة العربى، العدد ١٢٥٩، ٢٨ أغسطس ٢٠١١، ص ١٠

ويمكن رصد مجموعة من الأحداث التى تعاقبت خلال عشرة أيام منذ نهاية يوليو والتى توضح أن ما يحدث ليس انفلاتا أمنيا وليس تعدى على هيبة الدولة بل بداية لانهيار الدولة وعدم قدرة أجهزة الدولة على فرض القانون على الجميع.

١ - محاصرة ميناء نويبع للاستيلاء على شحنة مخدرات كان قد تم ضبطها،ولم ينتهى الحصار إلا بتدخل شيوخ القبائل وبالطبع لا أحد يعرف هل تضمنت شروط فك الحصار الحصول على جزء من شحنة المخدرات أم لا،ولكن السؤال الأهم هل وصلنا إلى مرحلة الدولة العاجزة التى تطلب واسطة الشيوخ بدلا من التصدى بقوة لهؤلاء المجرمين.

٢ - أحداث العريش التى استمرت تسع ساعات وقوافل الملثمين تطوف الشوارع بعشرات السيارات وتطلق النيران وتحاصر قسم الشرطة وتأتيها الإمدادات وطوال هذه الساعات لا وجود للدولة ويسقط القتلى والجرحى ثم يختفى هؤلاء الذين روعوا المدينة وكأنهم فص ملح وذاب،أين الدولة يبدو أنها هى أيضا قد ذابت.

٣- وتزداد المأساة بتشكيل السلفيين لجانا شرعية لفض المنازعات فى سيناء بالاستعانة بستة آلاف مسلح لتنفيذ الأحكام بالقوة،أليست هذه وظيفة الدولة وهل حلت هذه اللجان محلها،ومن قبل قامت الأخوان المسلمين بتخريج مجموعة من القضاة العرفيين وهكذا تنهار الدولة وتترك مكانها لمن لديه القوة لفرض إرادته،هل ما زالت الدولة موجودة فعليا بعد كل ذلك.

٤ - وحتى لا يقول أحد أن كل ذلك يحدث فى سيناء والتى يقول الإسرائيليين أن مصر قد فقدت سيطرتها عليها،فماذا عن جرجا والتى تحولت إلى ميدان معركة وهاجم المواطنون مركز الشرطة واستولوا على أسلحته ومنعت طائفة من الأهالى دخول طائفة أخرى للمدينة وهكذا يبدأ التقسيم العرقى والطائفى أين الدولة ؟ أليست هذه من علامات انتهاء وانهيار الدولة.

٥- لم يعد الأمر مجرد انفلات أمنى ولا سقوط لهيبة الدولة بل سقوط للسلطة والدولة،حيث السلاح هو الذى يتحدث ويفرض إرادته ومن يمثلون الدولة غير قادرين على فعل أى شئ، لا يقدرون على مواجهة الباعة الجائلين الذين احتلوا الشوارع وليس

الأرصفة فقط وغير قادرين على التصدى للمعتصمين فى كل يوم لمطالبات بزيادة المرتبات أو التعيين،بل وصل الأمر إلى أن تهرب الشرطة لتختبئ فى مسجد السيدة زينب بعد أن خافت من مواجهة معركة بالأسلحة بين عائلتين،وهكذا معارك فى كل مكان وقطع للطرق والسكك الحديدية والدولة تتفرج (إن كانت هناك دولة أصلا).

فماذا فعلت الدولة ممثلة فى المجلس العسكرى والحكومة لمواجهة هذا التداعى فى سلطة الدولة،فى مواجهة أحداث سيناء توجهت حملة عسكرية لمهاجمة أوكار المشاركين فى أحداث العريش ولكنها وجدت أن الكثير منهم قد هرب،وتحاول الدولة استمالة الشيوخ بالسماح بتملك الأراضى وتنفيذ بعضا من مطالبهم،ولكن على المسئولين أن يدركوا أن هذه السياسة قد تفتح عليهم بابا لا يستطيعون إغلاقه من المطالب التى قد يكون كثيرا منها لا يمكن الموافقة عليه.

والى الذين يتعاركون حول الأولوية لمبادئ الدستور أو الانتخابات،استمروا فى جهادكم وعندما ينتصر فريق منكم سيتلفت حوله ولن يجد إلا أشلاء دولة ونظام قد انهار فماذا ستفعلون بدستوركم،والسؤال الذى يبحث عن إجابة هل المجلس العسكرى ما زال يرى أن ذلك مجرد انفلات أمنى أم أن الأمر تجاوز ذلك بكثير وأين هو من كل ذلك،وهل يستطيع المسئولين الاقتناع بأن مواجهة انهيار سلطة الدولة يحتاج إلى مواجهة سليمة من خلال دراسة واقعية للأحداث من خلال مناقشة كل الآراء وليس مجرد محاولة تجميل الصورة بينما الواقع عكس ذلك.

٧ - ما العمل: الفلول تتقدم والثورة تتراجع[١]:

عادة ما تؤدى الثورات إلى القضاء على نظام سياسى قائم بكل أشكاله ورجاله ويتولى الثوار مقاليد الحكم من خلال سياسات جديدة ورجال مختلفين يؤمنون بالثورة وبالتالى يتوارى رجال العهد البائد إما خلف أسوار السجون أو يختفون نهائيا من العمل العام ويعملون على الاختفاء علهم يتمتعون بما حصلوا عليه من غنائم من عمليات النهب التى مارسوها بعيدا عن العيون،ولكن فى مصر وعقب ثورة ٢٥ يناير تم فقط خلع رأس

(١) د. محمد صفوت قابل، الفلول تتقدم، جريدة العربى، العدد ١٢٦٦، ٢٣ أكتوبر ٢٠١١، ص ٤

النظام وبعضا ممن كانوا فى الصفوف الأولى واستمر رجال النظام السابق يمسكون بزمام الأمور فى كل الأجهزة.

وعلينا أن نفرق بين موظفى الدولة الكبار الذين يديرون العمل فى الدولة وبين هؤلاء الذين يتولون قيادة هذه الأجهزة والذين تم زرعهم على أساس الولاء الشخصى والتمهيد للتوريث من خلال السيطرة على مفاصل الحكم بهؤلاء المنتفعين والذين تم شراء ولائهم بالعديد من الامتيازات التى وصلت إلى حد السماح بالنهب لموارد الدولة من خلال تخصيص الأراضى والتوكيلات وغير ذلك من صور النهب المنظم،فهؤلاء هم الذين كان من المفترض إقصائهم عن مواقعهم لأنهم فى الأغلب غير مؤهلين لهذه المواقع التى حصلوا عليها من خلال الواسطة والمحسوبية بل والعمالة،ولأن الثورة بلا قيادة فلقد استمر هذا الوضع الغريب حيث هناك ثورة ولكن من يحكم ويدير هم رجال العهد المخلوع رئيسه فقط،ولمواجهة هذا الوضع الغريب كانت هناك الدعوات للعزل السياسى وتفعيل قانون الغدر،ولكن يلاحظ أن الحكومة وكما يقول المثل العامى (أخذت الشعب والثوار على قد عقولهم) وأعلنت أنها بصدد عمل قوائم لمن سيتم استبعادهم وحددت لذلك مواعيد ولكنها لعبت على ما تعرفه من إلهاء الشعب فى قضايا ومشاكل آخرى وبالتالى يصاب بحالة من النسيان لمطلب عزل القيادات التى ساهمت فى إفساد السياسة والاقتصاد،وهو ما حدث حتى وجدت الأحزاب أنه من مصلحتها إقصاء هؤلاء من المنافسة فى الانتخابات مما جعلها تدفع مطلب العزل السياسى إلى المقدمة وتهدد بالتصعيد إذا لم يتم تفعيل العزل السياسى وهو ما وافق عليه المجلس العسكرى أخيراً دون تحديد لكيف يتم هذا العزل.

ويمكن تقسيم رجال العهد المخلوع رئيسه إلى فريقين: المتحولون والفلول، فالمتحولون هم هؤلاء الذين حاولوا التنصل من علاقتهم بنظام مبارك وأنهم كانوا مجرد أعضاء غير فعالين فى لجنة السياسات وغيرها من الأشكال الهلامية التى صنعها هذا النظام ولإجادتهم نفاق كل العصور وجدناهم هم الأعلى صوتا فى كشف فضائح نظام مبارك والمسارعين إلى تقديم البلاغات ضده بل حاولوا الإيهام بأنهم من مفجرى الثورة.

أما الفلول فلقد حاولوا فى البداية التوارى عن الأنظار ولكن مع مرور الوقت دون حسم الاتجاه الذى تسير فيه الدولة،بدأ هؤلاء الفلول فى الظهور وفى التجمع وبدأ صوتهم يعلو لمحاولة استعادة ما فقدوه وخاصة بعدما وجدوا أن السلطة الحاكمة غير حاسمة فى التصدى لرجال العهد السابق،ومن مظاهر هذا الظهور لهؤلاء الفلول ما يلى:

١ – ظهور ما يسمى أبناء مبارك أو إحنا آسفين يا ريس بل وتجمعهم فى العديد من المناسبات وخاصة وقت محاكمة الرئيس المخلوع والدخول فى اشتباكات مع أهالى الشهداء،ولم يحاول أحد من الحكومة أو حتى شباب الثورة أن يبحثوا عن من يقوم بتجميعهم ونقلهم ومن يمول هذه الأنشطة.

٢ – التشهير بشباب الثورة واتهامهم بالتمويل الأجنبى والتدريب فى الخارج ثم لم يقدم أحد دليلا على صحة تلك الاتهامات بل وصل الأمر إلى التحرى عن ممتلكاتهم ولم يحدث ذلك مع الفلول.

٣ – إنشاء العديد من الأحزاب والتى وصل عددها إلى ثمانى أحزاب قابلة للزيادة وبالتالى أصبح فى مقدورهم المشاركة فى الحياة السياسية والانتخابات وأيضا انتشرت الفلول من خلال الانضمام إلى الأحزاب القائمة واستغلال عصبيتهم العائلية فى ضمان ترشحهم فى الانتخابات على قوائم الأحزاب.

٤ – بعد موافقة المجلس العسكرى فى اجتماعه الأخير مع الأحزاب على العزل السياسى وجدنا أن بعضا من هؤلاء قد خرج للتهديد باحتلال مقار المحافظات بل والإدعاء بأن هناك من يهدد أيضا بفصل الصعيد فى حالة تطبيق العزل السياسى،ويصبح السؤال ما هذه القوة التى يتكلمون بها ومن يدفعهم ويحميهم ليفعلوا ذلك.

٥ – التهديد الاقتصادى مثلما حدث بعد الحكم فى قضية تراخيص الحديد من جانب رجال احمد عز فى أن تلك الأحكام ستجعلهم يسحبون استثماراتهم مما يضر بالاقتصاد والعمالة،ومن ذلك أيضا استمرار كبار المحتكرين فى فرض سيطرتهم على الأسواق وزيادة الأسعار دون أن تفعل الحكومة شيئا غير الاعتراف بذلك على لسان وزير التضامن من أن هناك خمسة محتكرين يسيطرون على سوق القمح والأرز.

٦ – بسط سيطرتهم على العديد من القنوات الفضائية وظهور الفلول من الإعلاميين على شاشاتها ليشيعوا الخوف فى النفوس من الانفلات الأمنى ويصبح سؤالهم الأثير مصر رايحة على فين.

٧ – رفض بعض القيادات الجامعية الاستقالة فى مواجهة الرفض الكبير من أعضاء هيئات التدريس لاستمرارهم بل والبدء فى الإضراب فى الجامعات وهم لا يأبهون بذلك بل ما يهمهم الاستمرار فى مخطط الفلول فى إشاعة الفوضى واعتقد أن هناك من يقويهم على الاستمرار فى ذلك وهو ما يزيد الشعور بالفوضى ودفع المواطنين للترحم على أيام المخلوع.

٨ – تزايد الاعتصامات والإضرابات ومشاكل الفتنة الطائفية والبلطجة وإذا بحثنا عمن يشجع على ذلك فسنجدهم من الفلول.

٩ مما سبق نستطيع أن نخرج بنتيجة أن الفلول تتقدم لاستعادة ما فقدوه، ويصبح السؤال أين الثوار للتصدى لتقدم الفلول،من المؤسف أن نجدهم مشغولون بتكوين الأحزاب والائتلافات ووضع قوائم الترشح والصراع من أجل ذلك والتهديد بالمليونيات وهم لا يدركون أن التاريخ لا يعيد نفسه،لابد من الاعتراف بأننا نواجه منعطفا خطيراً إما إعادة استنساخ النظام بوجوه جديدة أو استكمال الثورة وهو ما يحتاج إلى ثوار غير من شغلهم توزيع الغنائم التى سيجدونها مغارم وليست غنائم.

٨ – مسئولية من تصاعد الفوضى وغياب الدولة[1] ؟:

أعتقد أن السؤال الذى كان يتردد عن مصر إلى أين،أصبح الآن ماذا يحدث فى مصر وما هذه الفوضى التى تتزايد وتتصاعد ومن المسئول عن مواجهتها ولم تعد هناك القدرة على البحث عن أسباب ما يحدث لكثرة ما يحدث من أحداث لم يكن أحداً يتوقع

(١) د. محمد صفوت قابل، مسئولية من: تصاعد الفوضى وغياب الدولة، جريدة التحرير، العدد ١٤٣، ٢٢ نوفمبر ٢٠١١، ص ١٢.

أن تتعرض لها مصر وخاصة بعد الثورة،ومثالا على ذلك ما حدث خلال أيام عيد الأضحى حيث كان التوقع أن تتمتع ربوع مصر بالهدوء وان ينشغل المواطنين بتبادل التهانى وتتوقف الإضرابات والاعتصامات،ولكن ما حدث كان غريبا حيث انتشرت الفوضى من شمال مصر لجنوبها من خلال أحداث لم نعرفها من قبل،فهناك من يغيرون على مدينة بلطيم لينشروا فيها الرعب ويقع أربعة قتلى وعشرات المصابين،وفى سوهاج يفرض أبناء قرية الحصار على قرية مجاورة ويمنعون دخول وسائل المعيشة بل لا يتم دفن القتلى إلا بعد مفاوضات،وفى قنا يتم اختطاف الرهائن وتبادل إطلاق النيران ويسقط سائح كندى قتيلا أثناء الاشتباكات حيث شاء حظه السيئ انه جاء إلى مصر لمشاهدة آثارها،وفى احدى قرى المنزلة بالدقهلية يحرق البلطجية نقطة شرطة بعد القبض على احدهم وتصل المأساة إلى قمتها حين نقرأ انه بعد معركة دامية بين الشرطة وعدد من البلطجية استطاعت قوات الأمن بالدقهلية استعادة سيطرتها على قرية العزيزة التابعة لمركز شرطة المنزلة وكأننا نقرأ عن معركة مع إسرائيل،وامتدت الفوضى إلى سيناء حيث اقتحم مجهولون صيدلية بالديناميت للاستيلاء على الأدوية المخدرة،وتواصل إطلاق النيران بين قريتى «أسمنت» بمركز نقادة بقنا و«البركة» بالأقصر بسبب الخلاف على حد فاصل لأرض زراعية، دون وقوع إصابات ويصرح مدير الأمن أن عصابة «الحمبولى» من أخطر ما يواجه الأمن فى الأقصر حيث أختطف هذا البلطجى منطادا وسيارة محملة بالنقود وفرض شروطه على الشرطة وفى دمياط أحرق الأهالي محطتي مياه تابعتين لمصنع موبكو وحاصروا مدينة رأس البر ومنعوا الخروج والدخول إليها وتوقفت حركة الشحن والتفريغ بميناء دمياط.

كل هذه الفوضى خلال عدة أيام وهو ما يجعلنى أقول أننا قد دخلنا إلى مرحلة جديدة من الفوضى تتصف بثلاث صفات وهى الانتشار والاستمرار والتصاعد،حيث انتشرت الفوضى فى كل ربوع مصر وانهارت نظرية البعض أن الصعيد هو موطن مثل هذه الأحداث،والصفة الثانية لما نحياه من فوضى إنها مستمرة ومتزايدة فكل يوم هناك حوادث ولم يعد الأمر أن تحدث حادثة كل فترة بل الآن الفوضى يومية وبكل الأشكال،والصفة الثالثة وهى جديدة أن هناك تصاعد فى أشكال الفوضى فلم يعد الأمر مقتصرا على ما

يقترفه بلطجى أو عدد منهم بل أصبحت هناك كتل بشرية تتحرك لفرض الحصار ومهاجمة مدينة ونخشى أن يستمر هذا التصاعد حيث تشتعل الحروب الأهلية الصغيرة.

ويمكن رصد مجموعة من الملاحظات عن هذه الفوضى لعلها تساعد فى التعامل معها:

١ - أننا قد تعدينا مرحلة الانفلات الأمنى إلى مرحلة الانفلات المجتمعى، حيث تتزايد أعداد من يحاولون فرض إرادتهم على من يريدون دون خوف من عقاب وهو ما قد يشجع المزيد إلى استعراض القوة واغتصاب السلطة.

٢ - انه لا توجد مواجهة حقيقية لهذه الفوضى بل محاولات صغيرة لتصدى الشرطة وسرعان ما ينسحبون وان القانون لا يحاول أحد تطبيقه،بل عدنا إلى العصور الوسطى حيث الجلسات العرفية والبحث عن كبار العائلات ليحلوا محل القانون وسلطة الدولة.

٣ - لا أعرف إن كان صوابا القول انه من حسن الحظ أن كل هذه المعارك تتم بين أطراف كلهم مسلمين،ولنتخيل ماذا كان سيحدث لو أن أحد أطراف هذه المعارك مسيحيا وهو ما كان سيحول الأمر إلى فتنة طائفية ويهدد البعض باللجوء إلى الخارج لحماية الأقباط،وهو ما يحتاج إلى دراسة لكيفية التعامل مع مثل هذه الحوادث التى يحاول البعض استغلالها لتمزيق الوطن.

٤ - إذا كانت الدولة لا تستطيع مواجهة هذه الفوضى فلا يمكن أن يتحمل المجتمع الخسائر التى تنجم عن تصرفات هؤلاء المعتدين،فإذا تم حرق محطة مياه أو مركز شرطة أو تخريب لمرفق عام فعلى من تسبب فى ذلك وعشيرته إصلاح ما أفسد ولا تقوم الدولة بإصلاح ما تم تخريبه لأنها بذلك تجعل هؤلاء البلطجية يتمادون فيما يفعلون.

٥ - والغريب أن أسباب كل هذه الحوادث والفوضى تافهة مثل مشادات بين صغار وينطبق عليها المثل (يعملوها الصغار ويقع فيها الكبار)وهو ما يدل على أن قطاعات كبيرة من الشعب قد فقدت قدرتها على الحكم السليم على الأمور ولم تجد حكومة تبصرها بعواقب ما تفعل فسارت هذه الكتل البشرية وراء من يقودونهم إلى تخريب ما بقى من الدولة ليزداد المجتمع تخلفا.

٦ - وصلت الفوضى إلى مرحلة فرض واقع جديد لم نعتده مثل حصار القرى وخطف الرهائن ثم المفاوضات لإطلاق سراحهم وكأننا نتابع ما يحدث بين الفلسطينيين وإسرائيل،بل وصلت الخطورة إلى أن أبناء قرية يطلبون الانفصال عن الأعداء فى القرية المجاورة،أليس هذا خبلا والسكوت على أصحابه سيؤدى بالبلاد كلها إلى التهلكة.

ويبقى السؤال أين الدولة وسلطاتها فى مواجهة هذا الخراب،هل هناك من يدفعون المجتمع إلى الانهيار لكى يتم فرض من يرونه للحكم أم أن من يحكمون ليست لديهم الكفاءة ولا الجراءة فى اتخاذ القرارات،إننا نحتاج إلى سلطة قوية لفرض الأمن والتعامل المباشر مع الجماهير لاستقطاب الأغلبية لوقف عدوان الكتل البشرية التى تساق إلى التخريب بكل صوره،وقبل ذلك أن ترتب الحكومة أولوياتها فالأولوية الآن لوقف الفوضى وليس للبحث عن كيفية تمكين المصريين بالخارج من الانتخاب وليس فرض وثيقة مبادئ دستورية لتنقسم القوى السياسية ما بين من يدعوا للتظاهر والاعتصام ومن يرفض ذلك،فمصر تضيع بينما الحكومة والمجلس العسكرى والقوى السياسية يحاول كل طرف منهم أن يفرض إرادته ولا أحد منهم يهتم بما يدور فى ربوع مصر،إننا نحتاج إلى القوى العادل الذى يقود عموم المصريين إلى وقف الفوضى وعقاب من يفعل ذلك بالقانون تمهيدا لإعادة بناء مصر،وإذا كان ذلك غير متاح فلماذا لا تخرج الجماهير لترفض أولا كل القوى السياسية التى تتصارع على الحكم وتضع هى الأولوية لوقف الفوضى وليس التصارع حول الدستور.

المبحث الرابع

الاقتصاد المصرى وعام على الثورة

مشاكل الاقتصاد فى العام الأول لثورة ٢٥ يناير:

خلال العام الأول لثورة ٢٥ يناير تراجعت عائدات السياحة وانخفضت قيمة الاستثمارات الأجنبية وتوقف الإنتاج في كثير من المصانع، وتزايد عجز الميزانية العامة وزاد معدل البطالة، وتراجع احتياطي النقد الأجنبي إلى نحو النصف ليصل لمستوى ١٨ مليار دولار، بعدما كان بداية العام الماضي عند مستوى ٣٦ مليارا، وتراجعت العملة الوطنية (الجنيه) أمام الدولار بنحو ١٢٪ لتصل إلى ٦,٤ جنيهات للدولار الواحد مما قلل من قيمتها الشرائية.

ولا شك أن الاقتصاد المصرى قد تعرض للتراجع وللعديد من المشاكل خلال هذا العام، ورغم ذلك هناك من يرى أن الحديث عن المصاعب الاقتصادية الهدف منه توصيل رسالة إلى الشعب بأن ما حدث هو نتيجة الثورة مما يدفع الكثيرون إلى رفض هذه الثورة التى لم تؤدى إلى تحسن أحوالهم بل جاءت بالمشاكل.

ولكن علينا أن ندرك أن الصواب هو مواجهة الواقع بكل ما فيه ومحاولة البحث عن حلول للمشاكل وعدم الاكتفاء بالحديث عنها، وخاصة أن النظام السابق كان دائم الحديث عن الايجابيات ويتجاهل السلبيات بل يحاول تبريرها وهو ما أدى بنا إلى هذا التدهور الاقتصادى واستمرار تراجعنا اقتصاديا وسياسيا، لذلك علينا أن نواجه الواقع وندرس ما يواجهنا من مشاكل وكيفية العلاج.

والمشاكل التى تواجهنا جزء منها متوقع حدوثه مع كل ثورة أو تغيير كبير يحدث فى أى مجتمع، فكل ثورة لابد وان يتبعها فترة من القلائل وعدم وضوح الرؤية، وبالتالى ينعكس ذلك على الاقتصاد، من ذلك تراجع السياحة فالسياح لن يذهبوا لبلد حدثت

فيه قلائل (من وجهة نظرهم)، كما يتوقع انخفاض الاستثمارات الأجنبية حتى يتعرف المستثمرون على توجهات النظام الجديد.

وهناك نوع آخر من المشاكل التى يتعرض لها الاقتصاد وهذه المشاكل نتيجة قيام الثورة وما أدت إليه من ظهور الحقائق وعدم التلاعب بالبيانات مما أدى إلى ظهور مشاكل كان النظام السابق يعمل على إخفائها مثل انفجار المطالبات بالتثبيت وزيادة الأجور فهذه المشاكل وغيرها من موروثات النظام السابق، وتزداد المشاكل مع وجود فئات كثيرة قد تعرضت لمظالم وترى أن هذه هى فرصتها للحصول على حقوقها بغض النظر عن مناسبة التوقيت، هذا غير ما يحاوله فلول النظام من استمرار الفلتان الأمنى وزيادة الأسعار بواسطة المحتكرين الذين سهل لهم رجال الحكم السابق الحصول على الامتيازات التى يستخدمونها فى زيادة أرباحهم وزيادة المشاكل للمواطنين.

مع انتصار ثورة الغضب وكسر حاجز الخوف أمام المصريين خرجت غالبية الفئات(إن لم تكن كلها) تطالب بمطالب فئوية تركزت فى تثبيت العاملين المؤقتين وزيادة الأجور، وأصبح الوضع مقلقا مع تزايد المظاهرات واتساع رقعتها لما يمكن أن تؤدى إليه هذه المظاهرات من شلل فى الجهاز الإدارى والإنتاجى مما يزيد من حجم الخسائر،بل وصل الأمر إلى مظاهرات من فئات تتمتع بدخول مرتفعة مقارنة بغيرها مثل موظفى البنوك بل وبعض البنوك الأجنبية وهو ما جعل البنك المركزى يعطى أجازة للبنوك حتى يستطيع تحديد كيفية مواجهة ما حدث.

ومع مرور عام على اندلاع ثورة الشعب المصرى فى ٢٥ يناير يكون مناسبا محاولة التقييم لما حدث وماذا تحقق وما أسباب تعثر الأهداف التى رفعت شعاراتها الثورة،ونعرض فيما يلى لتقييم للسياسات الاقتصادية فى عام الثورة الأول لنخلص إلى المهام العاجلة المطلوب اتخاذها حتى يتحقق الشعار الذى رفعته حكومة الجنزورى بأنها حكومة إنقاذ للاقتصاد وكيفية تنفيذ هذه المهام من خلال التوافق على السياسات المطلوبة ومن خلال المشاركة الشعبية لأن كل سياسة هناك من يستفيد منها ومن يضار ولا يمكن بعد هذه الثورة استمرار السياسات الداعمة للطبقات الغنية رغم كل الشعارات المرفوعة عن

العدالة الاجتماعية،وفى ذات الوقت فالاقتصاد لا يتحمل أن يأتى فصيل سياسى ملتحفا أغلبيته البرلمانية ليفرض رؤيته الاقتصادية فالاقتصاد لا يتحمل المزيد من التجارب وهو ما يستدعى ضرورة الحوار للوصول إلى توافق حول السياسات الاقتصادية.

أخطاء السياسات:

يمكن رصد أهم المشاكل والأخطاء التى تعرض لها الاقتصاد فى عام الثورة الأول فيما يلى:

١ -إن أهم مشكلة تعرض لها الاقتصاد هو تضاؤل الاهتمام الفعلى بالمشاكل الاقتصادية،حيث انشغلت النخبة السياسية بالتصارع حول الأولوية للانتخابات أم الدستور وغير ذلك من المعارك السياسية مما جعل الاقتصاد فى خلفية اهتماماتها حيث يقتصر دورها فى الحديث عن الأهداف والمطالب دون دراسة للبدائل وأولويات التنفيذ.

٢ رغم أن الثورة يُفترض أن تؤدى إلى توحد جماهير الشعب مع القيادة التى أصبحت تتولى الأمور لصالح الشعب،فالواقع يوضح أن هناك تباينا فى الاهتمامات تصل إلى حد الانقسام بين جماهير الشعب والنخبة السياسية سواء أكانت حاكمة أو من الأحزاب والقوى السياسية،رغم انه من المفترض أن تعبر النخبة السياسية عن القاعدة الجماهيرية ولكن واقع اهتمامات كل طرف يوضح عدم حدوث ذلك، وأدى ذلك إلى تزايد التباعد بين الأغلبية والقوى السياسية مما أدى إلى إتاحة الفرصة للفلول إلى الترويج بأن المصاعب الاقتصادية التى يعانى منها المواطنون هى بسبب الثورة،وكانت المحصلة النهائية أن القوى الثورية لم تستطع الحصول على ثقة الناخبين مما أدى إلى تضاؤل قوتها فى مجلس الشعب المنتخب.

٣ - توالى على الحكم ثلاث رؤساء وزارت واكتفت هذه الوزارات بمحاولة استرضاء الجماهير التى أصبح لها صوت وموقف من خلال إطلاق العديد من البرامج التى لم تستطع تنفيذها،كما يمكن القول إنها اتبعت سياسة الاسترضاء والإلهاء للعاطلين والتى بدأها وزير المالية الأسبق سمير رضوان عندما ظهر فى برنامج تلفزيونى وفى محاولة

لاكتساب الشعبية حكى أنه ألتقى بأحد شباب التحرير فى وزارته ووجده لا يعمل فأصدر قرارا بتعينه فى الوزارة وبعدها تعرضت الوزارة لطوفان من البشر الراغبين فى التعيين وعندما وجدت الوزارة أنها فى مأزق طلبت أن تكون طلبات التوظيف عن طريق البريد،وبالطبع لن تستطيع الوزارة تشغيل مئات الآلاف الذين تقدموا بطلباتهم وهو ما يؤدى إلى رد فعل سلبى لهؤلاء الذين عشمتهم الوزارة بالعمل،وهو ما حدث مثله فى بورسعيد عندما تقدم المواطنين بطلبات للحصول على شقق وعندما ذهبوا للسؤال عن النتيجة وجدوا طلباتهم فى صندوق القمامة فأحرقوا مبنى المحافظة وقاموا بالاستيلاء على الشقق،لذلك فإن سياسة الإلهاء لم تعد صالحة فى هذا الوقت،وحتى ما أعلنه الحكومات المتعاقبة عن البرنامج القومى للتشغيل فمن الواضح انه مجرد عنوان دون محتوى.

٤ – لم تستطع الحكومات المتعاقبة القضاء على ظاهرة الانفلات الأمنى والذى ينعكس سلبا على الأداء الاقتصادى، بداية من وزارة عصام شرف حيث صدر عن الاجتماع الأول لمجلس الوزراء انه تمت الموافقة على إصدار مرسوم بقانون بمكافحة أعمال البلطجة والترويع وتطبيق العقوبات الواردة فيه على مرتكبى هذه الأفعال ورغم ذلك لم تستطع حكومته تطبيق القانون على قاطعى الطرق والسكك الحديدية ونهاية بالجنزورى الذى خرج فى مؤتمره الصحفى فى ١١ يناير ليذكر قاطعى الطرق ومعطلى حركة القطارات بالعقوبات المنصوص عنها بالقانون ويناشد المواطنين عدم فعل ذلك.

٥ من الواضح أن عدم الحسم وعدم القدرة على المواجهة قد أدت إلى شيوع الاعتقاد بأن الإضرابات هى الحل للحصول على الحقوق وبالتالى تزايدت الاعتصامات والمطالبات الفئوية وكلما وافقت الحكومة على مطالب فئة تخرج فئة لتطالب هى الأخرى بالمعاملة بالمثل وهو ما حدث بالنسبة لحافز الإثابة ٢٠٠ ٪ حيث تريده كل فئة علاوة على ما تحصل عليه ولا يوجد أحد من ملايين العمالة المؤقتة لديه الاستعداد للانتظار حتى يتم تحديد احتياجات كل جهة من العمالة وخاصة فى ظل قيام النظام المخلوع رئيسه باستخدام التعيين المؤقت وسيلة لشراء الولاء، وهكذا تراكمت المشاكل وتناقص الإنتاج وتراجعت الإيرادات مما يزيد من الأزمات.

٦ - تعرض المواطن إلى استمرار اختفاء السلع الأساسية مثل الخبز والبنزين وأنابيب البوتاجاز مع استمرار مسلسل ارتفاع الأسعار وهو ما جعل المواطن أكثر عدوانية فى مواجهة هذه المشاكل،ورغم ذلك لم تنجح الحكومات المتعاقبة ولا القوى السياسية فى التصدى لهذه المشاكل،ورغم اعتراف الحكومة ممثلة فى وزير التضامن الاجتماعى بوجود الاحتكار مسيطرا على سوق السلع الأساسية فإنها لم تتخذ أية إجراءات لمواجهة هذه الاحتكارات.

٧ - من أسباب تردى الأوضاع الاقتصادية أن المتحكمين فى مفاصل البنية الاقتصادية من منتفعى النظام المخلوع رئيسه وهو الذى قام بوضعهم على رأس كل الأجهزة الاقتصادية لكى يكونوا عونا له فى تمرير التوريث، ورغم مرور عام على الثورة فغالبية هؤلاء فى أماكنهم وكأن مصر قد عقمت لكى يتم تعيين غير هؤلاء بعقلية جديدة مما يساعد على التصدى للمشاكل الاقتصادية،حيث من البديهى أن المسئول عن المشكلة من الصعب أن يكون طرفا فى حلها.

ويلاحظ أن المحافظين ومن على مستواهم من رؤساء البنوك والهيئات الاقتصادية وغيرهم قد أتوا إلى مراكزهم لأنهم من أتباع النظام السابق ومؤيدى التوريث ليكونوا القوة الدافعة والمؤيدة لذلك واستعراض أسماء هؤلاء يؤكد ذلك فأغلبهم من الأصدقاء أو المضمون ولائهم للوريث وتم الدفع بهم إلى مواقعهم القيادية دون أن يعرفهم أحد فى مجال عملهم والأمثلة على ذلك كثيرة،وإذا لم تكن هذه القيادات من هذه المجموعة فإن اختيارها يكون باعتبارهم لديهم الاستعداد للطاعة وتنفيذ الأوامر،لذلك لا يمكن السماح باستمرار هؤلاء وخاصة أنهم بالضرورة متورطين فى قضايا فساد ومحسوبية أو استغلال مناصبهم،وبالتالى فإن المطالبة برحيل هذه القيادات ليس لأن النظام السابق قد عينهم بل لأنهم وافقوا على أن يكونوا آداه مطيعة للنظام لقمع كل الاتجاهات المعارضة وتنفيذ سياسته لصالح البعض.

كما أن مقولة أن هذه القيادات لديهم الإلمام بمشاكل القطاعات التى يديرونها فيه استمرار لنفس سياسة النظام السابق الذى كرس ظاهرة البقاء طويل الآجل فى

الوظائف،فمن الخطأ الاستمرار فى سياسة الاعتماد على الرجل الواحد مهما كانت قدراته،بل إن استمرار هؤلاء يؤدى إلى المزيد من استنزاف موارد الدولة من خلال المكافأت التى يتقاضونها والمثال على ذلك ما نشر عن المكافأت الضخمة التى كان يحصل عليها أعوان وزير المالية يوسف بطرس وغيرهم كثيرون فى كل القطاعات،لذلك لابد من وقف هذه السياسة والبحث عن دماء جديدة يكون ولائها لخدمة المجتمع وليس الأفراد.

وعلينا أن نرسى قاعدة أن يكون المسئول مقتنعا بما يعمل وليس مجرد أداة للتنفيذ للمخالفات وعندما يتغير النظام كما حدث يكون تبريره انه كان عبد المأمور وينفذ ما يقوله رؤسائه،فعلينا التصدى إلى هذا التفكير وان نرسى مبدأ مسئولية الموظف عما يفعل بغض النظر عما يأمره به رؤسائه حتى لا تتكرر هذه المهازل،ثم لماذا لا نستفيد من التجربة التونسية والتى كانت أحد مصادر الإلهام للثورة المصرية،ففى تونس الثورة صدر قانون يمنع كل من شارك فى نظام بن على من الترشح لمجلس النواب وحرمانهم من تقلد الوظائف القيادية ألسنا نحن بحاجة إلى مثل هذا القرار لمنع المتحولون من ممارسة نفاقهم لكل عهد والذى يعود بالضرر على المجتمع، فإذا كنا فعلا مؤمنين بأننا نريدها ثورة تنهض بالوطن فلابد من تنحية كل من شارك ورضى بالإفساد وسكت عنه ولابد من المشاركة الواسعة فى اتخاذ القرار.

معدل النمو:

انخفض معدل النمو الاقتصادى ليقتصر على ١,٨ ٪ خلال العام المالى ٢٠١٠ / ٢٠١١ مقابل ٥,١ فى عام ٢٠٠٩ / ٢٠١٠ ونحو ٤,٧ ٪ فى عام الأزمة المالية العالمية ٢٠٠٨ / ٢٠٠٩، والسبب فى ذلك الاضطراب الأمنى، وعدم انتظام الإنتاج، وشهد قطاع السياحة أكبر معدل تراجع وصل إلى ٥,٩ ٪ [١].

الأسعار والتضخم:

ارتفعت معدلات التضخم بنسبة ١٠,٤ ٪ في ديسمبر ٢٠١١ مقارنة بذات الفترة من عام ٢٠١٠، كما ارتفع قيمة العجز فى الميزان التجارى بنسبة ٢٢٪ حيث بلغت ١٨,١٦٩

(١) البنك الأهلى، تداعيات ثورة ٢٥ يناير على الاقتصاد المصرى، النشرة الاقتصادية، العدد الثالث – المجلد ٦١، ٢٠١١، ص ٧

مليار جنيه خلال شهر أغسطس ٢٠١١ مقابل ٨٨٨ , ١٤ مليار جنيه لشهر أغسطس ٢٠١٠ وذلك بعد تراجعه بنسبة ٤٪ قبل ثورة ٢٥ يناير وذلك وفقا لتقرير الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء ، وباعتراف المسئولين في وزارة التجارة الصناعية وشعبة المواد الغذائية بالغرف التجارية، فإن الأسواق بالفعل شهدت ارتفاعًا في أسعار المواد الغذائية قد يصل إلى ٤٠٪.

البطالة:

أعلن الجهاز المركزى للتعبئة والإحصاء ارتفاع معدل البطالة إلى ٤ , ١٢٪ من قوة العمل بينما كان ٩ , ١١٪ خلال الربع الثالث من عام ٢٠١١، وبلغ عدد المتعطلين ١٦٣ , ٣ مليون متعطل بزيادة قدرها ٥٥ ألف متعطل بنسبة ٨ , ١٪ عن الربع السابق وبزيادة قدرها ٨٢٥ ألف متعطل بنسبة ٣ , ٣٥٪ خلال نفس الربع من العام السابق ٢٠١٠.

وأشار الجهاز خلال نشرة نتائج بحث القوى العاملة للربع الرابع (أكتوبر- نوفمبر- ديسمبر) لعام ٢٠١١ إلى أن نسبة المتعطلين من حملة الشهادات المتوسطة وفوق المتوسطة والجامعية وما فوقها بلغت حوالى ٦ , ٨٢٪ من إجمالى المتعطلين.

الفقر:

أعلن رئيس الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء في فبراير ٢٠١٢ ارتفاع معدلات الفقر في مصر إلى ٢ , ٢٥ ٪ خلال عام ٢٠١٠ -٢٠١١ مقابل ٦ , ٢١ ٪ في ٢٠٠٨ -٢٠٠٩، ورغم تزايد نسبة الفقر إلا أن هناك انخفاضا ملحوظا في نسبة الفقر المدقع.

ويحتسب الفقر على أساس الدخل الشهري للفرد بحوالي ٦ , ٤٠ دولار وهو ما يعادل أقل من دولارين يوميا.

وكشفت المؤشرات أن الغالبية العظمي من الفقراء لم يحصلوا إلا على التعليم الابتدائي على الأكثر، وأن هناك ارتباطا وثيقا بين الاستقرار فى العمل والفقر وأوضحت المعطيات

أن نحو ٢٥ ٪ من الفقراء يعملون فى عمل غير دائم "متقطع"، كما كشفت مؤشرات الفقر التفاوت في نسبته بين المحافظات، حيث ارتفع الفقر إلى ٤ , ٥١ ٪ في ريف الوجه القبلي خلال ٢٠١٠ ٢٠١١ مقابل ٧ , ٤٣ ٪ في عام ٢٠٠٨- ٢٠٠٩، بينما وصل إلى ٥ , ٢٩ ٪ في حضر الوجه القبلي مقابل ٧ , ٢١ ٪ في ٢٠٠٨ ٢٠٠٩، وارتفعت نسبة الفقر في ريف الوجه البحري إلى ١٧ ٪ مقارنة بـ ٧ , ١٦٪ في ٢٠٠٨ ٢٠٠٩، بينما وصلت إلى ٣ , ١٠ ٪ في حضر الوجه البحري مقارنة بـ ٣ , ٧ ٪.

الحد الأدنى للأجور:

ما زالت قضية الحد الأدنى للأجور لم تحسم، وما زالت هناك الإضرابات التى تنادى بزيادة المرتبات، وأضيف لذلك الحديث عن الحد الأقصى للأجور.

فى أول اجتماع تشاورى يجمع بين أطراف العمل الثلاثة، (الحكومة، ورجال الأعمال، وممثلى العمال المستقلين والحكوميين)، بعد ثورة ٢٥ يناير، والذى عقد فى ابريل ٢٠١١ طالب كل من ممثلى اتحاد النقابات المستقلة، والاتحاد الرسمى لنقابات عمال مصر بتحديد الحد الأدنى للأجور فى القطاعين العام والخاص والحكومى عند ١٢٠٠ جنيه. إلا أن ممثلى منظمات الأعمال أكدوا أن تحديد حد أدنى جديد للأجور لابد أن يصحبه تعديل فى نصيب رجال الأعمال من التأمينات الاجتماعية، التى يلتزمون بدفعها للعمال بنسبة ٥٠٪، كى تصل إلى ٢٠٪، بينما رأى ممثلو منظمة العمل الدولية أنه بالاعتماد على البيانات الرسمية الحكومية يكون الحد الأدنى ما بين ٦٠٠ و ٨٤٠ جنيها، طبقا للمستهدف وما إذا كان فوق مستوى الفقر الأدنى أو الأعلى. بينما لم تعلن الحكومة عن رأيها وما إذا كانت تستطيع الأخذ بهذا الرأى أو ذاك.

وكان آخر رقم للحد الأدنى للأجور فى مصر طبقا لقرار المجلس الأعلى للأجور عام ٢٠١٠ هو ٤٠٠ جنيه.

الحد الأقصى للأجور:

بالنسبة لقضية الأجور وبعد التركيز على المطالبة بحد أدنى مقبول للأجر، بدأ الحديث بعد الثورة على ضرورة وضع حد أقصى للأجر بعدما تكشفت الدخول العالية

التى كان يحصل عليها البعض، وجاءت المطالبات فى إطار محاولة تحقيق العدالة الاجتماعية وان يكون الفارق بين الحدين الأدنى والأقصى مقبولا، ويضاف لذلك دعوة بعض الاقتصاديين بتحديد الحد الأقصى واستخدام الفائض الذى يتحقق بعد تحديد الحد الأقصى فى تمويل زيادات الحد الأدنى للأجر فى ظل عدم قدرة الموازنة العامة للدولة على توفير المبالغ المطلوبة لتمويل زيادة الحد الأدنى للأجر.

وتوصلت الحكومة إلى تحديد الحد الأقصى للأجر بإصدار مرسوم بقانون، نص في مادته الأولي على عدم جواز أن يزيد مجموع الدخل الذي يتقاضاه من المال العام سنويا أي شخص من العاملين في الدولة الخاضعين لأحكام قانون العاملين المدنيين بالدولة الصادر بالقانون رقم٤٧ لسنة١٩٨٧ . أو المعاملين بقوانين خاصة. أو من العاملين بالهيئات العامة الخدمية والاقتصادية وغيرهم من الأشخاص الاعتبارية العامة. والكادرات الخاصة سواء كان شاغلا لوظيفة دائمة أو مؤقتة أو وظيفة قيادية أو تكرارية أو مستشارا أو خبيرا وطنيا أو بأية صفة أخري. على خمسة وثلاثين مثل الحد الأدني لمجموع اقل دخل في ذات الجهة التي يعمل بها لمن يشغل وظيفة من الدرجة الثالثة التخصصية أو ما يعادلها أو ادني وظائف الجهات التي تنظم شئون أعضائها قوانين خاصة. وذلك سواء كان ما يتقاضاه بصفة مرتب أو مكافأة لأي سبب أو حافز أو أجر إضافي أو بدل أو مقابل حضور جلسات مجلس إدارة أو لجان في جهة عمله أو أى جهة أخرى.

سوق الأوراق المالية:

خلال عام على الثورة كانت سوق الأوراق المالية وما يحدث فيها دليلا عند البعض عن آثار الثورة على الاقتصاد، فكلما تراجعت البورصة تخرج الصحف لتعلن عن الملايين التى فقدتها البورصة، رغم أن هذه الملايين ما هى إلا تغيرات فى قيمة الأسهم تبعا لتغير الأسعار وهى كلها قيم أسمية، والمتابع لحركة البورصة طوال عام من قبل اندلاع مظاهرات الغضب يجد أن حركات الصعود والهبوط للمؤشر لم تختلف كثيرا بعد الثورة عما قبلها.

وبرصد حالة السوق قبل أسبوع من اندلاع الشرارة الأولى للثورة نجد أن البورصة خسرت نحو ٥٤ , ٣١ مليار جنيه من قيمتها، وكانت آنذاك مدفوعة بعدة مخاوف منها عدم الاستقرار بعد تفجيرات "كنيسة القديسين" بالإسكندرية، حيث قام المستثمرين الأجانب

بعمليات بيع واسعة النطاق سجلت صافى بيع بنحو ٤٥١ مليون جنيه، مقابل مشتريات قوية من صناديق الاستثمار العربية، حيث سجل العرب صافى شراء بنحو ١٢٨ مليون جنيه، وفى نفس السياق قام المصريون بعمليات تكوين محافظ ومراكز مالية جديدة بصافى شراء قيمته ٣٢٣ مليون جنيه، وخلال الست جلسات السابقة على الثورة تراجع المؤشر الرئيسى للبورصة المصرية EGX30 بنسبة ٦,٥٪، وعلى الرغم من حالة الهبوط التى طالت المؤشر إلا أن صناديق الاستثمار سجلت صافى شراء بنحو ٩٦ مليون جنيه.

بالمقارنة بنفس الفترة من عام ٢٠١٢ وقبل ٧ جلسات من العيد الأول لثورة ٢٥ يناير، نجد أن المستثمرين الأجانب قاموا بعمليات شراء واسعة النطاق خاصة بعد انتخاب أول برلمان بعد الثورة، وجاءت تعاملات المستثمرين الأجانب على نحو صافى شراء لصالح السوق بنحو ٢١١ مليون جنيه، مقابل عمليات خروج واسعة النطاق للمستثمرين المصريين والعرب بشكل مكثف بعد أن سجلت تداولاتهم صافى بيع بنحو ١٥٠ مليون جنيه و٦١ مليون جنيه على التوالى، وخلال الجلسات السبع هذه ارتفع المؤشر الرئيسى للبورصة بنحو ٦,١٤ ٪[١].

التعاملات مع العالم الخارجى:

أسفرت التعاملات مع العالم الخارجى فى العام المالى ٢٠١٠ / ٢٠١١ عن تسجيل ميزان المدفوعات عجزا بلغ ٩,٧ مليار دولار مقابل فائض بنحو ٣,٤ مليار دولار فى العام السابق، والسبب فى ذلك تراجع الإيرادات السياحية بنحو ٨,٦ ٪ لتقتصر على نحو ١٠,٦ مليار دولار، وكذلك تراجع الاستثمارات الأجنبية المباشرة تراجعا حاداً خلال عام ٢٠١٠ / ٢٠١١ لتقتصر على نحو ٢,٢ مليار دولار مقابل ٦,٨ مليار دولار فى عام ٢٠٠٩ / ٢٠١٠، وتحول صافى الاستثمارات الأجنبية فى محفظة الأوراق المالية من تدفقات داخلة بنحو ٧,٨ مليار دولار فى عام ٢٠٠٩ / ٢٠١٠ إلى تدفقات خارجة بنحو ٢,٦ مليار دولار خلال عام ٢٠١٠ / ٢٠١١ [٢].

---

(١) محمد حماد، سنة أولى بورصة، بوابة الأهرام، ٢٤ يناير ٢٠١٢.

(٢) البنك الأهلى المصرى، تدعيات ثورة ٢٥ يناير، مرجع سبق ذكره، ص ٨.

الدين العام:

جاء فى تقرير البنك المركزى فى يناير ٢٠١٢:

• أن حجم الدين العام المحلي نحو ١٠٩٥,٧ مليار جنيه في نهاية سبتمبر ٢٠١١ منه ٧٨,٢٪ مستحق على الحكومة و٦,٢ ٪ على الهيئات الاقتصادية و١٥,٦٪ على بنك الاستثمار القومي.

• رصيد الدين العام المستحق على الحكومة نحو ٨٥٦,٧ مليار جنيه في نهاية سبتمبر ٢٠١١ بزيادة قدرها ٤٨,٦ مليار جنيه خلال العام المالي ٢٠١١/ ٢٠١٢.

• رصيد مديونية الهيئات العامة الاقتصادية بلغ نحو٦٧,٩ مليار جنيه بزيادة ١,٦ مليار جنيه وبلغت مديونية بنك الاستثمار القومي ١٧١,١ مليار جنيه بزيادة قدرها ٠,٦ مليار جنيه.

• تراجع رصيد الدين الخارجي بمعدل ٢,٦ ٪ بنحو ٩٠٧,٨ مليون دولار حيث بلغ ٣٤ مليار دولار في نهاية سبتمبر ٢٠١١ مقارنة بيونيو ٢٠١١ لتراجع أسعار صرف معظم العملات المقترض بها أمام الدولار الأمريكي بما يعادل نحو ٤٩٥,٣ مليون دولار وتحقق صافي سداد من القروض والتسهيلات بلغ ٨٧ مليون دولار بالإضافة إلى انخفاض رصيد سندات وصكوك الحكومة المصرية الصادرة في الأسواق العالمية نتيجة لشراء كيانات مقيمة لجزء منها بما قيمته ١٣٨,٦ مليون دولار وسداد مبلغ ١٨٦,٩ مليون دولار قيمة الشريحة الثانية من السندات الدولارية في حيازة غير المقيمين والتي استحقت في يوليو ٢٠١١.

• أعباء خدمة الدين الخارجي ارتفعت بمقدار ٢١١,٩ مليون دولار أمريكي لتبلغ ١,٢ مليار دولار خلال الفترة يوليو-سبتمبر ٢٠١١/ ٢٠١٢.

• وأوضح مؤشر خدمة الدين أن الحصيلة الجارية (بما فيها التحويلات) ارتفع ليبلغ ٧.٥٪ مقابل ٦.٣ ٪ خلال فترة المقارنة وتحسنت نسبة رصيد الدين الخارجي إلى الناتج المحلي الإجمالي لتبلغ ١٣ ٪ في نهاية سبتمبر ٢٠١١ مقابل ١٤,٤ ٪ في نهاية سبتمبر من العام السابق و١٥,٢ ٪ في نهاية يونيو ٢٠١١.

• كما أوضح التقرير أن الصادرات السلعية بلغت نحو ٦,٨ مليار دولار كما ارتفعت المدفوعات السلعية بمعدل ١٠,٢ ٪ لتصل إلى١٤,٦ مليار دولار كمحصلة لارتفاع المدفوعات عن الواردات البترولية بمعدل ٣٧ ٪ وارتفاع الواردات غير البترولية بمعدل ٥,٢٪.

• وفى تقرير آخر للبنك المركزى المصرى فى ٨ مارس ٢٠١٢ أن إجمالي الدين العام المحلى سجل رقماً تاريخياً غير مسبوق فى تاريخ مصر ليبلغ ١١٣٣ مليار جنيه فى نهاية شهر ديسمبر ٢٠١١، ٧٩ ٪ مستحق على الحكومة، و٩,٥ ٪، مستحق على الهيئات العامة الاقتصادية، و١,١٥ ٪ على بنك الاستثمار القومى.

• وبلغ إجمالى الديون المستحقة على مصر داخليا وخارجياً ١٣٣٧ مليار جنيه، وهو أعلى مستوى على الإطلاق من الديون مستحق على مصر في تاريخها.

• وتوضح أرقام البنك المركزى استمرار الدين فى الزيادة حتى وصلت إلى ٨٦,٨٪ من الناتج المحلى الإجمالى، وهو ما يصعب من تحقيق ما يهدف إليه رئيس الوزراء (الجنزورى) من تقليل هذه النسبة إلى ٧٧,٥٪ فى نهاية ٢٠١٣/ ٢٠١٤.

• طبقاً لتقرير للبنك المركزى فإن الفترة منذ يناير٢٠١١، قيام الثورة، حتى يونيو ٢٠١١ شهدت زيادة فى الدين العام بلغت ٤٦,٦ مليار جنيه تقريبا، منها ٤٣ مليار جنيه ديون محلية، و٣,٦ مليار جنيه ديون خارجية، فيما بلغت أعباء خدمة الدين الخارجى فى نفس الفترة ٨,٣٥ مليار جنيه، منها ١,٨٨ مليار جنيه فوائد، و٦,٤٧ مليار جنيه أقساط مسددة، وهو ما يعنى أن الاستمرار على هذا المنوال فى الاستدانة سيخلف ديونا تلتهم بأقساطها وفوائدها أكثر مصروفات الموازنة العامة للدولة.

القروض والمساعدات الخارجية:

فى ١١ مارس ٢٠١٢ كشفت بريطانيا النقاب عن سعي الدول الكبرى لإقناع دول الخليج بزيادة مساعداتها الاقتصادية والمالية لمصر، وأشارت إلى أن هناك شعورا بعدم الرضا عن مستوى الدعم الخليجي لمصر بعد مرور أكثر من عام على قيام الثورة.

كان المجلس العسكري قد رفض في البداية القروض الأجنبية وأكد ضرورة الاعتماد على الموارد المحلية بهدف تفادي زيادة عبء الدين الخارجي على الاقتصاد المصري، وقد زار وفد من الصندوق مصر في أكتوبر ٢٠١١ لتقييم احتياجات مصر من التمويل الدولي.

وفي محاولة للتخفيف من عجز الموازنة، طلبت مصر قرضا بقيمة ٣,٢ مليار دولار من صندوق النقد الدولي، إلا أن الصندوق يشترط لتقديم القرض أن يحظى بتأييد سياسي واسع النطاق في البلاد ويكون مصحوبا بالتزامات مالية من مانحين دوليين آخرين.

كما تلقت القاهرة عروضا مبدئية لدعم الميزانية وغيرها من أشكال المساعدات تزيد قيمتها الإجمالية على عشرة مليارات دولار من قطر والسعودية والإمارات وغيرها لكن لم تحصل منها إلا على القليل، ووفقا لتصريحات وزيرة التعاون الدولى فى ديسمبر ٢٠١١ أن إجمالى المساعدات العربية لمصر بعد ثورة ٢٥ يناير تصل إلى ٨,٢ مليار دولار، لم تتسلم مصر منها سوى مليار دولار فقط، منها ٥٠٠ مليون من السعودية التى وعدت بمبلغ ٣,٧ مليار، و٥٠٠ مليون دولار من قطر، بينما لم تتسلم أى مبلغ من الإمارات التى وعدت بـ ٣ مليارات دولار.

وفى تصريحات لكمال الجنزورى رئيس الوزراء فى ٢٢ ديسمبر ٢٠١١ أن دول الثمانى الكبار قررت فى قمتها التى انعقدت فى مايو ٢٠١١ بمدينة "دوفيل" الفرنسية، حزمة مساعدات لمصر وتونس بلغت ٣٥ مليار دولار، لم يأت لمصر منها آية مبالغ، كما أن دولا عربية قررت مساعدة مصر بـ١٠,٥ مليار دولار، لم يأت لمصر منها سوى مليار دولار، وان"أمريكا هى الأخرى قررت ملياراً وربع المليار دولار فى صورة قروض وإعادة جدولة لمصر ولم يأت منها شيء.

توصلت لجنة الإسراع بتحسين الأوضاع الاقتصادية فى ٢٤ ديسمبر ٢٠١١ إلى أنه لا مفر من الاقتراض من الخارج بضوابط لمواجهة عجز الموازنة الذي ينتظر وصوله إلي١٨٢ مليار جنيه. بدلا من١٣٤ مليارا. إضافة إلى عجز ميزان المدفوعات. والانخفاض الحاد في الاحتياطيات الدولية، وأوضحت اللجنة أن الاقتراض الخارجي يستهدف المساهمة في سد الفجوة التمويلية التي تتراوح بين١٠ مليارات دولار و١٢ مليارا

وكشف الدكتور فاروق العقدة محافظ البنك المركزي. عن أن التقديرات المبدئية للبنك المركزي تشير إلى انخفاض معدل نمو الودائع بالبنوك في المرحلة المقبلة مقارنة بالسنوات السابقة، وأن هناك ٩٠ مليار جنيه ودائع جديدة في الجهاز المصرفي. سيتم استخدام ١٥ مليار جنيه منها لتمويل احتياجات القطاع الخاص. و٧٥ مليارا لتمويل احتياجات الحكومة. مؤكدا أن الفجوة التمويلية تتجاوز ٧٥ مليار جنيه[١].

الاحتياطيات الأجنبية:

وضح محافظ البنك المركزى فى اجتماع لجنة الإسراع بتحسين الأوضاع الاقتصادية فى ٢٤ ديسمبر ٢٠١١ أسباب انخفاض الاحتياطي النقدي الأجنبي من ٣٦ مليار دولار فى نهاية ديسمبر ٢٠١٠ إلى نحو ٢٠ مليارا في نوفمبر ٢٠١١. وأن الأموال التي خرجت من مصر منذ بداية عام ٢٠١١ تشمل:

٨,٨ مليار دولار رءوس أموال. منها نصف مليار من البورصة.

١,٩ مليار دولار نادي باريس. إضافة إلى الفوائد.

٣ مليارات دولار سداد أذون خزانة دولارية.

٢,٦ مليار دولار قطاع البترول.

٢,٦ مليار دولار السلع التموينية.

واصل الاحتياطي الأجنبي تراجعه خلال شهر فبراير ٢٠١٢ ليصبح ٧,١٥ مليار دولار، مقابل ١٦,٣ مليار فى يناير ٢٠١٢، بتراجع قيمته ٦٠٠ مليون دولار، وفقد الاحتياطى نحو ٣,٦ ٪ من قيمته خلال فبراير.

والسبب الرئيسى لانخفاض الاحتياطيات الأجنبية يعود إلى التخارجات الحادة للأجانب من الاستثمار فى أذون وسندات الخزانة المصرية، والتى يطلق عليها "الاستثمارات الأجنبية غير المباشرة"، فضلاً عن الخروج السريع للأموال الساخنة المستثمرة بالبورصة.

(١) جريدة الأهرام، ٢٥ ديسمبر ٢٠١١

التصنيف الائتمانى:

فى ٢٧ أكتوبر ٢٠١١ أعلنت مؤسسة موديز أنها خفضت رتبة الديون المصرية درجة واحدة إلى "B١" وذلك بسبب المخاوف من تداعيات التدهور الاقتصادي والاضطرابات السياسية في مصر، والرتبة "B" في تصنيف موديز تعني أن الديون على دولة معينة تخضع لتقلبات المضاربة وتتسم بارتفاع قدر المخاطرة.

وفى أكتوبر ٢٠١١ أيضا خفضت مؤسسة "ستاندرد آند بورز"، التصنيف الائتمانى لمصر بسبب تنامى المخاطر التى تهدد استقرار الاقتصاد الكلى فى ظل المرحلة الانتقالية الحالية، محذرة من خفض آخر محتمل إذا جاء التحول السياسى أقل سلاسة من المتوقع، وهو ما قد يزيد صعوبة تمويل الإقتراض الحكومى أو تلبية الحاجات الخارجية للبلاد.

وقالت الوكالة: "إنها خفضت تصنيفها طويل الأجل لديون مصر بالعملة الصعبة إلى -BBمن BB . وتصنيفها طويل الأجل للديون بالعملة المحلية درجتين إلى -BBبدلا من BB زائد، وتضع الوكالة نظرة مستقبلية سلبية على كل تصنيفاتها لمصر".

ثم خفضت مؤسسة ستاندرد اند بورز فى ٢٤ نوفمبر ٢٠١١ تصنيفها الائتماني لمصر بسبب ما وصفته بتدهور الأوضاع السياسية والاقتصادية.

ومن شأن خفض التصنيف الإئتمانى أن يرفع تكلفة الاقتراض من الدول والمؤسسات المالية الدولية.

موقف الجهات الأجنبية:

يعتمد الاقتصاد المصرى على المصادر الخارجية سواء من حيث الاستثمارات الأجنبية أو المساعدات الخارجية بالإضافة إلى تزايد الواردات لمواجهة عجز الإنتاج المحلى عن تغطية احتياجات الاستهلاك المحلى وخاصة فى السلع الأساسية، ومع المصاعب التى تعرض لها الاقتصاد المصرى بعد الثورة وتراجع حصيلة السياحة والاستثمارات الأجنبية، ورغبة الحكومة فى استعادة جزء مما فقده الاقتصاد من الموارد الأجنبية بالإضافة إلى الحاجة

إلى الاقتراض الخارجى، كل ذلك يجعل من المهم أن يكون هناك أطراف خارجية من ذوى الشأن فى المؤسسات الدولية الذين يقدمون شهادات فى صالح الاقتصاد المصرى، وباستعراض بعضا من مواقف وتصريحات بعض المسئولين الأجانب عن الاقتصاد المصرى، نجد أن النظرة السلبية هى التى تشكل غالبية آراء هؤلاء تجاه الاقتصاد المصرى وفرص تعافيه على المدى القصير.

من ذلك أن رئيس إدارة الإصلاح الاقتصادي في مفوضية الاتحاد الأوروبي بمصر يرى أن مصر "وصلت إلى المرحلة التي يصعب معها التنبؤ (باتجاهات الاقتصاد) حيث تجاوزت المخاطر التي يواجهها الاستثمار أي عائدات محتملة"، وأن "الأمن القانوني (للاستثمار) يمر بمرحلة حرجة". ووفقاً للمسئول الأوروبي فإن الكثير من الشركات الأوروبية تشعر بالقلق من احتمال أن تبادر القيادة الجديدة في مصر بالإطاحة بالإصلاحات الاقتصادية المواتية لمصالح الشركات تحت ضغط الشعور المتزايد بخيبة الأمل من القطاع الخاص.

وقال السيناتور الأميركي جون كيري رئيس لجنة العلاقات الخارجية في مجلس الشيوخ الأميركي في القاهرة فى ديسمبر ٢٠١١ إن إعادة مستوى معين من الأمن أمر حيوي لجذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى مصر مرة أخرى، وأضاف إن التحدي الأكبر الذي تواجهه مصر الآن هو التحدي الاقتصادي، في إشارة إلى وصول إجمالي خسائر مصر الاقتصادية منذ بداية الثورة حتى ديسمبر إلى ٥ ,٧ مليار دولار.

أما وزير الاقتصاد الألماني فقال فى ديسمبر ٢٠١١ إنه بدون استقرار سياسي في مصر فسيكون من الصعب عودة الاستثمارات الأجنبية إليها، وقال خلال اجتماع اقتصادي بالقاهرة إن "الشروط المسبقة لعودة الاستثمارات الأجنبية هي وجود هياكل ديمقراطية وحماية حقوق الإنسان وسيادة القانون وإدارة فاعلة".

ويقول راينر هيرت، رئيس غرفة التجارة والصناعة الألمانية في القاهرة، إنه يجب أن يكون إنعاش الاقتصاد المصري على رأس أولويات الحكومة إلى جانب وضع القواعد القانونية الواضحة للنشاط الاقتصادى، وإذا لم يتعاف الاقتصاد المصري بسرعة فإن

المبيعات في السوق المصرية ستتراجع بصورة أكبر وهو ما يفتح الباب أمام تقليص عمليات الشركات الأجنبية العاملة فيها.

عجز الموازنة:

صرح وزير المالية بأن حجم الموازنة الجديدة للعام المالي ٢٠١١ / ٢٠١٢ سجل ٥١٤,٤ مليار جنيه بعجز مقداره ١٧٠,٨ مليار جنيه أي ما نسبته ١٠,٩ ٪ من الناتج المحلي الإجمالي.

حقق العجز الكلى للموازنة العامة للدولة ارتفاعا ليبلغ نحو ٩,٦ ٪ من الناتج المحلى الإجمالى مقابل نحو ٨,١ ٪ والسبب فى ذلك يعود إلى تراجع الإيرادات العامة بمعدل ٣,٢ ٪، وارتفاع النفقات العامة بمعدل ٧٪نتيجة ارتفاع بند الأجور وتعويضات العاملين والدعم والمزايا الاجتماعية، وارتفع إجمالى الدين العام المحلى ليسجل نحو ١٠٤٥ مليار جنيه فى نهاية يونيو ٢٠١١ وهو ما يمثل ٧٦,٢ ٪ من الناتج المحلى الإجمالى[1].

هناك بعض الموارد التى ارتفعت بشكل ملحوظ أهمها تحويلات المصريين بالخارج والتى ارتفعت من ٩,٣ مليار دولار إلى ١٠,٤مليار دولار خلال الفترة من يناير إلى سبتمبر ٢٠١١ مقارنة بنفس الفترة من العام الماضى وكذلك عائدات قناة السويس ارتفعت من ٣,٥ مليار دولار إلى ٣,٩ مليار دولار .

تزايد العجز فى ميزانية الدولة من قبل الثورة بفعل السياسات المالية للدولة فى النظام السابق فقد ارتفعت المصروفات العامة إلى ٣٩٢ مليار جنية منها نحو ٨١مليار جنية فوائد الديون و١٢٢,٨ مليار دعم ومزايا اجتماعية وقد شملت منظومة الدعم ٦٧,٧مليار جنية للمواد البترولية و٣٢,٧مليار جنية دعم السلع التموينية و٣,١مليار جنية دعما لصادرات و١,١ مليار جنية دعما للكهرباء و٢,٢مليار دعم إسكان محدودى الدخل ودعم مزارعين ونقل الركاب والتامين الصحى ودعم الإنتاج الصناعى بنحو ١٦مليارجنية.

---

(١) البنك الأهلى المصرى، تداعيات ثورة ٢٥ يناير، مرجع سبق ذكره، ص ٨

ميزانية ٢٠١١ – ٢٠١٢ [١]:

كان تقدير النفقات ما يعادل ٩٩,٨ مليار دولار، في حين تصل الموارد المتوقعة إلى ٦٠,٦ مليار دولار، لتصل قيمة العجز بالموازنة إلى ٣٩,٢ مليار دولار، تمثل نسبة ١٤,٩٪ من الناتج المحلي الإجمالي البالغ ٢٦٣,٩ مليار دولار.

وتوزعت نفقات الموازنة المصرية على ثمانية أبواب، الأول أجور العاملين بالحكومة، البالغة ١٦,٧ مليار دولار، والثانى شراء السلع والخدمات لإدارة دولاب العمل الحكومي، من مطبوعات ومياه وكهرباء ووقود وصيانة بنحو ٥ مليارات دولار، والباب الثالث فوائد الدين العام المحلي والخارجي بنحو ١٧,٩ مليار دولار، والباب الرابع الدعم للسلع بقيمة ٢٦,٥ مليار دولار، والباب الخامس المصروفات الأخرى بنحو ٦,٣ مليار دولار، والباب السادس الاستثمارات بالبنية الأساسية بنحو ٧,٩ مليارات دولار والباب السابع حيازة الأصول المالية بالمساهمة في الهيئات الاقتصادية والشركات العامة بنحو ٠,٧ مليار دولار، والباب الثامن سداد أقساط الديون المحلية والخارجية بنحو ١٦,٧ مليار دولار.

حفلت الموازنة الحكومية المصرية بالعديد من أوجه الإنفاق التي تتعارض مع الأولويات الشعبية، حيث زادت مخصصات الهيئة العامة للاستعلامات والبالغة ٣٤ مليون دولار والمعنية بالمكاتب الإعلامية بالخارج عن المخصصات المقررة لتطوير العشوائيات التي يسكنها أكثر من ١٨ مليون مواطن والبالغة ٢٧ مليون دولار. كما ارتفعت مخصصات دار الأوبرا والبالغة ١٨ مليون دولار عن مخصصات أكاديمية البحث العلمي والتكنولوجيا والبالغة ١٧ مليون دولار، وزادت مخصصات مصلحة السجون البالغة ١١٢ مليون دولار عن مخصصات هيئة الطاقة الذرية البالغة ٣٦ مليون دولار، كما زادت نفقات أكاديمية الفنون عن نفقات الهيئة القومية للاستشعار عن بعد وعلوم الفضاء.

وشملت أوجه التناقض بالموازنة المصرية زيادة مخصصات جهات أقل أهمية لدى الشارع المصري، مثل هيئة الاستعلامات ومكتبة الإسكندرية والمجلس الأعلى للصحافة،

(١) ممدوح الولى، حكومة مصر تخفى عجز الموازنة،الجزيرة نت – الاقتصاد والأعمال، ١٥ أغسطس ٢٠١١

والأوبرا عن العام المالي السابق ٢٠١٠/ ٢٠١١، بينما انخفضت موازنات جهات ذات اتصال حيوي بالجمهور مثل مرفق الإسعاف وهيئة محو الأمية.

وكانت أعلى مخصصات للوزارات لوزارة التعليم بنحو ٦,٨ مليار دولار، تليها وزارة الدفاع ٤,٣ مليار دولار، ثم الصحة بحوالي ٤ مليارات دولار، ثم الداخلية ٢,٩ مليار دولار، ثم الإسكان ٢,٨ مليار دولار.

وبلغ نصيب وزارة التضامن المعنية بمعاشات الفقراء ٤٩٣ مليون دولار، ونصيب وزارة الإعلام بملحقاتها ١٧١ مليون دولار، ووزارة التنمية المحلية ١١٤ مليون دولار، ووزارة القوى العاملة ٦٠ مليون دولار.

ووفقا للتوزيع النسبي لمصروفات الموازنة فإن الدعم يستحوذ على النصيب الأكبر بنسبة ٢٦,٦٪ من الإنفاق، وتتنوع أشكال الدعم فمنها دعم سلع البطاقات التموينية الأربعة وهي: الزيت والسكر والأرز والشاي، إلى جانب الخبز المدعم، وتحصل تلك السلع الغذائية على نسبة ١٢٪ فقط من مجموع الدعم، بينما تحصل المشتقات البترولية المدعمة على نسبة ٦١٪، وتذهب النسبة الباقية إلى العديد من الجهات والخدمات بنسبة ١٢٪، إلى جانب المنح والمزايا الاجتماعية الخاصة بالمعاشات بنسبة ١٣٪.

ومن الخدمات التي يتم دعمها تنشيط الصادرات وإسكان ذوي الدخل المحدود، والقروض الزراعية والتدريب الصناعي، وأتوبيسات النقل العام بمحافظتي القاهرة والإسكندرية دون غيرهما من المحافظات، وشركات مياه الشرب والسكك الحديدية واشتراكات الطلاب بالمواصلات العامة، والتأمين الصحي والأدوية وألبان الأطفال ودعم الغزل لمنتجي الغزل والنسيج.

ويمثل بند الأجور المركز الثاني في الحجم بنسبة ٢٠٪ من إجمالي الإنفاق بالموازنة، وبقسمة مخصصات الأجور على عدد موظفي الحكومة، يصل متوسط نصيب الموظف حوالي ١٦٣٢ جنيها مصريا شهريا، إلا أن مخصصات الأجور تقسم على عدة أنواع، منها: الأجور الأساسية والمكافآت والبدلات والمزايا النقدية في صورة علاوات، والمزايا العينية

مثل الغذاء والملابس والعلاج والمزايا التأمينية، وهكذا لا تمثل الأجور الأساسية التي يحصل عليها كل الموظفين سوى نسبة ١٨٪ من إجمالي مخصصات الأجور، بينما يخضع الحصول على بقية المزايا لمدى الرضا من قبل الرؤساء في العمل عن الموظف، بغض النظر عن كفاءته، مما أوجد فجوة كبيرة في الأجور، حيث يحصل البعض على مبالغ ضخمة وتحصل الغالبية على الفتات، مما دعا إلى الضغط على الحكومة لرفع الحد الأدنى للأجور، الذى زاد إلى أقل من ٧٠٠ جنيه أي ما يعادل ١١٨ دولارا شهريا.

ويبلغ نصيب فوائد الدين العام نسبة ١٨٪ من إنفاق الموازنة، فإذا ما أضيف لها سداد أقساط الدين العام البالغ نسبته ١٦,٦٪ يصل نصيب عبء الدين العام ٣٤,٦٪ من إجمالي الإنفاق، وهو ما يمثل أكبر مشكلة تواجهها الموازنة المصرية حيث تلتهم أقساط الدين والفوائد أكثر من ثلث الميزانية مما يقلل الإنفاق على باقى المجالات.

من ناحية أخرى فإن عبء الدين يتسبب في استمرار عجز الموازنة، وإضافة جديدة للدين العام الذي بلغ بنهاية مارس ٢٠١١ حوالى ٢٠٣,٢ مليار دولار، وهو ما يعادل نسبة ٨٤٪ من الناتج المحلي الإجمالي، أي أنه قد تجاوز حد الأمان الذي تحدده اتفاقية ماستريخت الأوربية بنسبة ٦٠٪ من الناتج المحلي الإجمالي.

ورغم أن أهمية الإنفاق على الاستثمارات لاتجاهه إلى المرافق وخدمات الصحة والتعليم، فإنها تمثل نسبة ٧,٩٪ من إجمالي الإنفاق رغم تدهور حالة البنية الأساسية، بل إن ما خصص للاستثمارات يقل عما كان عليه قبل عامين، رغم أن عوامل التضخم تتطلب ارتفاعا مستمرا في الأرصدة لاستيعاب أثر التضخم.

وعلى الجانب الآخر الخاص بإيرادات الموازنة المصرية والبالغة ٦٠,٦ مليار دولار، فإن تلك الموارد تأتى من أربعة موارد رئيسية، أولها الضرائب بأنواعها والمتوقع لها أن تجلب ٣٩ مليار دولار، وثانيها المنح الأجنبية والمحلية ومتوقع لها ١,٧ مليار دولار، وثالثها الإيرادات الأخرى التي تمثل الفوائض التي تحققها الجهات الحكومية ومتوقع لها ١٨ مليار دولار، ورابعها المتحصلات من الإقراض الحكومي ومبيعات الأصول الحكومية ومتوقع منها ١,٩ مليار دولار.

وهكذا تمثل الضرائب بأنواعها النصيب الأكبر من الموارد بنسبة ٦٤٪ من الإجمالي، وتشمل الضرائب على الدخل والأرباح والضرائب على الممتلكات، والضرائب على السلع والخدمات والجمارك، وعددا آخر من الضرائب مثل ضرائب الدمغة والرسوم التي تحصل من العديد من الجهات الحكومية. أما الإيرادات الأخرى والتي يصل نصيبها النسبي لحوالي ٣٠ ٪ من الموارد، فتشمل عوائد الملكية الحكومية في الهيئات الاقتصادية، وأبرزها هيئة البترول وهيئة قناة السويس، والبنك المركزي والبنوك والشركات العامة، كما تشمل إيرادات الصناديق الخاصة بالمحافظات، وحصيلة فروق أسعار بيع الغاز الطبيعي ومقابل الرخصة الثالثة للتليفون المحمول، ويصل نصيب المتحصلات من الإقراض ومبيعات الأصول ٦ ,٣٪ فقط من الموارد، أما المنح البالغ نصيبها ٣٪ من الموارد فمعظمها من حكومات عربيه وأجنبية ومن منظمات دولية.

وهكذا يسفر الفرق بين إجمالي الإنفاق وإجمالي الموارد عن عجز ضخم بلغ ٢ ,٣٩ مليار دولار تلجأ الحكومة إلى اقتراضه في شكل إصدار أذون خزانة وسندات خزانة حكومية، إلى جانب الاقتراض من البنوك المحلية، وفى البداية أعلنت الحكومة عن اللجوء إلى صندوق النقد الدولى والبنك الدولى للحصول على قروض منهما لسد العجز فى الموازنة، إلا أن الحكومة تراجعت عن ذلك الاقتراض الخارجي مبررة ذلك بوجود شروط مجحفة من جانب المؤسستين الدوليتين، ثم مع استنفاذ إمكانيات الاقتراض المحلى عادت الحكومة لطلب الاقتراض من الصندوق والبنك الدوليين.

ويتسبب تركز الاقتراض لسد العجز بالموازنة من السوق المحلية في مزاحمة القطاع الخاص في الحصول على أموال البنوك، ومن الطبيعي أن تفضل البنوك إقراض الحكومة الأقل مخاطرة، مما يؤدى إلى ارتفاع فائدة التمويل، الأمر الذي سينعكس على التكلفة داخل الشركات الإنتاجية، وبما يقلل من تنافسيتها محليا وخارجيا.

كما ارتبط حجم الاقتراض الحكومي الضخم بارتفاع الفائدة على أذون الخزانة وسندات الخزانة إلى حوالي ١٥٪، مما يزيد من حجم الدين الحكومي، وهو ما يؤدي لارتفاع

تكلفته في مخصصات الموازنة من فوائد وأقساط، مما يعنى دخول الموازنة في دوامة لا تنتهي من ضخامة عبء الدين، وزيادة قيمة العجز وزيادة الاقتراض عاما بعد آخر.

ورغم أن هيكل الموازنة يتكون من ثمانية أبواب للإنفاق، وخمسة أبواب للموارد، اكتفت الحكومة بحساب العجز ما بين الأبواب الستة الأولى من الإنفاق، والأبواب الثلاثة الأولى من الموارد، أي الفرق بين ٥ , ٨٢ مليار دولار للإنفاق و٨ , ٥٨ مليار للموارد لينتج ما يسمى بالعجز النقدي الذي بلغت قيمته ٧ , ٢٣ مليار دولار لتصل نسبته بالموازنة الجديدة ٩٪ من الناتج.

وعندما وجدت الحكومة أن الفرق بين الباب السابع بالإنفاق والباب الرابع بالموارد موجبا لجأت إلى طريقة أخرى لحساب العجز، من خلال احتساب الفرق بين الأبواب السبعة الأولى بالإنفاق، والأبواب الأربعة الأولى بالموارد، ليصل الفارق بينهما إلى ٦ , ٢٢ مليار دولار، وهو ما تسميه بالعجز الكلي الذي تصل نسبته إلى الناتج المحلى ٦ , ٨٪، وهى النسبة التي تتداولها الوزارة والحكومة إعلاميا وبالتقارير الرسمية.

وهكذا حرصت الوزارة على عدم إظهار الصورة الكاملة للموازنة، حتى لا تظهر قيمة أقساط الديون البالغة ٧ , ١٦ مليار دولار، لأنه بظهور الباب الثامن الخاص بالأقساط وإدخاله في قيمة العجز تصل قيمة العجز الحقيقي إلى ٢ , ٣٩ مليار دولار، وهو ما يوازي نسبة ٩ , ١٤٪ من الناتج المحلي الإجمالي، وهى النسبة التي لا يذكرها أحد من الرسميين الحكوميين على الإطلاق مع الأخذ في الاعتبار أن نسبة العجز بموازنة اليونان في ٢٠١٠ كانت ٥ , ١٠٪.

الصناديق الخاصة:

من الموضوعات التى شغلت الرأى العام موضوع الصناديق الخاصة واختلفت التقديرات حول حجم الأموال التى تدخل فى نطاق هذه الصناديق، واعتبرها الكثيرين أنها من أهم الموارد التى يمكن أن تنتشل الاقتصاد من الضائقة المالية التى نمر بها، ومن المؤسف أننا ما زلنا نبحث عن الحلول السهلة التى نوفر بها موارد مالية تقوم الحكومة

بتوزيعها على المواطنين، ومن ذلك ما حدث بعد الثورة من أحاديث عن المليارات المهربة إلى الخارج وكيف أن كل مواطن سيصل نصيبه إلى أرقام كبيرة لو عادت هذه الأموال، وانشغل الجميع فى البحث عن كيفية استعادة هذه المليارات وأخذ البعض فى المزايدة حول حجم هذه الأموال، ثم انتهت هذه الأحلام مع مرور الوقت ومعرفة أن هناك مبالغة فى هذه الأرقام وهناك صعوبات فى الاسترداد بخلاف تهاون السلطات فى البحث عن حقيقة هذه الأموال والإجراءات القانونية للاسترداد.

وعند البحث عن حقيقة الصناديق الخاصة فإننا نجد ما يلى[1]:

إجمالي أرصدة الحسابات والصناديق الخاصة المفتوحة لدي البنك المركزي ضمن حساب الخزانة الموحد بلغت نحو٣٦,٥ مليار جنيه في نهاية يونيو ٢٠١٠ منها نحو١٠,٧ مليار تخص وحدات الجهاز الإداري و٨,١ مليار للإدارة المحلية و٨,٢ للهيئات الخدمية و٨,٣ مليار للهيئات الاقتصادية بالإضافة إلى نحو٦٦٩ مليون لأشخاص اعتبارية عامة.

نشأت الصناديق وفقا لقانون الموازنة العامة للدولة رقم٥٣ لسنة١٩٧٣. والذي سمح بإنشاء مثل هذه الكيانات وهي حسابات أنشئت لتحقيق إغراض معينة ولها كيانات إدارية مستقلة وتمول نفسها ذاتيا من خلال الموارد التي تحددها قرارات إنشائها أو لوائحها الخاصة بها. وكان الهدف من إنشاء هذه الصناديق هو إيجاد بعض المرونة في إدارة بعض الجهات بحيث تتمكن من توفير بعض الموارد التي تساعدها في تحقيق أهدافها. مع ملاحظة أن بعضها قد أنشئ بموجب قوانين مثل قانون الإدارة المحلية رقم٤٣ لسنة١٩٧٩ وقانون تنظيم الجامعات رقم٤٩ لسنة١٩٧٢ وقانون التعليم رقم١٣٩ لسنة١٩٨١ وتعديلاته والبعض الآخر بموجب قرارات جمهورية أو وزارية أو قرارات من المحافظين.

الحسابات والصناديق الخاصة إما إنها حسابات وصناديق مستقلة بذاتها أى أنها تمثل في حد ذاتها كيانا إداريا يدخل في الموازنة العامة للدولة بمسماه. مثل صندوق التنمية الثقافية وصندوق السجل العيني وصندوق دعم وتمويل المشروعات التعليمية، أو أنها تتبع الوحدات الإدارية التي أنشئت بداخلها سواء في الجهاز الإداري أو المحافظات أو الهيئات

(١) عبد الفتاح الجبالى، الصناديق الخاصة بين الحقيقة والأساطير، جريدة الأهرام، ٢٩ فبراير ٢٠١٢.

الخدمية. من أمثلة ذلك حساب الخدمات والتنمية المحلية بالمحافظات. وحساب الإسكان الاقتصادي بالمحافظات وحساب استصلاح الأراضي وكذلك الحسابات الخاصة التي تمول من الرسوم والأنشطة بالمدارس وصناديق تحسين الخدمة وغيرها.

عدد الصناديق والحسابات الخاصة بالمحافظات بلغ نحو٥٥٦٤ صندوقا وحسابا بينما يوجد١٣٢٠ صندوقا وحسابا خاصا بالجامعات.

مشاكل الصناديق الخاصة[1]:

١- مخالفة مبادئ الموازنة خاصة الوحدة والشمول:

قيام بعض الوحدات بفتح حسابات خاصة بالبنوك يتم إيداع بعض المتحصلات بها والصرف منها خارج الموازنة يعد مخالفة لمبدأ العمومية الوارد بالمادتين(٣ و٩) من قانون الموازنة رقم٥٣ لسنة١٩٧٣ وتعديلاته ففيما يتعلق بوحدة الموازنة فانه لا يجوز تخصيص مورد معين لنفقة محددة. بل يجب أن تتجمع جميع موارد الدولة في الخزانة العامة والتي تقوم بتوزيعها على مختلف جوانب الإنفاق العام وفقا لما يرتئيه المجلس التشريعي عند مناقشة وإقرار الموازنة.

بينما أن هذه الصناديق تحتفظ بمواردها للإنفاق على بنود محددة وهو ما يؤدي إلى إختلالات أساسية في الأولويات التي وضعها المجتمع للإنفاق العام، كما أن التوسع في هذه الصناديق قد أهدر مبدأ الشمول والذي بمقتضاه يجب أن تتجمع كل موارد الدولة ونفقاتها في إطار واحد يسهل متابعته. وبالتالي لا يجوز أن تنشأ حسابات خارج هذا النظام.

٢- ازدواجية المهام والوظائف:

الخدمات والأنشطة التي تقوم بها هذه الصناديق والحسابات الخاصة هى خدمات تقوم بها أصلا الوحدات الإدارية المختلفة. أو يمكن أن تقوم بها. مما يؤدى إلى ازدواجية في المهام والاختصاصات هذا فضلا عن أن القائمين عليها هم من العاملين أساسا بتلك الوحدات الإدارية. كما تستخدم أيضا الأصول الثابتة لهذه الوحدات.

---

(١) المصدر السابق.

٣ - انتزاع سلطات التشريع:

بعض اللوائح المالية لهذه الصناديق والحسابات تتيح فرض رسوم على متلقي الخدمة التي توفرها الدولة كالتعليم والصحة وغيرهما. وبذلك أصبحت هذه الصناديق بمثابة كيانات مستقلة بذاتها. وتعمل وفقا لأسس ولوائح مختلفة. الأمر الذي يحتاج إلى إعادة نظر من جديد. والأخطر هو قيام هذه الصناديق بالتوسع في الإنفاق على مجالات أخري غير التي خصصت من اجلها وعلي رأسها التوسع الكبير في المرتبات والمكافآت الممنوحة لبعض العاملين بها.

ولمواجهة سلبيات عمل الصناديق الخاصة جاء القانون رقم١٣٩ لسنة٢٠٠٦ بتعديل أحكام القانون رقم١٢٧ لسنة١٩٨١ بشأن المحاسبة الحكومية. والذي ادخل مفهوم حساب الخزانة الموحد بالبنك المركزي. وبمقتضي هذا القانون تم استدعاء كافة أموال الجهات الإدارية من البنوك المختلفة إلى حساب الخزانة الموحد مع الحفاظ على ملكية هذه الأموال للجهات صاحبة الحساب. وتظل هي المتصرف الأساسى فيها سحبا وإيداعا. ويحق لها بعد موافقة وزارة المالية الحصول على عائد عن هذه الأموال، وقد استثني من ذلك وزارة الدفاع وهيئة الأمن القومي وجميع أجهزتها وكذلك صناديق التأمين والمعاشات والرعاية الاجتماعية والصحية الأمر الذي يسمح بوجود غطاء مالي للخزانة العامة للدولة يساعدها على الحد من الاقتراض طالما وجدت هذه الأموال غير المستغلة من جانب الجهات ومن ثم يساعد على تخفيض أعباء الدين العام.

وهذه الخطوة مكنت وزارة المالية من رؤية ومتابعة هذه الأموال وأوجه إنفاقها إلا أنها لم تكن أكثر من مجرد تحويل الأموال من حسابات البنوك المختلفة إلى حساب البنك المركزي. وبالتالي ظلت تعاني عدم تحقيق مبدأ الشمولية والعمومية.

كما أن القانون المذكور قد سمح لوزير المالية استثناء بعض هذه الجهات أو الشخصيات الاعتبارية العامة من الانضمام لحساب الخزانة الموحد وسمح لها بفتح حسابات باسمها أو باسم الصندوق والحسابات الخاصة التابعة لها خارج البنك المركزي. وهو استثناء يفتح الباب لوزير المالية للتحكم في هذا الأمر.

كما أعطى القانون المذكور لوزير المالية الحق في إعطاء عائد على هذه الأموال لبعض الجهات دون غيرها. وفي هذا تفرقة لا معني لها وتعطي لوزير المالية حقوقا كثيرة وقدرة على التحكم في أنشطة ومسارات هذه الصناديق دون مبرر موضوعي، ومن غير المنطقى الاكتفاء بالنسبة التي تحصل عليها حاليا وزارة المالية من هذه الصناديق والتي تتراوح مابين٥٪ و١٠٪ من إيراداتها.

لذلك لابد من دراسة بعض الحلول المقترحة في كيفية التعامل مع هذه الصناديق، واستمرار العمل بالمنشور الوزاري رقم١٢ لسنة٢٠١١ والذي وضع الضوابط القانونية على هذه الصناديق إذ نص على عدم جواز صرف أى مكافآت لمجالس الإدارات أو ممثلي وزارة المالية من هذه الحسابات.

موقف الحكومة[1]:

طالب وزير المالية أمام اجتماع لجنة الخطة والموازنة بمجلس الشعب فى ٢٧ فبراير ٢٠١٢ بإصدار تشريع لضم الصناديق الخاصة للخزانة العامة للدولة، وأضاف أن الوزارة سبق وتقدمت بمشروع قانون إلى البرلمان السابق لتفعيل قانون المحاسبة الحكومية الذي يلزم الدولة بعدم صرف أي أموال خارج الموازنة العامة للدولة، إلا أنها تعرضت لهجوم شديد وفشلت في أن تؤول أموال الصناديق الخاصة إلى الموازنة العامة للدولة، ورغم ذلك فقد تم وضع هذه الصناديق تحت البصر من خلال البنك المركزي وفى بداية ٢٠١١ صدر منشور رقم "١٢" عرف بمنشور الأزمة وضع مجموعة من الضوابط المالية لتحد من أي إنفاق خارج الحدود القانونية للصناديق إلا أن جميع المحافظين اعترضوا لأنه يغل أيديهم في الإنفاق على المكافآت واضطرت الوزارة أمام هذا الرفض إلى تجميد المشروع.

وقال الوزير إن الأقوال تضاربت حول أموال الصناديق الخاصة إلا أنه وفق آخر رصيد أتيح لوزارة المالية الحصول عليه، فقد بلغت ٣٦,١ مليار جنيه، وأضاف أن هناك ٤٢٢٥ صندوقًا بالعملة المحلية و٥١٢ صندوقًا بالعملة الأجنبية، متوقعًا أن يمثل هذا الرصيد نسبة ٨٠٪ من المعلوم من أرصدة الصناديق، واستعرض الوزير أمام اللجنة خارطة

(١) أ. ش. أ – بوابة الأهرام، ٢٧ فبراير ٢٠١٢

هذه الصناديق، قائلاً: هناك ٩٥٥ حسابا بالعملة المحلية للمحافظات و٨ حسابات بالعملة الأجنبية بها ٨ مليارات جنيه، وأن الوزارات لديها ٨٨٢ حسابًا بالعملة المحلية و ٢٥٥ بالعملة الأجنبية بها ٢٢ مليار جنيه، وأرصدة الجامعات (٢٣١٥ حسابا بالعملة المحلية و٢٦١ بالعملة الأجنبية) بلغت ١ , ٤ مليار جنيه، مشيرًا إلى أن هناك حسابات متنوعة بها ٢ مليار جنيه.

كما أوضح الجهاز المركزي للمحاسبات أن آخر التقارير التي حصل عليها الجهاز في ٣٠ يونيو ٢٠١١ تؤكد أن هناك ٦٣٦١ حسابًا للصناديق الخاصة بها ٤ , ٤٧ مليار جنيه، وأن تلك الأموال هي فقط الأموال المعلومة والتي أتيح للجهاز التوصل إليها بالمستندات.

المبحث الخامس

إنقاذ الاقتصاد

لا شك أن مسار الأحداث فى العام الأول للثورة يوضح مدى اهتمام القوى السياسية المختلفة بالشأن السياسى، وهو ما أدى إلى تزايد المشاكل التى يعانى منها الاقتصاد سواء بسبب تداعيات الثورة من انخفاض الدخل من بعض القطاعات كالسياحة مثلا وتكاثر الاعتصامات والمطالبات الفئوية، بالإضافة إلى المشاكل التى كان الاقتصاد يعانى منها قبل الثورة والتى تتمثل فى طبيعة هيكل الاقتصاد الذى يعتمد على مصادر ريعية فى الأساس وإهمال للقطاعات الإنتاجية، وهو ما كان يتطلب إدارة أفضل للاقتصاد، وهو ما لم يحدث نتيجة لانشغال القوى السياسية بالشأن السياسى ومحاولة كل طرف حصد ما يستطيع من مكاسب سياسية تقوى مكانته فى الساحة السياسية.

ولكى تتحقق الآمال التى ينشدها المصريون من تقدم لوطنهم وتحسين مستويات المعيشة والقضاء على المشاكل التى يعانى من الاقتصاد، فلابد من وضع خطة للعمل تنقسم إلى خطة قصيرة الآجل وأخرى على المدى المتوسط للبدء فى إعادة بناء الاقتصاد على أسس تكون لصالح الأغلبية، وهذه الخطة تتطلب التوافق الوطنى عليها وعلى المبادئ الأساسية التى تحكم مكوناتها.

تحديد قواعد العمل:

إن مصر لا تملك رفاهية التجربة والخطأ فالمشاكل كثيرة وكبيرة والموارد محدودة مما يتطلب دراسة وافية وتوافق على الأهداف قبل البدء فى العمل، فكفانا ما تم من تجارب لم تؤدى إلى النمو المنشود للاقتصاد.

البداية فى التوافق على طبيعة النظام الاقتصادى المطلوب، فلابد من دراسة وتقييم التجربة الرأسمالية التى مر بها الاقتصاد منذ الانفتاح الاقتصادى فى السبعينيات، وخاصة مع مطالبة بعض التيارات الإسلامية بتطبيق الاقتصاد الإسلامى، وحتى لا ننجرف إلى

معارك كلامية فى ذلك، لابد من دراسة لما حدث وتحديد كيفية التنفيذ لكل هدف ومدى ملائمة ذلك لواقع وموارد مصر.

هناك أهداف تتفق عليها كل القوى وهى تحقيق نمو اقتصادي أعلى يحقق المزيد من فرص العمل، ومؤسسات قوية تضمن المساءلة والحكم الرشيد والحماية الاجتماعية لأضعف فئات المجتمع، وهذه الأهداف يسهل التوافق على السياسات التى تحققها.

لكي تكون هناك فرصة حقيقية للنمو الاقتصادي لابد بدايةً من استعادة الأمن.

تحديد الآليات اللازمة لبناء اقتصاد يقوم على مؤسسات قوية وبيئات أعمال تتسم بالشفافية ومكافحة الفساد ومناخ استثماري جاذب يحمي حقوق المستثمرين ويكفل في الوقت ذاته توفير المزيد من فرص العمل للشباب، وتوزيع عادل لثمار النمو.

إعادة تأهيل كافة طوائف العمل لزيادة مستوى الإنتاجية، وتطوير التعليم ليعمل على بناء القدرات البشرية اللازمة لمتطلبات المرحلة.

الاتفاق على قواعد الحوار وتقبل الآراء المخالفة، لأنه لم يتسن لنا من قبل الدخول في حوار يهدف إلى التوصل إلى توافق في الآراء بشأن المبادئ التى تحكم العمل فى المجالات المختلفة، وهو ما أدى إلى ما نشاهده الآن من معارك كلامية بين الأطراف المختلفة وعدم الاستعداد للنقاش فى الآراء المخالفة.

السياسات:

هناك العديد من المقترحات لكيفية الإصلاح الاقتصادى بعد الثورة، ومن ذلك دراسة نشرها مركز كارينجى للسلام حيث يرى أن أفضل سبيل لتحقيق الإصلاح الشامل يكمن في التعامل مع الاقتصاد اليوم بمجموعة من الحلول القصيرة ومتوسطة الأجل وهى[1]:

أولاً:- السياسات قصيرة الأجل:

يكمن التحدي في كيفية تقديم سياسات قصيرة الأجل قادرة على مواجهة التباطؤ الاقتصادي وأن تلبي الاستجابات قصيرة الأجل والمدروسة بشكل صحيح بعض التوقعات على مستوى الشارع، في حين تضع الأسس اللازمة لمستقبل اقتصادي سليم.

(١) مركز كارينجى للسلام الدولى، تحديات التحول الاقتصادى فى مصر، نوفمبر ٢٠١١.

السياسات المطلوبة في الأجل القصير:

١. طمأنة القطاع الخاص على استثماراته: حيث أدت العديد من التحقيقات الجنائية في قضايا الفساد، والتي تتجاوز حالياً ٦٠٠٠ قضية، إلى خلق بيئة معادية لاستثمارات القطاع الخاص وتسهم مخاطر المصادرة المتوقعة في تثبيط المستثمرين المحليين والأجانب، وبالتالي ينبغي أن تتمثل المهام المباشرة للحكومة الانتقالية في استئناف النمو وطمأنة القطاع الخاص بأن مصالحه مؤمنة. ولضمان تنفيذ هذه المهام لابد من اتخاذ عدد من الإجراءات تتمثل في:

إشراك القطاع الخاص (الشركات الكبيرة والصغيرة والمتوسطة على حد سواء) في عملية صنع القرار الخاصة بالسياسة الاقتصادية، ومع ذلك لا تزال جهود الحكومة محدودة في هذا المجال، لذا يبقى قلق المستثمرين بشأن الاستثمار في مصر شديداً.

التوقف عن إبعاد صغار المستثمرين وإتاحة التمويل للشركات الصغيرة والمتوسطة لإنعاش قطاع الاستثمار، حيث أدت سياسة الحكومة الانتقالية في الاعتماد على الاقتراض المحلي لتجنب الاقتراض الخارجي لأسباب سياسية، إلى تقليل فرص الاقتراض الذي يمكن أن يكون متاحاً للقطاع الخاص، وإثقال كاهل الميزانية بالتزامات مستقبلية. لذا يجب على الجهة التنفيذية إما تجنب الاقتراض باستثناء النفقات الرأسمالية الضرورية، أو اللجوء إلى السوق الدولية لتفادي الضغط على السيولة والاستفادة من انخفاض أسعار الفائدة في السوق الخارجية، علاوة على ذلك، يمكن للحكومة إنشاء صناديق للشركات الصغيرة ومتوسطة الحجم وتطبيق قواعد الشفافية.

تسهيل الأنظمة وإشراك القطاع غير الرسمي، فثمة حاجة ملحة إلى تخفيف الأنظمة الصارمة التي تعيق النشاط الاستثماري الجديد وتثبط المبادرات التجارية من حيث الوقت والتكاليف والإجراءات المطلوبة لبدء مشروع تجاري، إذا ما أريد للجيل المقبل الحصول على فرصة لدخول سوق العمل. كما أن من شأن تشجيع

من يعملون في الاقتصاد غير الرسمي على تسجيل أعمالهم، توسيع القاعدة الضريبية وزيادة الإيرادات الحكومية بالفعل، وتخفيف معاناة العاملين في هذا القطاع من ظروف العمل السيئة وتقلبات السوق وعدم الحصول إلا على القليل من الفوائد المباشرة من المساعدة الحكومية.

توجيه المجتمع الدولي نحو أولويات مصر، فلدي الجهات المانحة الدولية والأجنبية الرغبة والقدرة على لعب دور إيجابي بالنسبة إلى الاقتصاد المصري خلال الفترة الانتقالية، لكن يجب على الحكومة الانتقالية بداية توضيح أولوياتها، ومن شأن سياسة واضحة بتفويض واضح أن تساعد على تجنب تصورات أعمال مثل انتهاك الولايات المتحدة للسيادة المصرية من خلال تقديم التمويل للجمعيات ومنظمات المجتمع المدني المصرية.

٢. استعادة ثقة الشعب المصري في المؤسسات الرسمية للحفاظ على التماسك الاجتماعي والذي يؤدي بدوره إلى حالة الاستقرار الاقتصادي الكلي في البلاد على المدى الطويل، ويكون ذلك من خلال مجموعة ممارسات:

اعتماد مقاربة أكثر مشاركة في عملية صنع القرار من خلال إشراك الجهات الفاعلة الناشئة الجديدة في مصر - منظمات المجتمع المدني والأحزاب السياسية ومنظمات الشباب المختلفة ومجتمع رجال الأعمال في عملية صنع القرار لما له من دور حيوي في مجال الاستثمار.

تطبيق القوانين لكن مع عدم المبالغة في حجم الفساد، فقد ساهمت بعض جوانب إدارة المجلس الأعلى للقوات المسلحة للمرحلة الانتقالية في بروز تصور واسع الانتشار مفاده أن الفساد موجود في كل مكان، من خلال تقارير وسائل الإعلام عن أرقام غير مؤكدة بشأن ثروة مبارك وعائلته ورفاقه، إلا أن الاهتمام المبالغ فيه بهذه القضايا، يخلق الوهم بأن معالجة الفساد من شأنها أن تحل مشاكل مصر الاقتصادية، لكن ما تتطلبه المشاكل الاقتصادية هو الإصلاح الاقتصادى.

٣. السياسات الاجتماعية، حيث يعتبر الإنفاق الاجتماعي وسيلة للحكومة لجسر الفجوة بين الفئات الاجتماعية والاقتصادية في مصر، لذا لابد من فتح النقاش حول الدعم والتركيز على الفئات المستهدفة، حيث يمثل الدعم باعتباره جزءاً من هذا الإنفاق أكثر من ١٠ ٪ من الناتج المحلي الإجمالي، لكن آثاره لا تزال عاجزة عن الوصول إلى الطبقات الفقيرة والمهمشة التي ستستفيد منها أكثر من سواها.

يضاف إلى ذلك أيضاً السياسات الاجتماعية التي يمكن إتباعها بالتنسيق مع القطاع الخاص، من خلال العديد من المبادرات التي تسهم في الالتزام بمبدأ المسئولية الاجتماعية للشركات، وهذا من شأنه تحرير بعض الموارد العامة التي يمكن أن تخصصها الحكومة الانتقالية للتعليم والصحة.

أيضاً لابد من تشجيع الحوار الاجتماعي، وهو ما فشلت الحكومة الانتقالية في إطلاق آلية يمكن من خلالها متابعة هذا الحوار دون اللجوء إلى الإضراب أو العنف، مثل الشروع في حوار بشأن الحد الأدنى للأجور والدعم، ومن ثم السماح للجهات الفاعلة بالتفاوض في ما بينها. ومن شأن الحوار بين مختلف الجهات المعنية أن يعزز الشعور بأن صنع القرار عملية طويلة الأجل، وهو الاحتمال الذي تم تشويهه في الماضي بسبب القمع السياسي وإضعاف المؤسسات، كما من شأن هذا الحوار أن يطمئن المستثمرين من القطاع الخاص الذين يريدون تجنب أي مفاجآت خلال الفترة الانتقالية للحكومة.

ثانياً: السياسات على المدى المتوسط:

ترتبط استجابات مرحلة ما بعد الانتخابات بالمدى المتوسط، ما يعني ٣: ٥ سنوات بعد إجراء الانتخابات البرلمانية والرئاسية، والحكومة المنتخبة أو حكومة المستقبل مطالبة بتحقيق عدد من الأهداف على المدى المتوسط استناداً إلى مطالب المتظاهرين في ميدان التحرير، وتتمثل أهم هذه المطالب في: تعزيز النمو والحد من الفقر، وخلق فرص عمل لائقة، وتحقيق توزيع أكثر عدلاً للدخل من النمو المسجل، وتعزيز الاستثمار، والتغلب على العجز المؤسساتي والحكومي وتعزيز سيادة القانون.

وفي مقابل هذه الأهداف المرجوة، يقع على الحكومة المنتخبة مواجهة تحديات كبيرة تتعلق بالوسائل التي يمكن من خلالها تحقيق تلك الأهداف، ومن هذه التحديات وسبل مواجهتها:

١. نقص الاستثمار: انخفضت الاستثمارات بعد الثورة، ولمواجهة ذلك لابد من إتباع عدد من السياسات منها:

- تسهيل مبادرات القطاع الخاص وتشجيع الشراكة بين القطاعين الخاص والعام، فوجود بيئة تجارية سليمة، وإطار سياسي متماسك، وبيئة سياسية مستقرة أمر لابد منه. وثمة مصدر آخر من مصادر الاستثمار المحتملة هو الاستثمار الأجنبي المباشر، والذي يتوقع أن يزداد إذا ما تحسن الوضع الأمني في مصر، وأعلنت حكومة منتخبة عن خطط واستراتيجيات متوسطة الأجل.

- تعزيز النمو الشامل من أهم آليات الخروج من الأزمة الحالية، فالاستثمار سيولد النمو بالتأكيد، لكن النمو وحده يوفر فائدة ضئيلة في ما يخص الاستقرار الكلي للاقتصاد مع محدودية آثار النمو المحقق على الفئات المختلفة. فالنمو الشامل يعني جعله لصالح الفقراء، وأن يترافق مع توزيع أكثر عدلاً للموارد. كما يتعين أن يخلق النمو وظائف منتجة ويساهم في تنويع الاقتصاد، ويمكن استخدام التمويل الصغير باعتباره واحداً من محركات تعزيز النمو الشامل، بالإضافة إلى إعادة التركيز على الزراعة ورفع القطاعات ضعيفة الأداء، و توفير الرعاية الصحية وخدمات التعليم الملائمة.

- التأكيد على العمل الرسمي، وفقاً لتقرير التنمية البشرية للعام ٢٠١٠، الصادر عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، لا يزال العمل غير الرسمي يشكل مصدر قلق كبير، وقد يعمل رجال الأعمال الشباب تحت مظلة الاقتصاد غير الرسمي ويتهربون من الضرائب وغيرها من القيود، لكنهم غير قادرين على النمو نظراً إلى عدم وصولهم إلى مصادر التمويل المعقولة والخوف من اللوائح والضرائب. وعلى الرغم من مزايا القطاع غير الرسمي، مثل غياب الضرائب والتحايل على

الفساد الحكومي والبيروقراطية، فإن هذا القطاع عرضة إلى الهزات، ويتطلب الحد من العمل غير الرسمي مجموعة من السياسات المتماسكة التي تتراوح بين الإنفاق العام والضرائب والسياسة النقدية. ويكمن الحل الأساسي في كيفية إصلاح النظام التعليمي لإعداد الطلاب لسوق العمل.

- تحسين الأجور والإنتاجية والدفاع عن أنظمة العمل المرنة، فتحسين الإنتاجية، الذي يزيد في نهاية المطاف مكاسب العامل الإجمالية، أمر ضروري لتعزيز القدرة التنافسية للاقتصاد المصري. وهذا يستلزم بناء القدرات داخل مؤسسات العمال للتفاوض بشكل أفضل على تحسين أجورهم. وينبغي اعتماد قوانين عمل ولوائح أكثر مرونة من وجهة نظر أرباب العمل بشكل متوازٍ، فمن شأن تعديل قوانين العمل وتمكين الموظفين، من خلال تسهيل مختلف أشكال العمل الجماعي أن يساعد على تطوير نظام جديد، كما أن وجود سوق عمل مرن يترجم إلى زيادة المنافسة والإنتاجية.

٢. ضعف المؤسسات: تحتل مصر مركزاً متواضعاً في مؤشرات الحوكمة مقارنةً بالأسواق الناشئة الأخرى، فمصر لديها واحد من أسوأ مستويات الفعالية الحكومية المتصلة بكفاءة المؤسسات الحكومية ودورها في التنمية الاجتماعية والاقتصادية، فيجب تحسين هذا التصنيف إذا كانت مصر تريد المضي قدماً في الإصلاح الاقتصادي وتحقيق أهدافها المرجوة، ويكون ذلك باتخاذ عدد من الإجراءات تتمثل فيما يلي:

- إنفاذ القوانين والكف عن تفضيل الشركات الكبرى، حيث اتسمت عملية الإصلاح في مصر في ظل النظام السابق بسمتين رئيستين:

- أولهما: ترافق سن قوانين تحرير الاقتصاد بتغييرات تشريعية أخرى زادت من قوة صمود شاغلي الوظائف الحكومية. هذا المزيج جعلهم محصنين إلى حد ما على أساس دستوري.

ثانيها: لم تقترن القوانين والتعديلات والمراسيم الجديدة بتطوير آليات مؤسسية لتنفيذها، وقد أدى هذا القصور إلى اختصار القوانين إلى مجرد بيانات مثالية

تفتقر إلى التطبيق، وينبغي للحكومة المصرية في مرحلة ما بعد الانتخابات العمل على تعزيز استقلالية النظام القضائي، وبناء القدرات لإيجاد سبل للتعامل مع القضايا المرتبطة بالسوق مثل قوانين مكافحة الاحتكار وحماية المستهلك، وحقوق الملكية الفكرية وتشريعات مكافحة الإغراق، وقضايا السياسة التجارية.

- تعزيز النقابات العمالية وجمعيات المستهلكين لتحقيق التوازن بين المنتجين والمستهلكين، وبين أرباب العمل والعمال، فقد أضعف سوء استخدام السلطة دور المجتمع المدني والمؤسسات والنقابات التي كان يجب أن تشارك في عملية التحول من الحكم السلطوي.

- إشراك أصحاب المصلحة خاصة الشباب في عملية صنع القرار، وينبغي أن يشارك العديد من أصحاب المصلحة الذين تم استبعادهم خلال حقبة النظام القديم في عملية صنع القرار، ومن المتوقع أن تتاح الفرص لجيل جديد من رجال الأعمال، و أن يكون بداية جديدة للاقتصاد في البلاد، ويمكن لعملية صنع القرار في مصر فى المستقبل أن تكون نتيجة لعملية حوار جماعي، وأحد سبل البدء في هذه العملية يتمثل في توسيع مشاركة الجمهور في تحديد أولويات الميزانية.

٣ - سياسة اجتماعية سخية لكنها غير فعالة، والتي يمكن معالجتها من خلال وقف الإنفاق الاجتماعي غير الفعال والتركيز على مساعدة الفقراء.

مطلوب حوار اقتصادى[١]:

لا شك أننا جميعا ندرك أن وطننا يتعرض لتغيرات كبيرة وتختلف التوجهات فى المطلوب اتخاذه من قرارات سواء على الصعيد السياسى أو الاقتصادى وحتى الاجتماعى، وفى ظل هذا التضارب فى الآراء نحتاج إلى حوار تتقارع فيه الحجج لنخرج بما يمكن تطبيقه ويحقق ما يمكن من الصالح العام، ورغم أننا لم نكن فى حاجة للتحاور مثلما نحتاجه الآن

(١) د. محمد صفوت قابل، مطلوب حوار اقتصادى وليس لقاء للكلمات، جريدة الأهرام، العدد ٤٥٤٨٧ - السنة ١٣٥، ٢١ يونيو ٢٠١١، ص ١٠.

ورغم عدم وجود عراقيل أو رفض ممن يحكمون الآن،إلا أن الرأى العام أصبح يتشكك فى جدوى الحوارات بعد ما حدث من حوارات انتهت بلا نتائج بل خرج المتحاورون منها وهم أشد اختلافا بل ويتبادلون التهم والسباب.

كما أن المتصدرين للمشهد السياسى الحالى يحاولون توجيه القرارات إلى ما يحقق مصالحهم خوفا من أن تفلت منهم الفرصة التى انتظروها طويلا، وبالتالى تركزت غالبية المناقشات حول الدستور أولا أم الانتخابات بينما المجتمع يتعرض على أرض الواقع للعديد من المشاكل التى تتراكم وتتزايد وفى كثير من الأحيان يكون الحل الذى تقدمه الحكومة سببا للمزيد من المشاكل، وأغلب هذه المشاكل ذات بعد اقتصادى وهو العامل المؤثر فى موقف المواطن العادى وهو ما أتضح من خلال الاستبيان الذى أجرته أحدى الهيئات الأمريكية والذى جاء به أن الحالة الاقتصادية للفرد هى المحرك الأساسى له وهو ما كنا ندركه جميعا ولا نحتاج لاستبيان أمريكى يقول لنا ذلك.

وفى اعتقادى أن الوضع الاقتصادى يحتاج المزيد من الاهتمام لأن الخطأ فى اتخاذ القرار يؤثر على المدى القصير والطويل فى العديد من المتغيرات والتى يصعب محاولة تدارك الخطأ فيها، وذلك يحتاج إلى حوار بين متخصصين للوصول إلى أفضل قرار، لذلك فالمطلوب أن تدعوا الجهة الحاكمة إلى حوار متخصص يشمل كل الاتجاهات فيما يجب عمله لمواجهة المشاكل الاقتصادية التى تتفاقم والتى من المؤكد أن تلقى بظلالها على الحركة السياسية فى مصر.

والحوار الاقتصادى الذى يحتاجه الوطن وحتى يكون مفيدا لابد وان يختلف عما فعله المجلس العسكرى سابقا حينما دعا إلى ندوة أو ندوتين بواسطة هيئة الشئون المالية لعدد محدود من الذين قام بدعوتهم وبالتالى كان هو الذى يحدد مع من يتحاور ثم انتهى اللقاء إلى ما يشبه حديث الخواطر والبيانات من المسئولين العسكريين الذين تعرضوا إلى ما يرونه سلبيات الوضع الاقتصادى ليخرج العديد من الصحفيين بعد ذلك ليتسألوا عن مدى صحة ما قيل وهل يندرج ذلك تحت بند التخويف،وهكذا فقدنا فرصة التوصل إلى توافق حول الأولويات الاقتصادية والسبب فيما حدث يعود لأخطاء الجانبين مسئولى المجلس العسكرى والكتاب.

أما لماذا أطالب بحوار اقتصادى حقيقى وليس استمرارا لسياسة سد الخانة فإن ذلك يعود إلى تزايد الخلافات وتضارب الحكومة فى قراراتها وللتأثير السلبى لذلك على الاقتصاد فلابد من حوار علمى للتقليل من الآثار السلبية لبعض القرارات والتوافق حول الأولويات فى هذه المرحلة، فليس المطلوب حاليا وضع خطط طويلة الآجل للاقتصاد بل مواجهة المشاكل الآنية التى يتعرض لها الاقتصاد ومعالجة التدهور الذى أدى إلى تراجع معدل النمو،ومن القضايا التى تحتاج إلى حوار حولها:

١ - توصيف الحالة التى يمر بها الاقتصاد،فهل نحن أمام ركود تقليدى يحاول وزير المالية مواجهته كما قال فى تصريحاته بسياسة كينزية تختلف عمن سبقوه،أم أننا فى مواجهة محاولات لإحداث فوضى اقتصادية من فلول النظام السابق تتمثل فى إحداث نقص كبير فى السلع وزيادة الأسعار مما يزيد من الاحتقان الجماهيرى والذى سرعان ما يتحول إلى مظاهرات غاضبة ومصادمات للحصول على السلع مثلما يحدث للحصول على أنابيب البوتاجاز والتموين بالسولار، أم أن ما يحدث نتيجة انفلات ثورة التطلعات، فلكل توصيف وسائل للعلاج لذلك لابد من التأكد من تشخيص الحالة أولا قبل الانطلاق لوضع السياسات.

٢ - تزايد عجز الميزانية وميزان المدفوعات والذى أدى إلى التجاء الحكومة للاقتراض لحوالى ١٢ مليار دولار مما يزيد من أعباء الديون ويثير التساؤل عن القدرة على السداد، وهل هذا هو التوجه السليم أم هناك وسائل أخرى لمواجهة العجز والتقليل منه،ولماذا تراجعت الحكومة عن فرض ضريبة على أرباح الشركات فى البورصة وهل هذا دليل على أنها تراعى رجال الأعمال وتستجيب لضغوطهم، فلابد من التوافق حول سبل مواجهة العجز فى الميزانية وحتى لا يفرض الأقوياء مصالحهم تحت دعاوى الحفاظ على الاستثمارات.

٣ - محاولة التوصل إلى كيفية مواجهة الاعتصامات وعدم التفرقة فى المواجهة بين مجموعة وأخرى مثلما صرح مستشار رئيس الوزراء للشئون السياسية باختلاف التعامل لاعتصام الأقباط فى ماسبيرو ومثلما حدث فى إشراع قانون منع المظاهرات فى وجه الفلاحين والعمال المتظاهرين أمام مجلس الوزراء وإلقاء القبض على بعضهم.

مع ملاحظة أهمية التوافق حول سبل مواجهة هذه المظاهرات وخاصة مع توقع زيادتها عندما يكتشف الكثيرين أنهم لم يحصلوا على ما توقعوه وان علاج مشاكلهم كان مجرد تصريحات ووعود لم تنفذ، ومن هؤلاء المؤقتين الذين يرغبون فى التثبيت ولم تحسم الحكومة أمرها فى ذلك وأطلقت تصريحات غامضة عن إنشاء شركة تضم هؤلاء المؤقتين ثم تراجعت عن ذلك ووعدت بتثبيت أعداد يتغير عددهم من تصريح لآخر، وهو ما يحتاج إلى الكثير من النقاش وحتى لا يفعلوا مثلما فعل النظام السابق فى إنشاء شركات لتوزيع الخبز ثم فشل المشروع وبقى الموظفين يريدون مرتبا ويتظاهرون لزيادته وهو ما أدى لزيادة المشاكل،وهناك ألاف العاملين على الصناديق الخاصة الذين سيكتشفون عدم قدرة هذه الصناديق على منحهم الحد الأدنى للأجر وهو ٧٠٠ جنيه الذى حددته الحكومة.

٤- ما هو الحجم الحقيقى للمصانع التى أغلقت وكيف يمكن إعادتها للعمل وخاصة أن ذلك سيتطلب إشراك البنوك وهو ما يحتاج إلى مناقشة للوصول إلى المدى المطلوب للتدخل.

٥- اعتراض أصحاب الأعمال ومطالبتهم المجلس العسكرى بضرورة إعادة النظر فى الحد الأدنى للأجور الذى أعلنته وزارة المالية لمساعدة المصانع على الاستمرار فى العملية الإنتاجية، لأنه إذا حدث ولم يلتزم القطاع الخاص بالحد الأدنى للأجر فإن ذلك سيؤدى إلى المزيد من الفوضى فى سوق العمل ويدفع إلى المزيد من الإضرابات والمظاهرات وسيؤدى إلى المزيد من الضغط للتعيين فى وظيفة حكومية فى وقت تعانى الحكومة من تضخم جهازها الإدارى.

هذه بعض القضايا التى تحتاج إلى حوار صريح للتوصل إلى قرارات بشأنها،فهل يتفهم الحكام الجدد خطورة ما يحدث وأهمية الحوار الحقيقى ليكون مقدمة للحل دون تراكم المشاكل.

مواجهة الإضرابات والاعتصامات[1]:

تتزايد مظاهر الفوضى وانهيار سلطة الدولة التى تعم المجتمع المصرى دون أن نجد حكومة تحاول وقف هذه الفوضى،ومن ذلك استمرار الإضرابات والاعتصامات

(١) د. محمد صفوت قابل، الحكومة تدعوك للإضراب، جريدة الوفد، العدد ٧٦٨٠ - السنة ١٥، ٥ أكتوبر ٢٠١١، ص ١٠.

وقطع الطرق للمطالبة بزيادة الأجور والتثبيت للمؤقتين، وأصبح تسلسل الأحداث معروفا ومكرراً حيث البداية مطالبة العاملين فى احدى الجهات بزيادة الأجور والحوافز والتهديد بالإضراب وبالطبع الحكومة وكأنها غير موجودة ولا تسمع ولا تأخذ موقفا مما يجعل التهديد بالإضراب يتحول إلى واقع ثم الاعتصام ومع استمرار التجاهل الحكومى تبدأ المظاهرات وقطع الطريق والوصول إلى مجلس الوزراء علهم يسمعون هتافاتهم ثم المطالبة بإقالة المسئول، وعندما يستمر الإضراب وتتصاعد المطالبات لا تجد الحكومة مفراً من التسليم بغالبية ما يريده المتظاهرون.

هذا المسلسل حدث فى إضراب موظفى البريد والمدرسين العاملين بهيئة النقل العام بالقاهرة،وهناك إضراب الأطباء وإضراب عمال الاتصالات وغير ذلك من الإضرابات الصغيرة للعديد من الجهات،ولقد أصبح واضحا للجميع أن الطريقة الوحيدة لكى تحصل على ما تريد سواء أكان ما تريده منطقيا أم لا هو الإضراب والتصعيد فى المطالب والتصميم على استمرار الإضراب حتى تتحقق المطالب،وهو ما حدث فى إضراب المدرسين حيث ثم إقرار الحافز الذى كانوا يطالبون به دون حساب مكافأة الامتحانات ودون أن يطالبهم أحد من المسئولين بضرورة التدريس الفعلى داخل الفصول وليس ما يحدث من التواجد فى المدارس دون تدريس حقيقى وأمامنا الدليل على ذلك من تدهور مستوى التعليم،وحدث أيضا فى إضراب العاملين بالنقل العام حيث اضطرت الحكومة إلى توفير ١٢٨ مليون جنيه للحوافز دون أن تطالبهم بتحسين الخدمة وتشغيل غالبية أسطول الأتوبيسات الذى يقبع أغلبه فى الجراجات معطلا دون إصلاح.

إن سياسة الحكومة فى التعامل بالقطعة مع الإضرابات والخضوع لمطالبات المتظاهرين هى سياسة خاطئة وتؤدى إلى المزيد من انهيار الاقتصاد وشيوع مظاهر الفوضى المجتمعية،كما أن تصريحات المسئولين بالحق فى الإضراب هو تبرير للفشل فى مواجهة مشكلة الأجور والتى تعد الإضرابات نتيجة لها،كما انه لا يمكن تجاهل مشكلة الأجور ومحاولة ترحيلها لأننا لا نملك ترف ترحيل المشاكل بينما الاقتصاد يتدهور وعجز

الميزانية يتزايد ولا تجد الحكومة من يقرضها المليارات والتى تؤدى إلى زيادة الديون وما يترتب على ذلك من زيادة أعباء سدادها وهو ما يؤدى إلى نقص الاعتمادات المخصصة للخدمات.

أكرر ما سبق وان كتبته انه مطلوب توافق وطنى حول قضية الأجور لارتباطها بكل فئات المجتمع وما يرتبط بذلك من تحديد الحد الأدنى والأقصى للأجور وكيفية تعامل القطاع الخاص وهو ما سيؤدى إلى تغيرات هيكلية فى بنيان المجتمع الاقتصادى وهو ما يحتاج إلى توافق وطنى والخروج بخطة شاملة تطبق على الجميع وان لا تتأخر هذه المواجهة،فهل هناك من يستمع ويتدبر.

الأجور:

الحد الأدنى للأجور:

من الموضوعات التى تشغل الرأى العام دائما موضوع الأجور وخاصة مع تزايد المطالبات بزيادتها بعد الثورة واعتمادا على حكم المحكمة الإدارية بضرورة أن تحدد الحكومة الحد الأدنى للأجور وهو ما فعلته حكومة النظام السابق بتحديده بحوالى ٤٠٠ جنيه،ثم مع ثورة التطلعات التى نجمت عن ثورة ٢٥ يناير تزايد الحديث والمظاهرات للمطالبة بزيادة الأجور وتثبيت العمالة المؤقتة بغية تحسين وضع الأجور،وهو ما فعله وزير المالية بإعلانه عن تحديد الحد الأدنى للأجر بمبلغ ٧٠٠ جنيه ويتدرج فى الزيادة حتى يصل إلى ١٢٠٠ جنيه بعد خمس سنوات،وفى إطار تحليل هذا القرار وبيان هل أدى الغرض منه يمكننا رصد عدد من الملاحظات ومنها:

أولا: يلاحظ أن تحديد الحكومة للحد الأدنى للأجور قد تزامن مع تصريحات عدد من الوزراء بالاستعانة بمنظمة العمل الدولية فى تحديد هذا الحد الأدنى للأجر وتشكيل اللجان لهذا الغرض ولكن لم يعرض المسئولين نتائج هذه المشاورات وهل قرارهم بالحد الأدنى ٧٠٠ جنيه نتيجة لدراسات علمية أم إنها مجرد حل وسط لإرضاء المواطنين والحد من المظاهرات والاعتصامات مع العمل على إغرائهم بأن هذا الحد الأدنى سيزداد إلى

١٢٠٠ جنيه حتى ولو بعد خمس سنوات،حيث صرح وزير المالية بأن تكلفة تطبيق الحد ألأدنى للأجور حوالى ٥,٧ مليار جنيه "وأنه لا يمكن رفع الحد الأدنى للأجور إلى ١٢٠٠ جنيها خلال العام المالى المقبل لأن ذلك سيزيد العبء على الموازنة العامة بقيمة ٢٤٠ مليون جنيه وهو خارج قدرة الموازنة العامة".

ثانيا: أن التركيز فقط على الحد الأدنى دون اهتمام مماثل بالحد الأقصى للأجور،كما أنه لا يوجد تحديد واضح لوضع باقى أنواع الدخل التى يحصل عليها الموظف تحت مسميات مختلفة من البدلات والحوافز والتى ترفع دخل بعض الموظفين إلى أرقام فلكية،وفى معالجة هذه الأنواع ما يؤدى إلى خفض الاعتمادات المالية الكلية لبند الأجور وهو ما يؤدى إلى تقليل العجز أو توجيه هذه الاعتمادات إلى أنواع أخرى من الإنفاق الاجتماعى.

ثالثا: نتيجة لأن الحوار حول القرارات يكون لاحقا لاتخاذ القرار ومع من يستدعيهم المسئول لكى يتحاور معهم فمن المتوقع ألا يؤثر هذا الحوار على القرار بل يكون مبررا ودعما للقرار،وبالتالى يظهر العديد من الرافضين وكلما كان تأثيرهم قويا تزايدت العقبات أمام تطبيق القرار،حيث اعترضت نقابات العمال وأيضا على الجانب الآخر اعترض أصحاب الأعمال حيث طالب رؤساء المجالس التصديرية المجلس العسكرى بضرورة إعادة النظر فى الحد الأدنى للأجور الذى أعلنته وزارة المالية لمساعدة المصانع على الاستمرار فى العملية الإنتاجية وهناك من يرى أنه لا يمكن تطبيقه على قطاعات مثل الغزل والنسيج والتجزئة حيث يمثل ضغطاً على أصحاب الأعمال وينذر بصدام محتوم مع الحكومة لعدم إلزامهم بحد معين للأجور وهو ما جعل وزير القوى العاملة يصرح "أن القطاع الخاص له شأنه لتحديد الحد الأدنى فى ضوء أوضاعه الخاصة، وسيتم تحديد القواعد الخاصة به من خلال طرحه على المجلس القومى للأجور والمناقشات والدراسات التى ستجرى فى اتحاد الصناعات والغرف التجارية لتحديد ما هو مناسب فى العلاقة بين العامل وصاحب العمل".

وإذا حدث ذلك ولم يلتزم القطاع الخاص بالحد الأدنى للأجر فإن ذلك سيؤدى إلى المزيد من الفوضى فى سوق العمل ويدفع إلى المزيد من الإضرابات والمظاهرات وسيؤدى إلى المزيد من الضغط للتعيين فى وظيفة حكومية فى وقت تعانى الحكومة من تضخم جهازها الإدارى.

رابعا: ومن المشاكل التى ستواجهها الحكومة عند تطبيق هذا القرار كيفية التعامل مع العمالة المؤقتة والتى تعمل على الصناديق الخاصة والتى لا تستطيع توفير هذه الزيادة لهؤلاء العاملين وخاصة مع زيادة أعدادهم فمن سيتحمل هذه الزيادة؟.

خامسا: دائما وعند المطالبة بزيادة الأجور يكون المبرر ماذا يفعل هذا الأجر بالنسبة لمعيشة أسرة ومن أين يوفر احتياجاته فى ظل الارتفاع المستمر فى الأسعار،وبالطبع فلابد من الأخذ فى الاعتبار العلاقة بين الأجر والأسعار ولكننا نغفل عن الجانب الآخر وهو الأكثر أهمية وهو العلاقة بين الأجر والإنتاجية، أليس الأجر مقابل عمل فهل هناك تحديد واضح لمتطلبات الوظيفة وحجم العمل المطلوب والذى على أساسه يحصل العامل على الآجر، بدون هذا التحديد سيتحول الأجر إلى إعانة وليس مقابل عمل وستزداد البطالة المقنعة وتنهار قيم العمل، فمن غير الحكومة يهتم بذلك وأليس الوقت مناسبا لكى تعمل الحكومة على تكريس قيمة العمل وإتقانه بدلا من محاولة إرضاء العاملين بهذه الزيادة التى لم ترضى الأغلبية ولم تستطع أن تفرضها على القطاع الخاص.

لاشك أن الأجور من أكثر المشاكل تعقيدا وتؤثر على نوعية وحجم الإنتاج مما يتطلب مواجهة سريعة وواضحة بدلا من إصدار قرارات تزيد المشكلة تعقيدا،فالمطلوب فى المرحلة الأولى محاولة القضاء على الفوارق الكبيرة فى الدخول بين المؤقتين والمثبتين وبين من هم فى أدنى السلم الوظيفى وأعلاه وذلك بتحديد حد أقصى للدخل ومن الوفورات التى ستتحقق يمكن زيادة الدخل لأدنى الدرجات دون السماح بأية مخارج جانبية للحصول على عائد أكبر.

ثم تأتى المرحلة الثانية والتى يتم فيها إصلاح منظومة الأجور فى المجتمع بحيث يرتبط الأجر بالإنتاجية وهو ما يحتاج إلى إعادة النظر فى الهياكل الإدارية وكيفية تسيير العمل والقضاء على البطالة المقنعة التى تمتلئ بها كل جهات العمل وبالتالى يكون هناك تقبل من العاملين انه لكى يزداد أجرك لابد وان تعمل بجدية.

فوضى الأجور فى الاقتصاد المصرى:

من المشاكل المزمنة فى مصر مشكلة الأجور التى يشكو الجميع من عدم تناسبها مع الأسعار ولقد عبرت العديد من الفئات عن تضررها مما تحصل عليه من أجر من خلال العديد من الاعتصامات والإضرابات التى تزايدت أعدادها فى الفترة السابقة، وكانت الحكومات فى عهد مبارك تتجاهل كل الدعوات إلى إصلاح نظام الأجور بالحديث عن الزيادات الكبيرة فى الأجور وفقا للبرنامج الانتخابى للرئيس وهو ما عبر عنه أحمد عز رئيس لجنة الخطة والموازنة فى مجلس الشعب فى ديسمبر ٢٠٠٩ بقوله أن رواتب العاملين فى جهاز الدولة شهدت زيادة «جيدة جداً» خلال العام الماضى، ولكن الجديد فى هذه المشكلة أن ضغط الاحتجاجات الفئوية واستمرار الاعتصامات أمام مجلس الشعب (قبل ثورة ٢٥ يناير) قد جعل رجال الحكم يحاولون امتصاص غضب المعتصمين بالموافقة على تحسين أجورهم وهو ما أتضح من خلال التعامل مع اعتصام موظفى مراكز المعلومات بالمحافظات فبعد تجاهل لم يثنى المعتصمين وجدنا د. فتحى سرور رئيس مجلس الشعب السابق يطلق تصريحا ناريا من فوق المنصة بأن أجر ١٠٠ جنيه لا يعد أجرا وان الأفضل إغلاق الجامعات إذا كانت هذه هى الأجور ثم بعد ذلك ينقل وزير التنمية المحلية قولا لرئيس الوزراء " ما فيش دولة يقبض فيها الموظف ١٠٠ جنيه فى الشهر " وهكذا فجأة اكتشفت الحكومة أن هناك من يقبض هذا الأجر بينما هناك العديد من الفئات التى تحصل على مثل هذا الأجر أو اقل وبالتالى فهى مدعوة للاعتصام أمام مجلس الشعب لتحصل على نفس الزيادات وذلك لأن حكومتنا ينطبق عليها المثل القائل " تخاف وما تخت شيش ".

وفى هذا السياق فوجئ الجميع بحكم محكمة القضاء الادارى الذى يلزم الحكومة بوضع حد أدنى للأجور يتناسب مع نفقات المعيشة والزيادة الكبيرة فى الأسعار، وهو ما فتح الباب مجددا لمناقشة هذه المشكلة.

(١) المشكلة فى تعدد نظم الأجور:

المشكلة فى نظام الأجور فى مصر انه لا يوجد نظام عام للأجور يطبق على الجميع مع السماح للفئات أو بعض المهن بأن تضع جدولا تكميليا فى ضوء خصوصية هذه الأعمال،

مثلا أن يضع الأطباء نظاما تكميليا يراعى طبيعة مهنتهم وظروف عملهم وهكذا لبعض الفئات الأخرى، ولكن بشرط أن تكون هناك قواعد عامة تطبق على الجميع وخاصة فى تحديد الحد الأدنى والأعلى للأجور، وان يحصل العاملون فى الأعمال المتشابهة على نفس الأجر، وعدم السماح بفوضى البدلات السائدة الآن.

ففى مصر هناك العديد من القوانين التى تحكم العلاقة بين صاحب العمل والعامل، فإذا كان صاحب العمل هو الحكومة فالقانون المطبق هو القانون ٤٧ لسنة ١٩٧٨، وإذا كان صاحب العمل هيئة عامة ذات طبيعة خاصة فالقانون المطبق هو قانون الهيئات العامة رقم ١٩٧ لسنة ١٩٨٣، وإذا كان صاحب العمل شركة قطاع عام أو شركة قابضة في قطاع الأعمال العام فالقانون المطبق هو القانون ٤٨ لسنة ١٩٧٨، وإذا كان صاحب العمل شركة من الشركات التابعة للقانون ٢٠٣ لسنة ١٩٩١ فالعمال يخضعون لقواعد اللوائح التي يضعها مجلس إدارة الشركة التابعة للشركة القابضة بالاشتراك مع النقابة العامة العمالية المختصة ثم تعتمد من وزير الاستثمار، أما العاملون فى الشركات التي يخضع نشاطها لقانون الاستثمار والمناطق الخاصة فيخضعون للائحة المنشأة، ويعتبر هؤلاء العمال غير خاضعين لآي قانون إلا القواعد العامة الواردة فى القانون المدني، وإذا كان صاحب العمل قطاع خاص أو منشأة فردية فينطبق على العاملين قانون عقد العمل الفردي رقم١٢ لسنة ٢٠٠٣.

ولابد وان نفرق بين من يحصلون على أجر دائم وهو الذى يحصل عليه العامل أو الموظف بصفة دورية نتيجة للتعاقد أو التعيين فى وظيفة، ولكن فى المقابل هناك الملايين فى مصر الذين يحصلون على أجر غير دائم مقابل عمل معين يقومون به وهم عمال اليومية وعمال المقاولات ومثلهم الكثيرين وهؤلاء لا يتمتعون بأى ضمان وقد يمكثون أياما بل أسابيع فى انتظار فرصة عمل، وتجدهم متكدسين فى أماكن معينة فى كل مدينة يتصارعون لركوب سيارة جاءت تطلب عمالا ويختار صاحب العمل من يشاء بطريقة مهينة بينما يطلب العامل فرصة للعمل بطريقة اقرب إلى التسول، وهناك أصحاب المهن الهامشية مثل الباعة الجائلين وماسحى الأحذية فهؤلاء يعرضون خدماتهم هم أيضا بطريقة أقرب إلى التسول.

(٢) الفرق بين العام والخاص فى الأجور:

كما أن هناك فارق كبير بين الأجور فى القطاع العام والحكومة والأجور فى القطاع الخاص، ورغم أن الأجور فى القطاع الخاص غالبا اعلى من الأجور فى القطاع الحكومى إلا أن الكثيرين من الموظفين والعمال العاديين الذين لا واسطة لهم يفضلون العمل بالأجر الأقل فى الحكومة عن القطاع الخاص، ويرجع السبب فى ذلك إلى ظروف العمل القاسية فى القطاع الخاص وعدم الأمان للاستمرار فى العمل، وهذه مشكلة لابد من إيجاد الحلول لها وخاصة فى ظل تنامى حجم القطاع الخاص حيث يستوعب القطاع الخاص نحو ٧٠٪ من العمالة إلا أن نصيبه من الأجور على المستوى القومي حوالى ٥٥٪ من الإجمالي مما يعكس انخفاض متوسط الأجر في القطاع الخاص مقارنة بقطاعات الاقتصاد القومي الأخرى..

(٣) مسميات مختلفة لطرق زيادة الدخل:

من المعروف أن الدولة اتبعت سياسة ساهمت فى فوضى الأجور الحالية، وذلك بأنها تركت القوانين التى تنظم الأجور على ما هى عليه، وسمحت لبعض الفئات بالحصول على دخول أعلى تحت مسميات مختلفة وكوادر خاصة، ولسنا فى مجال البحث عن السبب فى ذلك ولكننا نرصد واقع نظم الأجور فى مصر وما آدت إليه من انهيار فى إنتاجية المجتمع ككل، ومن الفئات التى تحصل على دخل مرتفع بالنسبة للآخرين ومن غير لوائح الأجور العادية وتحت مسميات مختلفة، من هؤلاء القضاة، ضباط الجيش والشرطة، العاملين فى الأجهزة السيادية، مع ملاحظة أن بعض هذه الفئات تطالب الآن وفى ظل ارتفاع الأسعار بزيادة دخولهم، وهناك أيضا أعضاء مجالس إدارات الشركات والبنوك الذين نسمع عن المرتبات الخيالية التى يحصلون عليها، ولعل البعض يتذكر الأرقام الخيالية التى كان يتقاضاها بعض كبار الموظفين والتى عرفنا بها عند تقديمهم للمحاكمة مثل رئيس قطاع الأخبار بالتلفزيون، ورئيس بنك الائتمان الزرعى، بل هناك الكثيرين ممن يحصلون على دخول شهرية مبالغ فيها بالنسبة لعملهم أو لمستوى الدخول فى مصر وأصبح الحديث عن من يحصلون على المليون كدخل شهرى من الأمور التى لا تثير الدهشة، مما يضع علامة استفهام عن لماذا ترفض الحكومة زيادة الحد الأدنى من الأجور رغم ضآلته وهى تعطى بالملايين لمجموعة من المحظوظين أليس فى ذلك دليلا على فوضى الأجور فى مصر ؟.

وفى دراسة لمنتدى البحوث الاقتصادية للدول العربية أن الفرق بين متوسط أقل وأعلى أجر شهري في الجهاز الحكومي وصل إلى ٣٠ ضعفا، حيث بلغ متوسط الأجر الشهري لموظفي شركات قطاع الأعمال العام ٧١٥٦ جنيها في حين لا يزيد متوسط الأجر الشهري لنظرائهم في وزارة الأوقاف عن ٢٣٥ جنيها فقط ويرتفع قليلا إلى ٤٠٨ في وزارة القوى العاملة بينما يصل إلى ٤٣٢ جنيها في وزارة الري ويقفز هذا الأجر ليصل إلى ٥٢٨٣ جنيها في المجلس القومي للمرأة وينمو بشكل كبير في وزارة الخارجية ليبلغ ٦٠٥٩ جنيها في الشهر، وهو ما يوضح مدى الخلل فى نظام الأجور فى مصر، فهؤلاء الذين يحصلون على هذه الأجور المتفاوتة يؤدون أعمالا متشابهة ويعيشون فى مجتمع واحد ويشترون السلع بنفس الأسعار.

وإذا أخذنا فى الاعتبار ما يسمى بالأجر الحقيقى فوفقا لبيانات معهد التخطيط القومى عن الاقتصاد المصرى فى ٢٠٠٦ أن متوسط الأجر الحقيقى للمشتغل قد تعرض للهبوط بمعدل ٢٪ سنوياً خلال الفترة من ٢٠٠١ وحتى ٢٠٠٥، كما انخفض نصيب الأجور فى الناتج المحلى الإجمالى من ٢٩٪ فى ٢٠٠١/ ٢٠٠٢ إلى ٢٦٪ في٢٠٠٤/ ٢٠٠٥، وهو ما يوضح عدم العدالة فى توزيع الدخل القومى.

كما أن الزيادة الحقيقية فى الأجور تعد سالبة حيث يتم مقارنة الزيادة فى الأجر بارتفاع الأسعار، فإذا كانت العلاوة ١٠ ٪ ففى المقابل كان التضخم أكثر من ١٢ ٪ أو يزيد.

(٤) سياسة الحكومة فى عهد مبارك:

وعند النظر إلى سياسة الحكومة تجاه قضية الأجور فإننا يمكن أن نصفها بأنها سياسة أقرب إلى الترقيع للثوب المهلهل بدلا من تغييره، حيث لا تعمل على وضع حل جذرى لهذه المشكلة وكل ما تفعله الحكومة فى هذه القضية هو منح العلاوة الاجتماعية كل عام وبعد مهاترات يشعر معها العاملون بالحكومة بمدى هوانهم على حكومتهم التى تعتبرهم عالة على الميزانية، وفى عام ٢٠١٠ خرجت التصريحات الحكومية بأن العلاوة هى ٧ ٪ وإن كان منتظرا أن يتدخل الرئيس لزيادتها إلى ١٠ ٪ ليحمد الموظفون ربهم على نعمائه عليهم برئيسهم الذى ينحاز دائما لمحدودى الدخل، ووفقا لحسابات الحكومة فإنها وبهذه

بالزيادة تكون قد أوفت بما ورد في البرنامج الانتخابي للرئيس الذي تعهد برفع الأجور بنسبة ١٠٠٪ للموظفين فى أدنى درجات السلم الوظيفى وبنسبة ٧٥٪ لباقى الموظفين فى الدرجات العليا خلال خمس سنوات ولأن هذه النسب من الزيادات تحسب على ما يسمى بالأجر الأساسى والذى يعد الجزء الصغير من دخل الموظف لذلك فهذه النسب من الزيادات لا تؤثر على حجم دخله، وبالطبع فإن الغالبية من العاملين سيشعرون بالإحباط إذا كانت هذه هى معالجة الحكومة لتدنى أجورهم مما يجعلهم مستعدين للانضمام إلى طوابير المظاهرات والاعتصامات.

ونتيجة لذلك عقد المجلس الأعلى للأجور عدة اجتماعات عام ٢٠٠٨ وعرضت الحكومة زيادة الحد الأدنى للأجور حيث أقترح المجلس ٢٥٠ جنيهاً للعامل بدون مؤهل و٢٧٥ جنيهاً للعامل بمؤهل متوسط و ٣٠٠ جنيه للعامل بمؤهل عال ورغم الاختلاف حول مبلغ هذا الحد الأدنى ومهاجمة العديد من المهتمين ما عرضته الحكومة إلا أن الحديث توقف فجأة عن تعديل الحد الأدنى للأجور وجاءت ميزانية ٢٠٠٨ / ٢٠٠٩ وهى خالية من آية إعتمادات لتعديل الحد الأدنى للأجور ومثلها ميزانية ٢٠١٠.

(٥) كيف يكون العلاج ؟:

ولمعالجة مشكلة الأجور فى مصر لابد من التأكيد على ضرورة أن يكون العلاج شاملا وجذريا دون سياسة الزيادة بالتنقيط أو ترضية بعض الفئات بما يسمى بالكادر الخاص أو نظام المنح أو غير ذلك من المسميات، وليس معنى الدعوة للتغيير الجذرى لنظام الأجور أن تتم زيادة الأجور إلى ما ينبغى أن تكون عليه مرة واحدة ولكن يمكن إتباع سياسة التدرج المحدود والواضح للجميع، ولابد أن يتوافر فى نظام الأجور الجديد المبادئ التالية:

١. تحديد حد ادنى للأجور بما يتوافق مع الحد الأدنى اللازم لتوفير الحاجات الأساسية، مع مراعاة تقليل الفارق بين الحد الأدنى والحد الأقصى للأجور.

٢. أن يكون الأجر شاملا لكل متطلبات الوظيفة لمنع التحايل على ذلك بالعديد من البدلات التى توضع لعمل معين هو أصلا جزء من الوظيفة، فلماذا مثلا

يحصل رئيس العمل على مكافأة لحضور الاجتماع ما دام هذا الاجتماع جزء من عمله أو ما يتطلبه العمل؟.

٣. الأجر الواحد للعمل الواحد، وحتى لا يحدث ما نشاهده الآن من اختلاف الأجر لذات العمل بين البنوك مثلا أو بين العاملين فى وزارات معينة كالبترول وغيرهم من العاملين فى الوزارات الأخرى.

٤. إلغاء ما يسمى بالصناديق أو الحسابات الخاصة والتى يحصل المنتفعين منها على أضعاف مرتباتهم.

٥. الربط بين الأجر والإنتاجية.

على الحكومة أن تدرك أن محاولتها البحث عن حلول للمشكلة المستمرة لارتفاع الأسعار ولمشكلة الدعم، وما تواجهه يوميا من اعتصامات وإضرابات، كل هذه المشاكل لن تجد لها حلا دون تغيير نظام الأجور وليس زيادة الأجور فقط، وعليها ألا تخاف من التضخم فلو راعت التقريب ما بين الحد الأدنى والأعلى للأجور وقضت على الفوضى الحالية فى المسميات المختلفة للحصول على زيادات فى الدخل، فستجد أنها أرضت الغالبية من العاملين مما ينعكس أثره على الإنتاج ولن تتحمل الكثير، بل قد تكون الزيادات فى ظل العدالة فى النظام الجديد أقل مما توافق عليه تحت ضغط الإضرابات.

المهام العاجلة لإنقاذ الاقتصاد:

هناك الكثيرون الذين يرون أننا مقبلون على فترة ستزداد فيها الخلافات السياسية وخاصة بعد أن حصلت الأحزاب الإسلامية على الأغلبية البرلمانية مما يؤدى إلى الاختلاف على من يحكم وهل تشكل الأغلبية البرلمانية الحكومة، لذلك لابد من الفصل بين الجانب السياسى والجانب الاقتصادى،ورغم صعوبة ذلك إلا أن هذا الفصل هو السبيل الوحيد لوقف تدهور الأوضاع الاقتصادية، وحتى يكون هناك انجاز فى الشأن الاقتصادى لابد من التوافق بين القوى الأساسية فى المجتمع على ما يتم اتخاذه من سياسات وهو ما يتطلب الحوار الواسع بين الاتجاهات المختلفة للوصول إلى سياسة يتم تطبيقها ولا تتعرض للانتقاد

وخروج المظاهرات والاعتصامات وتبادل الاتهامات، ولن يتأتى ذلك إلا من خلال تكوين مجلس استشارى من الخبراء الاقتصاديين من كل التوجهات لدراسة الموضوعات التى لا يمكن تأجيلها والخروج بقرارات يتم تنفيذها مهما كانت صعوبتها.

ولا يمكن أن يستمر المجتمع فى حالة التشرذم والتصارع التى سيطرت على المجتمع فى الشهور السابقة، فنحن لا نملك رفاهية استمرار الخلافات والاقتصاد تتراكم مشاكله دون حلول، لذلك يمكن تكوين مجلس استشارى اقتصادى تكون قراراته ملزمة لجميع القوى السياسية والحكومة والمجلس العسكرى، فهناك من القضايا الاقتصادية ما يتطلب التوافق الوطنى حول كيفية مواجهتها.

ولا شك أن المهمة الأولى للحكومة هى استعادة الأمن وانتظام العمل فى كل ربوع مصر، وكل من يأمل الخير لوطننا فعلا وليس قولا يتمنى أن تنجح الوزارة فى مهمتها، ولأن الوضع بات أكثر من مقلق وفى ظل عدم قدرة الحكومة على المواجهة الصحيحة لما يحدث، ومما يزيد من التخوفات أنه لا توجد منهجية عمل واضحة للحكومة حيث تتخبط قراراتها بين محاولة استرضاء العاملين بتنفيذ مطالبهم بطريقة من يستبدل خطأ بخطأ آخر أو نجدها قد وقفت حائرة لا تتخذ قرارا فى وقت يحتاج إلى القرارات السريعة والحاسمة، وبالتالى يصبح السؤال كيف يمكن إدارة العمل فى ظل هذه الفوضى وكيف تستطيع الموازنة تحمل كل هذه الأعباء ؟.

١ - مواجهة انفجار المطالبات الفئوية:

لا شك أن ما نعانيه حاليا هو حصاد السياسات الخاطئة للعهد المخلوع ولسنا فى مجال التدليل على ذلك فالواقع خير دليل، وتصبح الأولوية الآن هى كيفية مواجهة هذا الانفجار للمطالب الفئوية بأقل الخسائر وبما لا يعود بالضرر على مستقبل الاقتصاد القومى.

إن أول خطوة لمواجهة أية مشكلة فى هذه المرحلة أن يقوم المسئولين بشرح أبعادها والحلول البديلة وما يمكن أن يترتب على كل بديل من آثار، وأن يكون ذلك بمنتهى الصراحة دون محاولة خداع وتهدئة العاملين حتى تمر العاصفة، ومن المؤكد أن المصريين

الذين تحملوا الكثير وصمدوا فى ثورة الغضب سيكونون أول من يتفهم المدى الزمنى الذى يمكن أن تحل فيه مشاكلهم بشرط أن يقترن ذلك بالقضاء على كل مظاهر الفساد.

ويمكن أن تكون مواجهة المطالبات الفئوية على مرحلتين:

المرحلة الأولى والعاجلة يتم فيها إيجاد الحلول لمظاهر الظلم الواقع على البعض مثل عدم المساواة فى الحوافز لذات الأعمال والمحسوبية للبعض وغير ذلك من الآفات المستشرية فى الجهاز الإدارى المصرى وان يكون ذلك من خلال لجان فى كل موقع تحقق فى كل الشكاوى وتتخذ فيها الإجراءات التصحيحية وذلك من خلال لجان مماثلة للجان الشعبية التى ظهرت مع الخوف على الآمن الخاص للمصريين،حيث هناك رفض لكثير من القيادات والتى جاءت بالمحسوبية لمواقعها ولم تكن ذات كفاءة وهى المتسببة فى تزايد الضغوط والشعور بالظلم لدى العاملين نتيجة قراراتهم غير العادلة،وحتى يتوقف الهجوم على القيادات والمطالبة برحيلها مثلما حدث فى شركة غزل كفر الدوار حيث أقتحم العمال مكتب نائب رئيس الشركة واعتدوا عليه مما أدى إلى وفاته.

وتكون الخطوة الثانية فى هذه المرحلة هى محاولة القضاء على الفوارق الكبيرة فى الدخول بين المؤقتين والمثبتين وبين من هم فى أدنى السلم الوظيفى وأعلاه وذلك بتحديد حد أقصى للدخل وبالتالى فمن الوفورات التى ستتحقق يمكن زيادة الدخل لأدنى الدرجات،فمن غير المعقول أن هناك من أصحاب الوظائف الكبيرة من يحصلون على مئات الألوف بينما الأغلبية تحصل على الفتات وبالتالى فهذه المرحلة لابد فيها من عدم السماح بهذه الدخول المستفزة ويتم إصدار قرار بأن أعلى دخل شامل لا يزيد شهريا عن ٣٠ ألف جنيه مثلا دون السماح بأية مخارج جانبية للحصول على عائد أكبر، وتكون الحكومة صريحة فى أن ما تفعله هو خطوة للتهدئة ولتحسين أوضاع أصحاب الدخول القليلة تمهيدا لوضع مخطط لإصلاح الجهاز الإدارى وهيكل الأجور.

ثم تأتى المرحلة الثانية والتى يتم فيها إصلاح منظومة الأجور فى المجتمع بحيث يرتبط الأجر بالإنتاجية وهو ما يحتاج إلى إعادة النظر فى الهياكل الإدارية وكيفية تسيير العمل والقضاء على البطالة المقنعة التى تمتلئ بها كل جهات العمل وبالتالى يكون هناك

تقبل من العاملين انه لكى يزداد أجرك لابد وان تعمل بجدية وان يتقبل الموظف انه لكى يُثبت لابد وان تكون هناك حاجة لعمله فى هذا المكان أو أن ينتقل للعمل فى موقع آخر ليثبت به وبالتالى تتحسن الخدمة أو العمل الذى يقوم به.

ولمعالجة مشكلة الأجور فى مصر لابد من التأكيد على ضرورة أن يكون العلاج شاملا وجذريا دون سياسة الزيادة بالتنقيط أو ترضية بعض الفئات، والربط بين الأجر والإنتاجية، ولابد وان يدرك الجميع أن الأجر يتناسب مع المهارة وبالتالى مستوى إنتاجية العامل وحجم الإنتاج، وبالتالى يتبارى الجميع فى العمل على زيادة مهاراتهم للحصول على أجر أعلى وليس كما يحدث الآن فالكل يتساوى فى الحوافز سواء من يعمل ومن لا يعمل وبالتالى لا يوجد الدافع لاكتساب المهارات أو التجويد فى العمل،وبالتالى القضاء على الثقافة السائدة بالحصول على أجر دون عمل يقابله وان النفاق هو الوسيلة للحصول على الامتيازات.

ثم أليس ذلك أفضل للعامل والمجتمع فى نفس الوقت بدلا من الدوران فى حلقة مفرغة من المطالبة بزيادة الأجور ثم تزداد الأسعار لنعاود المطالبة بزيادة الأجور بينما لا أحد يهتم بالقواعد السليمة للحصول على الأجر وأولها الاهتمام بالإنتاجية،أعتقد أننا جميعا على استعداد للصبر قليلا على ما نعانيه إذا وثقنا فى أن هناك مساواة وان هناك من يضع حلولا ليستفيد منها الجميع فكلنا ولضمان نجاح ثورة الغضب التى فجرت فينا الخوف على وطننا على استعداد لبذل المزيد من العمل لتتقدم مصرنا وان نتصدى للكسالى والذين يريدون زيادة دخلهم دون عمل، ولكى يتحقق ذلك فإن على الحكومة اتخاذ الخطوة الأولى فى المواجهة السليمة لهذه المشكلة.

سبق القول أن عدم الحسم وعدم القدرة على المواجهة قد أدت إلى شيوع الاعتقاد بأن الإضرابات هى الحل للحصول على الحقوق وبالتالى فنحن مقبلين على فترة ستتزايد فيها الاعتصامات والمطالبات الفئوية،ولن تفلح وعود الجنزورى بتثبيت ٥٠٠ ألف فالكل يريد التثبيت الآن، وهكذا من المتوقع تراكم المشاكل مما يزيد من الأزمات بحيث تجد الحكومة الجديدة بعد الانتخابات مجتمعا عمته الفوضى بحيث يصعب الحل وتزيد تكلفته

مجتمعيا، فلماذا نترك الأوضاع للمزيد من التردى حتى نصل إلى نقطة اللاحل، لذلك لابد من المواجهة الآن للمطالبات الفئوية من خلال تصور شامل وليس استرضاء كل فئة فالمطلوب توافق وطنى حول قضية الأجور لارتباطها بكل فئات المجتمع وما يرتبط بذلك من تحديد الحد الأدنى والأقصى للأجور وكيفية تعامل القطاع الخاص وهو ما سيؤدى إلى تغيرات هيكلية فى بنيان المجتمع الاقتصادى وهو ما يحتاج إلى توافق وطنى والخروج بخطة شاملة تطبق على الجميع وليس مجرد ما أعلنه رئيس الوزراء من تحديد الحد الأقصى بخمس وثلاثين ضعفا للحد الأدنى وهو ما يتطلب الكثير من الضوابط لمنع التحايل مما يؤدى إلى عدم الثقة فى القرارات الحكومية.

٢- مشاركة شباب الثورة فى استعادة الأمن:

وافق مجلس الوزراء على إصدار مرسوم بقانون بمكافحة أعمال البلطجة والترويع وتطبيق العقوبات الواردة فيه على مرتكبى هذه الأفعال، ولكن علينا أن نقول أن هذه قد تكون الخطوة الأولى ولكن المهم كيف تنفذ ومن يقوم بالتنفيذ فى ظل استمرار غياب الشرطة، ويمكن سد هذا الفراغ من خلال اقتراح بأن يتم تشكيل ما يمكن تسميته كتائب إعادة البناء لكى تساعد جهاز الشرطة فى تنفيذ مهامه ولتكن البداية من خلال شباب الخريجين، ولكن رغم اعتراف الحكومة بتداعى جهاز الشرطة إلا أنها ما زالت تفكر بعقلية النظام المخلوع الذى يرفض ويخشى من المشاركة الشعبية فى العمل العام،لذلك على الحكومة أن تعمل على مشاركة الشباب فى التصدى للعديد من مظاهر الانفلات فى الشارع بدلا من مطالبتهم بالذهاب إلى منازلهم وان تؤمن بفائدة أن يكونوا مشاركين وليسوا متفرجين.

٣- التصدى لظاهرة التعدى على الأراضى الزراعية وسرقة الآثار:

من أكثر المهام أهمية رغم أنها لا تحظى بالاهتمام الذى يتناسب مع أهميتها شيوع ظاهرة التعدى على الأراضى الزراعية وسرقة الآثار وعدم قدرة الحكومة على مواجهة هؤلاء اللصوص الذين يسرقون مقدرات الأجيال القادمة وتاريخ مصر، ويمكن التصدى لذلك من خلال تحويل كل من قام بالبناء على ارض زراعية إلى المحاكم العسكرية لتصدر

أحكامها بالسجن وفقا للقانون وتكون هذه الأحكام سيفا مسلطا على رقاب من قاموا بالبناء على الأرض الزراعية حتى يحين وقت التنفيذ وعلى الحكومة أيضا الاستعانة بشباب الثورة فى التصدى لهذه الجرائم وان تكون هذه المهمة من أول المهام التى تتصدى لها وان يقوم بتشكيل مجموعة عمل خاصة للتصدى لهذه المهمة وعدم تركها لبيروقراطية وفساد الإدارات الحكومية.

من الواضح أن انعدام الأمن فى كثير من المناطق يؤثر سلبا على حركة الاقتصاد ونقل البضائع وتوفير مستلزمات الإنتاج، ورغم كل تصريحات المجلس العسكرى ورئيس الوزراء بالتصدى للتعديات على الأرض الزراعية إلا إن التعديات تسير بسرعة غريبة وتلتهم عشرات الآلاف من الأفدنة التى من المستحيل تعويضها فى زمن تتزايد فيه الفجوة الغذائية، لذلك لابد من قرارات أكثر حسما لوقف هذه التعديات وذلك بالاستعانة بالشباب فى المحافظات لرصد والتصدى لمثل هذه المخالفات نظراً للمشاكل التى يعانى منها جهاز الشرطة وانعدام الثقة به، بينما يمكن للشباب التصدى لمثل هذه المخالفات وتوعية مواطنيهم بخطأ ما يفعلون.

٤ – المطالبات بالوظائف الحكومية:

تزايدت المطالبات بالوظائف الحكومية والتهديد بالاعتصامات من أجل ذلك، ومن ذلك اعتصام الحاصلين على الماجستير والدكتوراه لفرض تعينهم فى الجامعات ومراكز البحث العلمى دونما نظر لمدى الحاجة لذلك، وهو ما يتطلب سياسة أكثر حزما وعدلا فى مواجهة هذه المطالبات.

ومن الممكن فى الآجل القصير أن يتم تكوين مجموعة عمل خاصة بهذا البرنامج للتشغيل وتحدد مجموعة من المشروعات العاجلة التى يحتاجها الاقتصاد والتى يمكن تشغيل الشباب من خلالها بتكوين شركات تعمل من خلال رعاية الدولة، حيث أن الحكومات السابقة كانت تطالب الشباب بالتوجه إلى العمل الخاص دون أن توضح له كيف يكون ذلك وبالتالى نحتاج إلى فترة حضانة حتى يُقدم الشباب على ذلك،وبالطبع من الضرورى أن يساهم الصندوق الاجتماعى لأن هذا هو مجال عمله وهو ما يتطلب

تغيير قيادة هذا الصندوق لفشلها فى المهمة الأساسية للصندوق، حيث نحتاج الآن إلى دور جديد للصندوق وبالتالى قيادة جديدة،وهناك العديد من المجالات التى يمكن توجيه الشباب للعمل الخاص بها، وهناك العديد من المجالات التى يمكن توجيه الشباب للعمل بها وتكون إضافة للاقتصاد القومى وليس مجرد بطالة مقنعة بلا عائد حقيقى وذلك بأن تقوم مجموعة العمل على الأخذ بيد الشباب فى خطواته الأولى بدلا من التصريحات فقط وبالتالى يخاف الشباب المنعدم الخبرة من الإقدام على مثل هذه المشروعات ويسعى وراء الوهم بالوظيفة الحكومية بل ويتظاهر للمطالبة بالتعيين أو حرق مقرات العمل.

٥ - تفعيل دور النقابات:

من السياسات العامة والمطلوب اتخاذها لإنقاذ الاقتصاد المصرى تفعيل دور النقابات وان تشارك فى دراسة المشاكل والمظالم التى يعانى منها العمال والموظفين فى القطاعات المختلفة وبالتالى يكون الحوار داخل النقابات كمرحلة أولى بدلا من أن يكون التظاهر والاعتصام هو البداية للشكوى، ويتطلب ذلك إسقاط المجالس الحالية وإجراء انتخابات تفرز قيادات دفعت بها القواعد العمالية، وبالتوازى مع ذلك لابد من حوار مع غرف التجارة والصناعة لوضع ميثاق عمل جديد لرجال الأعمال لا ينحاز لهم على حساب المواطنين كما فعلت الحكومات السابقة والتى اقتصر دورها على استرضاء رجال الأعمال وتقديم كل التسهيلات التى يريدونها دون أن يقدموا ما يوازى ما أخذوه.

٦ - كيفية التعامل مع قضايا الفساد:

ينشغل الرأى العام بقضايا الفساد ومحاسبة المسئولين السابقين لدرجة أن هذه المتابعة أصبحت تلهى الكثيرين عن العمل والبحث فى كيفية مواجهة المشاكل التى تتزايد.

ونتيجة لضخامة قضايا الفساد وعدم قدرة جهاز النيابة للتعامل مع هذا الكم المتزايد،لماذا لا يدرس رئيس الوزراء إمكانية إنشاء جهاز لفحص بلاغات الفساد وتحضير تقارير بها للعرض عل الجهات القضائية المختصة وذلك ضمانا لسرعة الفحص وسلامته.

٧ - اقتراح بآلية جديدة لاختيار القيادات:

يمكن مواجهة مشكلة كيفية اختيار القيادات بالعمل على ثلاث محاور:

المحور الأول: التأكيد على عدم تعيين من كان أداة فى يد النظام السابق أو سكت عن الفساد وبالتالى لابد من الإعلان عن عدم الاستعانة بكل من عمل مع هذا النظام،وأكرر ما كتبته سابقا من أن المطالبة برحيل هذه القيادات ليس لأن النظام السابق قد عينهم بل لأنهم وافقوا على أن يكونوا آداه مطيعة للنظام لقمع كل الاتجاهات المعارضة وتنفيذ سياسته لصالح البعض وتغاضوا عن كل صور الفساد التى كانت معروفة وبالتالى فهم شركاء ولو بالصمت، لذلك يحق لنا رفض الاستعانة بمن كان جزء من النظام وشارك فى الإفساد وهلل لأركانه.

المحور الثانى: فتح المجال أمام ظهور قيادات جديدة لذلك لابد من البحث عن طريقة أكثر شفافية فى اختيار القيادات تمهيدا للتحول إلى نظام انتخاب القيادات، فلماذا لا يتم الإعلان عن هذه الوظائف ويتقدم لها من يرى فى نفسه القدرة على الخدمة العامة ويقدم خطته لإصلاح الموقع الذى سيتولاه وتفاضل القيادة السياسية بينهم بدلا من ضيق مساحة الاختيار التى تقتصر على الأسماء التى يرشحها الذين حول رئيس الوزراء.

المحور الثالث: تأكيد مجموعة من المبادئ التى تحكم عمل الوظائف القيادية ومنها:

أن هذه الوظائف هى وظائف سياسية فعلا وليس قولا،وبالتالى فهى ليست مجرد أداء وظيفى لموظف عليه تنفيذ الأوامر التى يتلقاها.

أن هيبة الدولة تتحقق من خلال الحكم الرشيد الذى يراعى مصالح المواطنين.

لابد من تفعيل وسائل الرقابة الشعبية والحوار حول وسائلها.

٨ - خفض عجز الموازنة:

تسعى الحكومة إلى خفض العجز فى الميزانية بحوالى ٢٠ مليار جنيه وهو ما يتطلب تقليص الإنفاق على مجالات لابد من الاتفاق عليها لأن كل جهة لا ترغب فى خفض

ميزانيتها وهو ما أتضح من رفض أغلبية الجهات خفض المكافأت ١٠ ٪ وفق قرار الحكومة، وهو ما يحتاج إلى أن تستند الحكومة إلى توافق لكى تستطيع مواجهة جبهة الرفض لذلك.

٩ - بطلان بيع بعض الشركات العامة:

ومن القضايا التى تحتاج إلى دراسة كل وجهات النظر للتوصل إلى قرار لا يخرج البعض لمهاجمته والتظاهر ضده، ما يتعلق بالشركات التى حكمت المحكمة بإعادتها إلى الحكومة وما ترتب على ذلك من مشاكل، بالإضافة إلى مشاكل توفير المرتبات لشركات قطاع الغزل والنسيج والتى يتم توفير مرتبات العاملين فيها من خلال صندوق إعادة الهيكلة ولا تدرى الحكومة كيف توفر المخصصات المطلوبة بعد ذلك وخاصة مع تزايد الدعوات للاعتصام والتظاهر من أجل زيادة المرتبات.

١٠ - المشروعات الكبرى:

صرح دكتور الجنزورى رئيس الوزراء بأنه سيعيد العمل فى المشروعات الكبرى التى توقفت وعندما انتقد الكثيرين ذلك أوضح أن هذه المشروعات قد تم انجاز الكثير فيها،وهو ما يجعل السؤال من أين يتم توفير المطلوب للتشغيل، فمن الصعب أن تتولى الحكومة ذلك وبالتالى هل القطاع الخاص يرغب فى ذلك وما هى التيسيرات التى ستعطى له وحتى لا نكرر الأوضاع الاحتكارية التى كان يتمتع بها البعض فى العهد السابق، ومن السياسات التى تحتاج إلى توافق تلك الخاصة بقواعد تملك الأراضى بعد كل الفساد الذى شهدته مصر فى ذلك، وخاصة أن وزير الزراعة أعلن عن البدء فى تمليك الأراضى فى سيناء وهو ما يتطلب المراجعة فهل الأفضل حق الانتفاع حتى لا يحدث ما حدث من تملك الأجانب رغم قرارات حظر التملك.

١١ - الدعم:

ومن المشاكل التى تحتاج إلى توافق مجتمعى مشاكل الدعم وخاصة مع الانفلات الأمنى الحادث والذى أدى إلى شيوع ظاهرة هدر هذا الدعم وعدم استفادة الفقراء منه بل تحول الأمر إلى أزمات مستمرة سواء فى البوتاجاز أو الخبز.

انخفاض الاحتياطى النقدى:

تتزايد التحذيرات من أن نزيف احتياطى النقد الأجنبى مرشح للزيادة فى ظل الأحداث المؤثرة على الإنتاج، وحسب البنك المركزى المصرى فلقد تراجع الاحتياطى النقدى الأجنبى إلى ٢٢,٧ مليار دولار نهاية أكتوبر ٢٠١١ مقابل ٢٤ مليار دولار نهاية سبتمبر السابق، وأعلن البنك المركزي المصري، انخفاض الاحتياطي النقدي الأجنبي ليصل إلى ١٥,٧ مليار دولار بنهاية شهر فبراير ٢٠١٢، ليتراجع إلى أقل مستوياته فى ٩ سنوات، وجاء الانخفاض المتكرر للاحتياطي النقدي والمستمر منذ ثورة يناير ليتراجع الاحتياطي من ٣٦ مليار دولار فى يناير ٢٠١١، إلى ١٥,٧ مليار دولار.

والواقع يشير إلى أن الاحتياطي النقدي انخفض خلال الأشهر الماضية بمعدل يقارب ٢ مليار دولار شهريا، مع خروج الاستثمارات الأجنبية من مصر وأثرها على الاحتياطي النقدي، فى حين أشارات الأرقام الصادرة من البنك المركزي، أن انخفاض شهر فبراير كان بنحو ٦٣٦ مليون دولار، وهو ما يسجل تراجع ملحوظ فى معدل الانخفاض الشهري.

وحتى لا تكون هذه التصريحات عن استنزاف الاحتياطى الأجنبى محاولة لإرسال رسالة إلى عموم المصريين بأن الثورة هى السبب فى تراجع هذا الاحتياطى بمقدار ١٤ مليار دولار منذ بداية العام الحالى عندما سجل الاحتياطى ٣٦ مليار دولار نهاية ديسمبر ٢٠١٠.

ولكى يكون تقدير الموقف سليما لابد من دراسة أسباب هذا النقص فى الاحتياطيات الأجنبية وتحديد الإجراءات التى يمكنها أن توقف هذا التناقص، وهو ما يتطلب الإجابة عن مجموعة من التساؤلات ومنها[1]:

١ - من المعروف أن جزء كبير من العملات التى خرجت هى من الاستثمارات الأجنبية غير المباشرة والتى كانت مستثمرة بالأساس فى البورصة ويقال أن ما تم تحويله فى حدود ١٠ مليار دولار،والسؤال هل ما خرج هو الجزء الأكبر من هذه الاستثمارات وبالتالى لن يكون هناك طلب كبير على العملات الأجنبية لتحويلها إلى الخارج وبالتالى سيقل معدل الاستنزاف للرصيد.

---

(١) د. محمد صفوت قابل، تساؤلات لوقف نزيف الاحتياطى الأجنبى، جريدة الشروق، العدد ١٠٣٨ - السنة الثالثة، ٥ ديسمبر ٢٠١١، ص ١١.

٢ - من أسباب تناقص الاحتياطيات دخول الأجانب فى مزايدات وزارة المالية لأذون وسندات الخزانة لتمويل عجز الميزانية،حيث أصبحت هذه الأذون مربحة للأجانب لارتفاع العائد عليها والذى وصل إلى ١٤ ٪ ومع انقضاء مدة هذه الأذون وهى بالطبع قصيرة الأجل يقومون بتحويل هذه الاستثمارات وأرباحها إلى الخارج،وهو ما يثير التساؤل لماذا لا تقوم وزارة المالية بطرح سندات طويلة الآجل للمودعين المصريين وبنفس سعر الفائدة المرتفع الذى تدفعه فى أذون الخزانة وتكون هى الرابحة فى تحويل هذه القروض قصيرة الآجل إلى قروض طويلة الآجل لعشر سنوات مثلا،وهو ما ثبت صحته عند زيادة الفائدة بمقدار ٢ ٪ للشهادات الثلاثية التى يصدرها كل من بنكى مصر والأهلى لصالح الحكومة،وبالتالى تقل تحويلات الأجانب للخارج.

٣ - كما أن جزء من هذا الاستنزاف للاحتياطى يرجع إلى طرح البنك المركزى لكميات من العملات الأجنبية فى السوق المحلى لمحاولة منع تدهور سعر الصرف،وهو ما يتطلب دراسة عن صواب ذلك أم الأفضل ترك سعر الصرف لتفاعلات السوق.

٤ - هل يعيد المصدرون حصيلة صادراتهم إلى الداخل أم يبقونها فى حساباتهم بالخارج مما يحرم الاقتصاد من هذه العملات،وهل يمكن إعادة العمل بقرار إلزام المصدرين بإعادة قيمة صادراتهم وخاصة فى هذه الظروف أم أنهم ما زالوا مراكز قوى لا يستطيع أحد التصدى لما يفعلون.

٥ - ما هو حجم العملات الأجنبية التى تصدرها البنوك الأجنبية لمراكزها فى الخارج وهل يمكن التأثير على ذلك.

٦ - لماذا لا تدرس الحكومة إمكانية فرض قيود على الواردات الكمالية وزيادة الرسوم الجمركية على بعضها مما يقلل الطلب على العملات الأجنبية ويزيد من حصيلة الجمارك للخزانة المصرية،وتسمح لنا اتفاقيات تحرير التجارة بذلك فى ظل ما يعانيه ميزان المدفوعات من عجز.

٧ - لماذا لا يعاد النظر فى الإنفاق الحكومى بالخارج ومن ذلك خفض حجم البعثات الدبلوماسية واعتقد أن ذلك لن يؤثر على حجم الخدمات التى تستفيد منها الدولة.

٨ – الحديث عن المصانع المغلقة وتراجع الإنتاج يحتاج إلى إيضاح هل هذه الظاهرة حديثة نتيجة للثورة أم أنها منذ عهد المخلوع، ولماذا لا تتحرك الحكومة لمواجهة هذه الظاهرة بدلا من استخدامها فزاعة للمواطنين.

ويمكننى القول أن استنزاف الاحتياطى يعود إلى عدم قدرة أو عدم رغبة الحكومة فى وضع السياسات التى توقف هذا الخفض للاحتياطى الأجنبى، كما أن الحديث عن علاقة هذا الاحتياطى بتغطية الواردات لمدة شهور فيه مغالطة فما هى الواردات التى يجب تغطية استيرادها، هل كل الواردات أم انه فى مثل حالتنا علينا الاستغناء عن بعض الواردات، ثم لماذا لا نربط حجم الاحتياطى المطلوب لتغطية هذه الواردات بالفرق بين حجم المصادر المضمون الحصول منها على العملات الأجنبية ومنها حصيلة المرور بقناة السويس وتحويلات المصريين بالخارج وهى فى تزايد وبين قيمة الواردات لفترة محددة، ولماذا لا تعمل الحكومة على استعادة السياحة وهى مصدر من الأربع مصادر الأساسية للعملات الأجنبية وهو ما يتطلب إجراءات حكومية لاستعادة الأمن.

ومن المغالطات القول أن أحداث التحرير ستؤثر على ثقة المستثمرين فى دخول السوق المصرية بينما الواقع أن المستثمرين يخرجون من السوق، والسبب ليس الثورة التى قد تكون دافعا لمزيد من الاستثمارات فى ظل تراجع الفساد والاهتمام بمشروعات التنمية، ولكن السبب فى تراجع الاستثمارات هو الإدارة السيئة للاقتصاد والانفلات الأمنى وعدم القدرة على وضع الحلول لمشاكل التفاوت فى الأجور وهى كلها صناعة حكومية.

الصواب والخطأ فى إصدار السندات الدولارية:

أصبحنا جميعا نتعايش أو ندرك أن هناك تصاعد فى حجم الأزمات الاقتصادية التى يمر بها مجتمعنا، فهناك الأغلبية من محدودى الدخل التى تتزايد معاناتها فى توفير احتياجاتها الأساسية أما القادرين فلا شك أنهم يدركون حجم المشكلة من خلال تصاعد الاعتصامات وقطع الطرق وإيقاف حركة القطارات والمطالبات بزيادة الدخول مع تراجع الإنتاج.

ونتيجة لتزايد عجز الميزانية عادت الحكومة إلى محاولة الاقتراض الخارجى ومن الوسائل التى تريد إتباعها إصدار سندات دولاريه للمصريين العاملين فى الخارج ووفقا لتصريحات د. الجنزورى ستكون بفائدة مميزة عن الفائدة السارية،ومن البديهيات العلمية أن تتم دراسة الموضوعات الاقتصادية من كافة الجوانب وان يتم وضع أسئلة ومعرفة الإجابة عنها قبل اتخاذ القرار حتى لا تكون النتائج الفعلية غير ما كان مأمولا،ومن الأسئلة التى يجب معرفة إجاباتها قبل اتخاذ قرار إصدار السندات وفقا لقواعد محددة ما يلى:

١ - إلى من توجه هذه السندات،هل للمصريين فقط أم للأجانب أيضا من خلال صناديق الاستثمار الأجنبية وخاصة أن سعر الفائدة الأعلى سيجذب هذه الصناديق وخاصة التى تعمل فى الأوراق التى تراها ذات خطورة عالية،وهل ستصنف السندات المصرية هكذا فى ظل الفوضى الاقتصادية التى يشهدها المجتمع،وما تأثير دخول الأجانب لشراء السندات عند رغبتهم فى بيعها قبل انقضاء أجلها والخروج بدولاراتهم على الاحتياطى الأجنبى.

٢ - كيف يتم الوصول إلى المصريين المستهدف أن يكونوا القوة الأساسية فى الشراء،هل تكفى الإعلانات فى الصحف ولدينا تجربة تحفيز المصريين على شراء الأسهم من خلال صندوق تم إنشائه عند إغلاق البورصة ولم تكن التجربة ناجحة،أم سيتم الاستعانة بشركات متخصصة وما هى تكلفة ذلك.

٣- هل تمت دراسة ما فعله وزير المالية الأسبق يوسف بطرس عندما أصدر مثل هذه السندات وبفائدة مميزة أيضا،والتى تقوم الحكومة الآن بسدادها وهو ما كان أحد أسباب تراجع الاحتياطى النقدى،وهل آدت هذه السندات الغرض من إصدارها أم أننا سنعيد نفس التجربة وتكون النتائج أشد قسوة على الاحتياطى الأجنبى.

٤ - ما مدى صواب الفائدة المميزة والتى ستكون أعلى من الفائدة فى السوق وذلك كحافز للترويج لهذه السندات،ولكن لابد من موازنة ذلك بحجم التكلفة التى ستتحملها الحكومة عند سداد هذه الفوائد،وهل أغلقت كل المنافذ للاقتراض بالفائدة السارية حتى لا تتحمل الحكومة مبالغ أكبر كفوائد.

٥ – هل تمت دراسة آثر إصدار هذه السندات على ما يسمى بالدولرة،لأن هذه الفائدة الأعلى ستجعل حائزى الدولار لا يحولونه إلى جنيهات مصرية وخاصة مع تنامى الاعتقاد بارتفاع سعر الدولار مستقبلا.

٦ – ما هو شكل الإصدار وخاصة أننا بدأنا نقرأ لبعض الهواة فى الاقتصاد والذين يمثلون التيار الاسلامى الفائز فى الانتخابات أنهم يفضلون إصدار الصكوك، كما نشرت الصحف أن الأخوان المسلمين يرفضون أية شروط يضعها صندوق النقد الدولى لإقراض مصر وغير ذلك من التصريحات، وهل لن نستطيع التوصل إلى توافق على أن الاقتصاد يديره الاقتصاديين ومن خلال المعطيات على ارض الواقع وليس من خلال التمنيات والشعارات.

٧ – من المعروف أن الكثيرين من الأغنياء المصريين يضعون أموالهم فى الخارج وهؤلاء لن يهتموا بشراء هذه السندات أصلا،ويبقى المصريين العاملين فى الخارج من ذوى الدخل الغير مرتفع وهؤلاء يضعون مدخراتهم فى البنوك الوطنية،فهل سعر الفائدة الذى ستدفعه الحكومة لهذه السندات سيكون أقل أم أعلى من تكلفة اقتراض هذه الأموال من البنوك.

نحن فى مرحلة صعبة يمر بها المجتمع سواء على الصعيد السياسى أو الاقتصادى ولا نملك رفاهية التجربة والخطأ والوقت ليس فى صالحنا فكلما تأخرنا فى اتخاذ القرار الصحيح تتراكم المشاكل مما يزيد من تكلفة التصحيح،لذلك على الحكومة دراسة كل الاحتمالات واتخاذ القرار الذى تزداد نسبة الصواب به وتنفيذه ففى التأخير الندامة.

فى شروط تسليم السلطة إلى الإخوان المسلمين:

مع نهاية انتخابات مجلس الشعب تأكد سيطرة الأحزاب الإسلامية على مجلس الشعب وان حزب الحرية والعدالة الممثل لجماعة الإخوان المسلمين له الأكثرية، ومن البديهيات الديمقراطية أن يتولى الحزب الحاصل على الأغلبية تشكيل الحكومة،ولكن لأننا فى مصر لابد وان يكون لنا تفسير خاص بنا لذلك فإننا لا نعرف ماذا سيحدث وهل

سيدخل المجتمع فى متاهة التفسيرات والآراء المختلفة مما يضيف إلى مشاكلنا ويزيد من حالة الفوضى التى تنتشر فى المجتمع

ونظرا لأن الأوضاع فى مصر من الهشاشة بحيث لا تتحمل المزيد من الخلافات والتصارع ،فلماذا لا نحاول التوافق على الأسس العامة التى يرتضيها المجتمع فى هذه المرحلة كى يلتزم بها من يتولى مسئولية الحكم ، مع الاعتراف بحق الأغلبية فى تشكيل الحكومة ولنجرب الإخوان بشرط ألا يجربوا فينا ما يعتقدون ، ولكى يحدث ذلك نحتاج إلى حوار محدد حول أهم القضايا دون الانجرار إلى التفاصيل حتى يكون هناك التوافق على كيفية إدارة المجتمع فى هذه المرحلة ،وأعتقد أننا نحتاج إلى التوافق على خمس موضوعات أساسية بحيث يتم تحديد المقصود بها لكى نتجنب الاختلاف حول تفسير كل مجموعة لهذه المحددات وهى :

١ – تحديد واضح لمفهوم الدولة المدنية والمرجعية الإسلامية وحقوق المواطنة وماذا يقصد الإخوان بذلك وما هى مساحة التوافق بين القوى السياسية حول هذه المرجعيات والأسس ، حتى نتجنب أن يخرج علينا كل فترة أحد الكوادر بتصريح يخلق حالة من البلبلة وينساق الجميع إلى نوع من المهاترات التى تضر ولا تنفع

٢ – تحديد نطاق الحريات الشخصية فى المجتمع للجميع كمصريين وبالتالى يتوقف الجميع عن فرض رؤيتهم عن المسموح به وغير المسموح ونتوجه بطاقاتنا إلى العمل وليس إضاعة الوقت فى تحديد ماذا تلبس المرأة وماذا يرتدى الرجل وهل سنسمح بالاختلاط فى الجامعات وأماكن العمل أم ماذا وغير ذلك ، وحتى لا نكرر ما فعله الأقدمين من الاختلاف حول هل الملائكة ذكور أم إناث وشغلهم ذلك حتى اجتاحهم الأعداء

٣ – وضع معايير محددة لاختيار القيادات حتى لا يكرر الإخوان ما فعله الحزب الوطنى من فرض رجاله على كل موقع ، وحتى ينتهى نفاق البعض لمن فى السلطة ليصل إلى منصب يريده، وان يكون لدينا هيئة تتولى مراقبة ذلك والبحث فى الشكاوى التى تقدم لها بعدم الحصول على الحق فى منصب نتيجة للواسطة والمحسوبية

٤ – التأكيد على أهمية السياحة للاقتصاد المصرى وأننا كما نرفض تدخل الغرب فى سلوكياتنا فإننا لن نجعله يفعل ما نريد لمجرد انه يريد السياحة فى بلدنا ، وبالتالى فلن نهتم بالآراء التى تخالف ذلك وتعلن الحكومة الجديدة موقفها حتى لا يتأثر السوق الخارجى بالتصريحات الغريبة التى يطلقها البعض

٥ – الإعلان عن استمرار العمل بالنظام المصرفى الحالى لأننا فى مرحلة لا تتحمل خوض تجارب فى تحويل النظام المصرفى التقليدى إلى نظام المصارف الإسلامية ،مع دراسة مجالات العمل التى لا تتفق مع الشريعة وكيفية التعامل معها وان يتم ذلك من خلال دراسة متأنية وشاملة لكل الظروف وليس مجرد إطلاق شعارات دون أن نعرف كيف نطبقها فى زمننا . لماذا لا نجرب أن نعيد بناء وطننا من خلال التوافق والحوار دون تعصب ومحاولة كل طرف أن يقصى الآخر ،ولنعمل بما اتفقنا عليه ونؤجل ما اختلفنا حوله